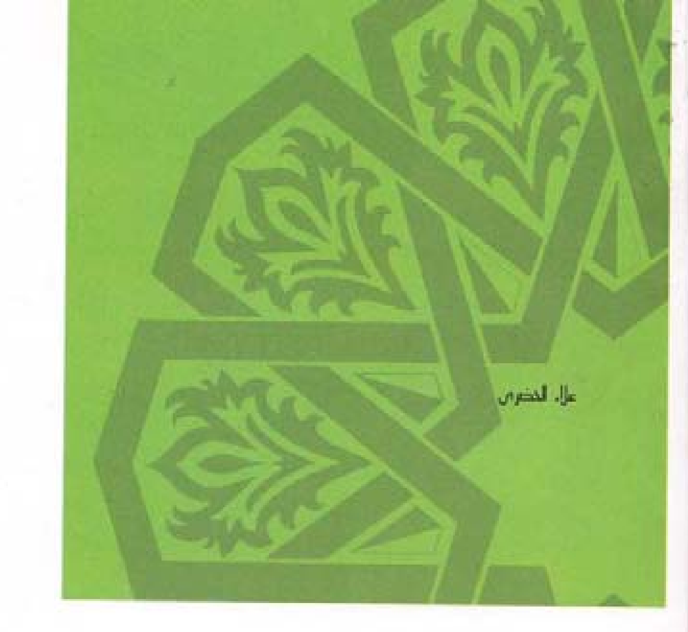




مثل المقرب

لابن عصفور الإشبيلي

(ت ٦٦٩ هـ)



تحقيق
الأستاذ: صلاح سعد محمد المليطي



مثل المقرب

مُثُل المقرب

لابن عصفور الإشبيلي
(ت ٦٦٩ هـ)

تحقيق

الأستاذ: صلاح سعد محمد المليطي
عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح
طرابلس - ليبيا



اسم الكتاب : مثل المقرّب
اسم المؤلف : ابن عصفور الإشبيلي
اسم المحقق : صلاح سعد محمد المليطي

رقم الإيـــداع : ٥٧٦٦ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولى : ISBN : 977 - 344 - 143 - 1

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار الآفاق العربية
نشر - توزيع - طباعة
٥٥ ش محمود طلعت - من ش الطيران
مدينة نصر - القاهرة
تليفون : ٢٦١٧٣٣٩ - تليفاكس : ٢٦١٠١٦٤
e-mail: daralafk@yahoo.com





المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على سيدنا محمد النبى الأمين الداعى إلى دين ربّه بالحكمة وبالنور المبين.

أما بعد.... فقد شرَّف الله سبحانه اللغة العربية على سائر لغات العالم إذ جعلها وعاء يحمل ذلك اللفظ العظيم، وهو القرآن الكريم لنحظى بشرف خدمته، فنال بذلك الخادم شرف المخدوم.

فاز دهرت اللغة وكثرت المؤلفات قديمًا في مختلف علومها الأمر الذى خلف لنا تراثًا علميًا غزيرًا، حقق بعضه ولا يزال بعضه الآخر ينتظر من ينفض عنه الغبار، ويخرجه إلى النور، ليضاف إلى ذلك الرصيد الجم من المصادر، وأمهات الكتب، ليكون دعامةً من دعامات البحث العلمى، ومصدرًا من مصادره.

إن الإقدام على تحقيق كتب التراث وإظهارها للوجود هو عمل شاق، يتطلب جهدًا مضاعفًا من أجل إخراج ذلك الكتاب بالشكل الذى أراده مؤلفه، وإخراج النص سليمًا من أى عيب، وهذه مسؤولية باللغة الصعوبة، يتحمل الباحث تبعاتها.

ومهما يكن من أمر، فإن جهود العلماء فى تحقيق كتب التراث واضحة جلية، ولولا جهودهم التى بذلوها لما كان للبحث العلمى أن يزدهر، ويتطور، وما كتاب سيبويه، والمقتصب للمبرد، وغيرها من كتب السلف إلاّ دليل على عظمة ما أنجزه الباحثون وأهمية ما بذلوه فى تحقيق هذه الكتب التى كان لها الدور الرئيسى فى فهم هذه اللغة العظيمة.

ومن أجل ذلك اتجهت إلى مجال التحقيق، وخلال بحثى عن كتب التراث، وقفت على كتاب (مُثل المقرب) لابن عصفور الإشبيلى مخطوطًا، وبعد قراءة المخطوط زاد تعلقى بتحقيقه لما يمثله هذا الكتاب من قيمة علمية عظيمة والمتمثلة فى الهدف الذى من أجله ألف ابن عصفور الإشبيلى هذا الكتاب، فقد كان يهدف إلى إزالة الغموض عن كتابه (المقرب) وهو ما نتج عن ترك تمثيل مسائله باعتماده مسلك الاختصار عند تأليف (المقرب).

لهذا السبب ووصولاً إلى الهدف الذى من أجله ألف هذا الكتاب رأيت تحقيق هذا الكتاب ليلحق بكتاب (المقرب) وهو مطبوع الآن حتى يؤدى الكتابان الفائدة المرجوة منهما.

وقد قسمت هذا العمل على قسمين:

- القسم الدراسى.
- قسم التحقيق.

أولاً: القسم الدراسى: ويشمل على فصلين:

الفصل الأول: وقد قمت فيه بالتعريف بابن عصفور، اسمه، ونسبة ومولده، وشيوخه، ومؤلفاته، وشعره، ووفاته.

الفصل الثانى: كتاب (مُثل المقرب) وقد جاء هذا الفصل على مباحث.

فتناولت فى المبحث الأول سبب تأليف الكتاب وعلاقته بكتاب المقرب الذى من أجله كان إنجاز مُثل، ودور الأمير أبى يحيا أبى زكريا الحفصى فى الإشارة على ابن عصفور بتأليف مُثل المقرب لما أصاب كتاب المقرب من الغموض نتيجة اعتماده منهج الاختصار فيه.

وتناولت فى المبحث الثانى من هذا الفصل المصادر التى أعتمد عليها ابن عصفور فى تأليف (مُثل المقرب)، وكانت هذه المصادر على نوعين، مصادر صرح فيها باسم الكتاب، واسم المؤلف، ومصادر صرح فيها باسم الكتاب فقط، فقمت بتحديدها وترجمتها.

أما فى المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناولت منهج ابن عصفور فى تأليف (مُثل المقرب)، وتابعت طريقته فى هذا المؤلف، ومصطلحاته ووضحت منهجه من خلال هذا الكتاب.

فتناولت العلة النحوية عند ابن عصفور وقد تحدثت عن مفهوم العلة لغةً واصطلاحًا، وعن نشأتها وموقف النحاة منها، ثم قمت بدراسة بعض المسائل النحوية التى أوردها ابن عصفور وبينت منهجه فيها.

أما فى المبحث الرابع فقد تناولت شواهده، بدأت بالشاهد القرآنى عند ابن عصفور، وبينت موقفه من القراءات، ثم بينت سبب ندرة استشهاده بالحديث النبوى الشريف.

أما الشاهد الشعرى، فقد تحدثت فيه عن الحدود الزمانية والمكانية التى حددها النحاة للشواهد الشعرية، وبينت موقف ابن عصفور منها، ثم قمت بدراسة بعض هذه الشواهد، والتى كانت موضع خلاف بين النحاة، وبينت موقف ابن عصفور منها.

أما المبحث الخامس فقد بينت فيه موقف ابن عصفور من الآراء النحوية المختلفة، وحددت من خلال ذلك مذهبه النحوى من خلال الآراء التى كان يختارها، فوجدته يأخذ بالمذهب البصرى، ويرد ما عداه، ورأيت أنه فى بعض الأحيان يناقش آراء البصريين وسيبويه ويردَّها أحيانًا.

وبعد الانتهاء من القسم الدراسى ذيلته بخاتمة احتوت أهم نتائج هذه الدراسة.

ثانيًا: قسم التحقيق وقد جعلته مشتملاً على:

أولاً: احتوى على دراسة المخطوط لإثبات نسبة الكتاب للمؤلف - ابن عصفور - ثم وضحت النسخ المعتمدة فى التحقيق، ثم بينت المنهج الذى اتبعته فى تحقيق هذا الكتاب.

ثانيًا: قدمت هنا الكتاب محققًا حسب منهج التحقيق، ثم ألحقت هذا البحث بفهارس الآيات القرآنية، والحديث النبوى الشريف، والشواهد الشعرية، وأمثال العرب وأقوالهم، والأعلام، وأسماء الكتب والأماكن والقبائل، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وقد واجهت هذا البحث مجموعة من الصعوبات أبرزها:

١ - صعوبة الحصول على نسخ المخطوط.

٢ - صعوبة الحصول على بعض المصادر، وخصوصًا التى احتواها.

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أستاذي الأول الذي نهلت من معين علمه الذي لا ينضب، ومنهل عطائه الذي لا يغور، إلى والدي المجتهد الذي كانت لتوجيهاته الأثر الكبيرفي إنجاز هذا العمل.

المحقق

كلمة شكر وتقدير

إلى أستاذي الفاضل ومثلي الأعلى الأستاذ الدكتور: مناف مهدي الموسوي الذي شرفني بتدريسي عندما كنت طالباً في المعهد العالي لرفع كفاءة المعلمين، وتدريسي في مرحلة الدبلوم بالسنة التمهيدية للدراسات العليا بقسم اللغة العربية.

كما شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي كان له الدور الكبير، والأثر العظيم في تهذيبها وصقل سبكها.

كما أكرر شكري له بلا انقطاع لما أفدت منه من التواضع ليكون ذلك منهجاً أقتدي به في هذه الحياة.

المحقق



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الأول

الدراسة

- الفصل الأول: ترجمة ابن عصفور
- الفصل الثانى: كتاب (مُثل المقرب)


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

ترجمة ابن عصفور


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



اسمه ونسبه:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور بن فرحون[1]، هذا اسمه الذي اشتهر به عند اكثر من ترجم لـه، وقد أورد المراكشي في الذيل والتكملة ترجمة غير هذه الترجمة، حيث أورد اسمه: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن احمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي[2] فقد زاد المراكشي في نسبه أن اسم أبيه، الحسين، ثم زاد مجموعة من أسماء آبائه لم أجدها عند غيره من الذين ترجموا لابن عصفور.

أما أبو الحسين فقد يكون تحريفاً لكنية ابن عصفور، لا اسم أبيه، ومهما يكن الأمر فإن الاعتماد على المشهور والأكثر الذي عليه المؤرخون، هو الأولى عندي في إثبات اسم ابن عصفور ونسبه.

مولده ونشأته:

ولد ابن عصفور بإشبيلية بالأندلس سنة ٥٩٧ هـ ونشأ بها ودرس العلم، ولكن المصادر التي رجعت إليها لترجمة ابن عصفور لم تذكر شيئاً من مراحل حياة ابن عصفور الأولى، أو ذكر الأحوال العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لأسرته.

وبالنظر إلى الفترة التي ولد فيها ابن عصفور نستطيع القول بأنه قد نشأ بين أحضان دولتين عظيمتين هما الدولة الموحدية، والدولة الحفصية الأمر الذي يسّر لابن عصفور فرصة الاستفادة من الظروف المحيطة، حيث كانت الأمور

---

(١)(فرحون) انفرد بذكره بروكلمان، دون غيره ممن ترجم لابن عصفور، ينظر: (تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦).

وينظر ترجمة ابن عصفور في: (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥ وما بعدها)، و(فوات الوفيات ٣ : ١٠٩ وما بعدها)، و(نفح الطيب ٢ : ٢٠٩)، و(معجم المؤلفين ٤ : ٢٥١)، و(تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦).

(٢)ينظر: (الذيل والتكملة ٥ : ٤١٣).

الاقتصادية تؤهل مدينة أشبيلية لأن تكون قاعدة حضارة وعلوم[1] الأمر الذي فسح المجال لابن عصفور أن يعبَّ من معين معارف مختلفة على يد مشاهير عصره من العلماء الذين أسهموا إسهامًا مباشرًا في بناء شخصية ابن عصفور العلمية، وأثَّـروا في صقل موهبته، ليظهر بذلك علماً من أعلام هذه الأمة.

شيوخـه:

أخذ العلم عن أبي الحسن الدباج ثم عن أبي علي الشَّـلَوْبين ولم تذكر المصادر التي ترجمت لابن عصفور من شيوخه سوى هذين العالمين[2].

ثم حدثت بينه وبين الشلوبين منافرة ومقاطعة، بعدها تصدر للاشتغال بالتدريس بالأندلس، وغيرها من البلدان[3] حيث درس في أشبيلية، شريش ومالقة، ولورقة، ومرسية، وغيرها.

أولاً: أبو علي الشَّلوبين

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَـلَـوْبين، بفتح الشين واللام، وإسكان الواو، والشلوبين كلمة أندلسية تعني " الأبيض الأشقر "، والشلوبين من أئمة العربية في زمانه، لـه معرفة بنقد الشعر، معلماً بارعاً، أخذ عن ابن ملكون، اشتغل بالتدريس نحو ستيـن سنـة، أخذ عنه ابن أبي الأحوص، وابن فرخون وغيرهما، من مؤلفاته: تعليقات على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، ولـه كتاب التوطئة في النحو.

توفى سنة ٦٤٥ هـ[4]، وعلى الرغم من تدريسه لابن عصفور، إلا أنه كان يبغضهُ، ويؤلب الطلاب ضده، قال أحد تلاميذ الشلوبين: " قال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يعني ابن عصفور، فلما خرجنا سرنا إليه .... فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا .... "[5] وعلى الرغم من ذلك فإن فضل الشلوبين في تعليم

(١)ينظر: (عصر المرابطين والموحدين ٢ : ٢١٢ وما بعدها)، و(الذيل والتكملة ٥ : ٤٦١ وما بعدها).
(٢)ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩)، و(نفح الطيب ٢ : ٢٧٠)، و(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٣)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٤)ينظر:(بغية الوعاة ٢ : ٢٢٤ وما بعدها).
(٥) (نفح الطيب ٢ : ٢٠٩ وما بعدها).

ابن عصفور واضح في سطوع شمسه، وعلو سيطه، حيث لازم الشلوبين عشر سنين حتى ختم عليه كتاب سيبويه[1].

ثانياً: أبو الحسن الدّبّاج

هو: علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج الإشبيلي اللخمي، كان نحوياً أديباً، عالماً بالقراءات أخذ النحو على أئمة جهابذة، منهم ابن خروف وقرأ القرآن على أبي بكر بن صاف، وقد تصدر لإقراء النحو، والقرآن مدة خمسين سنة.

من شعره:

رضيــتُ كفــافـي رتبـةً ومعيشـةً ... فـلَـسْـتُ أسَامِي مُوسِراً وَوَجِـيهَـاً

وَمَنْ جـرَّ أثْـوابَ الزَّمان طَـوَيلَـةً ... فَلا بُــدَّ يَـومـاً أنْ سَيْعشرَ فـيَهــا

وكانت وفاته في سنة ٦٤٦ هـ[2].

أما ابن عصفور فقد كان أصبرَ الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، لذا نجد أغلب الكتب التي ترجمت لابن عصفور تصفه بأنه حامل لواء العربية بالأندلس[3].

كما تصفه تلك المصادر بأنَّه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك[4]، وهذا دليل على أنه التزم بالتخصص الدقيق، وهو النحو وتبحر فيه، ونهل من معينه دون أن يشركه بعلم آخر غيره حتى يكون كل وقته وجهده في خدمة النحو، وأن يجعل كل العلوم الأخرى خادمة للنحو، الذي هو أساس النجاح في كل علوم العربية، وتدل مصنفات ابن عصفور أن العلاقة وثيقة بينه وبين علم النحو، لأن أغلب هذه المصنفات تصب في هذا العلم وإنْ لم تكن كلها، وسيتم ذكر هذه المصنفات لاحقاً، وعلى ما سبق ذكره، فإن العبارة السابقة هي بمثابة إشادة بـه ومدح، وليس المقصود بها الذم والقدح، والمتتبع لمؤلفات ابن عصفور يجده ملماً بالقراءات، والشعر، والقرآن واللغة، وغيرها من الأمور التي صيَّرها خادمة

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣ ك ١٠٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ١٥٣) و(شذرات الذهب ٥ : ٣٣٠).

(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠) و(فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و(شذرات الذهب ٥ : ٣٣٠) و(الوافي بالوفيات ٢ : ٢٦٥)، و(الأعلام ٥ : ٢٧).

(٤) (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

لمؤلفاته، وشاهدةً لآرائه، واختياراته، ولذلك ذاعت شهرته، وعلا قدره، من إشبيلية بالأندلس، إلى تونس بأفريقيا، فصارت لـه الحظوة بين الخلفاء، والرتبة بين العلماء.

تــلاميـــذه:

على الرغم من تصدره للاشتغال بالتدريس، وتنقله بين بلاد كثيرة، منها اشبيلية، وشريش، ومالقة، ولورقة، ومرسية[1] بالأندلس، إلى أن وصل إلى تونس بالشمال الأفريقي، فإن المصادر تذكر لنا أسماء عديدةً من تلاميذه الذين قرؤوا على يده ، فقد وجدت أبا حيان[2] الأندلسي يذكر في كتابه ارتشاف الضَّرَب، أحد تلاميذ ابن عصفور، وهو ابن الصفار[3] حيث يقول: " .... وهو كثير فصيح، خلافاً لما في شرح الصفار، الذي كتبه ابن عصفور .... وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله تعالى .... "[4].

وابن الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَـلْـيَـوْسي، الشهير بالصفار، من شيوخه الشلَوْبين، توفي سنة ثلاثين وسبعمائة هـ[5].

ومن تلاميذ ابن عصفور أيضًا:

- أبو عثمان الطَّبيري سعيد بن الحكم القرشيّ[6].
- أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الأوسيّ الخضراوى والمعروف بابن عذرة الأنصاري[7].
- أبو عبد الله الشَّلوبين الأصغر، محمد بن عليّ الأنصاري المالقي[8].

---

(١) ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩).
(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي الغرناطي نحوي، ولغوي، ومفسر، ولد بغرناطة، كان تعلمه بين الأندلس، ومصر، والحجاز، من شيوخه: أبي جعفر الطبَّاع، وابن أبي الأحوص، والبهاء ابن النحاس، من مؤلفاته: البحر المحيط في التفسير، ارتشاف الضَرَب،التذييل والتكملة في شرح التسهيل، وغير ذلك كثير، توفي سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٢٨٠ وما بعدها).
(٣) ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢٥٦).
(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٥٥ وما بعدها).
(٥) ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٢٥٦).
(٦) ينط: بغية الوعاة: (١:٢٨٣).
(٧) المصدر نفسه: (١: ٥١٠).
(٨) المصدر نفسه (١: ١٨٧).

مؤلفـاتـــه:

ذكرت المصادر جملة من الآثار العلمية التي ألفها ابن عصفور في العلوم المختلفة من نحو، وصرف، وأدب، إلا أنَّ الملاحظ على هذه المؤلفات لم تظهر كلها إلى حيز الوجود، وأن ما وصل منها يمثل الشيء اليسير إذا ما قورن بعدد مؤلفاته المذكورة في المصادر التي ترجمت لابن عصفور، وقد قمت بذكر هذه المؤلفات مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للحروف، وذلك لعدم معرفة تاريخ تأليف هذه المصنفات، الأمر الذي لا يسمح بترتيب هذه المصنفات حسب الأسبقية التاريخية.

ومن هذه المؤلفات:

أولاً.. المؤلفات التي وصلت إلينا:

(١) شرح الجمل: وهو شرح جمل الزجاجي.

ذكره السيوطي في بغية الوعاة[١] حيث أوضح أنَّ لـه ثلاثة شروح على الجمل، وهذه الشروح هي: الشرح الكبير، والأوسط، والصغير، أما الشرح الكبير فهو مطبوع الآن، بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، ١٩٩٩ ف.

وما وصل من هذه الشروح اثنان فقط[٢].

(٢) مُثل المقرب:

وهو الكتاب الذي بين يدي التحقيق، وقد يطلق عليه خطـأً(شرح المقرب)، والصواب أن اسمه (مُثل المقرب) لأن المصادر أشارت إلى أن شرح المقرب لم يتمه ابن عصفور، وأكدت المصادر أن لـه شرح المقرب وشرح الحماسة، وهذه شروح لم يكملها[٣] وذكر بروكلمان كتاب المقرب ضمن مؤلفات ابن عصفور ثم قال: " ولـه عليه شرح بعنوان (المُثل)"[٤] وسيتم ذكر أسباب تأليف هذا

---

(١)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).

(٢)ينظر: (شرح الجمل ١ : ٣٨).

(٣)(الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥).

(٤)(تأريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

الكتاب ومنهجه، وعلاقته بكتاب المقرب عند الحديث عن هذا الكتاب بشكل مفصلٍ.

(٣) المقــرب:

وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور بناءً على طلب الأمير الحفصي في تونس، الأمير أبي زكريا بن أبي محمد بن أبي حفص، الذي طلب منه وضع تأليف خفيف خالٍ من الإطناب بعيداً عن الاختصار المخل، يحتوي على كليات النحو، لا يورد فيه الخلاف، مجرداً من ذكر التعليل، وقد أورد ابن عصفور منهجه هذا في مقدمة المقرب. وفي هذا الكتاب يذكر ابن عصفور القاعدة، ثم يأتي لها بمثال، أو شاهد شعري، أو نثري، مع الالتزام بعدم ذكر الخلاف، أو العلة، وكذلك لا يذكر المذاهب إلا في القليل النادر، وهذا المنهج الذي ارتسمه قد أثر في صورة الكتاب، فقد خرج هذا الكتاب قليل الأمثلة يشوب مسائله إشكالٌ، وغموض واعجام، الأمر الذي دعا الأمير سالف الذكر أن يطلب منه وضع جزءٍ خفيفٍ يعالج فيه هذا القصور الذي وقع في كتابه المقرب، بسبب هذا المنهج الذي اتبعه في تأليفه[١].

(٤) الممتع في التصريف:

ذكرت المصادر[٢] كتاب الممتع في التصريف ضمن الكتب التي ألفها ابن عصفور، وهو مطبوع الآن بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب، طبعة ١٩٧٠ ف، وهو كتاب يقع في اثنين وثلاثين باباً تعالج القضايا الصرفية، وقد وقع بين يديَّ نسخة مخطوطة لهذا الكتاب، نسخة خزانة القروين بفاس، في وضع غير جيد، من حيث كثرة الطمس، وعدم وضوح الكلمات.

(٥) ضرائر الشعر:

من أهم الكتب التي ألفها ابن عصفور، حيث اهتم فيه باحتواء الضرورات الشعرية، الأمر الذي جعله يعتمد على كثير من المصادر للحصول على مفردات الموضوع، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشواهد النحوية، لأن موضوع الضرورة الشعرية يدور حول الإجازات التي تمنح للشاعر من اجل المحافظة على الوزن

---

(١) ينظر: (مقدمة مُثل المقرب).

(٢)(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠) و (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥) و (بروكلمان ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

الشعري، فتراه يتجاوز بعض القواعد النحوية في إطار محدود، فيرتكب هذه التجاوزات المحدودة، محافظةً على استقامة الوزن الشعري، وهذا الكتاب - ضرائر الشعر - جمع فيه ابن عصفور الضرائر الشعرية، ورتّبها، وقسّمها، بشكل محكم، الأمر الذي جعل كثيراً من العلماء قديماً، وحديثاً يهتم بهذا الكتاب، ويعبّ من معينه، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق، السيد إبراهيم أحمد، سنة ١٩٨٢ ف، دار الأندلس بيروت - لبنان.

ثانياً .. مؤلفات مفقودة[١]:

١ - كتاب: الأزهار.
٢ - كتاب: إنارة الدياجي.
٣- كتاب: السالف والعذار.
٤ - كتاب السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقبان، وهو رجز في النحو.
٥ - كتاب: إيضاح المشكل، شرح المغرّب للمطرّزي.
٦ - كتاب: مختصر الغرة.
٧- كتاب: مختصر المحتسب.
٨ - كتاب: المفتاح.
٩ - كتاب: المقنع.
١٠ - كتاب: منظومة في النحو.
١١ - شرح ديوان المتنبي.
١٢ - شرح الحماسة.
١٣ - شرح كتاب سيبويه.

شعـــره:

على الرغم من استشهاده كثيراً بالشعر عند تمثيله للمسائل، أو تعرضه لتقعيد القواعد، وهذا شأن غيره من النحاة، في مؤلفاتهم، حيث يعتمدون اعتماداً كبيراً على إيراد الشواهد الشعرية، وهذا شأن ابن عصفور أيضاً إلا أني لم أعثر على شعر كثير ينسب إلى ابن عصفور في المصادر التي تناولت حياة ابن عصفور بالترجمة، ولا في

---

(١)تنظر هذه المؤلفات المفقودة في: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و (تاريخ الأدب العربي ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

المراجع التي ألفت حديثاً، أو حققت مؤخراً وفيها تعرض لحياة ابن عصفور من بعيد أو قريب. إلا أني قد وجدت بعض الأبيات منسوبة لابن عصفور، مبثوثة في بعض المصادر التي ترجمت لحياته، وهذه الأبيات من القلة، والندرة، إلى درجة أنها لا يمكن أن تعطي الدارس فرصة الحكم لابن عصفور بأنه شاعر، ذو موهبة يمكن أن يوضع بين مصاف شعراء عصره، وهذا الحكم أيضاً يجعلني أصطدم بخبرته في مجال الضرورة الشعرية، وهي معرفة دقيقة بأحكام الوزن العروضي، من خلال القاعدة النحوية، الأمر الذي يتمثل في كتابه: (ضرائر الشعر)، فأحكام الضرورة تعتمد اعتماداً كبيراً على أحكام الأوزان الشعرية من خلال تطبيق القاعدة النحوية، وخلاصة الأمر، أن ابن عصفور قد أثر انشغاله بصناعة النحو على قدرته في الشعر أي: أن سبب عزوفه عن الإكثار من الشعر، والانشغال بصناعته هو اهتمامه الشديد بحرفة النحو، وميوله إلى اللغة وعلومها، وقد ذكرت سالفاً أنه لم يوجد عنده ما يؤخذ منه إلاّ النحو، ولم يتأهل لغيره، وأقدم الآن مجموعة الأبيات الشعرية التي عثرت عليها منسوبة لابن عصفور حيث يقول[1]:

لـمَّا تـدَنَّسـتُ بالتفـريـط فـي كِـبَرِي   وَصِرْتُ مُغْرًى بِشُرْبِ الراح واللـَّعْسِ

أَيْقَـنْـتُ أنَّ خِضَـابَ الشَّيْـبِ أَسْتَرُ لي   إنَّ البَيَــاضَ قـليــلُ الحمـل للدَّنَـس

وفاتـــه:

توفي ابن عصفور في تونس، سنة تسع وستين وستمائة، على الأرجح وقد ذكر بعض المؤرخين خلاف ذلك، إلاّ أنه لا يعد خلافاً كبيراً يهتم بـه من حيث زمن وفاته[2] أما الأمر الجدير بالاهتمام هو ذلك الاختلاف الوارد في سبب وفاته، فقد ورد في ذلك روايتان:

الأولى: أنه لم يكن عنده ورع، فجلس في مجلس شراب، فلم يزل يرجم بالنَّارنج إلى أن مات[3].

(١)ينظر: (بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٢)ينظر: (فوات الوفيات ٣ : ١٠٩) و(بغية الوعاة ٢ : ٢١٠).
(٣) المصدر نفسه.

الثانية: أن ابن عصفور كان جالساً بحضرة أحد الخلفاء الحفصيين، فقال السلطان مفاخراً: قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً، فأجابه ابن عصفور قائلاً: بنا وبأمثالنا، الأمر الذي تضايق منه السلطان، وعندما قام ابن عصفور ليخرج، أمر السلطان رجاله أن يلقوه في الجابية فالقوة فيها، ثم إنهم لا يتركوه يخرج منها، كلما أراد الصعود ردوه إليها، مظهرين اللعب معه فأصابه من ذلك برد شديد، تحول بعد ذلك إلى حمى ومات بعد ذلك [1].

بالنظر إلى الروايتين السابقتين حول سبب وفاة ابن عصفور، أرى أن الرواية الأولى لا يمكن القبول بها، لتكون نهاية لعالم جليل ترك بصماته على جدار اللغة العظيمة، وجعل عقله رهناً لخدمة النحو واللغة، ومؤلفاته العظيمة خير شاهد على ذلك، ومن المستبعد أن يجلس عالم هذه صفاته، وعمره بتجاوز السبعين، وعلى منزلة كمنزلة ابن عصفور في مجلس شراب، يؤدي إلى رجمه بالنارنج إلى أن يموت.

إن القبول بهذه الرواية يجعلنا نقبل بالاستخفاف بحياة علمائنا الإجلاء، دون أن يُجادَلَ في هذا من أجل الوصول إلى الحقيقة المرضية، في وقت توجد فيه رواية أخرى تكون دليلاً على بطلان هذه الرواية السابقة.

أما الرواية الثانية فهي الأقرب للاعتماد، والتصديق لأن مخالطة السلاطين، والأمراء تستوجب من عالم كابن عصفور أن يجاري السلطان في أقواله، وخصوصاً وهو يفتخر بسلطانه وعظمة دولته، الأمر الذي جعله يرى كلام ابن عصفور إنقاصاً لسيادته، وإضعافاً لسطوته، الأمر الذي جعله يدبر لـه هذه الميتة، على هذه الطريقة.

---

(١)(تأريخ الدولتين ٣٠).


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثانى

كتاب (مُثُل المقرب)

- المبحث الأول: سبب تأليفه الكتاب.
- المبحث الثانى: مصادره.
- المبحث الثالث: منهجه.
- المبحث الرابع: شواهده ـ العلة النحوية
- المبحث الخامس: موقفه من آراء النحاة.
- الخاتمة.



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سبب تأليفه (مُثل المقرب):

بالنظر إلى فترة حياة ابن عصفور، والتي تبدأ بولادته سنة ٥٩٧ هـ، إلى وفاته سنة ٦٦٩ هـ، يلاحظ أن حياته امتدت نيفاً وسبعين عاماً، عاشها بين أحضان دولتين عظيمتين حكمتا الأندلس، والمغرب، هما دولة الموحدين ودولة الحفصيين، التي انقسمت عن الدولة الموحدية لتحكم تونس، وما جاورها في شمال أفريقيا، ثم انقسمت هذه الدولة الحفصية على دولتين، حيث استقل الأمير، أبو زكريا يحيى بن أبي إسحق إبراهيم بن حفص، رابع الخلفاء الحفصيين، وخرج على الدولة الحفصية " واستحدث ملكاً ببجاية وقسنطينة وما إليها .... "[1] وهكذا استمر الانقسام بينهم إلى أن ضعفت دولتهم، وزال ملكهم، بسبب اهتمامهم بزخارف الحياة، ومعالم الأبهة، الأمر الذي يعد من أسباب ضعف هذه الدول، يقول ابن خلدون: " .... فإذا انتبهت عيون ساساتهم وتبطروا في أعطاف ملكهم واستنموا شيات الحضارة، والبذخ والأبهة .... انتحلوا جميع هذه السمات .... وجزعوا من افتقادها وخَلَوْا دولتهم من آثارها .... "[2]، والملاحظ مما سبق أن الحالة السياسية لهذا العصر هي حالة اضطراب، وعدم استقرار، حيث تتعاقب الدول، وتتقلب الإمارات، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في الأحوال العامة.

وعلى الرغم من هذه الحالة الموسومة بعدم الاستقرار السياسي في هذا العصر الذي عاش فيه ابن عصفور ، إلا أن الملاحظ فيه أنه عصر ازدهار علمي وأن اهتمام الخلفاء بطائفة العلماء قد أثر مباشرةً في انتشار التعليم في ربوع الأندلس والمغرب.

حيث نبغ في هذه الأمصار عدد لا بأس به من شيوخ العلم، في مختلف العلوم، وبخاصة علوم اللغة والنحو من أمثال، الشلوبين، والدباج وابن عصفور، وابن

---

(١)ينظر: (مقدمة ابن خلدون: ٣٥٥).
(٢)ينظر: (مقدمة ابن خلدون ٣٢٩ – ٣٥٥).

مالك، وأبي حيان، وغيرهم كثير، وقد أشار ابن عصفور في مقدمة كتابه (مُثل المقرب) الذي بين يدي التحقيق ألان، أن الأمير أبو يحيى، أبو زكريا بن أبي حفص قد أشار عليه أن يضع تأليفاً يستوفي فيه مُثل كتابه (المقرب) بسبب ما لحقه من غموض، واستعجام بسبب المنهج الذي اتبعه في تأليفه، والذي اعتمد فيه الاختصار، وترك كثير من تمثيل مسائله، فكان تأليف هذا الكتاب (مُثل المقرب) استجابة ً لإشارة الخليفة ونزولاً عند رغبته[1].

ومما يستفاد من هذا السَّرد أن اهتمام الخلفاء بأمور العلم ومتابعة العلماء وتوجيههم، والإشارة عليهم بأمور تتعلق بتحسين مؤلفاتهم، لهو دليل على ازدهار النواحي العلمية في هذا العصر.

ومن خلال قراءة مقدمة هذا الكتاب، يتضح جلياً السبب الرئيس الذي أوجب على ابن عصفور تأليف كتاب (مُثل المقرب)، حيث يقول: " لَمَّا سلكت في كتابي المسمى (المقرب) مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه – بسبب ذلك – إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام .... "[2]، فيلاحظ أن السبب الرئيس لتأليف هذا الكتاب هو إزالة الغموض عن كتابه (المقرب) وهو ما نتج عن ترك تمثيل المسائل الواردة في الكتاب، والناتج من اعتماده مسلك الاختصار كمنهج لتأليف كتاب (المقرب).

والسبب الثاني في تأليف (مُثُل المقرب) يتضح أيضاً من خلال إشارة ابن عصفور في مقدمة هذا الكتاب حيث يقول: " .... فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة .... الأمير .... أبو يحيى بن .... الأمير .... أبو زكريا ابن .... أبي محمد بن الشيخ المجاهد .... أبي حفص .... إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله ليتبين بذلك مشكله، فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشكلة .... "[3].

---

(١) ينظر مقدمة: (مُثل المقرب) محل التحقيق الآن.
(٢)مقدمة (مُثُل المقرب) ٩٧.
(٣)مقدمة (مُثُل المقرب) ٩٧.

من هذه المقدمة يتضح السبب الثاني الذي من اجله ألف ابن عصفور كتابه (مثل المقرب) حيث أفاد أن الأمير الحفصي سالف الذكر، قد أشار عليه، وضع تأليف، يستوعب فيه المثل التي أهملت بسبب منهج الاختصار الذي اعتمده في تأليف كتابه (المقرب).

ونزولاً عند أمر الأمير، وضع ابن عصفور هذا الكتاب – مثل المقرب – لـيُلحق بكتاب – المقرب – ليؤدي الكتابان الفائدة المرجوة منهما، وان الكتابين يمثلان وحدة واحدةً، لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ولهذا رأيت أن وصف ابن عصفور لكتابه (المقرب) بالغموض والإبهام، والاستعجام، لا يزال قائماً، على الرغم من تحقيق – المقرب – وطبعه مؤخراً، إلاّ أن هذه الجهود التي بذلت، لا ترفع عن المقرب، تلك الصفات التي أقرها ابن عصفور، إلا باتباع ما صنعه ابن عصفور نفسه، بتأليفه (مُثُل المقرب) ليتحقق الهدف بتحقيق المخطوط، ليجمع الله شمل الكاتبين، بعد سبعمائة عام من الفراق، لينهل الطلاب، من معين لا ينضب.

مصادره في كتاب (مُثُل المقرب)

من خلال دراسة الكتاب يمكن تقسيم المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب على قسمين:

١- مصادر صرح فيها باسم المؤلف والكتاب.

٢- مصادر صرح فيها باسم المؤلف فقط.

أولاً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف والكتاب:

كان ابن عصفور أحياناً يذكر اسم المؤلف واسم الكتاب عند تعرضه للمسائل، كقوله: " .... ما حكى عن البغداديين أنَّ العرب قالت: هم اللائين فعلوا كذا، ذكر ذلك الفارسي في شيرازياته .... "[1] كما يذكر الهروي وكتابه الأزهية، وكذلك يذكر أبا حاتم السجستاني وكتابهُ، الإبل، ويذكر أبا عبيدة وكتاب مجاز القرآن، هذه

---

(١)قسم التحقيق: ١١٥.

جملة المصادر التي ذكرها ابن عصفور في هذا الكتاب وذكر معها أسماء مؤلفيها، وقد اعتمد ابن عصفور على هذه المصادر في احتجاجه لآرائه، عند ذكرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: المصادر التي صرح فيها باسم المؤلف فقط:

ويلاحظ كثيراً أنه كان لا يذكر اسم الكتاب، ويكتفي بذكر المؤلف فقط وربما يرجع ذلك إلى اعتماده منهج الاختصار في تأليف هذا الكتاب، فلا يعبأ كثيراً بذكر الكتب مقرونة بأسماء مؤلفيها.

من ذلك قوله: " وقولي: وما، في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء، هذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه "[١].

وكذلك يقول: " ومذهب الأخفش أنَّ، ما، موصولة والجملة التي بعدها الصلة، والخبر محذوف ..." [٢] وهذان مثالان على ذكره لاسم المؤلف، دون ذكر اسم الكتاب، وأشرت إلى أن هذه المصادر هي الأكثر ذكراً في هذا الكتاب، وهذه أسماء العلماء الذين ذكرهم ابن عصفور في (مُثل المقرب) وهم: الفراء، والكسائي، وثعلب وأبو بكر بن السراج، وأبو زيد (الأنصاري) وابن كيسان، والمبرد، وأبو عمرو الشيباني، وابن السكيت.

وهكذا أكون قد أحصيت مجموعة المصادر التي اعتمد عليها ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب بطريقة إحصائية إجمالية، وسيتم الإشارة إلى هذه المصادر، في قسم التحقيق عند ذكره للآراء التي أخذت من هذه المصادر مع تحويل إلى مواضع هذه الآراء في المصادر المذكورة.

منهجه في تأليف: (مُثُـلُ المُقرِّبِ)

نهج ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب منهجاً مطابقاً لمنهجه في تأليف كتاب: (المقرب) من حيث تقسيمه على أبواب تبدأ بباب: (معرفة علامات الإعراب)،

---

(١) قسم التحقيق: ١٣٨.
(٢) قسم التحقيق: ١٣٩.

وينتهي بباب: (الضرائر) وكذلك منهجه في: (مُثل المقرب) قد بدأ بالبداية نفسها، وانتهى بالنهاية نفسها،إلا انه لم يتعرض في (مثل المقرب) لذكر بعض الأبواب، وقد يكون السبب في ذلك إلى أنها قد استوفت أمثلتها ومسائلها، الأمر الذي يخرجها عن السبب الذي ألف من اجله الكتاب، وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو التالي:

١- الباب الأول: ذكر حقيقة النحو.
٢- الباب الثاني: تبيين الكلام وأجزائه.
٣- الباب الثالث: الإعراب.
٤- الباب الرابع: الفاعل.
٥- الباب الخامس: نعم وبئس.
٦- الباب السادس: حبذا.
٧- الباب السابع: التعجب.
٨- الباب الثامن: ما لم يسمَّ فاعله.
٩- الباب التاسع: المبتدأ والخبر.
١٠- الباب العاشر: الاشتغال.
١١- الباب الحادي عشر: كان وأخواتها.
١٢- الباب الثاني عشر: الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها.
١٣- الباب الثالث عشر: ما، ولا، ولات.
١٤- الباب الرابع عشر: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
١٥- الباب الخامس عشر: المفعول به.
١٦- باب: الأفعال المتعدية.
١٧- باب: اسم الفاعل.
١٨- باب: الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
١٩- باب: المصدر العامل عمل فعله.
٢٠- باب: أسماء الأفعال.

٢١- باب: الإعراب.
٢٢- باب: المنصوبات على التشبيه بالمفعول به.
٢٣- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.
٢٤- باب: المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم.
٢٥- باب: المفعول معه.
٢٦- باب: الاستثناء.
٢٧- باب: لا.
٢٨- باب: حروف الخفض.
٢٩- باب: الإضافة.
٣٠- باب: النعت.
٣١- باب: عطف النَّسق.
٣٢- باب: التوكيد.
٣٣- باب: البدل.
٣٤- باب: عطف البيان.
٣٥- باب: ذكر نواصب الأفعال.
٣٦- باب: ذكر جوازم الفعل.
٣٧- باب: البناء.
٣٨- باب: الحكاية.
٣٩- باب: إسناد الفعل إلى مؤنث.
٤٠- باب: العدد.
٤١- باب: اسم الفاعل المشتق من العدد.
٤٢- باب: الإدغام من كلمتين.
٤٣- باب: أحكام المتقارب في الإدغام.
٤٤- باب: التقاء الساكنين.
٤٥- باب: همزة الوصل.
٤٦- باب: التثنية، وجمع السلامة.

٤٧- باب: النسب.
٤٨- باب: نوني التوكيد.
٤٩- باب: التصغير.
٥٠- باب: جمع التكسير.
٥١- باب: المصادر.
٥٢- باب: أسماء الفاعلين.
٥٣- باب: الإدغام في الكلمة.
٥٤- باب: البدل.
٥٥- باب: القلب والحذف.
٥٦- باب: الضرائر.

هـذه جملـة الأبـواب التـي يتألف منها كتاب (مُثُل المقرب) وهي أبواب كتاب: (المقرب) نفسها.

ثانياً.. نهج ابن عصفور في ترتيب كتابه (مُثل المقرب) نهجاً مطابقاً لمنهجه في ترتيب كـتابه (المقـرب) محافظـةً منه عـلى وحـدة البناء بين الكتابين لأن الكتابين يمثلان وحـدة واحدة، يكمل كلٌّ منهما الآخر، لذا حافظ ابن عصفور على وحدة المنهج في تأليف (مُثل المقرب).

ومـن خلال متابعة ترتيب الكتاب، أبوابه وفصوله، وجدت أنّه قسمه على النحو التالي:

(١) الكتاب في جملته مقسم على قسمين هما:

أ- أحكام الكلم بعد التركيب.

ب - أحكام الكلم قبل التركيب.

أ- أحكام الكلم بعد التركيب جاءت على قسمين:

١ - الإعراب، ويشمل:

أ- المرفوعات مثل الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وباب كان وأخواتها، وباب إنَّ.

ب - المنصوبات. ويضم المفاعيل، والنداء والمجرورات، والإضافة، والتوابع، ونواصب المضارع، وجوازم المضارع.

٢ - البناء: ويضم هذا القسم باب الحكاية، والعدد، والإدغام، والوقف.

ب- أحكام الكلم قبل التركيب

وقد قسمها ابن عصفور على قسمين:

١- وهذا القسم يضم باب التصغير، وجمع التكسير، والمصادر وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين.

٢- ويضم هذا القسم القلب، والحذف، وقد أنهى الكتاب بباب الضرائر الشعرية.

ثالثاً.. من منهجه في هذا الكتاب إيراده للنصوص من كتابه (المقرب) لأجل التمثيل لها، أو إزالة الغموض عنها، فيوردها مسبوقة بجملة (قولي) أي: قوله في كتاب (المقرب) ثم يختم العبارة بقوله (إلى آخره) ويذكر بعد ذلك المثال لها بقوله (مثال ذلك ....)، وهذا المنهج سار عليه ابن عصفور من أول الكتاب إلى آخره.

رابعاً.. لم يتعرض للحدود النحوية بالتمثيل أو الشرح، وقد يرجع ذلك إلى أنّه قد تناولها في كتابه (المقرب) بشكلٍ وافٍ، الأمر الذي يعُد ذكرها في هذا الكتاب (مُثل المقرب) تكراراً لا فائدة من ورائه.

خامساً.. عدم التعرض لذكر الخلافات المذهبية إلا نادراً، أو ذكر الآراء إلا بشكل يسير، عاملاً بذلك على المحافظة على منهجه الذي ارتسمه لتأليف كتاب (المقرب) ليسير عليه في هذا الكتاب أيضاً، هادفاً بذلك إلى إخراج كتابه (مثل المقرب) موافقاً لمنهج (المقرب) لأن الكتابين بمثابة كتاب واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر.

يقول ابن عصفور : إنّه أشار عليه الخليفة الحفصي " .... إلى وضع تأليف منزه عن الإطناب الممل، والاختصار المخل .... عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ..... "[1]. فقد التزم ابن عصفور بهذه المنهجية في

(١)(المقرب ١ : ٤٤).

تأليف كتابه (مثل المقرب) فجاء مطابقاً للمقرب تمام المطابقة من حيث هذه المنهجية.

سادساً.. كثرة استشهاده بالشعر وكلام العرب، حيث أورد ما يربو عن مائة وخمسين بيتاً من الشعر لطبقات مختلفة من الشعراء، فقد استشهد بشعر الشعراء الجاهليين بكثرة والإسلاميين، وكذلك بشعر المولدين ولكن على قلة ويذكر كذلك أشعاراً مجهولة القائل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن كتاب (مُثل المقرب) يقوم أساساً على إيراد الأمثلة لمسائل من كتاب (المقرب) ولمَّا كانت هذه صفته، وانّه ليس كتاباً لتقعيد القواعد، أوجد ابن عصفور لنفسه العذر في إيراد الأمثلة من الشعر لشعراء من طبقات مختلفة يصل حدهم الزماني إلى المولدين من الشعراء، وسيتم مناقشة ذلك في فصل الشواهد بشكل مفصل.

أما القرآن الكريم فإنه استشهد بـه بشكل أقل عدداً من شواهده الشعرية، فقد وصلت الآيات القرآنية في شواهده إلى ما يقرب من تسعين آية، فقد يلاحظ إيراده للشواهد القرآنية عند الضرورة، فقط، من حيث تأييد قاعدة نحوية، أو دعم رأي اعتمده، أو رأي يرفضه.

أما الحديث فلم يستشهد إلاّ بحديثين فقط، وسيتم ذكر الأسباب في ذلك عند الحديث عن شواهده بإذن الله.

سابعاً.. الإكثار من الأمثلة للمسائل التي وقعت في (المقرب) دون تمثيل لها أو شرحٍ لمهملها، قال ابن عصفور : " .... فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت فيه تلك المسائل المشكلة، واستوعبت مثلها المهملة .... "[1]، وهذا دليل على أنَّ (مُثل المقرب) كتاب يهتم أصالة بذكر الأمثلة، وإيراد الشواهد لمسائل قد أهمل منها ذلك في كتاب (المقرب) وليس المقصود شرح كتاب (المقرب).

---

(١)مقدمة (مُثل المقرب) ٩٨.

شواهــده

إنَّ قـراءةً متأنـيةً واعـية في (مُـثل المقـرب) يمكن أن يتضحَ من خلالها أنَّ ابن عصفور كغيره من النحاة من حيث إيراده للشواهد النحوية، فقد أورد شواهده من القـرآن الكـريم، والحـديث الـشريف، وأقـوال العـرب – منظومة ومنثورة – ومن خلال عرضه لهذه الشواهد يمكن أن نتبين منهجه في هذه الشواهد.

أولاً : القـرآن الكريـم

" القرآن الكريم هو أشرف نص من حيثُ اللفظُ والمعنى حظيت بـه العربية .... وهو أدقّ نصٍّ ضُبط روايةً ودرايةً وأداءً ...."[1] لذا فهو أعلى أنواع الشواهد مرتبةً عـند جمـيع اللغويـين " وهـو عـماد لغـة العـرب الأسـمى، تدين لـه اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية في أساليبها ومادتها "[2]، وهو أفصح كلام، وأبلغ تعبير عرفته العرب، لذلك احتج بـه النحاة دون خلاف، وترى النَّـحوي " يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطـأ القـول مِـن صوابه ...."[3] إلاّ أنّه في القرآن قراءات ووجوه إعراب مختلفة " والقـراءات اخـتلاف ألفـاظ الوحـي المذكور .... أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما "[4].

ومن خلال دراسة بعض هذه الشواهد القرآنية يمكن الوصول إلى تحديد موقف ابـن عـصفور مـن القـراءات القـرآنية، ووجـوه إعـرابها المختلفة في بعض الآيات القرآنية التي أوردها في (مُثُـــل المقرب).

موقفهُ من القراءات

من الملاحظ في موقفه من القراءات أنه كان يتبنّى مذهب الجمهور، حيث كان يتشدد في الأخذ بالقراءات، إذ كان يقبل القراءة المتواترة، ويرد القراءة الشاذة،

---

(١)(النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٣٦٧).
(٢)(مناهل العرفان في علوم القرآن ١ : ١٠).
(٣)(الاتقان في علوم القرآن ١ : ٣٩).
(٤)(البرهان في علوم القرآن ١ : ٣٩).

خلافاً للكوفيين الذين كانوا يأخذون بكل قراءةٍ قرآنية متواترة، أو نادرة أو شاذة، واحتجوا بها في نحوهم، وهو بهذا مخالف لنحاة عصره: " وقد استشهد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة ...."[1].

١ – ردَّ قراءة حفص وأبي جعفر القعقاع ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾[2] بضَم الباء في (ربُّ) بعد حذف ياء المتكلم في النداء.

قال ابن عصفور: " وقولي: المعنى: يا ربي ولذلك جاز حذف حرف النداء، أعني أنه لو كان (ربّ) في قراءة من قرأ (ربُّ) نكرةً مقبلاً عليها لم يجز منها حذف حرف النداء دلّ ذلك على أنَّ المراد يا ربي، كما جاز ذلك في القراءة الأخرى "[3] وقراءة الجمهور: ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُمْ ﴾ بكسر الباء على أنه منادى مفرد وحذف حرف النداء، وقد ضعَّف ابن جني هذه القراءة – قراءة الرفع – قائلاً: " وضَعُفَ حذف حرف النداء مع ما يجوز أن يكون وصفاً لأي وجه ضَعْفَ إعراب (هؤلاء) منادى، من آية ﴿ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ ..."[4].

ويؤكد ابن جني على عدم جواز ذلك حيث يقول: " هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي "[5].

وللنحاة مذاهب مختلفة في إعراب الاسم المتصل به ياء المتكلم الواقع منادى، وأضعف هذه الوجوه الرفع، وقد ذكر أبو حيان هذه الوجوه المختلفة حيث قال: " وأما في النداء فأطلق فيه النحاةُ خمسة أوجه: فتح الياء، يا غلاميَ وإسكانها نحو: يا غلاميْ، وقلب الياء ألفاً نحو: يا غلامَا، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو: يا غلامِ، وحذفها وضم ما قبلها نحو: يا غلامُ، تريد:

---

(١)(خصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٥٠).
(٢) الأنبياء ١١٢.
(٣)قسم التحقيق ٢٢٢.
(٤)(المحتسب ٢ : ٣٩٠).
(٥)(المحتسب ٢ : ٦٩).

يا غلامي وقَرِئ ﴿ قَـلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾ بضم الباء بعد حذف ياء المتكلـم يريد: يا ربي حذف حرف النداء وياء المتكلم .... وتختلف رتبة هذه الأوجه في الفصاحة، فأضعفها، يا غلامُ، ثم يا غلامَا، ثم يا غلامي، وأقلها يا غلامُ ..."[1].

ومن النحويين من صرح بعدم جواز هذه القراءة وأنها لحنٌ، فلا يجوز عندهم: رجلُ أقبلْ، قال النحاس: " وهذا عند النحويين لحنٌ لا يجوز عندهم رجلُ أقبلْ، حتى تقول: يا رجلُ أقبل .... "[2].

ويفهم من قول ابن عصفور السابق أنه" لم يجز منها حذف حرف النداء دلَّ ذلك أنْ المراد(ربي) ...." ويفهم من هذا القول ردّه لهذه القراءة الشاذة[3].

٢- قال في قولـه تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْملْ صَالِحاً ﴾[4] فحمل يقنت على لفظ (مَنْ) وتعمـل على معنـاَها قـراءة (مـن يقنـت) باليـاء هـي قـراءة الجمهور، وهي قراءة الأعمش، وقرأ الفراء والكوفيون[5]: ﴿وَمَنْ تَعْملْ مِنْكُنَّ صَالِحَاً ﴾. ومن قرأ الأولى بالتاء والثانية بالياء قد جعل التأنيث أصلاً وهذا ضعيف عند النحويين، لأن التذكير هو الأصل فلا يجعل تبعاً للتأنيث[6].

٣- يقول ابن عصفور: " فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه .... مثل الذي، تقـول: يعجبنـي الـذي هـو قائـم في الـدار، ويعجبنـي الذي في الدار، لما طالت الـصلة بالمجـرور، فأمـا قـولـه تعـالى: ﴿ مَثَلاَ مَا بَعُوضَةٌ ﴾[7].... "[8] ثم قال في

---

(١)(ارتشاف الضرب ٣ : ٥٣٨).
(٢)(إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤).
(٣)تنظر هذه القراءة في: (المحتسب ٢ : ٣٩٠) و(إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤) و(إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ : ٦٩) و(كشف المشكلات في إعراب القرآن للباقولي ٢ : ١٢٦) و(ارتشاف الضرب ٢ : ٥٣٨) و(البحر المحيط ٧ : ٤٧٤).
(٤) الأحزاب : ٣١.
(٥)ينظر: (التبيان ٢ : ١٠٥٦).
(٦)تنظر القراءة في: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٣١٢) و(إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ : ١٩٨) و(حجة القراءات لأبي زُرعة ٥٧٦) و(البحر المحيط ٨ : ٤٧٣).
(٧) البقرة : ٢٦.
(٨) قسم التحقيق ١٢٣.

ضرائر الشعر:" فأما قراءة يحيى بن يعمر"[1] ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذي أحْسَنُ﴾[2] وقراءة رؤبة ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضةٌ ﴾ فهما من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة "[3].

وقد قرأ الجمهور بنصب بعوضة، والتقدير، إنَّ الله لا يستحي أنْ يضرب بعوضةً مثلاً، وأما الرفع فلأن بعض بني تميم يقولون: " مَثَلاَ مَاْ بَعُوضةٌ " فيجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويقدرون (هو) مضمرة، والتقدير: يضرب مثلاً الذي هو بعوضةٌ "[4].

والكلام نفسه يقال في قوله: ﴿وتَماماً على الذي أحسنُ﴾ وقد أعدها ابن عصفور قراءة شاذة أيضاً[5].

٤- قال ابن عصفور: " وأمَّا قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[6] فنادرة، وقد يمكن أنْ يكون الذي غلطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام، بالياء، فتوهم أنَّ الخفض بإضافة المصدر، وأنَّ أولادهم مفعول والشركاء فاعل كما هو في القراءة الأخرى، وليس كذلك، بل الخفض في (شركائهم) على أنه بدل من الأولاد، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء لأن الأولاد شركاء آبائهم في أموالهم "[7].

وقد ردَّ هذه القراءة لما فيها من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب جمهور البصريين، وقد ردَّ ابن عفور هذه القراءة ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط، وهذا التعليق الذي ذكره هو كلام الزمخشري

---

(١) يحيى بن يعمر التابعيّ فقيه، أديب، نحويّ، سمع أبا عمر وجابر، وأبا هريرة، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، توفى سنة ١٢٩ هجرية، ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٣٤٥).

(٢) الأنعام : ١٥٤.

(٣)(ضرائر الشعر ١٧٤ وما بعدها).

(٤) ينظر: (معاني القرآن للأخفش ١ : ٥٩).

(٥) ينظر: (معاني القرآن للفراء ١ : ٣٦٥) و(المحتسب ١ : ٦٤) و(البحر المحيط ٤ : ٩٠٤).

(٦)الأنعام : ١٣٧.

(٧)قسم التحقيق ١٠٨.

الذي يقول: " أمّا قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أولاَدَهُم شُرَكَائِهم ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف،فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردّ في: زَجَّ القلوصَ أبي مِزَادة.

فكيف في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزا لته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبة بالياء ولو قرئ بجر الأولاد، والشركاء، لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[1].

وهذه القراءة لم يردها سيبويه عند استشهاده بقراءة الرفع قائلاً: " ومثلُ: ليُبْكَ يزيدُ، قراءة بعضهم "[2]، ثم ذكر القراءة.

" وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه "[3]، وتبعهم أغلب نحاة الأندلس في هذا الاختيار، وتمسكوا بمنهجهم هذا، ودافعوا عن اختيارهم بكل قوة، وقد تصدى أبو حيان لقول الزمخشري السابق فقال: " أعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءةً متواترةً موجود نظيرها في لسان العرب، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة .... "[4].

وقد انبرى ابن مالك مدافعاً عن قراءة ابن عامر وداعماً لها، مصححاً للقاعدة بالقراءة حيث يقول[5]:

لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حجز ... كَقَوْلِ بَعْضِ القَائِلِينَ لِلرَّجَزْ
يُفْرِكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ ... بِالقَاعِ فَرْكَ - القُطْنَ - المَحَالِجِ
وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابنِ عَامِرِ ... وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ

---

(١)(الكشاف للزمخشري ٢ : ٥٤).
(٢)(الكتاب ١ : ٢٠٠).
(٣)(حجة القراءات ١ : ٢٧٣).
(٤)(البحر المحيط ٤ : ٦٥٧ وما بعدها).
(٥)(شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ : ١٨١ وما بعدها).

أمـا موقف ابن عصفور هذا فلا يلتفت إليه لما فيه من ردٍ لقراءة متواترة صحيحة لـيس لـشيء إلا لتعـصبه لقاعدةٍ نحوية ليبرز من خلال ذلك نهجه منهج البصريين الأمـر الـذي يعـد تكلـف مـنه لا فائدة من ورائه، يقول الزركشي: " ولا عبرة .... بإنكـار مغاربـة الـنحاة كابن عصفور قـراءة ابـن عامـر ﴿ قَتْلُ أولادَهُم شُرَكَائِهِم ﴾ والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة .... "[1].

والأمر اللافت للنظر أن موقف ابن عصفور في هذه القراءة كان مضطرباً، ولم يقف تجاه هذه القراءة موقفاً محدداً إذ تراه في كتابه (مُثل المقرب) يرد القراءة ويرفضها للأسباب سالفة الذكر، ثم هاهو يقر بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يعتمد هذه القراءة، ويؤكد على أن ردَّ قراءة ابن عامر، ورفضها بهذا الشكل هو تحامل عليه حيث يقول: " وزعم الفراء[2]: أنَّ هذه القراءة خطأ عند النحويين وادّعى أن الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتةً في (شركائهم) .... وهذا عندي تحامل عليه، ولا ينكر مجيئ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإنْ لم ينقس ذلك فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد وهو أعرابي لقيهُ أبو الدُّقيش، أنه سمعه يقول: " إنَّ الشاة تسمع صوت – قد علم الله – رَبَّها فتقبل إليه وتثغو " يريد: صوت ربّها قد علم الله، فقدّمَ الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا "[3].

ومن خلال هذا العرض لرأي ابن عصفور في هذه القراءة فإنه لا يمكن الحكم لـه بتبنّي مذهبًا معينًا حول قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل الذي يمكن الحكم بـه أنَّ ابن عصفور لم يقرَّ بموقف محدد فقد رّدَّ الاحتجاج بقراءة ابن عامر، ووصفها بأنها نادرة واتهم القدرئ بالغلط، في كتابه (مُثل المقرب) ناهجاً في

---

(١)(البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ : ٣١٨ وما بعدها).

(٢)نسبة هذا القول للفراء غير صحيح، والصحيح أن هذا القول للزمخشري، ينظر قول الفراء في: (معاني القرآن ١ : ٣٥٧).

(٣)(ضرائر الشعر ١٩٨ وما بعدها).

ذلك منهج البصريين في رفض الفصل بين المتضايفين وبعد هذا تراه يقرُّ بجواز الفصل بين المتضايفين، وقبول قراءة ابن عامر والدفاع عنها ناهجاً في ذلك منهج الكوفيين، ومنهج نحاة عصره ومصره.

قال ابن عصفور: " وقولي: وتقول في تثنية الـذي، واللـذان رفعاً .... إلى آخره، مثال تخفيف النون مع الألف، وتشديد النون قوله تعالى ﴿ **وَاللذَانِّ يأتِيَانهَا مِنْكُم** ﴾[1] فإنه قرئ بتشديد النون وتخفيفها "[2].

فقد قرأ الجمهور (اللذان) بالتخفيف، وقرأ ابن كثير وحدَهُ بالتشديد (اللذانِّ) وكذلك (هذانِّ) و(هاتينِّ).

وحجة ابن كثير" أنَّ الأصل في قولـه (واللذانّ) اللذيان، فحذف الياء وجعل النون المشددة عوضاً عن الياء المحذوفة التي كانت في (الذي) .... "[3]أما حجة الجمهور في التخفيف، أنَّ من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا، وان يحذفوا ولا يعوضوا، فمن عوَّض آثر تمام الكلمة بالتشديد، ومن لم يعوّض آثر التخفيف[4] ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يجيز القراءة بالوجهين: التخفيف، والتشديد، فقد اعتمد هاتين القراءتين لسببين، قراءة التخفيف هي قراءة الجمهور، والتشديد لأن العرب في كلامهم يخففون، ويشددون، ولذا بنى رأيه على هذين السببين.

قال ابن عصفور: " ولا يجوز مع الياء إلاَّ التخفيف نحو قولـه تعالى ﴿ **أرِنَا اللَّذَيْنِ** ﴾[5] ...."[6].

---

(١)النساء : ١٦.

(٢)قسم التحقيق ١١٣.

(٣)(حجة القراءات لأبي زرعة ١ : ١٩٣ وما بعدها).

(٤)ينظر: (إعراب القراءات السبع لابن خاولية ١ : ١٣٠) و(حجة القراءات لأبي زرعة ١ : ١٩٣) و(التبيان ١ : ٣٣٩) و(البحر المحيط ٣ : ٥٥٩).

(٥)فصلت : ٢٩.

(٦)قسم التحقيق لوحة ٥ ب.

وقراءة التخفيف قراءة جمهور البصريين، وهي لغة الحاز وبني أسد ومنع البصريون قراءة التشديد، وقرأ السبعة بالتخفيف ﴿ أرنَا اللذينِ ﴾ وأجازها الكوفيون وهي لغة تميم وقيس[1]، فقد احتج بقراءة أهل البصرة، لأنها متواترة، وهي قراءة السبعة، وردَّ قراءة الكوفيين لأنها غير متواترة، قال أبو حيان: " وتشديد النون في اللذين .... حالة كونها بالباء لا يجيزه البصريون، والقراءة بذلك في السبعة حجة عليهم "[2].

وقال ابن عصفور: " فكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يُبنى على وزن (فَعُلَ) إلى آخره .... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَبُرت كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم ﴾[3] ألا ترى أن فاعل (كَبُرت) مضمر على شريطة التفسير بمابعدهُ .... "[4]، وهذه قراءة الجمهور بنصب كلمةٍ على التمييز، وفاعل (كبُرت) مضمر، والمعنى معنى التعجب، والتقدير: ما أكبرها كلمةً، والجملة التي بعدها صفة لها[5].

ومن خلال هذا العرض للشواهد القرآنية لابن عصفور يمكن أن أخلص إلى ما يأتي:

١- احتجاج ابن عصفور بالقراءات القرآنية والأخذ بها.

٢- لا يحتج بالقراءات الشاذة، وهذا دليل على تبنيه مذهب جمهور البصريين تجاه القراءات الشاذة.

٣- يكتفي غالباً بعرض وجه إعرابي واحد من خلال تناوله للقراءات.

٤- في الغالب لا ينسب القراءات لقارئ واحد محدد، إذ استثنى من ذلك قراءة ابن عامر، وقراءة ابن مسعود.

---

(١)ينظر: (حجة القراءات لأبي زرعة ٢ : ١٩٣) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٦) و(البحر المحيط ٩ : ٣٠٣).

(٢)(البحر المحيط ٩ : ٣٠٣).

(٣) الكهف : ٥.

(٤)قسم التحقيق ١٣٤.

(٥)تنظر القراءة في : (معاني القرآن للفراء ٢ : ١٣٤) و(معاني القرآن للأخفش ٢ : ٤٢٧ وما بعدها) و (التبيان ٢ : ٨٣٨) و (البحر المحيط ٧ : ١٣٨).

ثانياً: الحديث النبويّ الشريف

احتج ابن عصفور في كتابه (مُثل المقرب) بحديثين هما:

• **الأول: " ..... فإنَّهُ لا يعلمُ أين بَاتَتْ يَدُهُ ".**

وقد استشهد به على مجيء بات بمعنى صار، إذا كانت بات ناقصة إذ لم تختص بنوم ليل، مِن نهار[1].

• **والثاني: " مَنْ صامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقَدَّم مِنْ ذنْبِهِ ".**

وقد رجعت إلى كتب الصحاح لتخريج هذين الحديثين في قسم التحقيق[2].

ومن خلال هذين الحديثين، يلاحظ أن ابن عصفور نادر الاستشهاد بالحديث، وأنه بهذا ينهج نهج النحويين منذ عهدْ سيبويه، إلى عصر المتأخرين من النحويين، الأمر الذي يعد موضع دراسة وبحث عند الأقدمين والمحدثين، في هذه القضية لتقصي الأسباب الكامنة وراء ذلك، وقديماً ردَّ ابن الضائع[3] الاستشهاد بالحديث ومنعه لسببين[4]:

أولهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى.

ثانيهما: أن أئمة النحو من بصريين ، وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، ثم عاب ابن خروف على كثرة استشهاده بالحديث، فقال: " وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار، والتبرُّك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَنْ

---

(١)ينظر قسم التحقيق: ١٦٧.

(٢)ينظر قسم التحقيق: ٢٠٥.

(٣)هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعرف بابن الضائع، من شيوخه: الشَلَوبين، وله املاءات على إيضاح الفارسي، توفى سنة ٦٨٠ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٢٠٤).

(٤)ينظر: (الخزانة ١ : ٩).

قبله أغفل شيئاً، وجب عليه استدراكه فليس كما رأى "[1]، ومن خلال هذا العرض الموجز، يتضح أن موقف النحاة من الاحتجاج بالحَديث في النحو قد انقسم على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: وهو مذهب المانعين مطلقاً:

وعلى رأسهم ابن الضائع، وتبعه أبو حيان الأندلسي، وغيرهما " من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ...."[2] ويرجع السبب في هذا المنع إلى عدة أسباب أهمها:

١ - أن النحاة الأقدمين لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.

٢ - أنَّ السبب في عدم احتجاجهم بالحديث جواز نقله بالمعنى.

٣- ظهور الاستشهاد بالحديث على يد ابن خروف، الأمر الذي يعدُّ سابقةً في هذا الشأن[3].

٤- أنَّ ندرة استشهاد النحاة بالحديث ليس مردها إلى النقل بالمعنى، أو أن الرواة كانوا من الأعاجم وإنما السبب الرئيس عنده، أن النحاة كان أغلبهم من القراء، ورواة الشعر، ولذا كثر الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر، ولم يكونوا محدّثين، ومن هنا كانت ندرة الاحتجاج بالحديث[4].

ومن هنا يمكن القول: إن ابن عصفور ينتمي إلى هذا المذهب، الذي لا يحتج أصحابه بالحديث مطلقاً، أو نادراً للأسباب التي ذكرتْ آنفاً، وخصوصاً السبب الرابع، حيث إني لم أقف على أي نص في المصادر التي بحثت فيها يدل على أن ابن عصفور كان محدثاً، أو مهتماً بالحديث وعلومه.

---

(١)ينظر: (الخزانة ١ : ١٠).

(٢)(الخزانة ١ : ١٠).

(٣)ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ٢٠.

(٤)هوينظر (خلاصة الإعراب للطوسى ٦٦).

المذهب الثاني: وهو مذهب المجوزين مطلقاً:

وعلى رأس هذا المذهب ابن مالك[1]، ورضي الدين الاسترابادي[2] الذي جوَّز الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت[3]، وابن مالك يمثل رأس المتشددين في الاحتجاج بالحديث " حتى انه جعل من بعض الأحاديث لغات كحديث: ''يتعاقبون فيكم ملائكة'' فقد سمي ابن مالك هذه اللغة بلغة ''يتعاقبون '' وكان القدماء يطلقون عليها لغة '' أكلوني البراغيث''...."[4].

ويدافع المجوزون عن مذهبهم بما يلي:

(١) إن عدم احتجاج القدماء من النحويين بالحديث، لا دليل فيه على منعهم لذلك، ولا دليل على انهم يجوزون الاحتجاج بـه.

(٢) إن القول: بأن الأحاديث كلها لا دليل على أنها من كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذا قول باطل، لأن المتواتر مجزوم بأنه من كلامه، وإن كان قليلاً.

(٣) إن القول: إن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى، الأمر الذي يؤدي إلى نقل المعاني دون الألفاظ، وهذا فيه اختلاف، فمن الأئمة من تشدد في الرواية بالمعنى، ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك بشرط أن يكون الراوي بالمعنى ممن أحاط بجميع دقائق علم اللغة.

(٤) إن تعدد الرواية للقصة الواحدة، القصد منه التبيين، وإزالة الإبهام والغموض، وهذا لا يؤثر في اللفظ المروي[5].

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجيّاني، الشافعي من شيوخه: السخاوي، والحسن بن الصبَّاح، ومن مصنفاته: الألفية في النحو، وشرح التسهيل والكافية الشافية، وغير ذلك، توفى سنة ٦٧٢ هـ ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ١٣٠).

(٢) ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٥٦٧).

(٣)ينظر: (الخزانة ١ : ٩).

(٤)(النحو العربي، ومنهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٥).

(٥)ينظر: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٤) و(النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل ٣٧٥).

المذهب الثالث: وهو مذهب المتوسطين:

وهذا مذهب يقف موقفاً وسطاً بين المتشددين في الاحتجاج بالحديث كابن مالك، وبين المانعين لـه مطلقاً كأبي حيان، وكان على رأس هذا المذهب، أبو أسحق الشاطبي[1]، الذي عاب على النحويين ترك الاحتجاج بالحديث، ويحتجون بكلام العرب، حيث يقول: " .... وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفائهم .... وأشعارهم التي فيها الفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى .... "[2] وقد قسم الشاطبي، الحديث على قسمين، قسم لا يستشهد به في اللغة والنحو، وقسم يصح الاستشهاد به قال الشاطبي:" أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم، عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .... "[3].

من خلال هذا العرض لمواقف العلماء من الاحتجاج بالحديث في النحو، يمكن تحديد موقع ابن عصفور بين هذه المواقف المتباينة من خلال كتابه (مُثل المقرب) وأستطيع أن أقول: إنَّ ابن عصفور نهج منهج الأقدمين في قلة استشهاده بالحديث، ويدل على ذلك قلةُ ما أورده من أحاديث في هذا الكتاب، حيث إنه لم يتجاوز الحديثين فيما استشهد به، الأمر الذي يعد ندرة شديدة،وهذا مذهب المانعين للاحتجاج بالحديث في النحو.

---

(١)هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرعينيّ الشاطبي المقرئ النحوي، الضرير. كان إماماً في النحو، والقراءات، والتفسير، والحديث، من مصنفاته: قصيدة في القراءات، والرائية في الرسم، توفى سنة ٥٩٠ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٢٦٠).

(٢)(الخزانة ١ : ١٢).

(٣)(الخزانة ١ : ١٢ – ١٣) و (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. الحديثي ٢٥) و (النحو العربي، ومناهج التأليف والتحليل، د. شعبان عوض ٣٧٦).

ثالثاً : الشاهد الشعري

إنَّ البحث في موضوع الشاهد الشعري، بحث طويل ومتشعب، وقد فصَّل فيه النحاةُ القولَ ابتغاء الوصول إلى تحديد ضوابط، يمكن من خلالها تحديد عصر الاستشهاد من حيث الزمان، والمكان، لتتبين بذلك المادة اللغوية المنظومة، والمنثورة، التي تـُعتمد كشاهدٍ نحوي، ومن خلال دراستي لموقف ابن عصفور من الشاهد الشعري، لتحديد منهجه في الاستشهاد بالشعر، من حيث التزامُهُ بالحدود الزمانية والمكانية، التي حددها النحاة كأساس للّغة المستشهد بها، من هنا كان واجباً عليَّ أن أقدّم موجَـزاً يوضح موقف النحاة من الشاهد الشعريّ، وشروطهم التي حددوها في هذا الشأن.

قد وضع النحاة حدَّين أساسيين للاستشهاد بالشعر هما: الحد الزماني والحد المكاني.

أولاً .. الحدُّ الزمانيّ:

وهو الفترة الزمانية التي يرى فيها النحويون سلامة اللغة من اللحن وبعدها عن الفساد، وبراءتها من الدخيل حيث " نظر اللغويون إلى التراث اللغوي عند وضعهم ضابط الحدّ الزمانيّ، باعتباره منظوماً، ومنثوراً، فوضعوا لكل قسم ضوابط توضح حدود عصر الاستشهاد به "[1].

وهذه الفترة التي حددها النحاة، وكما سيتضح لاحقاً، هي الفترة التي اتسمت فيها اللغة، بالقوة، وتخلصها من اللحن، وسلامتها من الفساد، ومن هذا المنطلق فقد قسَّم النحاةُ الشعراء على طبقات أربع[2]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: وهم الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

---

(١)(التطريز اللغوي، للدنّاع: ١٩١).

(٢)(الخزانة ١ : ٥ وما بعدها).

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدهم، أي: بعد الإسلاميين، كبشار بن برد، وأبي نؤاس.

أما الطبقتان الأولى، والثانية، فيشهد بشعرهما، دون خلاف. وأما الطبقة الثالثة ففيها خلاف وجوّز البغدادي الاستشهاد بكلامها[1] وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً[2] لأن الاتفاق " معقود على ألا يستشهد بشعر شعرائها ...."[3].

ومهما يكن من أمر، فقد حدَّد النحاة أنَّ إبراهيم بن هَرْمة[4] آخر من يستشهد بشعره[5]، وهذه المرحلة لا يمكن أن تبقى دون تقنين " على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة في فترة الاستشهاد، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر، على حين تصل حوالي خمسة قرون في البوادي"[6].

ويلاحظ مما سبق أن النحاة قد اهتموا بوضع هذه الحدود الزمنية، وانشغلوا بتتبع كلام العرب، وتصنيفه بين فصيح يحتجُ بـه، وغير فصيح لا يلتفت إليه خلال فترة زمنية محددة اتصفت فيها اللغة بالسلامة وخلوها من الفساد، وذلك راجع إلى عدم اختلاط أهل البادية بالحاضرة" وعلة ذلك ما عَرَضَ لِلـُغات الحاضرة، وأهل المدَر من الاختلال والفساد والخطَل ....، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المَدَر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما ورد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ...."[7].

---

(١)(الخزانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٢)(الخزانة ١ : ٦ وما بعدها).

(٣)(التطريز اللغوي للدناع : ١٩١).

(٤)هو: إبراهيم، أبو اسحق بن هَرْمة بن علي بن سلمة بن عامر بن هَرْمَةَ، ترجمته في: (الخزانة ١ : ٤٢٤).

(٥) ينظر: (الخزانة ١ : ٨).

(٦)(أصول التفكير النحوي ٢٤٩).

(٧)(الخصائص ٢ : ٥).

ثانياً: الحدود المكانية

لم يقف حرص النحاة على سلامة اللغة المنقولة إلينا، وصفاء الملكة، عند الحدود الزمانية، وتسييج اللغة في سياج زمني محدد، بل وضعوا شروطاً لقبول الاستعمالات اللغوية في بيئة دون بيئة أخرى لما تتصف بـه تلك البيئة من سلامة في اللغة، وخلوّ من الشوائب ببعدهم عن مخالطة الأعاجم، وعدم قربهم من مراكز الحضارة، والمدنية التي ينتج عنها اختلاط الأقوام، فتنصهر اللغات بعضها في بعض، فلا يعرف الأصيل من الغريب.

ومن هنا يرى النحاة " أن يتخذوا لغة بعض القبائـل مـادةً للاستشهـاد فـي النحو ...." [1]، وقد ذكر الفارابي[2] في هذا الأمر تفصيلاً، يحدد فيه البيئةِ المكانية للشاهد الشعري.

ومما نقله عنه السيوطي في المزهر[3] حيث يقول: " .... والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا مِنْ لَـخْم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر، والقبط، ولا من قضاعة، وغسَّان، وإيّاد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عُمان،لأنهم كانوا

---

(١)(التطريز اللغوي للدناع: ١٨٢).

(٢)هو: محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، أبو نصر، بارع في العربية، ولـه معرفة باللغة التركية والفارسية، واليونانية، من مؤلفاته، كتاب الألفاظ والحروف، وكتاب آراء أهل المدينة الفاضلة وكتاب تحصيل أهل السعادة، وغير ذلك، توفى سنة ٣٣٩ هـ. تنظر ترجمته في: (شذرات الذهب ٢ : ٢٥٠ وما بعدها).

(٣)كتاب المزهر من مصنفات عبد الرحمن السيوطي، ت – ٩١١ هـ، وهو مطبوع الآن بتحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين.

بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة ولا من ثقيف، وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب فصيَّرها عِلماً، وصناعة، هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب "[1]، ويُلاحظ الدكتور شعبان عوض[2] أن حصر الاحتجاج بالشعر على قبائل محدودة قد أدى إلى تضييق القواعد النحوية، وأن النحاة قد أهملوا الفصاحة الفردية واعتمادها كأساس آخر للاحتجاج.

وأنَّ " مقياس الفصاحة عند الفرد أمر كان ينبغي ألاَّ يهمله النحاة من بين هذه القبائل .... والغريب أنهم لاحظوا شيئاً مما قلناه، على أنهم لم ينموا هذه الملاحظة الدقيقة .... فالنحاة لا يستشهدون مثلاً بشعر عدي ابن زيد العبادي،برغم انه شاعر جاهلي، لما رأوه قد اختلط بالفرس اختلاطاً جعلهم لا يطمئنون إلى فصاحته .... "[3]. فيمكن من خلال هذه الملاحظة أن أقول: إنه كان على النحاة أن يعتمدوا على الفصاحة الفردية عند احتجاجهم، كما طبقوا هذا المنظور الفردي على شعراء جاهليين، ومنعوا الاحتجاج بشعرهم كما مر سابقاً، الأمر الذي يقدم خدمة عظيمة للغة حيث يمكن الاستفادة من عديد النصوص التي تثري اللغة، وتعظم الموروث اللغوي عند العرب.

وبعد هذا العرض لما وضعه النحاة من حدود زمانية ومكانية بالشاهد الشعري كمادة صالحة للاحتجاج بها عند تقعيد القواعد النحوية، بقي أن أحدد موقع ابن عصفور من هذه الشواهد.

---

(١)(المزهر للسيوطي ١ : ٢١١ – ٢١٢).

(٢)هو: شعبان عوض محمد العبيدي، عضو هيئة التدريس بكلية التربية والآداب، بجامعة قار يونس بنغازي – ليبيا، من مؤلفاته (النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل) و(التعليل اللغوي عند سيبويه).

(٣)(النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ٣٤٥).

فمن خلال النظر إلى شواهده الشعرية في هذا الكتاب يتضح انه استشهد بشواهد الطبقة الأولى من الشعراء، كامرئ القيس، والنابغة الذبياني والأعشى، وعنترة، ولبيد، كما استشهد بشعراء مخضرمين، كالشماخ والحطيئة، وابن احمر، ولا خلاف بين النحاة في الاستشهاد بشعر هاتين الطبقتين.

كما استشهد بشعراء الطبقة الثالثة، مثل الفرزدق، وجرير، والقُطاميّ وجميل، وكثير عزة، وغيرهم من شعراء هذه الطبقة التي اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بها، وقد جوّزه البغداديّ كما مرّ آنفاً.

فمن الملاحظ أنَّ ابن عصفور يرجح الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، على الرغم من اختلاف النحاة في ذلك، ويلاحظ أيضاً أنه قد التزم إلى حد كبير بهذه الحدود المكانية.

أما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الشعراء المولدين، والتي منع النحاة الاحتجاج بشعرها، فقد استشهد ابن عصفور بجزء بيت لأبي نؤاس، والذي يقول:

أَقَمْنا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً ....

فاحتجاجه بهذا البيت يعد خروجاً على الحدود الزمانية والمكانية، ولكن من ينظر إلى شواهده الشعرية عامة يجد أنه لم يحتج بشعر المولدين، إلاّ بهذا البيت، ويجد أنه كان ملتزماً في شواهده بالاحتجاج بشعراء الطبقات الثلاثة المذكورة، أما الطبقة الرابعة فلم يذكر لها إلا هذا البيت، وهو على سبيل الاستئناس والتمثيل، وليس على سبيل التقعيد.

ويمكن قبول ذلك منه، لأن هذا الكتاب (مُثل المقرب) هو كتاب مختص بالتمثيل للمسائل الواردة في كتابه (المقرب) كما ذكر ذلك ابن عصفور في مقدمة الكتاب، ومن هنا ألتمس لـه العذر في خروجه البسيط عن حدود الاحتجاج.

ويلاحظ على شواهد ابن عصفور الشعرية أن أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة من حيث الإعراب، أو كانت موضع ضرورة، وسأذكر في هذا المقام طائفة من هذه الشواهد ليتم معرفة تناول ابن عصفور لهذه الشواهد:

الشواهد التى كانت موضع خلاف:

(١) يَسُرُّ المرْءَ مَا ذَهَبَ اللـَّيالي وَكَـانَ ذَهَـابُـهُـنَّ لَـهُ ذَهَـابَـا

يقول ابن عصفور: " قولي: (وما هو في تقديره) الذي في تقدير الاسم:إنَّ و أنَّ، وأن، وما، وكي المصدريات .... أي: يسر المرءَ ذهابُ الليالي "[١]، وقد أورد هذا البيت على أن الفاعل مكونٌ من (ما) والفعل، في تأويل مصدر والتقدير: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي، وقد اختلف في (ما) فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها حرف بمنزلة (أنْ) [٢] المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون[٣] إلى أنها اسم بمنزلة الذي، فأوقعوها على ما لا يعقل فيصبح التقدير عند ذلك: (يسرُّ المرءَ الذي ذهبه الليالي) أي: الذهاب الذي ذهبه الليالي، وقد ردَّ ابن عصفور هذا الاختيار حيث يقول: " وزعم أبو الحسن الأخفش أن (ما) المصدرية بمنزلة (الذي) فإذا قلت: يعجبني ما صنعت وتقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة، وهذا فاسد بدليل:

بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ .....

ألا ترى أنه يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني: (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً "[٤]، ثم يؤكد ابن هشام على صحة ما ذهب إليه ابن عصفور وهو رأي الجمهور، إذ يرى دعوى الأخفش السابقة بعدم ورود السماع بذلك، إذ يقول: " ويُردُّ على هذا القول، أنه لم يسمع (أعجبني ما قمته وقعدته) ولو صح ما ذكر لجاز ذلك، لأن الأصل أنّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً "[٥].

ومن خلال هذا العرض فإن ابن عصفور يذهب مذهب سيبويه والجمهور بأنَّ الفاعل مكون من (ما) المصدرية، والفعل الذي بعدها مصدراً مؤولاً ويرى أن (ما)

---

(١)قسم التحقيق: ١٠٦.

(٢)(الكتاب ٣ : ١٥٦) وينظر: (الأزهية ٨٣ وما بعدها).

(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩).

(٤)(شرح الجمل ٢ : ٤٧١).

(٥)(قطر الندى وبل الصدى ٤٢).

حرفاً، خلافاً للأخفش، وابن السراج، والكوفيين[1] الذين يرون اسميتها وكذلك لا يرى ابن عصفور دخول (ما) على الاسم، وقد شاطر ابن عصفور في هذا الاتجاه، أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والاشموني[2].

(٢) فـزَجَجْـتُـها بـمِـزَجَّـةٍ   زَجَّ الـقَـلوصَ أبـي مِـزَادة

يقول ابن عصفور " ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر، بأن والفعل، يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، ولا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك، فأمَّا البيت الذي أنشدته فضرورة[3]، وقد أورد هذا البيت شاهداً على عدم جواز تقديم المفعول به على الفاعل، عندما يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر، ثم حكم على هذا الفصل الحاصل في البيت السابق بأنه ضرورة[4] وهذا موضع خلاف بين النحويين.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بغير الظروف، وحرف الجر، واحتجوا على جواز ذلك، بأن العرب قد استعملت ذلك كثيراً في أشعارها، وسأذكر طائفة من هذه الأشعار التي أحتج بها الكوفيون لاحقاً.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك[5]، وقد احتجوا بعدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، إلا بالظرف وحرف الجر.

والملاحظ أن الكوفيين والبصريين متفقون على جواز الفصل ولكن الاختلاف حاصل في نوع الفاصل، الذي حصره البصريون في الظرف وحرف الجر، وأن يكون ذلك الفصل في الشعر دون الكلام.

قال البصريون: ".... جاز الفصل بينهما بالظرف، وحرف الجر ...."[6] ثم أورد البصريون طائفة من الأشعار المؤيدة لمذهبم ليردّوا حجة الكوفيين بأن ما زعموه من

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩).
(٢)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و (قطر الندى وبل الصدى ٤٢) و(همع الهوامع ١ : ٣١٧-٤٧٥) و (شرح الاشموني ٢ : ٩٨٨).
(٣)(المقرب ١ : ٥٤).
(٤)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٢٧).
(٥)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣١).
(٦)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣١).

سماعهم لأشعار العرب فإنَّ " الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته، لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج بـه "[1].

وقد أنكر سيبويه الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام، حيث قال: " ولا يجوز: (يا سارقَ الليلةَ أهل الدار، إلا في سعة، كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور .... "[2].

وقد لخص الرضي رأي جمهور النحاة في هذه المسألة، مؤكداً على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدَّهُ قبحاً، وقلةً، حيث يقول: " وأنكر أكثر النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أنَّ الفصل بينهما في الضرورة بالظرف، ثابت، مع قلته، وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر، أقبح منه في الشعر .... والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل، أو يميناً، أو غيرهما "[3].

ويرى ابن جني عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر والمضاف إليه وأنَّ الإضافة أولى من الفصل، حيث يقول: " ....

فَـزَجَجْتُهـا بِمـزَجَّـةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أبـي مِزادَةَ

أي: زجَّ أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به، وهذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ أبو مزادةَ كقولك: سَّرني أكـُل الخبز زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى المفعول به، ألا تراه ارتكب هاهنا ضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .... "[4].

والملاحظ مما سبق أن ابن عصفور قد نهج منهج البصريين في عدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بغير حرف الجر، والظرف، وهذا مخالفة منه لمذهب الكوفيين أولاً، كما أنَّ أغلب المتأخرين من النحاة في الأندلس، والمغرب

---

(١)ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٣٥).

(٢)(الكتاب ١ : ١٧٦).

(٣)(شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٠ وما بعدها).

(٤)(الخصائص ٢ : ١٠٦).

على تجويز الفصل، وعلى رأسهم ابن مالك، وتبعه أبو حيان، يقول ابن مالك: " وتقدّم أنّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم" هل أنتم تاركوا لي صاحبي "

وأقوى الأدلة على ذلك، قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زُيّنَ لِكَثيرٍ من المُشْركينَ قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[1] لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله، الذين لم يعلم عنهم مجاورة العجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به. أن أحد شيوخه الذين عوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه .... "[2]، وسأقوم بذكر هذه الآراء مفصلة عند الحديث على قراءة ابن عامر عند دراسة الشاهد القرآني عند ابن عصفور.

أما الكوفيون فقد احتجوا بمجموعة من الشواهد الشعرية تأييدا لرأيهم بجواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه، وهذه الشواهد هي[3]:

- فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبي مِزادَة

والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ.

٢- تَمُرُّ ما تسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ غَلائلَ عبد القيس منها صُدورِها

والتقدير: شَفَتْ غلائلَ صدورها عبدُ القيس.

٣- يُطِفْنَ بِحُوزيِّ المراتع لَمْ تُرَعْ بِوَاديهِ من قَرْعِ القسيَّ الكَنائِنَ

والتقدير: من قرعِ الكنَائن القسيَّ.

٤- فَأَصْبَحَتْ بعدَ خَطَّ بُهْجَتِها كأنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَما

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) ينظر: (شرح التسهيل ٣ : ٣٧٦).

(٣) تنظر هذه الأشعار في: (الإنصاف ٢ : ٤٢٧ وما بعدها).

والتقدير: بَعْدَ بُهجَتها.

وأما البصريون فقد احتجوا لعدم جواز الفصل بين الفاعل، والمصدر المضاف إليه بهذه الأبيات الشعرية التالية:

١ - قال عمرو بن قميئة:

لَمـا رَأتْ سـارتيـدَ مَـا اسْتَـعْـبَرَتْ ... لله دَرُّ اليـومَ مَـنْ لامَـهَـا

والتقدير: لله دَرُّ من لامَها اليومَ.

٢ - قال أبو حَيَّةَ النُّميري:

كَمَـا خُطَّ الكِـتـابُ بكَفِّ يومـاً ... يهـوديٍّ يُقـاربُ أو يُزيـلُ

والتقدير: بكفِّ يهوديّ يوماً.

٣- وقال ذو الرُّمة:

كـأنَّ أصْـواتَ مِـن إيغالهـنَّ ... أواخرَ الميْسِ أصـواتُ الفراريـجِ

والتقدير: أصواتُ الفراريجِ أواخرَ الميسِ.

٤ - وقالت امرأة من العرب: دُرْنا بنت عبعبةَ الجَحْدري:

هُمَا أخوا في الحربِ مَن لا أخا، لـه ... إذا خـاف يوماً نبْـوَة فـدعـاهمـا

والتقدير: هُمَا أخوا من لا أخا لـه.

وخلاصة القول: إنَّ ابن عصفور قد التزم في هذه المسألة بمذهب الجمهور، في عدم جوار الفصل بين الفاعل والمصدر المضاف إليه في سعة الكلام، وهذا اختياره، كما أجاز هذا في ضرورة الشعر.

ولكن هذا الالتزام مضطرب عند ابن عصفور، فقد أجاز الفصل بين المتضايفين، عند حديثه عن قراءة ابن عامر المذكورة سابقاً، وردّ كلام من أنكر هذه القراءة، وأثبت صحته، وجواز الفصل، حيث يقول: " هذا عندي تحامل عليه، ولا يُنكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقس ذلك، فقد حكى أبو عبيدة، عن أبي سعيد، وهو أعرابي لقيه أبو

الدُّقَيْش[1] أنّه سمعه يقول: " إنَّ الشاة تسمع صوت – قد علم الله – رَبِّها، فَتُقبِلُ إليه وتثغو، يريد: صوتَ رَبِّها قد علم الله، فقدم الجملة، وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر أسْهل من هذا ...."[2].

(٣) مِنَ القـومِ الـرَّسـولُ الله منهـم   لـَهُـم دَانَـتْ رِقـابُ بَـنـي مَعَـدِّ

قال ابن عصفور: " والألف، واللام بمعنى الذي والتي، هما الداخلان على اسم الفاعل، والمفعول .... وقد تدخل على الجملة الاسمية، والفعل المضارع في ضرورة الشعر "[3]، ثم أورد البيت السابق شاهداً على دخول الألف واللام على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر، وقد اختلف النحاة في ذلك من وجهين:

أولاً: مذهب الأخفش أنَّ (ال) حرف تعريف، وليست موصولة في هذا المقام، ومذهب الجمهور إلى أنها موصولة[4].

ثانياً: اختلف في (ال) هل يجوز وصلها بالجملة الاسمية، والفعل المضارع أو لا ؟. فمذهب الجمهور عدم جواز ذلك البتة، فلا توصل (ال) بالجملة الاسمية، ولا الظروف، ولا الجملة الفعلية، إلاّ في ضرورة الشعر، أما الكوفيون، فقد أجازوا ذلك، وتبعهم ابن مالك[5] في هذا الاختيار.

ويلاحظ من كلام ابن عصفور السابق أنه يختار مذهب الجمهور في عدم جواز دخول (ال) على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل المضارع إلاّ في ضرورة الشعر.

ويقول ابن هشام في هذا الشأن: " .... وربما وُصلتْ بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف .... والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك ...."[6].

---

(١) ابن القَنْس القناني العنوي من فصحاء العرب (الفهرست : ٧٦).
(٢)(ضرائر الشعر : ١٩٩).
(٣)ينظر قسم التحقيق ١٠٧.
(٤)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١).
(٥)(ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١) و(همع الهوامع ١ : ٣٣١).
(٦)(مغني اللبيب ٤٩).

وخلاصة القول: أنَّ مذهب ابن عصفور، أنّ (ال) الداخلة على الجملة الاسمية، أو الفعل المضارع " أنَّ حكمها ألاّ تدخل إلاّ على اسم الفاعل، واسم المفعول، نحو الضاربُ، والمضروب، تريد الذي ضَربَ، والذي ضُربَ، إلاّ أنّه لما اضطرَّ، جُعِل وصلُها بالفعل بدلٌ من وصلها باسم الفاعل إجراءً لها في ذلك مجرى ما هي في معناه، وهو، الذي .... من القوم الرسولُ الله منهم، يريد الذين رسولُ الله منهم، فالاظهر أن تكون مبقاة من الذين، لأنه وصَلَها بالجملة الاسمية، ولم يدخلها على اسم الفاعل، ولا على ما أشبههُ "[1].

(٤) وإنِّــي لــَرَامٍ نَظْـرَةً قِبـَلَ التي لَعَلـِّي وإن شَطـَّـتْ نَـوَاهَـا أزُورُهَا

قال ابن عصفور: " وكذلك لو قلت: جاءني الذي لعله قائم لم يجز لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب، وأما قول الفرزدق:

وإني لرامٍ نظرةً قِبـَلَ التي ... لعلي ....

فوصل التي بلعل وما بعدها، وهي من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، فيتخرج على إضمار القول، التقدير (قبل التي أقول لعلي وإنْ شطت نواها أزورها) فالصلة على هذا محذوفة، وهي: أقول، والعرب كثيراً ما تضمر القول "[2].

وهذا الذي أورده ابن عصفور هو مذهب البصريين، حيث يرون أن الموصول الاسمي لا تكون صلته إلا جملة صريحة، وهذه الجملة لا تكون طلبية، خلافاً للكسائي، الذي أجاز أن تكون جملة أمر، أو جملة نهي، فيجوز عنده: أعجبني الذي اضرْبه، ولا تضربه زيدٌ[3]، كما جوَّز المازني أن تكون جملة دعاء نحو: يرحمه الله زيدٌ، " وذهب هشام[4] إلى انه يجوز أن تكون مصدرة بليت، وبلعل .... "[5].

---

(١)(ضرائر الشعر٢٨٨ ومابعدها).
(٢) قسم التحقيق: ١٢٢.
(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١ وما بعدها) و (مغني اللبيب ٣٨٨).
(٤)هو: هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله من تلاميذ الكسائي، توفى سنة ٢٠٩. ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٣٢٨).
(٥)(ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١).

أما البصريون فقد قدروا القول في هذه الجملة لأنها إنشائية، فلا يصح وقوعها صلة، فقدر القول لتكون خبرية، ولتكون الدلالة قائمةً؛ وهي أنَّ الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح[1]، وقال الرضي: " .... أنه يجب أن تكون الصلة جملةً صريحة لما ذكرناه، أنه يجب أن تكون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية .... لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها "[2].

(٥) واللهِ ما زيدٌ بنَامَ صَاحِبُهُ ولا مُخالطُ اللَّيالي جانِبُهُ

وقد أورد هذا البيت في معرض كلامه على (نعم، وبئس)، وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد ذهب ابن عصفور مذهب البصريين، حيث أقرَّ بأنهما فعلان في بداية كلامه في باب (نعم وبئس) حيث يقول: " باب نعم وبئس، وهما فعلان غير متصرفين "[3]، وقد ورد الخلاف بين العلماء على مذهبين:

الأول: وهو مذهب البصريين، والكسائي، حيث ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة:

١- اتصال الضمير بنعم وبئس كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعما رجلين ونعموا رجالاً، كما تقول: قاما، وقاموا.

٢- تتصل بنعم وبئس تاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب هاء في الوقف، كاتصاله بالأفعال، مثال ذلك: نعمت المرأة، وبئست الجارية، كما تقول: ذهبتْ هندٌ وجاءَت دعد.

٣- نعم وبئس مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، والأسماء لا تبنى على الفتح من غير علة.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (نعم وبئس) اسمان، واستدلوا على ذلك بخمسة أدلة:

---

(١) ينظر: (خزانة الأدب ٥ : ٤٦٤).
(٢)(شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٠) و ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٣٤).
(٣)ينظر: (أسرار العربية الأنباري ٩٦) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥).

١- يدلُّ دخول حرف الجر عليهما أنهما اسمان لأن الجر يختص بالأسماء وأوردوا قول الشاعر:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أوْ مُعْدَمَ المَالِ مصرما

فاحتجوا بدخول الباء على نعم، وهذا من خصائص الاسماء.

٢- وكذلك حَكَوْا عن العرب قولهم: " نِعْمَ السَّيْرُ على بئس العَير "، فدخول حرف الجر (على) على بئس دليلٌ على اسمية بئس.

٣- أن العرب تقول: " يا نعم المولى ونعم النَّصير "، فهذا النداء الداخل على نعم دليل على اسمية نعم، لان النداء من خصائص الاسماء.

٤- احتجوا على اسمية نعم وبئس بعدم اقترانهما بالزمان، فلا يقال: نعم الرجل اليوم، ونعم الرجل أمس، وبئس المرأة غداً.

٥- نعم وبئس لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فثبت انهما اسمان.

ويردُّ على الكوفيين ببطلان ما احتجوا به على اسمية (نِعْمَ وبئسَ) بما يلي:

١- إنَّ دخول حرف الجر على نعم وبئس قد كان بتقدير وهذا لا يدل على أنهما اسمان " لأن حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة .... ولا خلاف أن (نام) فعل ماضٍ، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه .... "[1].

٢- وأما احتجاجهم بأنّ العرب قالت: " يا نعم المولى، ونعم النصير " وان النداء من خصائص الاسماء فهذا مردود عليهم أيضا، لأن النداء في هذه الحالة محذوف للعلم به، والتقدير: يا الله نعم المولى، فصحَّ على هذا ما ذهب إليه البصريون بما قدموا من حجج لمذهبهم وما ردوا به حجج الكوفيين، وبذلك ناقش ابن عصفور هذه الأدلة، في باب: (نعمَ وبئس) اعتماده للمذهب البصري من خلال شواهده التي أوردها في هذا الشأن.

---

(١)ينظر الخلاف في (نعم وبئس) بين الكوفيين والبصريين في: (الخصائص ٢ : ٣٦٦) و(أمالي ابن الشجري ٢ : ٤٠٥ وما بعدها) و(الإنصاف ١ : ١١٢) و(شرح الرضي ٤ : ٢٤٦) و(ارتشاف الضرب ٣ : ١٥) و(همع الهوامع ١ : وما بعدها). و(الخزانة ٩ : ٣٨٩).

(٦) تُـجَـانِفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدتْ مِـنْ أهلهـا لِسِوَائِكَـا

احتج ابن عصفور بهذا البيت على عدم جواز استعمال (سـواء، وسـوى) أسماءً إلاّ في ضرورة الشعر، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والمبرد وابن الشجري، والرضي.

وردَّ ابن عصفور رأي الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أنَّ سوى، وسواء تكونان اسمين، وظرفين، حيث احتجوا على أن سواء تكون اسماً بمنزلة غير بقولهم أنهم يدخلون عليها حرف الجر[1] ومن ذلك البيت السابق.

كما احتج الكوفيون أيضاً بكلام العرب كقول أحدهم: " أتاني سواؤُك "[2] فَرَفَعَ سواء، فدلّ ذلك على أسميتها.

أما البصريون فقد أقرُّوا عدم خروج سواء، وسوى عن الظرفية في سعة الكلام، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر، قال سيبويه: "واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف .... وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الاسماء .... قال الأعشى:

وَمَا قَصَدتْ مِن أهلِها لِسوائِكا

فعلوا ذلك لأن معنى سواء، معنى غير .... "[3].

أما المبرد فقد تشدَّدَ في عدم تجويز اسمية (سواء، وسوى) وعدَّ ذلك قبحاً، لأن سواء لا تفيد إلا الظرفية، " ومما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً، (سوى) و(سواء) ممدودة بمعنى سوى، وذلك إنك إن قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه، عندي رجل مكان زيد، أي: سدَّ مَسَدَّه، ويغني غناه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً، لأن معنى غير.... "[4].

---

(١)(الإنصاف ١ : ٢٩٤ وما بعدها).
(٢)(الإنصاف ١ : ٢٩٦).
(٣)(الكتاب ١ : ٩٦ وما بعدها).
(٤)(المقتضب ٤ : ٣٤٩).

ويلاحظ مما سبق أنّ سواء عند البصريين ملازمةٌ للنصب على الظرفية، " لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النَّصب، فنصبه على كونه ظرف في الأصل ...."[1].

ومن خلال النظر إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة نجده قد تمسك بمذهب البصريين، وأقر ذلك صراحة بأن استعمال سوى في سعة الكلام اسماً لا يجوز " وذلك شاذٌّ يحفظ ولا يقاس عليه "[2].

(٧) كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العلى   وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهُ

استشهد به ابن عصفور على تجويزهم ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار إلى ذلك، لأنه للشاعر أن ينصب مقرفاً، او يرفعها في هذا البيت دون أن ينكسر، ويمكن تقدير ذلك: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلى بجوده.

قال ابن عصفور: " مثال تجويزهم فيه ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى

ففصل بين كم، وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك، إذ له أن ينصب، أو يرفع ويجعل، كم واقعةً على المِرار، كأنه قال: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلى بجوده ...."[3].

وقد أجاز الفصل بين كم، وما أضيفت إليه الجار والمجرور، سيبويه، والمبرد، وأبو علي الفارسي، والكوفيون[4].

---

(١) (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٣٢ وما بعدها).

(٢)(ضرائر الشعر ٢٩٣).

(٣) قسم التحقيق : ٣٠٧.

(٤)ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦٧)و (المقتضب ٣ : ٦١) و(المسائل المنثورات ٧٨) و(الإنصاف ١ : ٣٠٣).

أما مذهب البصريين فعدم جواز الفصل بين كم وما أضيفت إليه، فرجحه الأنباري[1] وخصصهُ ابن مالك بالشعر[2]، أما ابن عصفور فقد ذهب مذهب الجمهور[3]، هذا ما يلاحظ من كلامه السابق، وأنه يرد مذهب الكوفيين.

رابعاً : الأمثال وأقوال العرب

قد اعتمد النحاة في تقعيد قواعدهم على تلك الثروة اللغوية الكبيرة المتمثلة في الأمثال وأقوال العرب لأنهم يرون سلامة هذا اللفظ المتقول عنهم سماعاً من فصحاء العرب، وهو المصدر الرئيس يمكن أن يقاس عليه صحة اللغة وسلامة القاعدة، يقول ابن رشيق[4]: " ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عـُشْرُه، ولا ضاع من الموزون عشرهُ[5]"، ومن الملاحظ أنَّ أغلب النحاة يعتمدون اعتماداً كبيراً على الأمثال وأقوال العرب عند احتجاجهم، وإيرادهم الأدلة المؤيدة لقواعدهم.

وقد تتبعت (مثل المقرب) ورأيت أن ابن عصفور كثيراً ما يورد كلام العرب والأمثال كشواهد على القواعد النحوية، وهذه بعض الأمثلة أقدمها دليلاً على ذلك.

(١) **"والله ما هي بنعم الولدُ نصرها بكاء، وبرها سرقة"**[6].

هذا المثل أورده ابن عصفور ليردّ به رأي الكوفيين الذين احتجوا به على اسمية، نعمَ، وحجتهم دخول حرف الجر على نِعْمَ، قال ابن عصفور " وحروف الجر لا تدخل إلا على الاسماء، فلذلك احتيجَ إلى تأويل ذلك على حذف

---

(١)(الإنصاف ١ : ٣٠٧).

(٢)(شرح التسهيل ٢ :٤٢١).

(٣)ينظر: (ضرائر الشعر ١٣).

(٤)هو: الحسن بن رشيق القيرواني، من مصنفاته، العمدة في صناعة الشعر ونقده، والأنموذج في شعراء القيروان، توفي بالقيروان سنة ٤٥٦ هـ . ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ١ : ٥٠٤).

(٥)(العمدة في صناعة الشعر ونقده ١ : ١٠).

(٦)قسم التحقيق: ١٢٩ .

الموصوف "[1]، حيث يقدر المحذوف على الحكاية، والتقدير (والله ما هي بمولودةٍ مقولٌ فيها نعم الولدُ).

وحذف القول هو مذهب البصريين، أمّا جعله اسماً بدخول الباء على الفعل هو مذهب الكوفيين.

(٢) " ما رأيته مُذْ شبَّ إلى دَبَّ "[2].

ردَّ به رأي من قال: الدليل على اسمية نعم دخول حرف الجر (مُذ) عليها وإضافة، نِعْمَ، إلى ما بعدها، وهو مذهب الكوفيين،ثم ذكر بيت الشعر الذي أوردوه دليلاً على ذلك.

فَقْــد بُـدِّلْتُ ذاك بِنِعْـمَ بـال وأيــامٍ لــيَاليـهــا قِـصَــارُ

قال ابن عصفور : " البيت طاهرةً مخالفةً ما ذكرناه من أنَّ نِعْمَ فعل، من حيث دخل عليها حرف الجر، وأضيفت إلى ما بعدها، فخَّرجت ذلك على أنْ تكون قد صارت اسماً وانتقلت عن أصلها، وحينئذٍ فـُعل بها ذلك، وأتيت لذلك بالنظير، وهم قولهم: ما رأيته مذ شبَّ إلى دَبَّ "[3].

ويقدر ابن عصفور الكلام في هذا المثل:

ما رأيته مُذْ أنْ شبَّ إلى أنْ دَبَّ. ما انتفى بذلك دخول حرف الجر على الفعل شبَّ، ودَبَّ، لينتفي بذلك ما احتج به الكوفيون، قال أبو علي الفارسي: " تقول: مُذ شبَّ إلى دَبَّ، فهذا معناه مُذ أنْ شبَّ، فجعل هذا الفعل يراد به ذلك وغيرّ أول، لان حروف الجر لا تدخل على الفعل، فلما دخل حرف الجر على هذا، غيرّ أوله .... "[4].

---

(١) قسم التحقيق: ١٢٩.

(٢) قسم التحقيق: ١١٧.

(٣)قسم التحقيق: ١١٧.

(٤)(المسائل المنثورة ٢٦٠).

(٣) **" هذان ذوَا تعرفُ، وهاتان ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، وهؤلاء ذواتُ تعرفُ "**[١].

فقد أورد هذا القول ليؤكد به على عدم جواز تثنية، وجمع ذو، وذات الطائيتين، حيث قال: " الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أنْ لا يثنيا ولا يجمعا .... "[٢].

(٤) **" ما أنا بالذي قائل لك سوءاً "**[٣].

احتج به على جواز حذف الضمير المبتدأ إذا طالت الصلة بالمجرور والتقدير: الذي هو قائل لك سوءاً، فإذا لم يكن في الصلة لم يجز الحذف مثال: ما أنا بالذي هو قائم، فلا يجوز أن تقول: ما أنا بالذي قائم "[٤].

وبعد، فتلك نماذج من الأمثال وكلام العرب التي أوردها ابن عصفور في (مُثُل المقرب) كشواهد يحتج بها على صحة ما ذهب إليه من آراء، أو يردُّ بها رأي من الآراء التي لا يقول بها.

والملاحظ على ابن عصفور أنه يحتج بكلام العرب وأمثالهم كثيراً، فقد كانت أكثر شواهده من الشعر والأمثال، وهذا دليل على أنه يتحرّى السلامة في اللغة المنقولة، وبعدها عن الفساد، والخطل، وذلك باعتماده على أصح النصوص ليتوفر على مادة لغوية صلدة، منهلها القريحة العربية القويمة، لتكون بين يديه حجةً دامغة، وبرهانًا ساطعًا.

العلة النحوية

تعريف العلة:

أولاً.. العلة لغةً :

تعددت معاني العلةِ ومفاهيمها في اللغة. قيل: " .... والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول ....

---

(١)قسم التحقيق: لوحة ١١٧.
(٢)التحقيق: لوحة ١١٧ ، ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٦٩) و (الازهية للهروي ٢٩٥).
(٣)قسم التحقيق: ١٢٣.
(٤)ينظر : (الكتاب ١ : ١٠٨).

وقد اعْتَلَّ الرجل، وهذا عِلـَّةٌ لهذا، أي سببٌ، وفي حديث عائشة: " فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلـّة الراحلة"، أي: بسببها .... "[1].

وقد جمع ابن فارس[2] المعاني الواردة في باب (عَلَّ) في ثلاثة أصول تدور حولها هذه المادة في العربية وهي:

الأصل الأول: وهو (العَلَـلُ) وهي الشربة الثانية.

الأصل الثاني: وهو العائق يعوق " قال الخليل[3]: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه " ويقال اعتله عن كذا، أي أعاقه .... "[4].

الأصل الثالث: العِلـَّةُ، المرض، وصاحبها معتل[5].

ثانياً.. العلة اصطلاحاً:

للنحاة في تعريف العلة آراء مختلفة، فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ العلة على نوعين، علـّة موجبة، وعلة مجوِّزة.

فإذا كانت العلة موجبة فهي بمعنى السبب، كرفع المبتدأ، والخبر، ورفع الفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. أمَّا العلة المجوِّزة فهي كالأسباب الداعية إلى الإمالة " وهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنّه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة .... "[6] ومعنى هذا أن العلة تأتي بمعنى السبب إذا كانت موجبة،

---

(١)اللسان: (عَلـَلَ).

(٢)هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين لغوي ونحوي، كوفي المذهب، من شيوخه: إبراهيم بن سلمة القطان، ومن تلاميذه الصاحب بن عباد، من تصانيفه: المجمل في اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، وغير ذلك.
توفى سنة ٣٩٥ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٣٥٢).

(٣)هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصرّي أبو عبد الرحمن.
صاحب كتاب العين، روى عن عاصم الأحول وغيره من تلاميذه، سيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، من مصنفاته، كتاب العين، وكتاب النغم، وكتاب الجمل، وكتاب العروض، وغير ذلك.
توفى سنة ١٧٥ هـ. ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٥٥٧ وما بعدها).

(٤)مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٥)مقاييس اللغة (عَلَّ).

(٦)(الخصائص ١ : ١٦٤).

فإذا كانت مجوَّزة فليس ذلك معناها، وأكثر العلل النحوية موجبة[1] أما الأنباري فقد سَيَّج العلة في شرطين يدلان على صحتها، قال: " ويستدلّ على صحة العلة بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول، فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يُدلَّ على بناء الغايات على الضَّم، باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة، قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وهو البناء، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها كانت معربةً، فلمّا اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية.

وأمّا شهادة الأصول فمثل أنْ يدل على بناء (كيف) و(أين) و(أيّانَ) و(متى) لتضمُّنها معنى الحرف، فإذا طولب بصحة هذه العلة، قال: الدليل على صحة هذه العلة: أنَّ الأصول تشهد وتدلّ على أنَّ كل اسم تضمَّنَ معنى الحرف وجَبَ أن يكون مبنياً "[2].

نشأة العلــة:

قد مَرَّت العلة النحوية منذ ظهورها حتى استقرت على شكلها النهائي بثلاث مراحل رئيسة، وهذه المراحل على النحو التالي:

١ـ المرحلة الأولى:

وهذه المرحلة هي مرحلة النشأة للعلة النحوية "ويمكن أنْ يعدّ أباها الشّرعي عبد الله بن اسحق الحضرمي"[3]، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي، أو الفرهودي، الذي يمكن أن يطلق عليه – دون تجوّز كبير – قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة، وخاتمته معاً، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستطع أحدٌ، ولم يسبق إليه "[4].

---

(١)(الخصائص ١ : ١٦٤).

(٢)(لمع الأدلة ١٠٧).

(٣)هو: عبد الله بن الحارث الحضرميّ البصريّ، أبو بحر بن أبي اسحق، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمَر، ونصر بن عاصم، توفى سنة سبع وعشرين ومائة، تنظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢ : ٤٢).

(٤) (أصول التفكير النحوي لأبي المكارم ١٦٥).

ومن أهم مميزات هذه المرحلة أنّ " العلة في هذه الفترة تمثل مرحلة السهولة والوضوح، وعدم التكلّف، وكانت وليدة قريحة القائل بها، بعيدة عن الفلسفة، وقريبة من روح اللغة، وحسّها المرهف، الذي ينفر من القبح والثقل "[1].

وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة بمدلوليّ المادة اللغوية حيث يبحث أولاً: في تفسير الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر اللغوية المؤدية إلى تقعيد القواعد النحوية، وثانياً: البحث وراء الأغراض الثانوية الناتجة عن هذا البحث وهو ما يستفيده النحاة من متعة نفسية، وذهنية [2].

٢ـ المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزجاج، حيث تمتد هذه المرحلة إلى أوائل القرن الرابع[3]، وقد كـَثر في هذه الفترة التأليف في العلة النحوية، فقد ظهر كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو، وكتاب الخصائص لابن جني، وغيرهما[4]، وظهرت في هذه الفترة أيضاً الصلة القوية بين علل النحو، وعلل الفقه، قال ابن جني: " وكذلك كـُتـُبُ محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيُجمع بعضها إلى بعض ...."[5]، ومن أهم خصائص العلة في هذه المرحلة، أنَّ التعليل اللغوي أصبح يتناول كلّ جزئيات البحث النحوي، وكذلك أصبح التعليل النحويّ يضم الظواهر الجزئية في إطار كلـّي، مثل تفسير الحركة الإعرابية – ككل – تفسيراً صوتياً، أو دلاليّاً[6].

٣ـ المرحلة الثالثة:

وتبدأ هذه المرحلة بأبي بكر السراج، وفي هذه المرحلة من مراحل التعليل النحوي حدث تغيير كبير فـي منهـج التعليـل، وعلاقتـه بالتقعيـد النحـوي، فقـد

---

(١)(خصائص مذهب الأندلسي النحوي من خلال القرن السابع الهجري ١٨٥).
(٢)(أصول التفكير النحوي ١٦٧).
(٣)ينظر: (أصول التفكير النحوي: ١٦٩).
(٤)(خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).
(٥)(الخصائص ١ : ١٦٣).
(٦)ينظر: (أصول التفكير النحوي ١٧٣).

أثر الاتصال بثقافات الأمم الأخرى غير العربية تأثيراً كبيراً، فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على نطاق واسع في هذه الفترة، وخصوصاً عن طريق الترجمة، الأمر الذي أتاح لجهابذة الفكر العربي الوقوف على حصيلة الفكر الإنساني في الهند، وفارس، واليونان، الأمر الذي مكّـن لهم مَزْج ثقافتهم العربية بألوان جديدةٍ من الفكر، أثرتْ في مناهج ثقافتهم والتي من ضمنها منهج التعليل النحوي، ومن خلال هذا الامتزاج بالثقافات الأخرى، وقف علماء العربية من هذه العلوم المترجمة موقفاً يقوم على تحليل الفكر، ومناقشته ليتضح الصالح منه، ثم مزجه بالفكر العربي والارتقاء بـه، ونبذ المشوش، والذي لا تقبله الثقافة العربية، وكشف مساوئه[١].

ومن أهم خصائص التعليل في هذه المرحلة، أنها لا تتقيد بالموجود في الظواهر اللغوية، أي: أنها لا تقف عند تفسير ظواهر لغوية معروفة بالفعل بل تتعداها إلى علل فرضية تعتمد الفرض العقلي ثم يوضع لها التعليل[٢].

أنــواع العلـة:

تنقسم العلة على ثلاثة أقسام: علة أولى " تعليمية " وعلة ثانية " قياسية " وعلة ثالثة " جدلية ".

وقد وضع الزجاجي هذه التقسيمات للعلة حيث يقول: " وعلل النحو بعد هذا ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية "[٣]، وبعد ذكر هذه الأنواع للعلة مجملة يجب أن أتناولها بشيء من التفصيل.

١ـ العلة التعليمية:

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنّه لم يسمع كلام العرب كله باللفظ، فلذلك قيس بعض هذا الكلام على ما سمع فمثلاً في قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ

---

(١) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٦).

(٢) ينظر: (خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٩٥).

(٣) الإيضاح للزجاجي ٦٤.

فإن قيل بما نصبتم زيداً؟ قيل: بأنَّ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا نوع من التعليم وبه ضبط كلام العرب[1]." لأن الجامعين للغة والمقعدين لها من النحاة الأوائل لم يدَّعوا أنهم قد جمعوا كل كلام العرب، وإنما جمعوا ما تسنَّى لهم جمعه ثم قاسوا ما لم يسمعوه ويجمعوه على ما سمعوه "[2].

٢ـ العلة القياسية:

قال الزجاجي: " فأمَّا العلة القياسية فَأَنْ يقال لمن قال: نصبت زيداً بأنَّ، في قوله: إنَّ زيداً وَلِمَ وجب أنْ تنصب (إنَّ) الاسم؟.

فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قـُدم "[3].

٣ـ العلة الجدلية (النظرية):

وهذه العلة هي التي تكون وسيلة للاختبار والتناظر بين العلماء[4]، ومن الواضح أن هذه العلة تعتمد على المناظرة والمجادلة لإثبات الأحكام، وقد سيجها الزجاجي في هذا التعريف حيث يقول: " وأمَّا العلة الجدلية النظرية فكلّ ما يعتل به في باب " إنَّ " يعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبَّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة، وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قـُدّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو ... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر "[5].

---

(١)ينظر: (الإيضاح ٦٤ وما بعدها) و(أصول التفكير النحوي ١١٢) و(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض ٨٦).

(٢)و(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض ٨٨).

(٣) الإيضاح ٦٤.

(٤)(خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٨٤).

(٥)(الإيضاح ٦٥).

وهكذا انطلق النحاة يتسابقون في ميدان التعليل النحوي وأولعوا بالتأليف في هذا المجال، فأكثروا من العلل في ثنايا مؤلفاتهم، إلى أنْ تطور الدرس اللغوي المختص بدراسة العلة، والتعليل، فأفردوا للعلة كتباً مختصة بها، فمن هذه المؤلفات: علل النحو لأبي عثمان المازني[١] وعلل النحو للحسين الأصبهاني[٢] والمختار في علل النحو لمحمد بن كيسان[٣] وغيرها من الكتب التي اختصت بهذا العلم، والتي أسهمت دون شك في تطور الدرس اللغوي.

موقف النحاة من التعليل النحوي:

على الرغم من الخدمة العظيمة التي قدمها النحويون للُّغة من خلال دراستهم للعلة النحوية التي تكشف عن ماهية اللغة وفلسفتها، إلا أنه برز تيار مضاد يطالب بإلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني، والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق[٤].

ومن أبرز هؤلاء المضادين لدراسة العلة النحوية ابن مضاء القرطبيّ[٥] الذي لم يدرك مدى أهمية دراسة العلة، متأثراً في ذلك بمنهج الفقه الظاهري، الأمر الذي ثار به على النحو، والنحاة، وقد صرح ابن مضاء بدعوته إلى إلغاء العلل الثواني، والثوالث، المعروفة بالعلل الجدلية، والعلل القياسية، فهو ينادي بإسقاطها من النحو حيث يقول: " ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث ...."[٦] معتقداً بأن النحاة قد ضيعوا اللغة بكثرة التعليلات، والافتراضات، وقد أدخلوا في اللغة ما ليس منها، حتى ضَعُفَتْ ووهنت، قال ابن مضاء: " إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير فبلغوا في ذلك الغاية التي أمُّوا،وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم

---

(١)(معجم الأدباء ٧ : ١٢٢).

(٢)(معجم الأدباء ٨ : ٤٢).

(٣)(معجم الأدباء ١٧ : ١٣٩) و(بغية الوعاة ١ : ١٨).

(٤)ينظر (خصائص مذهب الأندلس النحويّ ١٨٧ وما بعدها).

(٥)هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُريث بن عاصم بن مضاء اللخميّ، أبو العباس وأبو جعفر الجيَّانيّ القرطبيّ، من مؤلفاته: المشرق في النحو، والرَّد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وغير ذلك، توفى ٥٩٢ هـ، ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ : ٣٢٣).

(٦)(الرّد على النحاة ١٧).

التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فَتَوعَّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها "[١].

وقد تمخضت عن هذه الصيحة التي أطلقها ابن مضاء دعوات غريبة تدعوا إلى تيسير النحو، بحجة أن النحويين يغالون في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء، ويفرطون في ذلك[٢].

وقد أكد الدكتور شعبان عوض على تأثر الباحثين في هذا العصر بأفكار ابن مضاء حيث يقول: " لم نرَ لما فعله ابن مضاء من أثر يذكر في هذه العصور حتى بداية هذا القرن، فرأينا تفكيراً من بعض الأساتذة والباحثين يدعو إلى تيسير النحو العربي، ورأينا في العقد الرابع من هذا القرن وما بعده إحياءً، وبعثاً لما فعله ابن مضاء، وقد أماتته القرون، وقد تحوّل إلى كتب وكتابات "[٣].

والمتتبع لهذه الدعوات يلاحظ جلياً البون الشاسع بين هؤلاء الميسِّرين وتلك اللغة التي اتسمت بالرُّقي والدقة، وأنَّ قواعدها محكمة، لا تقبل الاجتهاد الفردي إلا بما أُتيح لها من إمكانات، والتي لا يمكن تأديتها إلا وفق قوانينها، والتي تُوجب على مستعملها أن يصعد إليها ليرتقيَ بها، أمّا أن تطلب من اللغة أنْ تهبط إلى مستوى مستعملها، فهذا أمر قاتل للغة ومحطم لهيكلها وما هذه الدعوات إلا دليل على نضوب ما يدخرون، وليس في إينائهم ما ينضح بـه إلا عجزهم أمام هذه اللغة العظيمة.

وقد تنبأ ابن جني – رحمه الله – بهذا الموقف، فأعدَّ دراسة مسبقة تفند أقوال المعارضين للعلة، فأفرد لذلك باباً في كتابه الخصائص سمَّاه (بابٌ في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة) كأنه يقول: من اعتقد فساد علل النحويين فهذا ناتج عن ضعف في نفسه عن أحكـام العلـة وعلمها، قال: " اعلم أنَّ هذا الموضع هو الذي يتعسَّف بأكـثر مـن تـرى، وذلك

---

(١)(الرّد على النحاة ٧٢).

(٢)النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل. د. شعبان عوض ١٣٧ .

(٣)النحو العربي ومناهج التأليف، د. شعبان عوض ٤٣٨.

أنّـه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنَّ ما أوردوهُ من العلة ضعيف وَاهٍ ساقط غير متعال "[1].

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية دراسة العلة النحوية في منهج الدراسات اللغوية، وأهمية تلك الجهود التي بذلت منذ ظهور العلة النحوية وليدةً إلى أن اكتمل البحث اللغوي في مجال التعليل النحوي،" وفي ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها، وتراكيبها ووضعوا لها قواعدها، وحدود أحكامها، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد أرادوا بـه تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم مالها من امتياز .... ومن ثَمَّ فإنَّ على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألاّ يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعلّ نصَّ الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً " [2].

قال الخليل: " إن العرب نطقت على سجيَّتها، وطباعها، وعَرَفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَـلُـهُ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتَلَلْتُ أنا بما عندي لما عللتـهُ منه .... " [3].

ويمكن تلخيص أهمية المنهج التعليلي في الدراسات النحوية عند النحاة على النحو التالي:

١- " التعليل النحوي يكشف حكمه الله في الصيغ وأوضاع الكلام.

٢- إنَّ هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونيَّاتهم عند النطق، والنحاة يعللون بما قام في النـيَّات والعقول.

٣- الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه.

٤- إنَّ العرب قد عللوا لنطقهم، ومن حق النحاة يأخذوا عنهم ما عللوا به"[4].

---

(١)(الخصائص ١ : ١٨٤).

(٢)أصول التفكير النحوي ١٦٢.

(٣)الإيضاح في علل النحو ٦٦.

(٤)(أصول النحو العربي ١٢٤ وما بعدها).

وبعد هذا العرض لمنهج التعليل عند النحاة الذي قدمت من خلاله طرحاً لمفهوم العلة وماهيتها، وأقسامها وبعض آراء النحاة حول العلة واتجاهاتهم المختلفة، وموقفهم من التعليل بين مؤيد ورافض، لذا أصبح من الواجب أنْ أبين موقف ابن عصفور من التعليل النحوي من خلال كتابه (مثل القرب) وذلك بعرض بعض النماذج من علله النحوية.

١ـ من علامات الرفع ترك الرفع

قال ابن عصفور: " وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه.... إلى آخره إن قال قائل: كيف جعلت ذلك علامة للرفع وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغـّير آخر الكلمة لعامل، ولا تغير في هذين النوعين من المعربات في حال الرفع على مذهبك فالجواب إني لم أجعل عدم التغـّير فيهما إعراباً في حال الرفع بل هما مجردان من الإعراب في حال الرفع، وإنما جعلت عدم التغير علامة إعراب، من حيث قام مقام العلامة في إفهامه العلامة فبما فيه علامة الرفع "[١].

وقد ذكر ابن عصفور هذا التعليل لما ذكره في (المقرب) عند حديثه عن ألقاب الإعراب حيث قال: " فأمَّا الرفع فعلاماته ثلاث: الضمة، والنون، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغـّير عما كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة للرفع في الحقيقة، وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها "[٢] ويقصد أنَّ العلامة الثانية للرفع هي بقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغـَّير عما كان عليه قبل ذلك، وهذا يكون في المثنى بالألف والنون في حالة الرفع أو جمع المذكر السالم بالواو والنون، فيكون بقاء اللفظ على ما هو عليه علامة للرفع في المثنى، وجمع المذكر السالم، فأنت تقول: محمدان عند التثنية ومحمدون في الجمع، فإذا قلت جاء المحمدان، أو المحمدون، بقي اللفظ على ما هو عليه، وصار ترك العلامة فيها علامة.

---

(١)قسم التحقيق لوحة ١٠٤.

(٢)(المقرب ١ : ٤٨).

وهذا الذي اختاره هو مذهب الجرمي[1]، وقد ردَّه الأنباري وابن مالك، قال الأنباري: " .... وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب .... وليس بمذهبٍ لقائل هذا القول وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال وأمَّا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب فقد ضعفه بعض النحويين، لأنه يؤدي إلى أن يكون في التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره إذ أول أحوال الاسم الرفع .... "[2].

وكذلك ردَّ ابن مالك هذا الاختيار الذي نسبه للجرمي واختيار ابن عصفور، حيث ردَّه من وجوه أهمها: " أحدها أنَّ ترك العلامة لم يصبح علامة الإعراب لكان النصب به أولى.

الثاني: من وجوه الرَّد: أنَّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حدّه ما ترك العلامة لـه علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى،وتخصيصه يجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك موجب إطراحهُ.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع .... "[3].

٢ـ علة بناء (مِثْـلُ) على الفتح

قال ابن عصفور: " وقولي: فمِـثلـُهم مرفوع، إلا أنَّه بُـني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن اعترض ذلك معترض مضاف إلى مضمر، والمضمر وإنْ كان مبنياً فإنه يَرَدُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنك تقول بك لافعلنَّ.

ولا يجوز أنْ تقول: تِـكَ لأفعـلنَّ، ولا وَكَ لأخرجـنَّ، بـل لا يجـرَّ المضمـر من حروف القسم .... فالجواب: أنه قـد استقـر مـن كلامهـم بنـاء المضـاف إلى المضمر "[4].

---

(١)صالح ابن اسحق، أبو عمر الجرمي البصري، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وحدَّث عنه المبرد من مؤلفاته: التنبيه، وكتاب السِّيَر، وغريب سيبويه، وغير ذلك، توفى سنة ٢٢٥ هـ. ينظر ترجمته في (بغية الوعاة ٢ : ٨-٩).

(٢)(أسرار العربية ٥٢ وما بعدها).

(٣)(شرح التسهيل ٢ : ٧٤).

(٤)قسم التحقيق: ١٧٨.

وسيبويه لا يجوز عنده نصب (مثلَـهم) لأنه غير معروف على رأيه " .... وهذا لا يكاد يعرف ...."[1] وأقر المبرد الرفع، وردَّ النَّصب " فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بَيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال ...."[2].

وجوز الكوفيون نصبه على الظرف، التقدير: في مثلهم حالهم ومثل مكانهم من الرفعة[3] وجوَّز الفراء النصب مطلقاً نحو: قائماً زيدٌ[4].

٣ـ علة عمل (فَـعِيل) عمل اسم الفاعل

اختلف النحويون حول (فَـعِيل) من حيث جواز عملها عَمَلَ اسم الفاعل فأجاز سيبويه عملها " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إنْ كان على بناء فاعل لأنه يريد بـه ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ...."[5].

ومذهب المبرّد أنه لا يجوز ذلك، وردّ مذهب سيبويه بقوله: " فأما ما كان على فعيل، نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً وذلك أن (فَـعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع لـه مُلحق بـه، والفعل الذي هو (فَـعِيل) في الأصل هو ما كان على (فَـعُل) نحو كـرُم فهو كريم ...."[6].

وردّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد مؤيداً رأي سيبويه حيث يقول: " وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلا في (فَـعَلَ) و(فَـعِيل) الواقعين موقع (مُفْعَل) فإن قال: فما الدليل على أن العرب قد أوقعتها موقع (مُفعَل) بل القياس يقتضي أنْ يكون كلّ بناء على حكمه، ولا يوقع موقع غيره، فالجواب: " إنَّ سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالها...."[7].

---

(١)(الكتاب ١ : ٦٠).
(٢)(المقتضب ٤ : ١٩١ وما بعدها).
(٣)ينظر: (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٨٨).
(٤)ينظر: (همع الهوامع ١ : ٤٥٠).
(٥)(الكتاب ١ : ١١٠).
(٦)(المقتضب ٢ : ١١٣ وما بعدها).
(٧) (شرح الجمل ١ : ٥٧٤).

ثم ذكر ابن عصفور هذا البيت دليلاً على ورود السماع بإعمال (فَعِيل) قال: " ومِنْ إعمال فَعِيل قوله:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوهَناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ الليلُ لم يَنَم

فنصبَ موهناً بكليل، على أنه مفعول به. فإن قيل: فلعل موهنا منصوب على الظرفية كأنه قال: كليلٌ موهنٌ عمل في آخر، فالجواب أنه إنما يريد: أكَلَّ

الموهنَ بكثرة عمله فيه، كما تقول: أتعبت نهارك، إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيراً، ولم يرد أنه ضعيف في موهن، بدليل قوله في موهن في آخر البيت: وبات الليل لم ينم، فجعله عاملاً طول ليله، كثير العمل، ولذلك قال: عملٌ وفَعِيل من أبنية المبالغة "[1] وقد أختار ابن مالك هذا الرأي، ووافق ابن عصفور في تأييد سيبويه، حيث يردَّ على من غلَّط سيبويه في إعمال (فَعِيل) قال: " .... وهذا تكلف عندي لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيل)، و(فَعِل) على سبيل المبالغة .... "[2].

٤ـ علة إعراب (الكاف) في مكانك، ورويدك

قال ابن عصفور : " قولي: والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها، إن قال قائل: هلا جعلتم الكاف في، مكانك وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب مثلها في رويدك لأن الظرف قد جعل اسماً للفعل، والأفعال كما تقدم لا تضاف، فكذلك ما جعل اسماً لها وأقيم مقامها فالجواب، إنَّ الظروف في أصل وضعها لم تجعل أسماءً للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفاً فلم يكن فيها إضافة إلاّ قبل تسمية الفعل بها ثم سُميَّ الفعل بها بعد ما أضيفت "[3].

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من جعل الكاف بمثابة الكاف في رويدك لا محل لها من الإعراب، لأن الظرف فيها جعل اسم فعل، هذا فيه ردَّ لما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: " وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعل فيه بأسماء مضافةٍ ليست

---

(١) قسم التحقيق : ١٩٦.
(٢)(شرح التسهيل ٢ : ٨٠).
(٣)قسم التحقيق: ١٩٩.

من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل .... واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة ...."[1].

وقد أوضح المبرد موقع هذه الكاف فقال: " اعلم أنَّ هذه الكاف زائدة، زيدت لمعنى المخاطبة ...."[2].

أما الكاف فهي حرف لا محل لـه من الإعراب، وهذا دون خلاف إلا في (عليك، ودونك) وما جرى مجراهما، فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ولا يجوز توكيدها بالمجرور.

ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهذا اختيار ابن عصفور، وهذا ما ذكره ابن عصفور هو ردَّ اختيار الأخفش الذي ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب[3] وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء، يضيق المقام هنا عن تغطية كل جوانبه.

٥ـ علة عَدَم إضافة أسماء الأفعال إلى ما بعدها

قال ابن عصفور : " إنْ قال قائل: هلاَّ لم يجز إضافة (ضَرْبَ) إلى ما بعده لأنه قائم مقام الفعل، فالجواب: إنَّ ذلك إنَّما ساغ، ولم يسغ في نزال لأن ضربَ مصدر في الأصل، وليس باسم فعل، فصحت إضافته لذلك، لأنه لم يَجعل اسم فعل إلاَّ بعد استقرار الإضافة فيه، وليس كذلك نزال، لأنه وضع في أول أحواله على أن يكون اسم فعل "[4].

وهذا مذهب المبرد الذي ذهب إلى أنه لا يقاس شيء من الثلاثي على وزن فـَعَالِ، فلا يقال قـَعَادِ، ولا ضرابِ تريد اقعد، واضرب، وذهب الكوفيون إلى أن نزالِ فعل حقيقة، وذهب البصريون إلى أنها أسماء الأفعال[5].

---

(١)(الكتاب ١ : ٢٤٨ – ٢٥٠).

(٢)(المقتضب ٤ : ١٧٧).

(٣)ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢١١ وما بعدها).

(٤) قسم التحقيق: ١٩٨.

(٥) (ارتشاف الضرب ٣ : ١٩٨).

٦ـ علة نصب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة بالفعل

قال ابن عصفور: " .... ومثال ما لزم في النصب يلزم في الخفض، لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب .... فمن النصب قول الشاعر:

وادقــةً ضراتِهـــا

فكسرُ التاء علامة نصب، ولا يجوز أنْ تكون علامة خفض لأن (وادقةً) منون.

ومن الخفض قول الآخر:

جُونتا مصطلاهِما

فجونتا صفة لقولـه جارتا صفاً، والمصطلى في موضع خفض بدليل حذف النون من جونتين "[١].

وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل فيها الوجوه الثلاثة النصب، والجر والرفع حيث قال: " قد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه، ومنع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً ...."[٢] فهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب سيبويه والجمهور، وردَّ بـه رأي الكوفيين الذي اختاره ابن مالك.

٧ـ علة عدم إدغام أحد حرفي العلة في الآخر

قال ابن عصفور: " نحو: مَيْت أصله مَيْوِتْ، وشقي أصلهُ شُقَيْو، ما لم يمنع من ذلك مانع على ما يتبين بعد. أعني أنك تقول: سَوِيْد، وديوان، فلا تدغم أحد حرفي العلة في الآخر لعلة ستذكر بعد ...."[٣].

وهذه المسألة محل خلاف بين العلماء حيث ذهب الكوفيون إلى أن، سَيِّد على وزن، فَعِيل، نحو: سَويد.

---

(١) قسم التحقيق ٥٦.
(٢) (شرح التسهيل ٣ : ٩٦).
(٣)قسم التحقيق ٤٩.

وذهب البصريون إلى أن وزن سَيِّد فَيْعِلَ بكسر العين، أو فَيْعَل بفتح العين، فاستدل الكوفيون على مذهبهم بأنَّ فَعِيل نحو سَويد لـه نظير في كلام العرب الأمر الذي أبطله البصريون.

أما سَيِّد فالأصل فيه أنه عندما اجتمعت الواو، والياء، وكان الأول منهما ساكنًا قلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء وشددت فأصبحت سَيِّد، والمعنى أن الفاء في سيِّد ليست أصلية وإنما منقلبة عن واو، فإذا كانت أصلية مثل ديوان فلا تدغم الياء والواو[1] يقول ابن جني: " ولم تقلب الواو في، ديوان وإن كانت قبلها ياء ساكنة، من قبيل أن الياء غير لازمة.... "[2] وهذا اختيار ابن عصفور.

ومن خلال العرض السابق يمكن أن ألخص منهج ابن عصفور في العلة من خلال كتابه (مُثل المقرب) في النقاط التالية:

١- أنه يهتم بدراسة العلة النحوية، ويدرك أهميتها في الدراسة اللغوية.

٢- قلة تعليلاته في هذا الكتاب، وهذا التزام منه بالمنهجية التي ارتسمها لتأليف كتابي (المقرب)، و(مُثل المقرب)، حيث صرَّح بذلك في مقدمة كتاب المقرب، من أنه يسلك في هذا الكتاب مسلك الاختصار، بعيداً عن ذكر الخلافات وكثرة التعليلات، وعند تأليفه لهذا الكتاب (مُثل المقرب) سار على نفس المنهج فلم يكثر من هذه التعليلات، والكتابان بمثابة كتاب واحد يكمّل كلّ منهما الآخر.

٣- أنه يذكر تعليلاً واحداً للمسألة الواحدة، في الوقت الذي تتعدد فيه التعليلات عند النحاة.

٤- يتبنى مذهب الجمهور وتعليلاتهم، ولم تكن لـه آراء منفردة.

٥- يذكر العلة في المسألة دون ذكر ترجيح لمذهب معين.

---

(١)ينظر: (الإنصاف ٢ : ٧٩٥).

(٢)(سر صناعة الإعراب ٢ : ٢٦٥ وما بعدها).

موقفه من الآراء النحوية المختلفة:

إنَّ قراءة متأنية في (مُثل المقرب) لَيتضح من خلالها وبجلاء أنَّ ابن عصفور بصري المذهب، لا يحيد عن ذلك، فهو يأخذ بهذا المذهب في كل مسائله تقريباً.

ويلاحظ أيضاً أنّ ابن عصفور في بعض الأحيان يناقش آراء البصريين، ويخالفها أحياناً، معنى هذا أنه يتصف بالاستقلالية وعدم التعصب، وأنه يبني آرائه على أساس من الموضوعية وإعمال الفكر.

أولاً : ما رجّح فيه رأي البصريين:

١- أوجب تأخير الفاعل عن الفعل، وردَّ ما احتج بـه الكوفيون، مما ظاهره تقديم الفاعل، قال ابن عصفور: " وقولي: مقدماً عليه تحرزٌ من تأخرهما عنه لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل .... "[١]، وهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب البصريين، إذ لا يجوز عندهم تقديم الفاعل على عامله، وجوَّز الكوفيون تقديم الفاعل في مثل: زيدٌ قام، وتأوله البصريون على الابتداء[٢]، قال الأنباري: " فإن قيل فَلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل لأنه تنزل بمنزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل .... فإن قيل لِمَ زعمتم أن قول القائل (زيدٌ قامَ) مرفوع بالابتداء دون الفعل؟ .... قيل لوجهين:

أحدهما أنه من شرط الفاعل ألاّ يقوم غيره مقامه.

والثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب ألا تختلف حال الفعل، فكان ينبغي أن يقال الزيدان قام، والزيدون قام، كما تقول: قام الزيدان وقام الزيدون، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل .... "[٣].

٢- ذهب مذهب البصريين في أنَّ نِعْمَ وبئس فعلان غير متصرفين، قال ابن عصفور: " نعم وبئس وهما فعلان غير متصرفين .... "[٤] وردَّ بهذا مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنهما اسمان.

---

(١)قسم التحقيق ١٠٦.
(٢)ينظر: (همع الهوامع ١ : ٥٧٦).
(٣)(أسرار العربية وما بعدها).
(٤)قسم التحقيق : ١٢٩.

٣- واختار مذهب البصريين في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزاد من تعصبه إلى هذا المذهب إلى درجة أنه ردّ قراءة ابن عامر ووصفها بأنها نادرة، واتهم القارئ بالغلط والوهم، قال: " وأما قراءة ابن عامر. قَتْلُ أَوْلاَدَهم شُرَكائِهِم فنادرة، وقد يمكن أن يكون الذي غلّطه في ذلك رسم (شركائهم) في مصاحف أهل الشام بالياء.... "[1].

٤- ذهب مذهب البصريين في إعراب (لا) إذا دخلت على معرفة لا تعمل شيئاً، ووجب تكرارها، حيث قال: " فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها، مثال ذلك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو .... "[2]، ووجب تكرارها في المعرفة لأنها جاءت مبنية على السؤال، كأنه قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فقال لا زيدٌ عندي ولا عمرو[3].

٥- ذهب إلى أن (حبذا) بمنزلة شيء واحد في (حبَّ، وذا) فقال: " قولي: جُعلا بمنزلة شيء واحد مما يدل على أنَّ حبَّ مع ذا كلمة واحدة، وأنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء .... "[4] وهذا الذي اختاره هو مذهب البصريين، وقد ذكره الأنباري فقال: " فإن قيل فَلِمَ جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم ..... "[5].

٦- ذكر في باب الإدغام أنَّ أصل (سَيِّد) هو سيْود، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ أصلها سَوِيد.

٧- اختار مذهب سيبويه في ماهية الإعراب، حيث عرفه ابن عصفور بأنه: " تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً "[6]، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه[7]، وقد ردَّه ابن مالك وآخرون[8].

---

(١)قسم التحقيق : ١٠٨.
(٢)قسم التحقيق : ٢٢٦.
(٣)ينظر: (أسرار العربية ٢٥٠ وما بعدها).
(٤)قسم التحقيق : ١٣٥.
(٥)(أسرار العربية : ١٠٨).
(٦)ينظر باب الإعراب :١٠١.
(٧)ينظر: (الكتاب ١ : ١٣).
(٨)ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٤١٣).

ثانياً: موقفه من آراء سيبويه والبصريين

من خلال العرض السابق لبعض النماذج التي توضح اختياره مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين، يمكن القول إنَّ ابن عصفور قد التزم بمذهب البصريين، دون غيره من المذاهب في أغلب مسائله إنْ لم تكن كلها.

وعلى الرغم من تمسكه بمذهب البصريين وسيبويه، فذلك لا يعني أنه تابع للبصريين دائماً غير معارض لهم، ومعتنقاً مذهبهم لا يخالفهم، فقد كان في بعض الأحيان يعارضهم، ويردّ مذهبهم، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١- يرى ابن عصفور أن رافع المبتدأ والخبر هو التعري عن العوامل اللفظية، يقول ابن عصفور" وإنما اشترطت تعريته عن العوامل اللفظية غير الزائدة .... "[١].

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرفع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[٢].

٢- يشترط ابن عصفور في زيادة (كان) أن تزاد وحدها، وأجاز سيبويه زيادتها مع اسمها، قال سيبويه " قال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان .... "[٣].

ويبدو أنَّ موقف ابن عصفور من الآراء النحوية المختلفة من خلال كتابه (مثل المقرب)، حيث كان يتبنى رأي البصريين في الغالب، وكان يردّ ما دون ذلك، وكان في بعض الأحيان يناقش آراء سيبويه ويرد بعضها، معتمداً على التحليل العلمي للآراء، والابتعاد عن مجرد التبعية لأي مذهب.

---

(١)قسم التحقيق : ١٤٨.

(٢)ينظر: (الإنصاف ١ : ٤٤).

(٣)(الكتاب ٢ : ١٥٣).

الخاتمة

هذا الكتاب (مُثل المقرب) هو كتاب جمع فيه ابن عصفور مثل مسائل كتاب (المقرب) الذي ألفه ابن عصفور قبل هذا الكتاب، والذي اعتمد فيه منهج الاختصار عند تأليفه، فلم يكثر فيه مِن ذكر الخلافات النحوية أو العلل المختلفة حتى يكون ميسور الفهم عند القارئ، فأصابه بسبب ذلك المنهج شيء من الغموض، وعدم الوضوح بسبب قلة إيراد الأمثلة لمسائله، لذا أشار عليه الأمير: أبو زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص أمير تونس، أنْ يضع في ذلك تأليفاً يستوعب فيه مثله المهملة، ومسائله المشكلة، فأنجز هذا الكتاب ليفي بالمطلوب.

عاش ابن عصفور الإشبيلي في عصر ازدهرت فيه العلوم بالأندلس الأمر الذي مَكّن لـه أنْ يعبَّ من معين لا ينضب، فقد درس اللغة والنحو على يد خيرة علماء الأندلس، كان من بينهم الشلوبين، والدَّباج، فنال بذلك الحظوة بين علماء عصره.

اهتم ابن عصفور في هذا الكتاب بذكر المسائل التي رأى أنها لم تستوفِ حقها في كتاب (المقرب) من حيث ذكر مثلها، فقد كان يذكر المسألة ثم يورد لها الأمثلة اللازمة لتوضيحها، وإزالة الغموض عنها، مع التزامه الشديد بالمحافظة على السير وفق المنهج الذي ارتسمه في المقرب، وهو الإيجاز والبعد عن ذكر الخلافات والتعليلات، وهذه سمة واضحة في (مُثل المقرب).

أمّا شواهده في (مثل المقرب) فقد كان أكثرها من الشعر ثم القرآن الكريم، وفي القرآن الكريم قراءات، ووجوه إعراب مختلفة، فقد كان ابن عصفور يأخذ بالقراءات المتواترة، ويردّ القراءات الشاذة، التي يردها البصريون أيضاً.

أما وجوه الإعراب المختلفة في الآيات القرآنية فقد كانت في الغالب يذكر لها وجهاً واحداً للإعراب.

أما شواهده الشعرية فقد كانت أكثر شواهده، وقد التزم فيها ابن عصفور بالحدود الزمانية والمكانية التي أقرها النحاة إلى حد كبير، فلم يخرج عن هذه الحدود إلا عندما أستشهد بعجز بيت لأبي نؤاس وهو من المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم، كما أقرّ النحاة ذلك، وأظن أنه أورد هذا البيت من باب التمثيل به لا من باب التقعيد.

ويلاحظ على هذه الشواهد الشعرية أنَّ أغلبها كان موضع خلاف بين النحاة، أو أنها قد وقعت فيها الضرورة الشعرية.

أما الحديث النبوي الشريف فقد ندر الاستشهاد به عند ابن عصفور، وقد يرجع السبب في ذلك الى أنه كان من الذين يمنعون الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وقد يكون السبب أنه لم يكن من المحدِّثين الذين لهم معرفة بعلم الحديث ومصطلحه.

أما الأمثال، وأقوال العرب، فقد احتج بها كثيراً، وهذا يدل على أنه صاحب موروث عربي كثير،فكانت بيئته عربية خالصة على الرغم من نشأته في بلاد الأندلس، إلا أنَّ الطابع السائد في ذلك الوقت هو الروح العربية بكل ما تحمل.

أما مذهبه النحوي فقد كان بصري المنهج، الأمر الذي يتضح من خلال المسائل التي يتناولها في (مُثل المقرب) حيث كان يختار ما هو بصري ويردّ ما دونه، فهو بصري المذهب دون منازع.

المحقق

القسم الثانى

قسم التحقيق

أولاً:

أ ـ إثبات نسبة الكتاب للمؤلف

ب ـ النسخ المعتمدة.

ج ـ المنهج المتبع فى التحقيق

ثانيًا: تحقيق الكتاب


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



تحقيق الكتاب


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إثبات نسبة الكتاب لابن عصفور:

أولاً: ورد اسم الكتاب في نسخة معهد المخطوطات العربية رقم (١٤٠) باسم: شرح المقرب، ولا يمكن أن يكون هذا هو عنوان الكتاب للأسباب التالية:

١ – قد نصت كتب التراجم على أن كتاب شرح المقرب لم يتمه ابن عصفور وهو أيضاً من الكتب التي لم تصل إلينا[١]. ويؤكد بروكلمان أن لابن عصفور كتاباً اسمه المقرب، وان لـه عليه شرح بعنوان (المُثل)، حيث يقول عند تعديده لمصنفات ابن عصفور: " كتاب المقرب في النحو، ولـه عليه شرح بعنوان: (المُثل) "[٢].

٢ – هذا الكتاب، ومن خلال طريقته في تأليفه، لا يعد شرحاً لأن الطريقة المتبعة، من خلال إيراده للأمثلة وكثرتها، وأيضاً من خلال مقارنة هذا الكتاب – مُثل المقرب – بالكتب الأخرى التي شرحها ابن عصفور مثل كتب شرح الجمل للزجاجي، نجد هناك فرقاً كبيراً بين طريقة شرحه للجمل، وطريقته في تأليف مُثل المقرب، فهو يسهب في شرح الجمل في ذكر العلل، والخلافات النحوية، الأمر الذي لا نراهُ في كتابه مُثل المقرب.

٣ – إنَّ السبب الذي من أجله ألف ابن عصفور هذا الكتاب هو ذلك القصور الذي لحق كتابه المقرب، وذلك بسبب اعتماده مسلك الاختصار والإيجاز وبعده عن ذكر العلل النحوية والخلافات المذهبية، لذا اضطر ابن عصفور إلى تأليف كتاب، يستوعب فيه مُثل المسائل التي أهملت، لهذا لا يجوز أن يكون الكتاب شرحاً.

ثانياً (**مُثل المقرب**)

---

(١)ينظر: (الوافي بالوفيات ٢٢ : ٢٦٥).
(٢)ينظر: (بروكلمان ٥ : ٣٦٦ وما بعدها).

وهذا هو الاسم الصحيح للكتاب للأسباب التالية:

١ – ورد اسم الكتاب بهذا العنوان على غلاف المخطوط في نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٩٩١ نحو.

٢ – ورد اسم الكتاب بهذا العنوان في خاتمة المخطوط ، في نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٩٩١ نحو، حيث يقول: " نجزتُ مثل المقرب، والحمد لله وحده، وصلواته، وسلامه على سيدنا محمد، وعلى جميع الأنبياء .... "[١].

٣ – ورد اسم الكتاب بهذا العنوان في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان حيث يقول: " كتاب المقرب في النحو، ولـه عليه شرح بعنوان المُثل "[٢] ذكر ذلك عند سرده لمؤلفات ابن عصفور.

٤ – عند ذكر ابن عصفور للنص المراد التمثيل لـه من كتاب المقرب، وبعد أن يقول: (وقولي) يذكر النص من كتاب المقرب ثم يقول: (مثال ذلك ....) وهذا دليل على أنّه مهتم في هذا الكتاب بإيراد الأمثلة، وليس الشرح.

بناءً على ما تقدم أظن أنَّ الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو: (مُثل المقرب).

النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى:

وهي نسخة دار الكتب المصرية المسجلة تحت رقم (١٩٩١ نحو)، وقد رمزت لها بحرف (م) وعدد أوراقها خمسون ورقة تحتوي كل صفحة على واحد وعشرين سطراً مقياس (٢٠ × ٣٠ سم) كتبت بخط مشرقي، واضح جميل.

تبدأ هذه النسخة بصفحة الغلاف، وعليها اسم الكتاب: (كتاب مُثل المقرب) وعلى هذه الصفحة تعليقة باسم": محمد بن لطف الباريء، وتنتهي هذه النسخة بباب (الضرائر) وقد تم الفراغ من كتابتها في يوم ١٩ من ذي الحجة سنة ٧٢١ هـ،

---

(١) خاتمة المخطوط : ٣٠٨.

(٢)(تأريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ : ٣٦٦).

لناسخها محمد بن أبي القاسم بن خلف الله بن أبي القاسم بن علي المغربي القرشي، الشافعي.

النسخة الثانية:

وهي نسخة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمسجلة تحت (١٤٠ نحو) وهي نسخة مصورة عن النسخة السابقة، وبعد مقابلتها بالنسخة الأولى وجدتها مطابقة لها، ولذلك أهملت هذه النسخة للسبب المذكور.

النسخة الثالثة:

وهي نسخة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمسجلة تحت رقم: (١٠٦ نحو)، وقد رمزت لها بالحرف (ش) وعدد أوراقها ستون ورقة تحتوي كل ورقة على واحد وعشرين سطراً تقريباً، وقياس الورقة (١٧ ×٢٥ سم)، كتبت بخط مشرقي جميل، واضح، تبدأ هذه النسخة بصفحة الغلاف، وليس عليها اسم الكتاب، ويوجد عليها تعليقة لعمر الجودي الكوناهي. ويوجد ببطاقة المعلومات ما نصه: " اسم الكتاب: كتاب في النحو .... شرح المقرب المسمى المُثل ".

تبدأ هذه النسخة بالمقدمة، وتنتهي بباب: (الضرائر)، ثم الخاتمة التي لا تحمل اسم الناسخ.

وعند قراءة النسختين، وبعد مقابلتهما، استقر الرأي على اختيار نسخة دار الكتب المصرية النسخة (م) لتكون أصلاً أعتمده في تحقيق هذا الكتاب للأسباب التالية:

١ – كثرة التعليقات العلمية على حاشية أوراق المخطوط.

٢ – مقابلة هذه النسخة على نسخة معتمدة من المؤلف، الأمر الذي يدل عليه التعليقات الواردة في أوراق هذه النسخة حيث توجد نصوص تقيد ذلك، من مثل: " تمت المقابلة على نسخة معتمدة بحسب الطاقة، والله الموفق للصواب " هذا ما ورد في الورقة خمسين من المخطوط، في النسخة (م).

٣ – ذكر تاريخ كتابة هذه النسخة وهو عام ٧٢١ هـ.

٤ – ذكر اسم الناسخ في هذه النسخة.

٥ – قلة السقط في النسخة.

منهجي في تحقيق كتاب (مثل المقرب)

١- كتابة النص كاملاً بعد مقابلة النسخ المعتمدة في التحقيق واثبات الاختلافات في الهامش، للوصول إلى النص الذي أراده المؤلف.

٢- خرّجت الآيات القرآنية من المصحف، وكتبتها بين قوسين مزهرين، وخرجت الآيات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير.

٣- خرجت الأحاديث من كتب الصحاح، ووضعتها بين قوسي تنصيص.

٤- خرجت الشواهد الشعرية التي ذكرها المؤلف في هذا الباب من دواوين شعرائها، والذي لم أعثر على ديوانه خرجته من المصادر وأمهات الكتب.

٥- أشرت إلى الآراء النحوية والصرفية التي ذكرها المؤلف، ونسبتها إلى أصحابها بقدر المستطاع، أو خرّجتها من مصادر معتمدة.

٦- ترجمت الأعلام الواردة في الكتاب لأول مرة.

٧- وضعت علامات الترقيم لما لها من تأثير على المعنى.

٨- رمزت لظهر كل صفحة من صفحات هذا المخطوط بالرمز (ظ) ولوجهها بالرمز (ب).

٩- وضعت علامةً عند نهاية كل ورقة من ورقات المخطوط للنسخة (م) التي عددتها أصلاً.

١٠- وضعت النص الذي يذكره المؤلف من كتاب المقرب بين قوسين بعد كلمة: قولي: (   ) وميزته بخط كبير الحجم وغامق.

١١- وضعت الكلمات الساقطة من النسخة (ش)، أو النسخة (م) لهذا الكتاب بين معقوفتين: [ ].

١٢- وضعت الأمثال، وأقوال العرب الواردة في الكتاب بين قوسي تنصيص.

الفصل الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ اختم بخير[1]

الحمد لله بارئ النسم، ومانح القسم، المتطول على الإنسان باللسان، والمميز له عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاة على نبيّه محمد هادي الأمم، ورسوله إلى العرب، والعجم [محمد][2] المجتبى من ولد مَعدّ[3] بنِّ عدنان، المبعوث بالحنيفية السمحة، الناسخة لغيرها من الأديان، وعلى آله وصحبه الكرام، أيهان الإيهان، وأعلام الإسلام، ورضيَ الله عن الإمام [المعصوم][4] المهدي المعلوم، مظهر معالم الدين بعد خفائها وموضحها بعد عفائها، وعلى أصحابه الهادين المهتدين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإني لما سلكت في كتابي المسمى المقرّب[5] مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه ـ بسبب ذلك إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام فأشار من [منافعه][6] أعلى من أن يسموَ إليها المدح الصفة، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة، الإمام الحميد الشّيم، السعيدُ، مناط الهمم أبو يحيى[7] مولانا [الملك][8] الهمام، المعلي

---

(١) في ش: ربِّ يسرّ يا كريم.

(٢) ساقطة من (م).

(٣) هو: معد بن عدنان بن آدّ بن ناخور بن سود بن يعرب بن ثابت بن إسماعيل. ينظر ترجمته في: (السيرة النبوية لابن هشام ١ : ١٥ ـ ١٦) و(مروج الذهب للمسعودي ٢٦ : ٧٢).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) كتاب المقرب من تصنيف ابن عصفور الإشبيلي، وهو مطبوع الآن، بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر، الطبعة (الأولى) ١٩٧٢.

(٦) في ش: مناقبه.

(٧) هو: يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن عبد الواحد أبو زكريا، أمير من أمراء بنى حفص، في أفريقيا الشمالية، خرج على عمه، المستنصر: عمر بن يحيى سنة ٦٨٣ هـ ، فأطاعته بجاية، والجزائر وبسكرة، واستقل بها عن تونس فانقسمت الدولة الحفصية على دولتين. ينظر: (الأعلام ٨ : ١٣٤).

(٨) ساقطة من (ش).

[للواء][1] الإسلام، المرتدي برد الإعظام، الأمير الأجلّ الأوحد، [المظفر][2] السعيد أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبي محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص، عضَّد الله بهم الدين، وأمتع بطول بقائهم المسلمين، إلى وضع تأليف نستوفي فيه مُثُلَهُ، ليتبين بذلك مشكلهُ، فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة، واستوعبت مثلها المهملة، فأفصح بذلك استعجامها وانفرج انغلاقها واستبهامها، ورفعتها إلى حضرتهم، وصل الله [دوامَ][3] عزّهم، إذ كان العلم نتيجة جلالهم، وأهَّلـه بمكان مكين من بالهم، وهو سبحانه يبقى حضرتهم منتهى الآمال، والأماني، وأيامهم المشرقة الزاهرة موسماً للبشائر والتهاني، بمنّه، ويمنه[4].

ذكر [حقيقة النحو][5]

قولي: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)[6] أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية / هو المسمّى نحواً. وأما العلم بالمقاييس الموصوفة نفسها من غير نظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة بها، فمن صناعة أخرى غير هذه الصناعة. ١ ظ

وقولي: (الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وزنية) تحرزت بذلك من علم العروض ، فإنه مستخرج أيضاً بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ولا يُـعترض على ذلك بأن يُـقال: إن المقاييس النحوية قد توصل إلى معرفة أوزان الأفعال، وبعض الأسماء، لأني لم أُرد إلاّ وزن الكلام وهو الوزن العروضي، لا وزن

---

(١)في: (م): لولاء.
(٢)ساقطة من (م).
(٣)ساقطة من (م).
(٤)في ش: وكرمه.
(٥)ساقطة من: (م).
(٦)وقد اعتمد هذا التعريف الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ينظر:(شرح الأشموني ١ : ١٧).

بعض الكلم، وهو الوزن النحوي، ألا ترى أن الضمير من [١]قولي: أحكامه، عائد على الكلام[١].

باب تبيين الكلام وأجزائه

قولي: (الكلام اصطلاحًا) أي: في اصطلاح النحويين وتحرزت بذلك من الكلام بالنظر إلى اللغة فأنه [قد][٢] يقع على الكلام الاصطلاحي وغيره .

وقولي: (هو اللفظ المركب) تحرزت [به][٣] من المفرد، نحو: زيد، وعمرو .

وقولي: (وجوداً) مثاله، قام زيدٌ.

وقولي: (وتقديراً) مثاله، زيداً، تريد: أضْـربُ زيداً، ألا ترى أنه مركب في التقدير، ولا وجود للتركيب [بالنظر إلى اللفظ][٤].

وقولي: (المفيد) تحرزت من اللفظ المركب غير المفيد، نحو قولك: إنْ قام زيد، إذا لم تأت لـه بجواب، فإنه يسمّى في اللغة كلاماً.

وقولي: [بالوضع] تحرزت من اللفظ المركب المفيد بغير وضع أي: بغير قصد، ككلام الساهي، والنائم، وما أشبهه، فإنه يسمى في اللغة كلاماً وليس كذلك في اصطلاح النحاة [بالنظر إلى اللفظ][٥].

بـاب الإعـراب

قولي: (**الإعراب اصطلاحاً**) أي: في اصطلاح النحويين، وتحرزت بذلك من الإعراب بالنظر إلى اللغة، فإنه يقع على الإعراب الاصطلاحي المذكور، وغيره مما ذكره أهل اللغة.

---

(١) في ش: في قولي.
(٢)ساقطة من (م).
(٣)ساقطة من (م).
(٤)ساقطة من (ش).
(٥)ساقطة من (م).

وقولي: (**لعامل يدخل عليها**) تحرزت بذلك من تغيير آخر الكلمة لعامل غير داخل عليها، نحو تغيير آخر المحكي بمن، ومثال ذلك قولك: مَن زيدٌ؟ لمن قال: قام زيدٌ ، ومن زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومَن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ، فآخر زيد قد تغير بسبب حكاية العامل الداخل في كلام المستثبت.

إذنْ [جرَّ][1] التغيير، وإلاّ فالعامل الداخل على زيدٍ الواقع بعد مَن، لم يتغير .

وقولي: (**عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى**) أردت بذلك أنْ / أبين التغيير المسمى إعراباً، ليس كون آخر الكلمة مرفوعاً تارة، ومنصوباً تارة، ومخفوضاً تارة، فإن المعرب قد لا يتغيّر آخره هذا النوع من التغيير، ألاَ ترى أن بعض المعربات قد يُلتزم فيه طريقة واحدةٌ فلا يستعملُ إلاّ مرفوعاً نحو: أيمُنُ الله، ولعمرُ الله، أو منصوباً نحو: سبحانَ الله، ومعاذَ الله.

١ب

وإنما التغير المسمى إعراباً: كل تغير حدث في الكلمة بسبب دخول العامل[2] ولم يكن فيها قبل ذلك، فالألفاظ المفردة كانت قبل دخول العامل موقوفة، نحو: زيد، وعمرو، و يقوم، و يقعد، بدليل أنَّ أسماء العدد إذا لم يُدخلوا عليها عاملاً في اللفظ، ولا في التقدير، بل قُصد بها مجرد العدد نحو: [واحد][3] ثلاثة أربعة، كانت موقوفة، فإذا دخل عليها عامل من العوامل نقلها من ذلك الوقف إلى حركة.

فإن كان العاملُ داخلاً على جملة، نُقل المُعرَبُ من ذلك النوع الذي كان فيه مِن الإعراب إلى نوع آخر، وذلك نحو قولك: يقوم زيدٌ، إذا دخل الجازم نقل الفعل من

---

(١) في ش: أحدث.

(٢)وبهذا المعنى فإن الإعراب عند ابن عصفور معنوي، وقد انقسم النحاة في هذا على قسمين: قال السيوطي: (اخُتلف، هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ على قولين على الأول وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين، وابن مالك و نسبه للمحققين وابن الحاجب ... وذهب الأعلم و جماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، و نسب لظاهر قول سيبويه......) (همع الهوامع ١ : ٥٩ - ٦٠)، ينظر آراء النحاة حول الإعراب مختلفةً في: (الكتاب ١ : ١٣) و (نتائج الفكر في النحو للسُهيلي: ٨٢) و (المقرب لابن عصفور ١ : ٤٧) و (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ١٠٢) و (شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٢ - ٣٣) و (ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ : ٤١٣) و (شرح الأشموني ١ : ٥٤ - ٥٥).

(٣) ساقطة من (م).

الرفع إلى الجزم، فهذا النوع من التغيير الذي لا ينفك عنه معرب، هو المسمّى إعراباً[1].لا النوع الأول.

وقولي: (**وأماً الخفض فانفردت به الأسماء**) إلى آخره إنما اعتذرت عن امتناع دخول الخفض في الفعل المضارع المضاف إليه اسم زمان، أو ذو، أو أية، لأنه قد كان خفضه واجباً لما ذكرناه، لولا ما منع من ذلك أن الإضافة في الحقيقة إنما للمصدر، كأنك إذا قلت: أقوم يوم يقوم زيد، قد قلت: يوم قيام زيد، ولذلك تـُعرّف يوم بالإضافة.

ولو كانت الإضافة للفظ والمعنى إلى الفعل لم تتعرف، لأن الفعل نكرة بدليل وصفهم النكرة، نحو قولك: مررت برجل يضحك، ولم أعتذر عن امتناع الخفض فيما عدا ذلك من الأفعال غير المضارعة، لأنه لم يجب فيعتذر عنه.

وقولي: (**و أما الجزم فانفردت به الأفعال**)[2] إلى آخره إنما لم اعتذر عن امتناع الجزم في الأسماء المنصرفة، لأنه لم يجب فيعتذر عنه .

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعراب

قولي: (وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه) إلى آخره،إن قال قائـل: ٢ظ كيف جعلت ذلك علامة للرفع؟ و أنت / قد حدَّدت في الإعراب بأنه تغيّر آخر الكلمة لعامل، ولا تغيّر في هذين النوعين من المعربات في حالة الرفع على مذهبك، فالجواب: إني لم أجعل عدم التغيّر فيهما إعراباً في حالة الرفع، بل هما مجردان من الإعراب في حالة الرفع، وإنما جعلت عدم التغيير علامة إعراب مِن حيث قام مقام العلامة في إفهامه الرفع كما تـُفهمهُ العلامة فيما فيه علامة الرفع.

وقولي: (نحو قولك: الزيدان يقومان) إلى آخره، مما كان مِن هذه المُثـل قد قدَّم فيه الفعل على الاسم، فالألف والواو فيه علامتان لا ضميران، وما كانَ فيه قد قـُدِّمَ الاسم على الفعل هما فيه ضميران لا علامتان.

---

(١)وللنحاة في تحليل ذلك أراء كثيرة توسعوا في تفصيلها، قال السّهيلي: " ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يُرغب عنه ". (نتائج الفكر في النحو : ٨٢).

(٢) قال ابن مالك (وجعل جزم الفعل عوضا مما فإنه من المشاركة في الجرّ فانفردَ به) (شرح التسهيل ١ : ٤٠).

وأردت بقولي: (**أكلوني البراغيث، والبراغيث يأكلونني**) أن أبيّن أنَّ الواو لا تكون لغير العاقل، إذا عومل معاملة العاقل، ألا ترى أنَّ المستعمل إنما هو وصف البراغيث بالإيلام، والإيذاء، فيقال آذتني البراغيث، وآلمتني فلما وصفت بالأكل، وهو مما يوصف به العاقل، عوملت معاملته، فجعل ضميرها وعلامتها، كضميره وعلامته وهو الواو.

وقولي: (**فالكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم**) إلى آخره، مثال النصب بالكسرة فقولك: رأيت الهنداتِ، ومثال النصب بانقلاب الألف ياءً: رأيت الزيْدَين، ومثال النصب بانقلاب الواو ياءً رأيت الزيدِين، لأنه قد تقدم[1] أنَّها قبل دخول العامل عليها. يقال فيها: الزيدان بالألف والزيدون بالواو . ومثال النصب بحذف النون: الزيدون لن يقوموا، والزيدان لن يقوما، وهند لن تقومي، ومثال النصب بالفتحة: إنَّ زيداً لن يركبَ.

وقولي: (**الفتحة تكون علامةً للخفض في الأسماء التي لا تنصرف**) إلى آخره، مثال الخفض بالفتحة: مررت بأحمدَ، ومثال الخفض بانقلاب الألف ياءً: مررت بالزيدَين، ومثال الخفض بانقلاب الواو ياءً: بالزيدِين.

وقولي: (**أحدهما ما رفع بالنون**) إلى آخره، مثال الجزم بحذف النون: الزيدان لم يقوما، والزيدون لم يقوموا، و أنتِ لم تقومي[2] .

وقولي: (واثباته إجراءً لـه مجرى الصحيح) مثال ذلك قوله[3]:

عجُبــتِ مِــن ليـــلاي[4] وانتيابِها ... مِــن حيثُ زارتني ولـم أُرَابـها[5] ٣ ب

---

(١)يعني أنه قد تقدم في تعريف الإعراب أنها موقوفة، وعند دخول العامل عليها أحدث فيها هذا التغيير الحاصل بعد الدخول بانقلاب هذه الحروف. ينظر باب الإعراب من هذا الكتاب (٤ ـ ٥).

(٢)أنواع الإعراب، ينظر: (ارتشاف الضرب لأبى حيان. ١:٤١٤ وما بعدها).

(٣) البيت بلا نسبة في: (الكتاب : ٣ : ٥٤٤) و (اللسان (ورأ)) و(المجيد للصفاقسي ٢٠٢) و(همع الهوامع للسيوطي ١ : ٢٠٦).

(٤) في ش : ليال.

(٥)والبيت برواية : عجبت من ليلاك في (الكتاب ٣ : ٥٤٤)و (المجيد ٢٠٢) و (الهمع ١ : ٢٠٦) وهذا البيت من الرجز ، ولم ينكسر الوزن بتغير روايته.
الشاهد : إثبات الألف في (أورا)، في حالة الجزم، حيث كانت مبدلة من همزة .

فأثبت[1] الألف من أورا في الجزم لما كانت [مبدلةً][2] من همزة، والأصل أورأ بها، لأنها من لفظ الوراء، أي: لم أوتَ بها من ورائي .

باب الفاعل[3]

قولي: (وما هو في تقديره)[4]، الذي هو في تقدير الاسم: " إنّ " و" أنْ " و" ما " و" كي" المصدريات، إلاّ أنَّ كي[5] لا تستعمل فاعلة، تقول: يعجبني أن تقوم، ويسرني أنك قائم، ويسرني ما صنعت، أي: صنعك ومن ذلك قوله[6]:

يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذها بُهنَّ له ذهابا

أي: يسر المرء ذهاب الليالي[7].

وقولي: (وما جرى مجراه) أعني بذلك ما جرى من الأسماء والظروف والمجرورات، مجرى الفعل، ومثال ذلك: مررت برجل قائم أبوه ومررت برجل في الدار أبوه، و مررت برجل عليه عمامته.

---

(١) قال السيوطي " فإذا دخل الجازم في هذه اللغة لم يجر حذف الآخر له لأنّ حكمه حكم الصحيح .... وأجاز ابن عصفور حذفه ... " (الهمع ٣ : ٢٠٦) واستحسنه الصفاقسي حيث قال: " فمنهم من يثبته إجراءً مجرى الصحيح، وهو حسن " و (المجيد : ٢٠٢).

(٢) في ش : منقلبة.

(٣)لا خلاف بين ابن عصفور والنحاة في تعريف الفاعل، بل كان حريصاً على الالتزام بالحدود يقول ابن عصفور: " الفاعل: هو اسم أو ما في تقديره يتقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَل أو فاعل" (المقرب ١ : ٥٣) ينظر التعريف في: (شرح الحدود ١٤٦).

(٤) في تقديره أي: ما أشبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسمه. ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١: ١٨٦) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و(همع الهوامع ١ ٣١٧).

(٥)"كي " لأنها ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة (أنْ) ينظر: (شرح قطر الندى : ٨١).

(٦) البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل: ٢ : ١٠٥) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٢٩) و (شرح قطر الندى ١٦) و (همع الهوامع ١ : ٣١٧).

(٧)هذا المعنى على رأي سيبويه، و الجمهور ، حيث ذهبوا إلى أنها حرف بمنزلة (أن) وذهب الأخفش و ابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) أي : ويسّر المرء الذي ذهبه الليالي. ينظر هذا الخلاف في : (ارتشاف الضرب ١ : ٥١٩) و(شرح قطر الندى ٦١).

وقولي: (متقدماً عليه) تحرزت من تأخرهما لأنَّ، الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل فيه [١].

فأما قول النابغة [٢]:

ولابدَّ مِـنْ عوجـاءَ تهـوي بـراكـبٍ إلى ابنِ الجُلاحِ سيُرها الليُل قاصد [٣]

فسيرها مبتدأ، لا فاعل بقاصد، والليل في موضع خبره، وقاصد صفة لعوجاء ولم تلحقه علامة تأنيث على حد قوله [سبحانه و تعالى] [٤] ﴿ السَّمَاء مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [٥].

وكذلك قول امرئ القيس [٦]:

فَظَـلَّ لنـا يـومٌ لـذيذٌ بنـعمـة فـَقِلْ في مَقيـلٍ نحسُـهُ مُتَغَـيِّـبِ [٧]

فنحسه مبتدأ وليس فاعلاً بمتغيب، والأصل: متغيبي،على حدِّ قولهم: دوّار ودوَّاري للمبالغة، ثم خفـَّف على حدِّ قول الآخر [٨]:

يومـاً يمـانٍ إذا لاقيـتُ ذا يمـن وإنْ لَقيـتُ مَعَـدِّيّـاً فـعدنـان [٩]

---

(١) هذا الرأي على مذهب البصريين في وجوب تأخير الفاعل عن عامله ، و الأصل عندهم أن يلي الفاعل فعله، و لذلك جاز : (ضرب غَلامَهُ زيدٌ) ، وأما الكوفيون فقد جوزوا نحو: زيد قام وتبعهم الأخفش وابن جني. ينظر (شرح الرضي على الكافية ١ : ١٨٧ – ١٨٨) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٧٩ – ١٨٠) و (همع الهوامع ١ : ٥٧٦).

(٢) النابغة هو: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة، ينظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ١ : ٩٢ وما بعدها) و (الفهرست ٢٢٤).

(٣) ديوان النابغة : ٥٨

الشاهد في هذا البيت (سيرُها) مبتدأ لا فاعل بقاصد، والليل خبر، حيث لا يجوز (سيرُها) فاعل لتقدمه على العامل.

(٤) ساقطة من : (م).

(٥) المزمّل : ١٨.

(٦)هو: امرؤ القيس بن حُجر بن عمرو الكندي، من أهل نجد، وهو من شعراء الطبقة الأولى، ينظر: (الشعر و الشعراء ١ : ٥٠ وما بعدها).

(٧)ديوان امرئ القيس : ١٢

الشاهد: (نحسُه) مبتدأ، وليس فاعلا لمتغيب، وأصل متغيب (متغيبي)، ينظر عجزه في: (شرح التسهيل ٢ : ١٠٨).

(٨) القائل: نسبه في الكامل: لعمران بن حّطان (٢ : ١٦١) و(في العقد الفريد ٣: ١٥) و (الخزانة ٥ : ٣٥٧)، برواية (فعدنانيّ ُ).

(٩)في ش: (فعدنانيُّ).

الشاهد: (فعدناني): حذفت الضمة لثقلها مع الياء.

أي: فعدنايٌّ، وحذفت الضمة استثقالاً لها في الياء، وكذلك قوله[١]:

يا نعمها ليلــة حتى تَخَوَّنَهــا داعٍ دعا في فروعِ الصّبحِ شَحَّاجِ [٢]

أي: شحاجيٌّ، إلاّ أنه خُـفف.

وقولي: (**على طريقة فـَعـَل، أو فاعِل**) تحرزت من طريقة فُعِل نحو: ضُرب زيدٌ، ومفعول نحو: مررت برجل مضروب أبوه.

وقولي: (**وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً**) إلى آخره، مثال كونه ضميراً متصلاً: ضربتـُـك، وضربت زيداً، ومثال أن لا يكونَ في الكلام شيء مُبَيِّنٌ: ضربَ هذا هذا[٣]، ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن، والفعل يعجبني / ٤ ظ ضربُ زيدٍ عمراً، لا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك، فأما البيت الذي أنشدته[٤] فضرورة وأمّا قراءة ابن عامر[٥]:

﴿ **قَتْلُ أَوْلَادَهَمْ شُرَكَائِهِمْ** ﴾[٦] فنادرة[٧] وقد يكون الذي غلطه في ذلك رسم شركائهم في مصاحف أهل الشام بالياء، فتوهّم أنَّ الخفض بإضافة المصدر إلى

---

(١)القائل: الراعي: حصين بن معاوية، ترجمته في (الشعر و الشعراء ١ : ٣٢٧) وقد نسب هذا البيت للراعي في اللسان (شَحَجَ) وهو برواية (يا طيبها ليلةً).

(٢)شحّاجُ : الشُّحاج (رفع الصوت)، اللسان: (شحج).

(٣)يجب أن يتقدم الفاعل في هذه الحالة لأن اللَّبس الحاصل من خفاء المعنى، حيث لا يعلم الفاعل من المفعول، لذا وجب أن يكون الأول هو الفاعل. ينظر: (شرح قطر الندى ٢٠٩) و (همع الهوامع ١ : ٢٨٠) و (شرح الأشموني ٢ : ١١١).

(٤) البيت هو: فزججتها بمزجة زجَّ القلُوصَ أبي مزاده.
القائل: البيت بلا نسبه في: (الخصائص ٢ : ٤٠٦) و (الإنصاف للأنباري ٢ : ٤٢٧) و (ضرائر الشعر ١٩٦) و(شرح التسهيل ٣ : ٢٨٦ - ٢٨٧) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٠) و(الخزانة ٤: ٤١٥)

(٥)ابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، أبو عمران اليحصبي الدمشقي. يقال إنه أخذ القرآن عن عثمان بن عفان، وقرأ عليه وهو في الطبقة الأولى من التابعين، ينظر ترجمته في: (سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٩٢ - ٢٩٣).

(٦) الأنعام : ١٣٧ .

(٧)على الرغم من موقفه من القراءة ووصفها بأنها نادرة و اتهامه القارئ بالغلط،إلا أنّه يدافع عن القارئ ويقرّ بجواز الفصل بين المتضايفين حيث يقول في كتابه ضرائرالشعر:" هذا عندي تحامل عليه ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام ...." (ضرائر الشعر ١٩٩).

أولادهم، وهم مفعول، والشركاء فاعل، كما هو في القراءة الأخرى[1] وليس كذلك، بل الخفض في شركائهم على أنّه بدل من الأولاد، وخُفض الأولاد بإضافة المصدر إليه وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء لأنّ الأولاد شركاء آبائهم في أموالهم.

وقولي: (**وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً و الفاعل ظاهراً**)[2] إلى آخره مثال كون المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً: ضربني زيدٌ، ومثال أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول: ضربَ زيداً غلامُهُ ومثال كون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال: هذا ضاربُ زيدٍ غلامَه الآن أوغدا، ومثال إضافة المصدر المقدّر بأنْ والفعل، إلى المفعول سَّرني قتلُ الكافرَ المسلمُ، ومثال كون الفاعل مقرونا بإلاّ: ما ضرب زيداً إلا عمرو.

وقولي: (**وهو أن يكون المفعول اسم شرط**)[3] إلى آخره، مثال كونه اسم شرط: مَن تكرمْ أكْرمهُ، ومثال كونه اسم استفهام: أيّ رجل تريد؟ ومثال كونه كم الخبرية: كم درهمٍ ملكتُ.

وقولي: (**وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً**)[4] إلى آخره مثال كونه ضميراً متصلاً: ضربني زيدٌ، ومثال كون العامل غير متصرف: ما أحسنَ زيدًا، ومثال دخول ما النافية عليه: ما ضربتُ زيدًا و مثال دخول لا في جواب القسم عليه: والله لأضربُ زيداً ومثال دخول أداة الاستفهام عليه: هل ضربت زيداً؟ ومثال دخول أداة الشرط عليه: إنْ تضربْ زيداً يضربْـك ومثال دخول أداة التحضيض عليه:

---

(١)القراءة الأخرى قراءة الجمهور حيث قرءوا برفع (شركاؤهُم). ينظر: (البحر المحيط ٤ : ٦٥٧ - ٦٥٨).

(٢)هذا الشرط يوجب تقديم الفعل وتأخير المفعول، والأمثلة توضح ذلك.

(٣)يجب تقديم المفعول به على الفعل إذا كان المفعول به من الحروف التي لها الصدارة كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.

(٤)ويلزم تأخير المفعول عن العامل إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، أو غير متصرف (شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٦٥) و (همع الهوامع ١ : ٥٨٠ - ٥٨١) و(شرح الأشموني ٢ : ١١١ - ١١٢).

هلاَّ ضربت زيداً، ومثال دخول لام التأكيد عليه غير مصاحبة لأنَّ: لتضربن زيدًا، فإن كانت مصاحبة لها نحو: أنَّ زيداً ليضرب عمراً،جاز تقديم المفعول، فتقول إن شئت: إنَّ زيداً عمراً ليضرب[1]، ومثال وقوعه صلة لموصول: جاءني الذي أكرمت إياه ومثال وقوعه صفة لموصوف: مررت برجل نجيبٍ جاريتهُ.

وقولي: (وقسم أنت فيه بالخيار) وهو ما عدا ذلك، مثال: يضربُ زيدُ عمراً، وان شئت قلت: عمراً يضرب زيدٌ. / ٤ ب

قولي: (نوع منه آخر[2] والألف و اللام [بمعناهما] [3]) بمعنى الذي والتي[4] هما الداخلان على اسم الفاعل والمفعول[5] نحو: الضاربُ تريدُ: الذي ضرب، والضاربة تريد التي ضربت، والمضروب تريد: الذي ضُرِبَ، وقد تدخل على الجملة الاسمية والفعل المضارع في ضرورة الشعر.

فمن دخولها على الجملة الاسمية[6] قوله:

مِن القومِ الرسولِ اللهِ منهم ... لهُم دانتْ رقابُ بني معدّ[7]

أي: الذين رسول الله منهم.

ومن دخولها على الفعل المضارع قوله[8]:

---

(١) أي .. يجوز في هذه الحالة تقديم المفعول على الفعل.

(٢)أي: نوع من باب الفاعل والمفعول به، حيث يتم في هذا الباب حصر الموصولات وتبين معانيها لأن مدار مسائل الباب على ذلك. ينظر: (شرح جمل: ١ : ١٦٩).

(٣)أي: الألف واللام بمعنى الذي والتي. ينظر (شرح جمل: ١: ١٦٩).

(٤)ساقطة من (ش).

(٥)عند الأخفش (أل) حرف تعريف وليست موصولة، ومذهب الجمهور أنها موصولة. ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٣١).

(٦)ولا توصل (أل) بالجمل إلا في ضرورة الشعر. ينظر تفصيل ذلك في (شرح الجمل١: ١٨١) و (شرح التسهيل ١ : ٢٠٢) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥٣٩) و (شرح الأشموني ١ : ٢١٢).

(٧)البيت بلا نسبة في: (شرح الجمل ١ : ١١٢) و (ضرائر الشعر ٢٨٩) و (ارتشاف الضرب ٥٣٠) و(مغني اللبيب ٤٩) و (همع الهوامع ١ : ٣٣٣).

الشاهد: دخول (ال) على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر، (وجعل ابن هشام ذلك دليلاً على أنها ليست حرف تعريف، وأن ذلك خاص بالشعر خلافاً للأخفش و ابن مالك ...). ينظر تفصيل ذلك في: (مغني اللبيب ١ : ٤٩).

(٨)البيت بلا نسبة في: (ضرائر الشعر: ٢٨٨) و(الخزانة ٥ : ٤٨٢).

لا تبعثنَّ الحربَ إني لك الـ ... يُنذرُ من نيرانها فاصطلي[1]

وقول الآخر[2]:

فذو المال يؤتى ماله دون عرضه ... لما نابه والطارق اليتعهد[3]

وأنشد الفراء:[4]

أحين اصطباني أنْ سكتُّ وأنَّني ... لفي شُغُلٍ عن رحْلِيَ اليتتبعُ[5]

أي: الذي يُنذر، و الذي يتعهُد.

وقولي: (وذو، وذاتُ في لغة طيئ)[6] تحرزت بذلك منهما بمعنى صاحب، وصاحبة، نحو قولك: جاءني ذو مال، وجاءتني ذات جمال فإنهما إذ ذاك ليستا من قبيل الموصولات.

---

(١) البيت برواية (فاصطل) في:(ضرائر الشعر: ٢٨٨) و برواية (فاتق): (الخزانة ٥ : ٤٨٢)
الشاهد: دخول (ال) على الفعل المضارع (ينذرُ) وهذا خاص بالضرورة.

(٢) البيت بلا نسبة في : (ضرائر الشعر : ٢٨٨) و(الخزانة : ١: ٣٢).
الشاهد: دخول الألف واللام التي هي بمعنى الذي على الفعل المضارع (يتعهد وقد أقر البصريون أن إدخال الألف و اللام على الفعل خطأ لأنه شاذ في القياس و الاستعمال، و إنما يجوز لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها وجوازه في الضرورة لا يدل على جوازه في غيرها. ينظر تفصيل ذلك في: (الإنصاف ١ : ١٥٢).

(٣) البيت برواية (اليتعمل) في (الخزانة ١ :٣٢).

(٤) الفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الدِّيلمي الكوفي أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب البصري، من تصانيفه: معاني القرآن، المصادر في القران كتاب اللغات، وغيرها، توفى سنة ٢٠٧ هـ. ترجمته في: (معجم الأدباء ٢٠ : ٩ و ما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣).

(٥) البيت بلا نسبه في: (الإنصاف ١ : ١٥٢) و (ضرائر الشعر ٢٨٨) و (شرح التسهيل ٢: ٩٠) و(مغني اللبيب ١ : ٤٩) و (الخزانة ٥ : ٤٨٢) والبيت برواية (اصطفاني) في (ضرائر الشعر ٢٨٨) وبرواية (اليتعملى) بدل (اليتتبع) في: (الخزانة ١ : ٣٢).
وقد رواه في اللسان بإنشاد الفراء برواية:

أخفنَ أطناني إن شكين وإنني ... لفي شُغُل عن دخلي اليتتبعُ

ينظر اللسان: (أمس)
الشاهد: دخول (أل) التي بمعنى (الذي) على الفعل.

(٦) تكون (ذو) موصولة في لغة طيئ خاصة. ينظر تفصيل ذلك في (قطر الندى ١٢٦) و (همع الهوامع ١ : ٣٢٥).

وقولي: (والأولى بمعنى الذين) تحرزت بذلك مِن الأولى بمعنى أصحاب، نحو قوله[1]:

لقد علمتْ أولَى المُغيرَةِ أنَّني ... لحقت فلَم أنْكِلْ عن الضرب مسْمَعا

أي: أصحاب المغيرة، ألا ترى أنها إذا كانت بهذا المعنى لم تحتج إلى صلة.

وقولي: (وذا، إذا كانت مع ما، أو مَنْ الاستفهامية و أريد بها معنى الذي والتي) إنما اشترط اقترانها بما، ومن، لأنها إن لم تقترن بهما لم تستعمل موصولة[2]، واشترطت أيضاً أن يراد بها معنى الذي والتي لأنها قد تقترن بهما ولا يراد بها ذلك، بل تبقى على أصلها من الإشارة فلا تحتاج إلى صلة، تقول: مَنْ ذا، وماذا، تريد: مَن المشار إليه – وما المشار إليه[3].

وقولي: (وفي الذي أربع لغات) إلى آخره، مثال تشديد الياء قوله[4]:

وليس المال فاعلمهُ بمالٍ ... وإنْ أنفقتهُ إلاّ الذيّ

تجوز به العلاءَ وتصطفيه ... لأقرب أقربيك وللصّفيّ

---

(١)البيت نسبه سيبويه للمرَّار الأسدي (الكتاب : ١ : ١٩٢) و (المقتضب ١ : ١٤) و (شرح الجمل ١ : ١٧٩) و(شرح التسهيل ٣ : ٦١٦) و (شرح الرضي على الكافية ٣ : ٥٨٣) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٣١٣) و (الخزانة ٨ : ١٢٩).

الشاهد: (أولي المغيرة) بمعنى أصحاب المغيرة، وهذا ما تحرز منه المصنف، و يرى ابن حيان (أولوا) بمعنى أصحاب، وأولات بمعنى صاحبات تضافان إلى اسم جنس ظاهر. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥١٣).

(٢)اشترط البصريون تقدمَ (ما) و(مَن) الاستفهاميتين على (ذا) لتكون موصولةً، وأجاز الكوفيون موصوليتها بعدم تقدم ذلك عليها. ينظر: (شرح الأشموني ١ : ٢٠٤).

(٣)ويشترط أيضا، لتكون (ذا) موصولة، ألاّ تكون مشاراً بها. ينظر: (شرح الأشموني ١ : ٢٠٥).

(٤)البيتان بلا نسبة في: (الإنصاف ٢ : ٦٧٥) و (اللسان: ضمن، لذا).

الشاهد: (الذيّ) بتشديد الياء وهي إحدى اللغات الأربع المذكورة في (الذي) وهذه اللغات هي (الذي – اللذِيّ – اللذِ – اللذْ)، ينظر تفصيل هذه اللغات في:

(أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٢٣ و ما بعدها) و (الإنصاف ٢ : ٦٢٥ و ما بعدها) و (شرح التسهيل ١ : ١٨٩ و ما بعدها)

(شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٧) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٥) و (همع الهوامع ١ : ٣٢٠) و (الخزانة ٥ : ٥٠٩).

[واللذِ][1] بحذف الياء قول الآخر[2]:

واللذِ لـو شاءَ لـكـنـتُ صخـرا أو جَبـلاً أشـمَّ مُشْمَخِرَّا[3]

ومثال اللذْ بتسكِين الذال، والذي بإثبات الياء خفيفةً قوله[4]:

فَكُنْتُ وَالأَمْـرُ الّذِي قَـدْ كِيـدَا كَاللّذْ تَزَبّى زُبْيَةً فَاصْطِيـدَا / ٥ظ

ومثال هذه اللغات في التي، يقال: التيّ والـتِ والـتْ ومن تسكين التاء قوله[5]:

فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ: إِنّ نَفْسِي[6] أَرَاهَـا لا تـُعَـوَّد بـالتّمِيـمِ

وقولي: (وتقول في تثنية الذي، اللذان)[7] إلى آخره، ومثـال تخفيـف

---

(١)في ش: ومثال الذي.

(٢)بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٢ و ما بعدها) و (الإنصاف : ٢ : ٦٧٦) و (شرح الرضي على الكافية : ٣ : ١٨) و (شرح الجمل ١ : ١٧١) و (همع الهوامع : ١ : ٣٢١ برواية لكنت برّا) و (الخزانة ٥ : ٥٠٥).

(٣)المُشْمخرّ: العالي المتطاول. اللسان (شَـمْـخَـر).

(٤)البيت بلا نسبة في: (الكامل للمبرد ١ : ٢٤) و (المقصور والممدود لابن ولاد : ٥١) و (إعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٦٥) و (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٣) و(الإنصاف ٢: ٦٧١) و (شرح الجمل ١ : ١٧٢) و (شرح الرضي على الكافية ٣: ١٨) و (الخزانة ٦ : ٣).

- الزُّبْيَةُ: بئر أو حفرة تحفر للأسد، ينظر: (اللسان : زبي)

الشاهد: (الذي) بإثبات الياء،و(اللّـذْ) بتسكين الذال هي لغتان في الذي..

(٥)البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٩) و(شرح الرضي على الكافية ٣ :١٨) و(اللسان : لذا التي) و(همع الهوامع ١ : ٣٢٠) و (الخزانة ٦ : ٦).

التميم: جمع تميمة وهي التعويذة ينظر: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٩).

(٦)في ش: فقل للت تكرمك إنَّ نفسي، و الصواب ما هو في الأصل من حيث إن الوزن لا يستقيم كما ورد في ش.

(٧)من الموصولات الاسمية: (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً، و (اللذَينِ) له جراً ونصباً. ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٢١) و(شرح الأشموني ١ : ١٧٨ وما بعدها).

النون مع الألف وتشديد النون قوله تعالى: ﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾[1] فإنه قرئ بتشديد[2] النون وتخفيفها[3] ولا يجوز مع الياء إلاّ التخفيف[4] نحو قوله تعالى: ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ ﴾[5].

ومثال حذف النون تخفيفاً قوله[6]:

وَعِكْرِمَـةُ الفيَّـاضُ مِنَّـا وَجَوْشَـبُ ... هُمَا فـتَيا النـّاسِ اللّذَا لَمْ يُعَمَّرَا

وقول الآخر[7]:

وَخَوْصَاءَ وَرَاءَ لاَتَ الّذِي دَلاّ عَلَى الحَجّ

ومثال ذلك في تثنية التيْ، تقول: هما اللتان واللتانِّ بتخفيف النون وتشديدها، وفي النصب والخفض اللتين، ولا يجوز تشديد النون وإن شئت حذفت النون في جميع ذلك، ومِن ذلك قوله:

[هُمَـا اللّتـا لَـوْ وَلَـدَتْ تَـمِيـمُ ... لَـقِيـلَ مَجْـدُ لَـهُـمْ صَـمِيـمٌ][8]

---

(١)النساء : ١٦.

(٢)هذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس، ينظر (شرح الأشموني ١ : ١٧٩).

(٣)قرأ الجمهور: (اللذانِ) بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير بالتشديد (اللذانِّ).
ينظر: (إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ : ١٣٠) و (حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٣ وما بعدها) و(التبيان ١ : ٣٣٩) و(البحر المحيط ٣ : ٥٥٩).

(٤)منع البصريون التشديد مع الياء، وأجازه الكوفيون، ينظر: (الإنصاف: ٢ : ٦٧٠ وما بعدها) و(شرح الأشموني ١ : ١٧٩).

(٥) فصلت : ٢٩.
وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد، ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٦).

(٦) البيت رواه ابن جني عن قطرب: (البيت برواية " ... لم يُعَـمّرا ")ينظر: (سر صناعة الإعراب ٢ : ٩٣).
الشاهد: (اللذا) حذف النون تخفيفا.

(٧) لم أعثر على قائله فيما رجعت إليه من مصادر.
الشاهد: (الذي) هي (الذين) حذفت النون تخفيفاً.
قال أبو حيان " وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون تخفيفاً وقصد بها الجمع فصيحاً " (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٦).

(٨) ما بين القوسين زيادة في ش.
البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٩) و (شرح الرضي على الكافية ٣: ١٩) و (همع الهوامع ١ : ١٨٩ وما بعدها) و (الخزانة ٦ : ١٤) .
الشاهد: (اللتا) حذفت النون تخفيفا.

ومن ذلك قوله[1]:

هُمُ اللّذُونَ صَبّحُوا صَبَاحاً ... يَوْمَ التَّحمُّلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ومن استعمال اللائين بالواو في الرفع، والياء في الخفض، والنصب قول الآخر[2]:

هُم اللاءُون فكُّوا الغُلَّ عني ... بمَرْو الشاهِجَان وهُم جناحي

وقول الآخر[3]:

ألمَّا تَعْجَبِي وتَرَىْ أطيطا ... مِنَ اللّائين في الحِقَبِ الخَوالي

وإن شئت حذفت النون تخفيفاً في جميع ذلك، حكى الكسائي[4]: هم اللاؤوا فعلوا كذا، ومن استعمال اللائينِ بالياء في جميع الأحوال ما حكي عن بعض البغداديين أن العرب قالت: " هم اللائين فعلوا كذا " حكى ذلك الفارسي[5]

---

(١)البيت بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٦) و (همع الهوامع : ١ : ٢٣٨) و(الخزانة ٦ : ٢٣).
الشاهد: (اللذونَ) عدم تشديد النون، وإن شئت حذفت النون (اللذو).
ينظر: (ارتشاف الضرب١ : ٥٢٦) و (الخزانة ٦ : ٩٣).

(٢)البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٨) و (شرح التسهيل ١ : ١٩٤) و(همع الهوامع ١ : ٣٢٤).
الشاهد: (اللاءون) تستعمل بالواو رفعًا و بالياء نصبا وجراً. ينظر: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٥٨) و (شرح التسهيل ١ : ١٩٤) و(همع الهوامع ١ : ٣٢٤).

(٣)البيت بلا نسبة في: (اللسان، بطط) و(الخزانة ٦ : ٨١).
وقد رواه في اللسان: ألَمَّا تعجْبي و ترى بطيطاً ....
الشاهد: (اللائين) جاءت بالياء في حالة الجر.

(٤)الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان من ولد جهمن بن فيروز، النحوي أحد القراء السبع، قرأ على حمزة، وسمع من سليمان بن أرقم، صنف: معاني القرآن، القراءات النوادر... وغيرها، توفى سنة ١٨٢ هـ . ينظر: (معجم الأدباء ١٣ : ١٦٧ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ١٦٢ و ما بعدها).

(٥)الفارسي هو: الحسن بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي الفارسي المشهور، صنف: كتاب الحجة، كتاب التذكرة، كتاب المسائل الشيرازية وغيرها، توفى سنة ٣٧٢ هـ ، ينظر: (معجم الأدباء ٧ : ٢٣٢ و ما بعدها) و(بغية الوعاة ١ : ٤٩٦ وما بعدها).

فـــي شيرازياته[1] وقرأ ابن مسعود[2] ﴿ اللّائِيْ آلُواْ مِنْ نِسَآئِهِم ﴾[3].

وقال الشاعر[4]:

إلاّ الّذِي قَامُوا بِأَطْرَافْ المَسَدْ

وقولي: (تقول في جمع التي، اللاتي) إلى آخره.

مثال اللائي قوله تعالى: ﴿ وَاللّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيْضِ ﴾[5]

ومثال اللائي أيضاً بالياء قوله تعالى: ﴿ وَاللّائِي يَئِسْنَ ﴾[6].

فإنه قرئ بهما، ومثال اللاتي قوله تعالى: ﴿ وَاللّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾[7].

ومثال اللواتي قوله[8]:

مِـنَ اللّـوَاتِـي وَالّتِـي وَاللّاتـــي ... يَـزْعَمْـنَ أَنّـي كَـبُـرَتْ لِـداتـي

ومن اللاء بحذف الياء قوله[9]:

---

(١)ينظر : (المسائل العضديات ٢٠٢ وما بعدها).

(٢)ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن فار ابن مخزوم، شهد بدراً توفي سنة ٣٢. ينظر: (سير أعلام النبلاء ١ : ٤٦١ وما بعدها) قال ابن خالويه: " وفيه قراءة ابن مسعود ﴿ واللائي آلوا من نسائهم ﴾ كما يجوز فيه حذف الهمزة فيصير: " اللاي "ينظر تخريج القراءة في: (مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ١٣ وما بعدها).

(٣)البقرة : ٢٢٦.

(٤)البيت بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢ : ٩٣) و (اللسان – ذا) والرجز:

يا ربَّ عيسى لا تبارك في أحد * **في قائم منهم ولا في مَن قعد**

إلاّ الذي قاموا بأطراف المسد

الشاهد: (الذي) في جميع الأحوال بالياء في المفرد و الجمع.

(٥)الطلاق : ٤.

(٦)الطلاق : ٤.

(٧)الأحزاب: ٥٠.

(التي) جمعت على اللاتي بالتاء في الآية، ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٧).

(٨)البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل ١ : ٢٣٣) و(شرح الرضي على الكافية ٣ : ٨٩) و(اللسان – لتا) (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢٧) و (الخزانة ٦ : ١٥٦).

الشاهد : (التي) تجمع على اللواتي، اللاتي.

(٩)البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣: ٦٠).

الشاهد: (اللاءِ) بحذف الياء و كسر الهمزة ٤.

مِن اللاءِ لم يحجُجنَ يبغينَ حِسْبَةً ولكِنْ ليقتُلْنَ البرِيَّ ألمعقَّلا / ٥ ب

ومِن اللاتِ بحذف الياء قوله(١):

اللاتِ كالبَيْض لمَّا تعدْ أنْ دَرستْ صُفْرُ الأنامِلِ مِنْ قَرْعِ القَوَارِيرِ

ومِن اللوا بالقصر قوله(٢):

تَجَمَّعَتْ مِنْ أَنيُقٍ غِزَار مِنَ اللّوَا شُرُفْنَ بالصِّرارِ

ومن اللاء بغير ياءٍ قولٌ أنشده ثعلب(٣):

فَدُومِي عَلَى الوصلِ الّذِي [كَانَ](٤) بَيْنَنَا أَمْ أَنْتِ مِنَ الّلا مَا لَهُنَّ عُهُودُ(٥)

ومن اللاتِ قوله(٦):

أُولئكَ أَخْدَانِي وَأَخْدَانِ شِيمَتِي وَأَخْدَانِكَ اللاءَاتِ زُيِّنَ بِالكَتْم

وقولي: (وتقول في تثنية ذو الطائية، ذوا في الرفع) إلى آخره(٧) الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أن لا يثنيَّا ولا يجمعا، وحكى الهروي(٨) في

---

(١)البيت منسوب للأسود بن يعفر في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٦٠) و(اللسان – لتا).
الشاهد: (اللات) بحذف الياء من (اللاتي).

(٢)البيت بلا نسبة في (شرح التسهيل ١: ١٩٥) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٢٧).
الشاهد: (اللوا) حذفت التاء والياء من (اللواتي).

(٣)أحمد بن يحيى بن بشّار الشيباني البغدادي، أبو العباس تعلب، لازم ابن الأعرابي وسمع من محمد بن سلام الجمحي، وروى عنه محمد بن العباس اليزيدي، والأخفش الأصغر ونفطويه، من مصنفاته: اختلاف النحويين، الوقف والابتداء، معاني القران، الأمالي، وغير ذلك، توفى سنة ٢٧١ هـ . ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ٥ : ١٠٢) و(بغية الوعاة ١ : ٣٩٦) و(طبقات المفسرين ١: ٩٤).

(٤)ما بين القوسين ساقطة من: (م) وقد وردت في: (ش).

(٥)البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٣ : ٦١) و (شرح التسهيل ١ : ١٩٥).
الشاهد: (اللا) بحذف الهمزة و الياء.

(٦)البيت بلا نسبة في: (شرح التسهيل ١ : ١٩٢ برواية " أولئك إخواني الذين عرفتهم *** ...) و (اللسان – خلل برواية " ... وأخلال شيمتي *** ... اللائي ... ") و (همع الهوامع ١ : ٣٢٠).

(٧)ومذهب أبي زيد الأنصاري أنها تقع على المؤنث ينظر: (النوادر ٨٥ – ٢٢٢) و(شرح الجمل ١: ١٧٨).

(٨)علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو، والأدب جيد القباس، من تصانيفه كتاب الأزهية في الحروف، وكتاب الذخائر في النحو، توفى بمصر عام ٤١٥ هـ ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٤ : ٢٨٤ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٢٠٥).

الأُزهيـة[1] أن بعض العرب تقول: " هذان ذوا تعرف، وهاتان ذواتا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف، وهؤلاء ذواتُ تعرف "[2].

وقال أبو بكر بن السَّرَّاج[3] إنَّ ذوو تثنية ذوات، وجمع ذو ولا يجوز فيها إلا الإعراب، وأما جمع ذات فحكى الهروي في الأُزهية أنه لا يجوز فيها إلا ضمُّ التاء على كل حال[4]، وحكى البيت الذي أنشده الفراء[5] شاهداً على ذلك.

وقولي: (فأمّا، ما، فإنها تقع على ما لا يعقل) إلى آخره وقوعها على ما لا يعقل هو الكثير.

قال تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ﴾[6] ومن وقوعها على أنواع مَن يعقل قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَآءِ﴾[7] أي: من أنواع

---

(١)الأزهية: من الكتب التي صنَّفها الهروي وهو كتاب: (الأزهية في علم الحروف) وهو محقق الآن، تحقيق عبد المعين الملوحي الطبعة (الأولى) عام ١٩٧١. ثم أعيد طبع الكتاب طبعة ثانية عام ١٩٩٣، نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢)الأفصح في ذو، وذات الطائيتين أنها لا يثنيا، ولا يجمعا، ولكن سمع من بعض العرب أنهم ثنّوا وجمعوا، ذو، وذاتُ مع التزامهم رفع التاء في ذات على كل حال: ينظر تفصيل المسألة في: (الأزهية : ٢٩٥).

(٣)محمد بن السّريّ بن سهل، أبو بكر السراج البغدادي، النحوي، أحدث أصحاب المبرد أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، و السيرافي و الفارسي، والرماني، صنّف: الأصول الكبير، والأصول الموجز شرح كتاب سيبويه، الاشتقاق، الشعر و الشعراء... وغير ذلك، توفى سنة ٣١٦ هـ . ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ وما بعدها) و (بغية الوعاة ١ : ١٠٩ و ما بعدها).

(٤) تنظر المسألة في: (الأزهية ٢٩٥).

(٥) البيت الذي أنشده الفراء:

جمعتها من أينق موارق *** ذوات ينهضن بغير سائق

البيت في: (الأزهية :٢٩٥) بلا نسبة.

القائل: رؤبة ديوانه: ١٨٠.

الشاهد: (ذواتُ) لا يجوز فيها إلا الضّم في كلّ أحوالها، ينظر البيت في: (الأزهية ٢٩٥) و (آمالي ابن الشجري ٣ : ٥٥) و (المقرب ١: ٥٨) و(شرح التسهيل ١: ١٩٦) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٢٧) و(همع الهوامع ١: ٣٢٥).

(٦)النحل : ٩٦.

(٧)النساء : ٣.

وقعت (ما) في الآية على أنواع من يعقل، أي: أنواع النساء.

النداء وأما وقوعها على آحاد أولى العلم فلا يجوز[١]، وحكى أبو زيد[٢] "سبحان ما سبحَّ الرعدُ بحمده"[٣] ولاحجة فيه، لإمكان أن تكون (ما) ظرفية مصدرية، أي سبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده، فتكون مثلها في قول الشاعر[٤]:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي   إلى بيتٍ قعيدتهُ لكَاع

[أي: أطوّف مدةَ تطوافي][٥]، واستعملت سبحان غير مضافة مثَلها في قول الآخر[٦]:

أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرُ

ووقوع (من) على العاقل هو الأكثر، ومنه قوله تعالى:

---

(١)لا يجوز وقوع (ما) على آحاد العلم، لأنها قد تكون ظرفية مصدرية، وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك. ينظر:(معاني القرآن للفراء ١ : ٢٥٣) و(إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٣٤) و(التبيان ١ : ٣٢٨) و (ارتشاف الضرب ١: ٥٢٧).

(٢)أبو زيد الأنصاري سعد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان ابن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، النحوي البصري، أخذ عن عمرو من العلاء، و أخذ عنه أبو حاتم السجتاني ورؤبة بن العجاج وعمر بن شبة وغيرهم، من مصنفاته : كتاب الإبل و الشاء، كتاب إيمان عمر كتاب بيوتات العرب، وغير ذلك، توفى سنة ٢١٥ هـ ينظر ترجمته في (طبقات المفسرين ١: ١٢٩ وما بعدها) و(معجم الأدباء ١١: ٢١٢ وما بعدها) و(بغية الوعاة ١: ٥٨٣ وما بعدها).

(٣)لم أقف على هذا القول في النوادر.

(٤)القائل: الحطيئة، ديوانه : ٢٥٦.

الشاهد : وقوع (ما) ظرفية مصدرية، أي: أطوّف منه تطوافي، ينظر (شرح الجمل ١: ١٧٦) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٤٧) و(اللسان- لكع) و(همع الهوامع ١: ٣١٨).

(٥)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦)القائل: الأعشى، ديوانه :٩٣.

الشاهد: (سبحان) غير مضافة، وحذف المضاف إليه ، وبقى المضاف على حالة دون تنوين. ينظر: (المقتضب ٣ : ٢١٧ - ٢١٨) و (الخصائص ٢ : ١٩٧ — ٤٣٥) و (أمالي ابن الشجري ٢ : ١٠٧) و (شرح التسهيل ٢ : ١٨٥) و (شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤٨) و(همع الهوامع ١١٦ :٢).

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾[1] ومن وقوعها على ما لا يعقل لـمّا عامله معاملة من يعقل قول امرئ القيس[2]:

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كان في العَصْرِ الخَالي

فأوقع (مَن) على الطلل لـمّا أجراه مجرى مَن يعقل في أن ناداه و حياهُ ومن ذلك / ٦ ظ قول أبي زيد الطائي[3]:

فَوَافَى بِهِ مَنْ كَان يرجُو إِيَابَهُ وَصَادَفَ مِنْهُ بَعْضَ مَا كَان يَحْذَرُ[4]

يريد السبع، وأجرأهُ، واللبؤة، فأوقع مَن عليها لـمّا وصفها بالرجاء وهو من صفة العاقل.

وقولي: (والذي وقع على من يعقل وما لا يعقل مِن المذكرين العاقلين) إلى آخره مِن وقوع (الذي) على مَن يعقل قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[5].

وقوله سبحانه: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾[6].

وقوله سبحانه: ﴿ لا يَصْلاهَا إِلاَّ الأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾[7].

---

(١) يونس: ٤٣.

(٢) ديوان امرئ القيس: ٢٧

الشاهد: (مَنْ) وقعت على ما لا يعقل، وعوملت معاملة من يعقل عندما وقعت على الطلل الذي أجراه مجرى من يعقل عندما ناداه و حياهُ، ينظر: (أمالي ابن الشجري ١: ٤١٩) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٤٦) و(الخزانة ١: ٦١).

(٣) هو المنذر بن حرملة من قبيلة طيء، نصراني الديانة، ينظر ترجمته في: (خزانة الأدب ٤: ١٩٢).

(٤) لم أقف على نسبة هذا البيت لأبي زيد الطائي فيما بحثت فيه من مصادر.

الشاهد: وقوع (مَن) على غير العاقل ثم عامله معاملة العاقل، فأوقع (مَن) على الأسد واللبؤة عندما وصفها بالرجاء، وهو من صفة العاقل.

(٥) الزمر: ٣٣.

(٦) البقرة: ٢٥٩.

الشاهد في الآية: وقوع الذي على من يعقل.

(٧) الليل: ١٥-١٦-١٧-١٨.

و من وقوعها على ما لا يعقل قوله سبحانه: ﴿ الَّذِيْ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾[1].

و من وقوع (التي) على من يعقل قوله سبحانه: ﴿ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَاْ﴾[2].

و من وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: ﴿ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِيْ كَاْنُواْ عَلَيْهَاْ ﴾[3].

وتثنيتها بمنزلتها في ذلك، وأما جمع الذي فلمّـا كان على صورة جمع المذكر السالم فلم يوقع إلا على العاقل، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّاْلِحَاْتِ﴾[4] كما أنّ جمع المذكر السالم لا يقع إلاّ على العاقل، ومِنْ وقوع (الألف واللام) على مَن يعقل من المذكرين و المؤنثات قولـه تعالى:﴿ وَالْحَاْفِظِيْنَ فُرُوْجَهُمْ وَالْحَاْفِظَاْتِ﴾[5] أي: الذين حفظوا فروجهم، واللائي حفظنها، ومن وقوعها على ما لا يعقل من المذكرين قولـه تعالى: ﴿ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُوْرْ﴾[6] أي: الذي عُمِرَ وفي وقوعها على المؤنث قولـه سبحانه: ﴿ حَمَلْنَاْكُمْ فِي الْجَاْرِيَةِ ﴾[7] أي: التي تجري.

ومن وقوع (أي) على العاقل مِن مذكر أو مؤنث قولـه سبحانه:

﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّـهُمْ أَشَدُّ عَلَىَ الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[8] ألا ترى أن المعنى على العموم في الصنفين .

---

(١)الانشراح : ٣.

(٢) المجادلة : ١.
وقعت التي على من يعقل.

(٣) البقرة : ١٤٢.

(٤) الكهف : ١٠٧.
أي: (الذين) في الآية جمع الذي، لا تقع إلا على العاقل، لأنها جاءت على صورة جمع المذكر السالم الذي لا يقع على العاقل..

(٥) الأحزاب: ٣٥.
حيث: وقعت الألف و اللام على من يعقل من المذكرين والمؤنثات.

(٦) الطور : ٤.

(٧) الحاقة : ١١.
وقعت الألف واللام في الآية على ما لا يعقل، أي: التي تجري، هي السفينة ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢١).

(٨) مريم : ٦٩.
جاءت (أي) في الآية على العموم، حيث وقعت على ما يعقل من مذكر ومؤنث وهى من الموصولات، ينظر: (التبيان : ٢ : ٨٧٨).

ومن وقوعها على غير العاقل (أيّها) ، وحكى إدخال التاء على (أي) إذا أُريدَ بها المؤنث[1] ، ابن كيسان[2] وغيره.

وقولي: (الألى بمعنى الذين) إلى آخره

من وقوع الأولى بمعنى الذين على من يعقل، قول القُطامي[3]:

أليسوا بالأُلى قسطو قديما   على النعمان وابتدروا المصاعا

ومن وقوعها على ما لا يعقل قول مضرس[4] :

تُهيِّجُني للوصل أيامنا الألى   مَرَرْ نا علينا و الزَّمان وريق

وأما (ذا) فإنها تابعة في المعنى، لما ، ومَن ، تقول: مَن ذا عندك من الناس؟ تريد: مَن الذي عندك؟ أو من التي عندك؟ وتقول: ماذا عندك؟ مَن ألذوات، نريد: ما الذَي عندك؟ وما التي عندك؟. / ٦ ب

وقولي: (فأمّا، أنْ، وما، وكي المصدريات) إلى آخره، مثال ذلك: يعجبني أنك قائم، وأنْ تقومَ، أو ما تصنع، تريد: يعجبني قيامك، أو صنعك، وجئت كي تكرمني، أي: لإكرامك لي، ومثال وصل الأسماء الموصولة بالظروف والمجرورات التامة والجمل المحتملة للصدق والكذب الخالية من معنى التعجب المشتملة على ضمير يعود على الموصول قولك: جاءني الذي في الدار وجاءوني الذي عندك،

---

(١) ينظر: (شرح الجمل ١: ١٧٨)، (ارتشاف الضرب ١: ٥٣٤) و (شرح الأشموني ١ : ٢١٤).

(٢) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، من تصانيفه : المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات علل النحو ... ، توفى سنة ٢٩٩ هـ . ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٧: ١٣٧) و (بغية الوعاة ١ : ١٨).

(٣) عمر بن شُبتْـم، من بني ثعلب، و كان حسن التشبيب. ينظر: (الشعر والشعراء ٢: ٦٠٩) و(معجم الشعراء ٤٧).
الشاهد: (الألى) بمعنى الذين حيث وقعت على من يعقل.

(٤)مضرس بن يحيى بن لقيط بن خالد بن نصلة بن الأشتر بن فقعس بن طريف الأسدي. ينظر ترجمته في: (معجم الشعراء: ٣٠٧).
لم أقف على نسبة هذا البيت لمضرس فيما بحثت فيه من مصادر.
الشاهد: (الألى) وقعت على ما لا يعقل وهي الأيام أي أيامنا التي.

وجاءني الذي قام أبوه [ولو قلت: جاءني الذي بك، والذي إليك، لم يجز لأنها ناقصان لا فائدة في الوصل بهما][1].

وكذلك إذا قلت: جاءني الذي ما أحسنه ، لم يجز، لأن التعجب لا يُوصل به موصول، وكذلك جاءني الذي عمر قائم لم يجز لخلو الجملة من عائد إلى الموصول، وكذلك لو قلت: جاءني الذي لعله قائم ، لم يجز لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب فأما قول الفرزدق[2]:

وإنـي لـرامٍ نظـرةً قِبَلَ التـي لعليّ وإنْ شَطَّت نواها أزورها[3]

فالصلة على هذا محذوفة وهي: أقول، والعرب كثيراً ما تضمر القول قال تعالى: ﴿ وَ ٱلْمَلَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾[4] أي: يقولون سلام عليكم وقد تقدم تمثيل وصل الألف واللام باسم الفاعل واسم المفعول.

وقولي: (**إن كان مرفوعاً وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه**) مثال ذلك قولك: جاءني الذين قاموا، و مَنْ قاموا [فالواو في قاموا][5]، ضمير مرفوع لأنه ضمير الفاعل، ولا يجوز أن تقول: الذين قام فتحذفه.

قولي: (**وإن كان مبتدأ وكان الخبر فعلاً، أو ظرفاً، أو مجروراً لم يجز حذفه**) مثال ذلك قولك: جاءني الذي هو يضحك، أو جاءني الذي هو عند زيد أو جاءني الذي هو الدار، لا يجوز في شيء من ذلك حذف هو، لأنك لو قلتَ: جاءني الذي

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) هو: همّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عِقال بن محمد بن شعبان بن مجاشع بن دارم بن عوف بن حنظلة، توفى سنة ١١٠ هـ وهو من الطبقة الأولى من شعراء الإسلام. ينظر: (الشعر والشعراء ١ : ٣٨) و (طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ٢ : ٢٩٨).

(٣) البيت ليس في الديوان.

الشاهد: وصل التي بـ (لعلّ) لأنها من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، وتقدير الصلة: التي أقول:(لعلي أزورها) وهو مذهب الجمهور، وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر و النهي نحو: الذي اضْرِبهُ أو لا تضربْه زيدٌ، وجوزه المازني بجملة الدعاء. ينظر : (شرح الرضي على الكافية ٣ : ١٠) و (ارتشاف الضرب ١ : ٥٢١) و (مغني اللبيب ٣٩١) و(همع الهوامع ١ : ٣٣٤) و (الخزانة ٤ : ٤٦٤).

(٤) الرعد : ٢٣.

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

يضحك، وأنت تريد: الذي هو يضحك، أو جاءني الذي عند زيد أو جاءني الذي في الدار، وأنت تريد: الذي هو عند زيدٍ، والذي هو في الدار لم يجز لأنّه لا دليل على ذلك،إذ الكلام مستقل بالظرف، أو بالمجرور وحده.

وقولي: (**وكان الموصول أيّاً ، جاز إثباته، وحذفه**) مثال ذلك قولك: يعجبني أيّهم هو قائم / وأيّهم هو قائم في الدار، وإن شئت قلت: يعجبني أيّهم قائم، وأيّهم /٧/ظ قائم في الدار.

وقولي: (**وإنْ كان الموصول غير ذلك، فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه**) أعني: أنه إن كان الموصول غير (أي) مثل الذي تقول: يعجبني الذي هو قائم في الدار، ويعجبني الذي قائم في الدار، لمّا طالت الصلة بالمجرور جاز إثبات الضمير المبتدأ وحذفه، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ** ﴾[1] التقدير: وهو الذي هو في الأرض إله وهو في الأرض إله، ومن كلام العرب: " ما أنا بالذي قائل لك سوءًا" التقدير: الذي هو قائل لك سوءاً، فحذف (هو) لما طالت الصلة بالمجرور والمفعول، وإنْ لم يكن فيها طول لم يجز الحذف نحو قولك: ما أنا بالذي هو قائم لا يجوز أن تقول: بالذي قائم، فأما قوله تعالى: ﴿ **مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ**﴾[2] و﴿ **تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾[3] [في قراءة من رفع بعوضة وأحسنَ][4] فشاذ والتقدير: مثلاً ما هو بعوضة ، وعلى الذي هو أحسنُ، ومثل ذلك قول عدي[5]:

---

(١) الزخرف : ٨٤
الشاهد: حذف الضمير المبتدأ لما طالت الصلة فيجوز إثبات الضمير (هو).
والمعنى: أنه هو معبود في السماء و معبود في الأرض، و العائد على الموصول محذوف تقديره: هو. ينظر: (البحر المحيط ٩: ٣٩١).

(٢) البقرة : ٢٦.
قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ الضحاك، وإبراهيم بن أبى عبلة، ورؤبة بن الحجاج وقطرب: بعوضةٌ بالرفع) وهذا لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث قدروا: (هو بعوضةٌ) : ينظر : (البحر المحيط ١ : ١٩٧ وما بعدها).

(٣) الأنعام : ١٥٤.

(٤) ما بين القوسين زيادة فى (ش).

(٥)هو: عدي بن زيد بن حمار بن زيد بن أيوب، أحد بنى امرئ القيس بن زيد بن مناة بن تميم، من شعراء الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين، ينظر (طبقات الشعراء ١: ١٣٧) و(الشعر والشعراء ١: ١٥٣).

لَمْ أرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ فِي غَبْرِ الْـ   أَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبَهَا[1]

وقولي: (فإن كان منفصلا لم يجز حذفه) مثال ذلك: جاءني الذي لم أكرم إلا إياهُ، لا يجوز الحذف لأن إياهُ منفصل.

وقولي: (وإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلا في ضعيف من الكلام)مثال ذلك قولك: جاءني الضاربهُ زيدٌ، فتقول إن شئت: جاءني الضاربَهُ زيدٌ، إلاّ أن ذلك قليل .

وقولي: (وإن كان في صلة غيرها) أعني: في صلة غير الألف واللام.

وقولي: (وإن كان فعلاً) أعني، و إن كان العامل في الضمير فعلاً .

وقولي: (وإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه) مثال ذلك: جاءني الذي أكرمته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي أكرمت في داره، تريد: الذي أكرمته في داره.

وقولي: (وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه) أعني وإن لم يكن في الصلة ضمير آخر يعود على الموصول، ومثال ذلك: جاءني الذي ضربته

وإن شئت قلت: الذي ضربت، قال الله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[2] أي: بعثه الله رسولاً.

وقولي: (ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة) مثال ذلك: ضربتُ زيداً الذي قام أبوهُ، لا يجوز ضربت / ٧ب الذي زيداً قام أبوه، ولا ضربت الذي قام أبوهُ فتفصل بين الموصول الذي

---

(١)البيت منسوب لعدي في: (معاني القرآن ١ : ٢٤٥) و(طبقات الشعراء ١ : ١٣٧) و (أمالي ابن الشجري ١ : ١١١) و (ضرائر الشعر ١٧٣) و(ارتشاف و الضرب ٣ : ٣٠٩) و(الخزانة ٦: ١٥٧).
الشاهد: حذف الضمير الرابط للصلة إذا لم يكن في الصلة طول المجرور أو المفعول فإذا لم تطل الصلة لم يجز حذف الضمير والتقدير: (ينسون التي هي عواقبها) أي ينسون الأشياء التي هي عواقبها الأيام.

(٢)الفرقان : ٤١
الشاهد: جواز حذف الضمير العائد على الصلة من الفعل والتقدير: (الذي بعثه رسولاً) ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٦٢) و(التبيان ٢ : ٩٨) و(ارتشاف الضرب ١ : ٥٣٥)..

هو(الذي) وبين صلته وهي (قام أبوهُ) بمفعول ضربت وهو (زيد) ولا بين [بعض الصلة][1] وهو (قام) والبعض الآخر وهو (أبوهُ) بزيد أيضاً. الذي هو معمول ضربت لأنه أجنبي عن الصلة فإن فصلت بجملة اعتراض ساغ ذلك، كالفصل بالقسم بين الصلة و الموصول في البيت[2].

وقولي: (**ولا يجوز أنْ يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه إلا بعدم تمام صلته**) مثال الإخبار عنه: إنَّ الذي ضربتُ أباهُ زيدٌ ومثال الاستثناء منه: إن الذين قام أبوهم إلاّ زيدٌ، إخوتك، ومثال إتباعه: إنَّ التي قام أبوها العاقلةَ هندُ، لا يجوز أن تقول: إنَّ الذي ضربتُ زيدٌ أباهُ، ولا إنَّ الذي قام إلاّ زيداً أبوهم اخوتك، ولا إنَّ التي قام العاقلة أبوها هندٌ، لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد أتيت بالخبر وبالاستثناء وبالتابع قبل تمام الصلة، وذلك لا يجوز، لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل لذلك[3].

وقولي: (**لا يجوز أيضا تقديم الصلة على الموصول، ولا تقديم شيء منها**) مثال تقديم الصلة على الموصول: جاءني في الدار الذي، تريد جاءني الذي في الدار ومثال تقديم بعض الصلة على الموصول قولك: جاءني أباهُ الذي ضربتُ، تريد: الذي ضربتُ أباهُ، ولا يجوز شيء من ذلك.

وقولي: (**فإنْ جاء ما ظاهرهُ بخلاف ذلك تؤوّل**) مثال ذلك قول الشاعر [الأعشى][4]:

---

(١)ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٢)البيت في: (المقرب ١ : ٦٢) ذاك الذي - وأبيك - يُعرف مالك *** والحق يدفع ترهات الباطل.
القائل: جرير، ينظر: (المقرب ١ : ٦٢).
الشاهد: جواز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية، وهي جملة القسم من أجل تأكيد الصلة و تبيينها. ينظر: (الخصائص ١ : ٢٣٥ و ما بعدها) و(شرح التسهيل ٢ : ٣٧٥) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٥٠) و (مغني اللبيب ٣٨٦-٣٩١) و (همع الهوامع ١: ٣٤١).

(٣)الصلة لا بتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام صلته، ينظر: (شرح التسهيل ١ : ٢٣١ - ٢٣٢).

(٤)ما بين القوسين زيادة في (ش).
الأعشى هو: ميمون بن قيس بن شرحبيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس ابن ثعلبة ، ويكن أبا بصير. ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء ١: ٥١- ٥٢) و (الشعر والشعراء ١: ١٧٨) و(معجم الشعراء ٣٢٥).

لَسْنَا كَـمَـنْ جَعَلَتْ إيادٍ دَارَهَـا   تَكْريتَ تَـمنَـعُ حَبهَّـا أنْ يُحْصَدا[1]

فظاهرُهُ أَنَّه أبدل إياداً من الموصول الذي هو (مَنْ) قبل كمال صلته، لأن (جعلتْ) صلة و(دارها) و(تكريت) مفعولان لجعلت، فكان ينبغي أن يقول: لسنا كمن جعلت دارها تكريت، وحينئذ يأتي بالبدل فيقول: إيادٍ، إلا أن ذلك يتخرَّج على أنْ لا تكون دارها، وتكريت مفعولين لجعلت هذه الظاهرة، بل لأخرى مضمرة، فتكون الصلة قد كملت بجعلت وأبدل إياد من كمال الصلة بجعلت، ثم بيَّن بعد ذلك ما جعلت فقال: دارها تكريت، ثم أضمر جعلت لدلالة الأولى عليها.

وقولي: **(ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد و الاثنين و الجمع والمذكر و المؤنث بلفظ واحد الحمل على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر / والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد)**[2] مثال ذلك قولك: جاءني من قام، تعني: رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نساء، فتحمل على اللفظ في جميع ذلك، فتفرد الضمير وتذكره على كل حال. ٨ظ

وإن شئت حملت على المعنى[3] فقلت: إن عنيت رجلاً، و إن عنيت رجلين قلت: جاءني من قاما قال الشاعر[4]:

تَعَـــال فَـإنْ عَـاهَدْتَنِـي لا تخونُنــي   نكن مثـلَ مَـنْ يا ذئبُ يصطَـحِبان

---

(١)ديوان الأعشى: ٥٦.
الشاهد: ظاهر البيت أن (إياد) بدل من الموصول (مَنْ) قبل تمام الصلة ، لأن (جعلتْ) صلة و(دارها) و(تكريت) مفعولان لجعلتْ، لذا وجب أن يقول لسنا كمن جعلت داره تكريت) مفعولين ولا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصلة بأجنبي، وحمله على الظاهر لحنٌ ينظر: (الخصائص :٢ : ٤٠٢ برواية " .... حلّت إياد .... رتقب حبّها ....) و(أمالي ابن الشجري ١: ٣٠٠) و (ارتشاف الضرب ١: ٥٥١).
(٢)الأحسن مراعاة اللفظ لأنه الأكثر في كلام العرب.(همع الهوامع ١ : ٣٣٨).
(٣)وإن حصل بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قُبح، وجب مراعاة المعنى نحو: اعط مَن سألتك ، فلو قيل : مَنْ سالك لحصل بذلك لبس.(همع الهوامع ١ : ٣٣٨).
(٤)الشاعر: الفرزدق، البيت في ديوانه ٢: ٣٢٩، وقد ورد برواية: (تعش) بدل (تعالَ).
الشاهد: حمل الموصول (مَنْ) على المعنى ، فأراد (مثل اثنين) أو (مثل الذَيْن) هكذا تقديره في (الكتاب ٢: ٤١٦).
وينظر: (أمالي ابن الشجري ٣: ٦٣- ٦٤) و(شرح التسهيل ١: ٢١٣) و(ارتشاف الضرب ١: ٥٣٩) و (همع الهوامع ١: ٣٣٨).

وإنْ عنيت رجالاً قلت: جاءني مَنْ قاموا، قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُوْنَ إِلَيْكَ ﴾[1] وإن عنيت امرأة قلت: جاءني من قامت، وإن عنيت امرأتين قلت: جاءني مَنْ قامتا ، وإنْ عنيت نساءً قلت: جاءني مَنْ قُمْن.

وقولي: (**كذلك يجوز في الذي والتي إذا وقعتا بعد ضمير متكلم [أو مخاطب]**[2] **الحمل على اللفظ**)[3] مثال ذلك: أنت الذي ضربه عمرو وأنا الذي ضربه عمرو، وأنت التي ضربها عمرو ، وأنا التي ضربها عمرو فيكون [الضمير][4] العائد على الذي، والتي غائباً، مذكراً أو مؤنثاً كالضمير العائد على الأسماء المفردة الظاهرة و من ذلك قوله[5]:

وَأَنَــا الَّــذِي عَرَفَـتْ مَعَـدٌّ فَضْلَـهُ ... ونشـدت عـن مُجيـر بن أم قِطَـام

وإن شئت حملته على المعنى فقلت: أنا الذي قمتُ ، وأنت الذيَ قمتَ، لأن الذي أنت، وأنا من جهة المعنى. قال[6]:

أَنَـاْ الَّـــذِيْ سَمَّتْـنِـيْ أُمِّيْ حَيْدَرَهْ

فقال: سمّتني، كما قال: أنا سمّتن أمّي.

وقولي: (**وإن شئت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى**) مثال ذلك أن تقول: جاءني مَن قام وخرجت، وأنت تعني امرأة ، فتحمل قام على اللفظ، وخرج على المعنى، وكذلك أيضًا تقول: أنا الذى قام وخرتُ، فتحمل قام

---

(١)يونس :٤٢.
يرى المبرد حمل (مَن) في الآية مرةً على اللفظ ومرة على المعنى، لأن (مَن) وإن كان موحَّد اللفظ فإن معناه هذا الجمع ينظر: (المقتضب : ٢: ٢٤٥).
(٢)ما بين القوسين ساقطة من (ش).
(٣)يجوز في الضمير الواقع قبل، الذي والتي أن يكون للغائب أو المخاطب أو المتكلم، ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٣٦).
(٤)ما بين القوسين زيادة في (ش).
(٥)القائل: امرؤ القيس، ديوانه : ١١٨.
الشاهد: حمل (الذي) على اللفظ لوقوعها بعد ضمير المتكلم (أنا).
(٦)الرجز منسوب للإمام علي بن أبي طالب في (شرح الرضي على الكافية ٣ : ٢٧) و (الخزانة ٦ : ٦٢ – ٦٣) وهو بلا نسبة في: (همع الهوامع ١: ٣٣٦).
الشاهد: حمل (الذي) على المعنى كأنه قال: أنا سمتني أمي حيدرة حيث عاد معنى الضمير على المفرد المتكلم..

على اللفظ وخرَج على المعنى والأولى في ذلك كلـه الابتداء بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لله وَرَسُولِهِ وَ تَعْمَلْ صَالِحاً ﴾ [1] لحمل (يقنت) على لفظ مَـنْ و(تعمل) علىَ معناها ومن ذلك أيضاً البيت المتقدم[2] حُمل فيه الضمير أولاً على اللفظ فقيل: فضله / ثم حمل بعد ذلك ٨ب على المعنى فقيل: ونشدتُ، و يجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن ذلك البيت الذي في الكتاب[3] ألا ترى أن (كنتَ) حمل على المعنى، تم حمل بعد ذلك على اللفظ فقيل: (بِهِ) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِالله وَ يَعْمَلْ صَالِحاً نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيْهَا أَبَدَاً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَـهُ رِزْقاً ﴾[4]. فجاء خالدين على المعنى ثم جاء بعد ذلك لـه على اللفظ[5].

باب نعم وبئس

وهما فعلان غير متصرفين[6]

قولي: (فأما قول بعض العرب : والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقةٌ) إلى آخره، إنما احتجت إلى التنبيه على ذلك لأن الظاهر من ذلك إبطال ما قدمناه من أنهما فعلان، من حيث دخل عليهما حرف الجر وحروف الجر لا تدخل

---

(١)الأحزاب: ٣١.
وهذه قراءة الجمهور (ومن يقنت) بالياء و(تعمل) بالتاء، حمل الأولى على اللفظ، والثانية على المعنى وقرأ الكوفيون (يعمل صالحاً)، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣١٩) و (البحر المحيط ٨: ٤٧٣).

(٢)وهو بيت أمرئ القيس المتقدم: أنا الذي عرفت معدّ فضله *** ونشدت عن حجر بن أم رقطام.

(٣)البيت في المقرب ١ : ٦٣ وهو
أأنت الذي كنت مرة *** سمعنا به و الأرحبي المغلب
الشاهد: جواز الحمل على المعنى أولا (إن كنت) ثم الحمل على اللفظ (به) وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يجيزون ذلك، ينظر: (شرح الجمل ١ : ١٩١).

(٤)الطلاق: ١١.
جاءت (خالدين) حملاً على المعنى ثم جاءت (به) حملاً على اللفظ.

(٥)والحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ جائز عند البصريين باعتبار الفصل بين الجملتين، أما الكوفيون فلا يجيزون ذلك لعدم اعتبار الفصل ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٥٤١).

(٦)ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان، ينظر الخلاف في هذه المسألة في: (الإنصاف ١ : ٤٧) و (شرح التسهيل ٣: ٥) و(شرح ابن عقيل ٣: ١٦٠ - ١٦١) و (ارتشاف الضرب ٣: ١٥) و (همع الهوامع ٣: ٢٣).

إلا على الأسماء، فلذ لك احتيج إلى تأويل ذلك على حذف الموصوف فيكون ذلك نحو قول الشاعر[1]:

وَاللهِ مَـا زَيْـدٌ بِنَـامَ صَاحِبُهُ　　وَلا مُخَالِطِ اللّيَالِـي[2] جَانِبُـهُ

الأصل: والله ما زيدٌ برجل نام صاحبه، فحُذف الموصوف، والصفة غير مختصة، أو على الحكاية نحو:

كَـذَبْتُمْ وَبَيـتِ اللهِ لا تَنْـكَحُونَـهَـا　　بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَـصُرُّ وتَحْلُبُ[3]

والقول الآخر هو الأولى عندي[4] لما يلزم في ذلك من دخول حرف الجر على الفعل من حيث قام مقام الموصوف.

وكذلك أيضاً قول الآخر[5]:

فَقَـدْ بُدِّلْـتُ ذَاكَ بِنِعْـمَ بَـال　　وَأَيّـامٍ لَيَـالِيـهَـا قِصَــارُ

البيت ظاهرة مخالفة ما ذكرناه مِن أن نعم فعل من حيث دخل عليها حرف الجر وأضيفت إلى ما بعدها، فخرجتُ ذلك على أن تكون قد صارت اسماً وانتقلت عن أصلها و حينئذ فـعُِل بها ذلك، و أتيتُ لذلك بالنظير وهو قولهم " ما رأيته مُذ شـبَّ إلى دبَّ ".

---

(١)البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ٢ : ٤٠٥) و (الإنصاف برواية " .... والله ما ليلي.... ولا مخالط اللياني.... " ١ : ١١٢) و (همع الهوامع ١: ٣٢) و (الخزانة ٩ : ٣٨٩).

الشاهد: دخول حرف الجر على الفعل (نام) وهذا ما احتج به الكوفيون على اسمية (نعم) وقد أبطل البصريون هذه الحجة حيث قدروا الموصوف: (ما زيد برجل نام صاحبه).

(٢)في (ش) الليان، وكذا في (شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٤٦).

(٣)البيت بلا نسبة في: (الكتاب ٣ : ٢٠٧) و(المقتضب ٤: ٩ - ٢٢٦).

الشاهد: تقدير الصفة على الحكاية حيث سمى بالفعل و الفاعل: (شاب قرناها) كأن تسمي رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض: ينظر السابق.

(٤)يعني الأولى تأويل الموصوف على الحكاية أي: (ما زيد برجل مقول فيه نام صاحبه).

(٥)لم أقف لـه على قائل فيما بحثت من مصادر.

الشاهد: ظاهر البيت أن نعم اسم وليست فعل إذ دخل عليها حرف الجر وكذلك أضيفت إلى ما بعدها (نِعم بالٍ) وهذا مخالف لمذهبه في كون (نعم وبئس) فعلان، وقد خرج ذلك بأنها انتقلت عن أصلها محدث ذلك لها وجاء بالقياس من كلام العرب فأول الفعل (مذ شبَّ: أي مذ أن شبَّ) إلى أن دبَّ).

وقولي: (**في نِعم أربع لغات**) أمّا كسر النون وتسكين العين فهو من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى تمثيل[1] وأمّا فتح النون وكسر العين نحو قوله[2]:

خَالَتي والنّاسُ قِدْماً أَنَّهُمْ ... نَعِمَ السّاعُونَ فِي القَومِ الشُّطُرُ / ٩ط

وأما فتح النون وتسكين العين فلأن كلّ فِعْل بكسر العين يجوز ذلك فيه[3] وأمّا كسر النون والعين فقوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُواْ الْصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[4].

وحكى الأخفش[5]: بِئسَ الرجلُ زيدٌ، وَبئْسَ الرجل زيدٌ[6].

وقولي: (فإن كان المذكر قد كُنيّ به عن مؤنث ألحقتها علامةالتأنيث إن شئت) مثال ترك [العلامة التأنيث][7] قوله تعالى: ﴿ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾[8] فالمهاد، وإنْ كان مذكراً، فقد كنى به عن مؤنث، لأن جهنم

---

(١) ومن قال: (نِعْم) بكسر النون وسكون العين نقل كسرة العين في (نَعِمَ) إلى النون وعليها أكثر الفراء، ينظر: (الإنصاف ١ : ١٢٦).

(٢) لم أقف له على قائل فيما بحثت فيه من مصادر.
الشاهد: (نِعْم) بكسر النون وسكون العين هي لغة في نعم.

(٣) الأصل فيها (نَعِم) على وزن (فَعِلَ) وعينه من حروف الحلق جاز فيه أربع لغات نحو شَهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ.

(٤) البقرة : ٢٧١.
الشاهد كسر النون والعين في (نِعْم) وهي أحد اللغات الأربع المذكورة في نعم
وهذه قراءة أبي عمرو، وعاصم، ونافع، وابن كثير، وورش وحفص وهذه اللغة لغة هُذيل.
ينظر: (إعراب القرآن للنحاس١: ٣٣٨) و (إعراب القراءات السبع ١ : ١٠٠ - ١٠١) و(حجة القراءات ١٤٦ - ١٤٧) و (التبيان ١ : ٢٢١) و(البحر المحيط ٢: ٩٨٩).

(٥) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، سكن البصرة، وأخذ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، مات سنة عشر، وقيل سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين صنف من الكتب: الأوساط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو والاشتقاق - المسائل الكبير والصغير، وغيرها... ، ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١١ : ٢٢٤ و ما بعدها) و(بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ وما بعدها) و (طبقات المفسرين للدّاودي ١ : ١٨٥ و ما بعدها).

(٦) قد يقال في (بِئْسَ): (بَيْسَ) ينظر: (شرح الأشموني ٣ : ٥٠).

(٧) كذا وردت في الأصل.

(٨) ص : ٥٦.
الشاهد في الآية ترك علامة التأنيث في (بئس) وذلك رعياً للفظ (المهاد) لَمّا فيه من التذكير، وقد كنيّ به عن مؤنث وهي جهنم.

مؤنثة – أعاذنا الله منها– لكن لم تلحق علامة التأنيث رعياً لِلَـفْـظ المهاد [من التذكير][1] ومن رعى المعنى ألحق علامة التأنيث كما فعل في بيت ذي الرّمة[2] المذكور في الكتاب[3].

وقولي: (**وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب**)حكى ذلك في كتابه الكبير[4] عن ناس من بني أسد فصحاء قال: لقيتهم ببغداد قال منهم أبو محمد، وأبو صالح[5]، إلاّ أنّه ارتاب فيهم لمخامرتهم أهل الحاضرة.

وقولي: (فلا يجوز دخول، مِن عليه إلا في ضرورة) أعني: أنه لا يجوز أن تقول: نِعم مَن رجل ، وسبب ذلك أنه أشبه التمييز المنقول[6]، لأن الأصل: نعم الرجل فجعلت نعم الرّجل فاعلاً، ونقلت الرجل عن أن يكون فاعلاً ونكرته ونصبته على التمييز، فأشبه التمييز المنقول من الفاعل والمفعول نحو قولك: تصبب زيد عرقاً، فالأصل: تصبب عرق زيدٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونَاً** ﴾[7]

(١)ما بين القوسين ساقطة من (س).

(٢)أبو الحارث غيلان بن عقبة بن كعب بن بهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة ابن ساعدة بن كعب، وهو من شعراء الطبقة الثانية من شعراء الإسلام توفى سنة ١١٧ هـ ، ترجمتهُ في: (طبقات الشعراء ٢: ٥٣٤ و ما بعدها) و (الشعر و الشعراء ٢ : ٤٣٧).

(٣)البيت في كتاب (المقرب ١: ٦٨): وهو لذي الرِّمة، ديوانه ١٦١

أو حُرةٌ عَـيْـطَلٌ ثـجاءُ مجفرةُ *** دعائم الزور نعمتْ زورق البلد

الشاهد: أُلحقتَ علامة التأنيث بـ (نعم) رعياً للمعنى الزورق مذكر، والحرة مؤنث لـمّا كانت الناقه مؤنثه (زورق البلد).

ثجاء: بفتح الثاء هي الضخمة، والثج الصدر.

ينظر: (شرح الرضي على الكافية : ٤ : ٢٥٤) و(الخزانة : ٩: ٤٢٠ وما بعدها).

(٤)كتاب المسائل الكبير للأخفش.

(٥)قال في شرح جمل الزجاجي: وحكى ذلك في كتاب عن أبي محمد و أبى صالح السليل، ثم قال بعد ذلك إني لا آمن أن يكونا قد فهما التلقين). ينظر: (شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١: ٦١٨).

(٦)هذا الرأي على مذهب سيبويه والسيرافي، فلا يجوز ذلك عندهما لأنه لا إبهام يرفعه التمييز هنا وجوز المبرد و ابن السراج، والفارسي ذلك لأن التمييز قد يكون للتوكيد وجوزه ابن عصفور هنا في الضرورة لأنه أفاد ما لم يفده الفاعل، ينظر: (همع الهوامع : ١ : ٣١٣).

(٧)القمر : ١٢.

الشاهد في الآية (عُيونًا) تمييز منقول عن المفعول، الأصل: فجرنا عيون الأرض.

الأصل: فجرنا عيونَ الأرض فكما لا يجوز [أن][1] يقال: تصيب زيد من عرق، وفجرنا الأرض من عيون، كذلك لا يقال: نعم رجل زيدٌ، فأما قوله:

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تهامَى[2]

ففيه شذوذان، أحدهما إدخال مِن على التمييز، والآخر الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وهو المرء، وكان الذي سهّل دخول مِنْ، ظهور الفاعل، لأن التمييز إذْ ذاك لا يشبه المنقول.

وقولي: (**وأغنى العموم عن الرابط**)[3] أعني عن عموم الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ نعم الرجل، إنما تريد بالرجل جميع جنس الرجال مبالغةً في المدح، وأمن اللبس، إذ لا يتوهم بالرجل على هذا المعنى أنك قصدتَ به غير زيد، ونظير ذلك / ٩ب في إغناء العموم عن الرابط قول الشاعر[4]:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فأمّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

فقوله: (**فلا صبرا**) جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو الصبر، ولا ضمير فيها عائد عليه، لأن عموم الصبر المنفى عنه، وعن غيره يدخل فيه نفى صبره عنها، ولا يتصور أن يكون الرابط هنا تكرير لفظ الصبر، لأن الصبر الثاني لو كان هو الأول لم يكن بُدٌّ من إدخال لام التعريف عليه التي تعني أنك أردت المعهود في

---

(١) ما بين القوسين زيادة في (ش).

(٢) هذا عجز بيت صدره: تخيَّرَهُ فلم يعدلْ سواه

نسبه ابن دريد في الاشتقاق ليحيى بن عبد الله بن سلمة (الاشتقاق : ١٠١) و (الخزانة برواية : (رجل تهامي) الخزانة : ٩: ٣٩٥).

الشاهد : (من رجل) عدم جواز دخول (مِن)على فاعل نعم إلا في ضرورة و هذا البيت من قبيل الضرورة، وهذا لا يقاس عليه لقلته، ينظر : (شرح الجمل ١ : ٦١٩).

(٣) أغنى فاعل نعم وبئس عن الضمير الرابط إذ دلَّ على العموم حيث أريد به الجنس والدليل على ذلك، الالتزام بالألف، واللام في الفاعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث وحذفها مع الفاعل فلا يجوز قام المرأة. ينظر: (شرح الجمل ١: ٦١٦).

(٤) نسبه في الكتاب لابن ميادة، الكتاب ١ : ٣٨٤ .

الشاهد: (فلا صبرا) جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو (الصبر) والنفي منع الربط بالضمير وجاز ذلك لأن اسم (لا) نكرة استغرقت للجنس المعرف بالألف واللام. ينظر (أمالي ابن الشجري ٢: ٤ – ٥) و (شرح التسهيل ٢: ١٣٠) و (همع الهوامع ١ : ٣٧٢ و ما بعدها).

اللفـظ، وأيضاً فإنَّ (لا) التي للتبرية، لا يكون الاسم الذي بعدها إلاَّ نكرة يراد به العموم.

وقولي: (فإن تأخر عنه جاز فيه أنْ يكون مبتدأ والجملة قبلهُ خبره) إنما ساغ ذلك لأن تقديم الخبر على المبتدأ وهو جملة سائغ، قال الفرزدق[1]:

إلَـى مَـلِـكٍ مَا أمُّهُ مِنْ مُحَـارِبٍ   أبُـوهُ وَلاَ كَانَتْ كُـلَيْبٌ تُـصَاهِرُهْ

التقدير: (أبوهُ ما أمه من محارب) فقدمَّ.

وقولي: (وأن يكون خبر ابتداء أو مبتدأ والخبر محذوف)[2] إنما ساغ تكـلُّف إضمار الخبر أو المبتدأ مع إمكان أن لا يكون في الكلام حذف، لأن نعم للمدح وبئس للذم، وتكثير الجمل، وإطالة الكلام مما يناسب المدح والذم لأنهما مقاما إسهاب، وإطالة.

وقولي: (فـكـل فعـل ثلاثـي يجـوز فيه أن يبنى على وزن فـعـُلَ)[3]

إلى آخره ومن ذلك قولـه تعالـى:﴿ كَبُرَتْ كَلِمَـةً تَخْرُجُ مِـنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[4]

ألا ترى أن [فاعل][5] كبرت مضمر على شريطة التفسير بما بعده، ولا يعود الضمير على ما بعده، إلا في أبواب معلومة منها باب نعم وبئس، فلولا أنَّ كبُرت كلمة بمنزلة نعم، جداً لم يجز ذلك.

---

(١) ديوان الفرز دق ١ : ٢٥٠ .
الشاهد: تقديم الخبر على المبتدأ، التقدير : (أبوه ما أمه من محارب).
ينظر: (مغني اللبيب : ١٦٦) و (همع الهوامع ١ : ٤٣١).

(٢) ذهب ابن مالك إلى عدم جواز حذف الخبر، قال: "... لأن هذا الحذف مُـلْـتَـزم ، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه، إلاّ ومحلـّه مشغول بشيء يسدُّ مسدَّه .... فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور " (شرح التسهيل ٣: ١٧).

(٣) يجري مجرى (نعم وبئس) ما كان من الأفعال الثلاثية على وزن (فعُـل) مثل حَسُـنَ الخلق وقبُـحَ العمل، (السابق ١ : ٢١).

(٤)الكهف : ٥.
قرأ الجمهور (كلمةً) بالنصب على التمييز، أي: أكـبـِـرْ بها كلمةً.
وقرئُ برفع كلمة ، لأنها هي التي كبُرت ، ينظر تخريجَ القراءة في: (معاني القرآن للفراء ٢ : ١٣٤) و (معاني القرآنّ للأخفش ٢ : ٤٢٧ وما بعدها) و(التبيان ٢ : ٨٣٨) و(البحر المحيط ٧ : ١٣٨).

(٥)الشاهد: (كَبُرَت) جاء الفعل الثلاثي على وزن (فـَعُـلَ) وأُضمر فاعل (كـَبُرَ) على التفسير بما بعده، وعاد الضمير على ما بعده ، فأفادت (كبرت وفاعلها الذم ببئس، أي: بئس كلمةُ تخرج من أفواههم.



باب حَبَّذا

قولي: (فجعلا بمنزلة شيء واحدٍ)[1] مما يدل على أنَّ حبّ، مع ذا بمنزلة كلمة واحدةٍ، أنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء كما [لا][2] يجوز الفصل بين الفاعل والفعل، لا يجوز أن تقول حبَّ اليوم ذا زيدٍ، تريد: حبذا زيدٌ اليوم فلما جعلا بمنزلة شيء واحد غَلَبَ حكم / الاسم على الفعل لأن التركيب أغلب على الأسماء نحو: (بعلبك) منه على الأفعال نحو: هل تَفْعَلَنَّ، ومما يدل أيضاً على أن حبَّذا بمنزلة الاسم[3] ما ذكرناهُ من كثرة مباشرته لحرف النداء. ١٠ط

باب التعَّجب

قولي: (وغيرُ المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف، لم يجز التعجب منه) مثاله: دحرج.

وقولي: (فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه) إنما لم يجز التعجب من الفعل غير المتصرف، لأنه لا يتعجب منه حتى يبنى منه ،أفْعَل وبناء أفعل منه تـصْرفُ فيه يجوز لذلك التَّعجُب منه[4].

---

(١)هذا على مذهب سيبويه، قال في الكتاب: (...... لكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة ... وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم ...)، (الكتاب ٢: ١٨).

(٢)ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٣)اختلف النحاة في إعراب (حبذا) على النحو التالي:
ذهب المبرد وابن السراج و ابن هشام - واختاره ابن عصفور هنا - إلى أن (حبذا) بمنزلة اسم واحد وهو مبتدأ، و المخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر.
و ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (حبَّ) فعل ماض و(ذا) فاعل.
وذهب ابن درستويه إلى أنَّ (حبذا) فعل ماض ، وزيد فاعل.
ينظر الخلاف في هذه المسألة في (المقتضب ٢ : ١٤٥) و (شرح التسهيل ٣: ٢٣) و (ارتشاف الضرب ٣ : ٢٩) و (شرح ابن عقيل ٣ : ١٣٠ - ١٣١) و(همع الهوامع٣: ٤٠-٤١).

(٤)تبنى صيغ التعجب من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناهُ للكثرة، غير مبنى للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء، فاشترط هنا أن يكون الفعل متصرفاً احترازاً مما لا يتصرف، وشذَّ ما أعساه من عسى، وهو فعل غير متصرف. ينظر: (شرح ابن عقيل ٣: ١٥٤-١٥٥)و(ارتشاف الضرب ٣: ٤٣).

وقولي: (فإن كان من باب(كان) لم يجز التعجب منه)[1] إنما لم يجز ذلك، لأن كان وأخواتها بمنزلة ما كان من الأفعال متعدّياً إلى مفعول واحد، نحو ضرب زيد عمرا، والفعل الذي يتعدى لواحد إذا تعجبت منه نقلته بالهمزة فصار فاعله مفعولاً، وأدخلت عليه مفعولـه الذي كان لـه قبل النقل، باللام فتقول: ما أضرب زيداً لعمرو، فكان يلزم على هذا، أنْ لو تعجبتَ من كان أن تقول: ما أكونَ زيداً لقائم فتَدخُـل اللام على الخبر، ودخول اللام على الخبر غير سائغ .

وقولي: (وإن كان من باب ظننتُ لم يجز التعجب منه إلا بشرط [أن يقتصر على الفاعل، فتقول: ما أظنَّ زيداً][2]) إنما لم يجز التعجب منه إلاّ بشرط الاقتصار على الفاعل، لأن الفعل المتعدي لا يجوز أن يتعجب منه حتى يبنى على (فـعُل) بضم العين، وسبب ذلك، أنَّ (فَـعُــل) مِن أفعال الغرائز والنجائز، فجعل الفعل الذي يتعجب منه كأنه [غريزة في المُتعجب منه ونجيزة][3] لـه، فنقل إلى (فَعُـلَ) من أجل ذلك، وفعُل، لا يتعدى فإذا نـُقـل بالهمزة صار متعدياً إلى واحد، وهو الاسم الذي كان [متعدّياً][4] فاعلاً قبل النقل، ولزم إدخال حرف الجر على ماعدا ذلك، فلذلك لم يجز التعجب من ظننتُ وأخواتها، إلا بعد الاقتصار على الفاعل لكونك لو أدخلت حرف الجر على المفعولين ولم تحذفها فقلت: ما أظن زيداً لعمرو لقائم كما تقول: ما أضرب زيداً لعمرو لم يجز [لأنه][5] لا يتعدى فعل إلى مجرورين / بجر ١٠ب في جرّ من جنس واحد ، إلاّ وأحدهما معطوف على الآخر نحو قولك: مررت بزيد وبعمرٍو ولا يجوز مررت بزيد بعمرٍو ولا يجوز أن تحذف أحد الاسمين وتترك

(١)ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز التعجب من الأفعال الناقصة، مثل: كان، وظل، وكاد، وكرب وغيرها من النواقص، وأجاز الكوفيون: (ما أكون زيداً لأخيك)، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٤٣) و (شرح ابن عقيل ٣ : ١٥٤).

(٢)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٥)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

الآخر وتدخل عليه اللام، فتقول: ما أظنَّ زيداً لعمرٍو، أو ما أظنَّ زيداً لقائمٍ لأن المفعولين في هذا الباب لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر[1].

وقولي: (والفعل الذي يتعجب منه إن كان على وزن (فعُل) بضم العين) إلى آخره، مثال ذلك، ظرُف، تقول ما أظرفه[2].

وقولي: (وإن كان على [وزن][3] فعَل بفتح العين أو كسرها فلا بد من تحويله إلى فعُل بضم العين) وحينئذ يتعجب منه، الدليل على تحويله إلى فَعُل بضم العين شيئان:

أحدهما كون الفعل يصير غير متعد وقد كان قبل التعجب منه متعّدياً ألا ترى أنَّ ضرَبَ لو بقى في حين التعجب منه على تعديه للزِم إذا تعجبت منه وأدخلتَ عليه الهمزة إلى النقلِ أن يتعدى إلى مفعولين فكنت تقول: ما أضربَ زيداً عمرا، وهم لا يقولونه، فدلّ ذلك على أنه لم يُتعجب منه حتى حُوّل إلى فَعُل، لأنها لا تتعدى[4].

والآخر: أنه يجوز ذلك في فعَل المفتوح العين والمكسورها إذا أردت التعجب منه أن تنقله إلى فعُل ، بضم العين، فتقول : كَضُربَ الرجل، ولشرُب أي: ما أضربه [وما][5]أشربه، ولا يجوز إذا أردت معنى التعجب أن تبقها على وزنيهما الأصليين فدل ذاك على أنه لا يجوز التعجب من الفعل حتى يحول إلى، فَعُل بضم العين[6]

---

(١)مذهب البصريين أنه ينصب بإضمار فعل، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بفعل التعجب نفسه ينظر: (شرح التسهيل ٣ : ٤٣) و(ارتشاف الضرب ٣: ٤٠ - ٤١).

(٢)يجوز ما أحسنهُ، وجواز مِحسان ، وهو من ألفاظ المبالغة في حَسُنَ ، ينظر: (الكتاب ٤ : ٩٨) و (ارتشاف الضرب ٣ : ٤٤).

(٣)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤)قال ابن مالك: "هذا مذهب سيبويه في باب التعجب قولـه: ...... ونداؤه أبداً من فـعَل، وفـعِل وفـعُل، وأفعَل ...... سوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها ... فعُلم أنه فرق بين ما همزته للتعدية، و بين ما همزته لغير التعدية، كما فعل ابن عصفور إذ أجاز القياس على، ما أعطى زيداً لأن همزته غير معدية، ولم يقس على ما أعطاه لأن همزته معديه، وهو تحكم بلا دليل ". (شرح التسهيل ٣ : ٤٦ - ٤٧).

(٥)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦)اشترط ابن عصفور في فعل التعجب أن يكون على " فـعُـل" بالضم أصلاً أو محولاً إليها أي : يقدر ردّه إلى " فعُـل " لأن " فـعُـل" غريزة. قال الأشموني: " والصحيح عدم اشتراط ذلك". (شرح الأشموني ٣: ٤٠ -٤١).

والسبب في ذلك ما ذكرناه أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل كأنه غريزة في المتعجب منه مبالغة.

وقولي: (وما، في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء) وهذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه[١] أعني أن(ما) اسم تام بمنزلة شيء[٢].

وساغ الابتداء بالنكرة لأن التعجب سوغ ذلك، ألا ترى أنك تقول: عجبٌ لزيد، فعجب نكرة، وجاز الابتداء به لـمَّا دخل الكلام من معنى التعجب[٣] ومذهب الأخفش[٤] أنَّ، ما موصولة والجملة التي بعدها الصلة والخبر محذوف كأنه قال: ما أحسَن زيداً عظيم، أي: الذي حَسَّنَــهُ في عيني عظيم من الحسن وحذف ذلك لأن المعنى بدل / عليه، ومذهب سيبويه الأولى[٥] لأمرين: ١١ظ

أحدهما: أنه لا يكون في الكلام إذْ ذاك إدعاء حذف.

والآخر: أنَّ (ما) إذا قدّرت نكرة كان معنى التنكير مناسباً لمعنى التعجب لأن التعجب لا يكون كما تقدم إلاَّ خفيّ السَّبب، و(ما) هي الواقعة على ذلك السبب

---

(١)عمر بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام البصريين، أصله من البيضاء بفارس، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل بن أحمد، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمرُ ، ألف الكتاب توفى عام ثمانين ومائة. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٦ : ١١٤-١١٥) و (الفهرست ٧٦-٧٧) و (بغية الوعاة ٢ : ٢٢٩- ٢٣٠).

(٢)مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء وما بعدها خبر وكذا المبرد حيث يرى أن (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و(أحسنَ) خبره. ينظر: (الكتاب ١: ٧٢- ٧٣) و(المقتضب ٤: ٧٣).

(٣)ينظر رأي الأخفش في: (ارتشاف الضرب ٣: ٣٣).

(٤)وللأخفش ثلاثة آراء في (ما) :

الأول: (ما) اسم مرتفع بالابتداء و(أحسن) خبره، وهذا كرأي جمهور البصريين.

الثاني: أن (ما) موصول، والفصل صلته، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير:الذي أحسن زيدً،عظيم . وهذا ما ذكره ابن عصفور آنفاً.

الثالث: أن (ما) نكرة موصوفة، والفعل صفتها، والخبر محذوف وجوباً والتقدير:شيء أحسن زيداً عظيم. ينظر آراء النحاة في: (الكتاب ١ : ٣٧٢) و(المقتضب ٤ : ٧٣) و(ارتشاف الضرب ٣: ٣٣) و(همع الهوامع ٣: ٤٧) و(شرح الأشموني ٣: ٣١).

(٥)هذا تصريح منه باختيار مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وعلل لذلك بأمرين:

الأول: أنه لا يكون هناك حذف للخبر.

والآخر: معنى التعجب يكون خفياً ، وهذا الخفاء يتطلب النكرة، أما (ما) عندما تكون موصولة كانت معرفة، والمعرفة تناقض معنى الخفاء الذي يتطلبهُ التعجب.

الذي لأجله كان التعجب، فينبغي أن يكون نكرة، لأن التنكير مناسب لمعنى الخفاء إذا جعلناها موصولة كانت معرفة، فينبغي إذ ذاك لا يقع [إلا ّ][1] على العموم، و المعنى الذي كان بسببه التعجب ليس معلوماً، فناقض معنى الموصولة، ومعنى التعجب لذلك.

وقولي: (في زيادة أصبح و أمسى أن ذلك لا يُقاسُ) وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقاسوا ذلك في أصبح وأمسى حملاً ً على قولهم،(ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) يعنون الدنيا، أي: ما أبردها في الصباح، وما أدفأها في المساء)[2].

وقولي: (لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه) مثال ذلك قولك: ما أحسن زيداً ً يوم الجمعة، لا يجوز أنْ نقول: زيداً ً ما أحسن يوم الجمعة ولا يوم الجمعة ما أحسنَ زيدا.

وقولي: (ولابد أولا مِن بنائه على وزن أفعل التي يراد بها صار ذلك) الدليل على صحة ذلك قطع همزة ﴿ أَسْمِع بِـهِمْ وأَبْصِر ﴾[3] فدل ذلك علـى أنه مِن أسمع وأبصر، ولو كان من سِمع ولم ينقل إلى أسمع كانت الهمزة همزة وصل و لـكانت مكسورة، فكنت تقول: استمع بفتح الميم وكسر الهمزة.

وقولي: (و الأصل اسْمَعَ زيدٌ، وابْصَرَ عمرو ، لأنه مبني على فعل لا يتعدى) أردت بذلك أن أبين أنَّ المجرور فاعل، والباء زائدة لأنه أمرٌ من اسْمَع ً أي: صار ذا سمع، واسمع بهذا المعني لا يتعدى، فكذلك لا يتعدى الأمر الذي يكون منه.

---

(١)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢)ويرى البصريون عدم زيادة كان، وظل، وبات، وأصبح، وأمسى، وصار. أما الكوفيون فيجيزون ذلك واستدلوا بكلام العرب: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) يعنى الدنيا، أي: ما أبرد، وأدفأ أما أصبح وأمسى فزائدتان.

وجوز المبرد ذلك، ثم علله بأنه بعيد، فقال: (وقـبُحَ هذا لجعلهم (ما) للآدميين)، ينظر: (المقتضب ٤ : ١٨٥)، (شرح الجمل ١ : ٥٩٨) و(ارتشاف الضرب ٣: ٤٣) و (شرح الأشموني ٣: ٣٩).

(٣)مريم: ٣٨.

الشاهد: بناء فعل التعجب على: أفعل، التي يراد بها صار ذلك، وقطع همزة أسمع، ليتعدى فعل التعجب إلى المفعول، ولو كان على سمع استمع ، بكسر همزة الوصل وفتح الميم فإنه لا يتعدى إلى المفعول، و بذلك يكون فعل أمر ينظر: (المقتضب ٤: ١٨٣) و (معاني القرآن للنحاس ٣ : ١٨) و (التبيان ٢: ٨٧٥).

وقولي: (ساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لَمَا لم يكن أمراً في الحقيقة بل المعنى الخبر) أعني أن الأمر الصحيح بغير لام إنما يكون فاعله ضمير خطاب، نحو قولهم: قم، اقعد، فلولا أنّ الأمر الذي يراد به التعجب ليس بأمر صحيح، وإنما هو خبر في المعنى لم يجز مجيء الفاعل فيه ظاهراً[1]، وإنما سوغ ذلك فيه كونه خبراً في المعنى فجاء الفاعل فيه ظاهراً كما يجيء ذلك في الخبر.

وقولي: (ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول / ضَرُبَ زيدٌ) هذا المذهب ١١ب الذي ذكرته مذهب الأخفش والمبرد[2] وهو الصحيح وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلاّ ما يكون فاعلاً في باب نعم وبئس[3]، لأنه إذا قدّر فيه معنى التعجب لم يكن من باب نعم وإن قدر فيه معنى المدح إنْ كان الفعل يقتضي مدحاً، أو الذم إنْ كان الفعل يقتضي ذمّا حينئذٍ ينبغي أن يجري مجرى نعم وبئس، ومما تبين أنه لا ينبغي أن يعامل معاملة نعم وبئس إذا ضمن معنى التعجب زيادة الباء في الفاعل في قوله[4]:

حُـــبَّ بالــزُّورِ الـــذي لا يُــرَى مِنْـــهُ إلاَّ صَـفْـحَـةً أَوْ لِـمَـــامْ[5]

والباء لا تزاد في فاعل، نعم وبئس[6].

---

(١) مذهب البصريين أنّ لفظه لفظ الأمر و معناه الخبر من حيث جاء فعله على صيغة الأمر و فاعله ظاهر. ينظر: (شرح الجمل ١: ٦٠٠- ٦٠١) و(شرح الأشموني ٣: ٣٢).

(٢)محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن بلال أبو العباس، ولد بالبصرة أخذ عن الجرمي والمازني، قرأ عليهما كتاب سيبويه، من مصنفاته، الكامل في الأدب، وهو أشهر كتبه، والمقتضب في النحو، وهو أكبر مصنفاته، وكتاب الاشتقاق وغيرها. توفى المبرد سنة ٢٨٥ هـ . ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٩: ١١١ وما بعدها) و(بغية الوعاة ١ : ٢٦٩ وما بعدها).

(٣) قال المبرد: (أما نعم وبئس فلا يقعان إلا على مضمر يجره ما بعده، والتفسير لازم على معرفة بالألف واللام ...). ينظر: (المقتضب ٢: ١٤ و ما بعدها) ، (شرح الأشموني ٣: ٥٤ وما بعدها).

(٤)البيت بلا نسبة في اللسان: (زَوَرَ)، ونسبه السيوطي (للطرماح ٣: ٤٥).
الشاهد: زيادة الباء في الفاعل، حيث لا يعامل معاملة نعم وبئس إذا ضمن معنى التعجب بزيادة الباء أي لا يجوز جرِّ فاعلها أي : (حُبَّ) بالباء الزائدة ، تشبيها بفاعل أفعل تعجباً. ينظر : (همع الهوامع٣ : ٤٥-٤٦).

(٥)ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٦)شذ جر فاعل نعم و بئس بالباء الزائدة ، حيث روى نعم بهم قوماً، أي: نعم هم ، ينظر: (همع الهوامع ٣: ٣٥).

باب ما لم يسمَّ فاعلهُ

قولي: (إنْ كان في أولـه همزة وصل ضممتَ أولـَهُ وثـَالـثَه وكسرت ما قبل آخره) مثال ذلك: انطـَلـقَ، تقول فيه: انطـُلِـقَ، وكذلك اقتدر واستخرج، وأشباهُ ذلك، تقول فيهما: اقتـُدِر، واسُـتخرجَ.

وقولي: (وإن كـان فـي أولـه تـاء زائـدة، ضممـتَ أولـهُ، وثانيـه وكـسرت ما قبل آخره)[١] مثال ذلك: تضرَّبَ، وتكرَّم، وتدحرج، تقول فيهما: [تُضُرِّبَ وتـُـكُرِّمَ][٢] وتـُدُحْرجَ.

وقولي: (والمضارع من جميع ذلك يضمُّ أولـه ويفتح ما قبل آخره)[٣] مثال ذلك: ينـُطلق، ويُقتدر، ويستخرج، ويتدحرج، ويُضرب ويُكرمُ، ويُدحرَجُ.

وقولي: (والمعتل يتغير على حسب ما يحكم في التصريف)[٤] مثال ذلك: قِيلَ، بـيعَ، أصلهما: قـوَلَ، بَيَعَ، لكنَّ الإعلال صيَّرهما قِيْـلَ، وبـيْعَ ومِن يُـشِمُّ[٥] في الباء من بـيعَ، والقاف من قيل فإشعاراً بأن الأصل الضَّم ومنهم من يقول: قـُولَ،وَبوعَ، وذلك كله شيء أوجبه التصريف.

وقولي: (فإنه يحذف، إمّا لعلم المخاطب [به][٦])[٧] مثال ذلك: أنْـزِلَ المطـرُ.

[وقولي][٨]: (أو جهل المخاطب) مثال ذلك: ضُرب زيدٌ، إذا كنت لا تعلم الضارب.

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) بإتباع الحرف الثاني للأول في الضم،(شرح الأشموني ٢: ١٢٨).

(٣) يقول المبرد: ((وإنما كان رفعاً، وحدُّ المفعول أن يكون نصباً لأنك حذفتَ الفاعل، ولابد لكل فعل من فاعل ... كالابتداء والخبر))، (المقتضب ٤ : ٥٠).

(٤) الإشمام: هو الإتيان على فاء الفعل المعتل بحركة بين الضم والكسر.

(٥) وجاء في بعض اللغات: بُوع، وقـُول. وهي لغة بني فقعس، ينظر: (شرح الأشموني٢: ١٢٨ - ١٣٠).

(٦) ما بين القوسين زيادة من (ش).

(٧) أي: يحذف الفاعل، ويقام مقامه المفعول نيابةً عنه للأسباب التي يذكرها بعد.

(٨) ما بين القوسين زيادة من: (ش).

وقولي: (**أو للخوف عليه**) مثال ذلك: قُـتِـلَ زيْدٌ، فلم تذكر القاتل خوفاً عليه من الغريم.

[وقولي][1]: (**أو للخوف منه**) مثال ذلك: قُـتِـلَ ابن جُبير[2] ولا تذكر قائله ، وهو الحجاج[3] خوفاً منه.

وقولي: (**أو للتعظيم إذا كان المفعول حقيرا**ً)/ مثال ذلك ضُرِبَ اللصُّ، ولا تذكر الفاعل تهاوناً باللصّ وتحقيراً لـه. ١٢ظ

وقولي: (**أو للتحقير إذا كان المفعول عظيما**ً) مثال ذلك طُعِنَ عمرُ[4]، ولا تذكر العلج[5]، اجلالاً لعمر – رضي الله عنه– من أن يذكر اسم العلج معه.

وقولي: (أو لإقامة الوزن، ولتوافق القوافي) مثال ذلك قوله[6]:

(١) ما بين القوسين زيادة من: (ش).

(٢) هو سعيد بن جبير قتله الحجاج عام، أربع و تسعين هـ ، عندما ظفر به، وقال لـه: ما اسمك؟ قال: اسمي سعيد بن جبير، قال: بل شقي بن كُسير،قال: إني أعلم باسمي منك، قال: شقيت وشقي أبوك، قال لـه: الغيب إنما يعلمه غيرك. فأمر بعد ذلك بقتله. ينظر: (مروج الذهب للمسعودي ٣: ١٧٣) و(العقد الفريد ٥: ٥٥).

(٣) الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، والي العراق في عهد عبد الملك بن مروان وكانت وفاته في آخر أيام الوليد بن عبد الملك. ينظر: (مروج الذهب ٣: ١٣٢) و(العقد الفريد ٥: ١٥ – ٥٥).

(٤) عمر بن الخطاب بن عقيل بن عبد العُزّي، قُـرْط بن رياح بن عبد الله رازح بن عدي بن كعب وفي عدي، يجتمع نسبه مع نسب النبي (ص) ينظر: (مروج الذهب ٢: ٣١٣) و (العقد الفريد ٤: ٢٥٠).

(٥) فيروز أبو لؤلؤة كان مجوسياً، والعلج، الكافر من العجم ويجمع على علوج: وعلجة و(علج) أصل صحيح يدل على تمّرس ومزاولة، وغلظ ومن ذلك حمار الوحش وبه يشبه الرجل الأعجمي وأبو لؤلؤه قاتل عمر بن الخطاب و نظراً لمزاولته عدد من المهن في المدينة طُـلب منه إعطاء الجزية، فرفع الأمر إلى عمر فأقر عمر الجزية عليه لهذا قرر قتل عمر، قال عمر بن الخطاب " أما العلج فقد توعدني آنفاً "، ينظر: (مروج الذهب ٢: ٣٢٩) و (مقاييس اللغة ٤: ١٢١) و (العقد الفريد ٤: ٢٥٣ و ما بعدها) و (لسان العرب (عَـلَـجَ)).

(٦) القائل: ذو الرمّة ينظر: (اللسان (ثمل))، وهو برواية: وأدرك المتقى.

الشاهد: (أدرُك) مبني للمجهول لإقامة الوزن، ولو بني للمعلوم وذكر معه الفاعل لأدى ذلك إلى إنكار الوزن و(اسُتنشيء) في البيت، لو بني للمعلوم لأدى ذلك إلى ذكر الفاعل الذي ينصب: (الغربُ) وهذا عيب في القافية وهو عدم توافق القوافي، لأن القافية مرفوعة، وهنا نصب هذا يسمى الإقواء.

وأُدْرِكَ السَّقـي مـن ثميــليـه ومن ثمائلها واستُنشئ الغربُ

ألا ترى لو أنه بنى، أدرك، للفاعل، لكان ذكر الفاعل يفسد الوزن، وكذلكلو بنى، استنشئ، للفاعل، لكان الغَربُ، منصوباً، فتختلف القوافي، فلما بنى استنشئ، للمفعول، اتفقت القوافي بذلك.

[وقولي][1] (أو لتقارب الأسجاع) مثال ذلك [قول][2] عربي: فالحمد لله الذي لا تُكتُّ نعمه، ولا يُفسد قسمه، ألا ترى أنه لو قال: لا يَكتّ أحد نعَمه، لتفاوت ما بين السجعين.

وقولي: (**فالمصدر بشرط أن يكون مختصاً**) إلى آخره، مثال المختص في اللفظ قولك: سِيرَ عليه سَيرٌ شديدٌ، ومثال المختص تقديراً: قِيلَ فيه قولٌ أي: قَوْلٌ حسنٌ، فحذفت للدلالة، ونعني بالتصرف، أن يستعمل في موضع الرفع والنصب، والخفض، نحو: ضربٌ، وقيامٌ، وسيرٌ، فإن لزم النصب على المصدرية نحو: سبحانَ الله، ومعاذ الله، ولم يجز أن يقام مقام الفاعل[3] لا يقال: سُبح سبحان الله، ومثال ظرفيّ الزمان، والمكان المتصرفين قولك: سِيَرعليه يومان، ومُرَّ به فرسخان، فإن كانا غير متصرفين لم يجز ذلك فيهما، فلا يقال سِير عليه بعيدات بين، ولا قُعد عندك، لأن بعيدات بين وعندك لا يتصرفان، بل تلتزم العرب في بعيدات بين النصب على الظرفية.

وفي [عندك][4] النصب على الظرفية أو الجر بمن، فأما ما حكى من قول العرب: " أو لك عندٌ "، فقد أُخرجت فيه، عند، عن معناها، وجعلت بمعنى مكان كأنه قال: أو لك مكانٌ يختص بك، وإلا فمعلوم أن كل أحد لابد لـه من أن يكون عند

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٢) في (م) : قولي.

(٣) إذا لم يوجد المفعول به، أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامهُ، ويشترط في هذه الأشياء أن تكون قابلة للنيابة عن الفاعل، أما الظروف التي لا تتصرف ويلزمها النصب في كل حال فإنها لا تقع نائب فاعل مثل (معاذَ الله) و(سبحان الله)، فلا يجوز رفع (معاذ الله) ، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢: ١١٩ - ١٢٠).

(٤) كذا في: (ش) وفي : (م): عند.

شيء، أو يكون عنده شيء، ومثال المفعول به المسرح: ضربٌ زيدٌ ومثال المقيد: سِير بزيد.

وقولي: (وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت) إلى آخره، مثال اجتماع المفعول به المسرح مع غيره مما يقام مقام الفاعل: سمَّيت أخاك بزيد يوم الجمعة أمام عمرٍو تسميةً [لا][1] [تقول إذا بنيته للمفعول: يُسمى أخوك بزيد يوم الجمعة أمام / ١٢ب عمرٍو تسميةً][2] ولا يجوز غير ذلك، ومثال ما لا يكون له مفعول مسرح من الفعل المبني للمفعول، المسألة المذكورة إذا حذفت منها الأخ فتقيم إذ ذاك أيَّ البواقي شئت، فإن أقمت المجرور، نصبت يوم الجمعة وأمام عمرو، وتسميةً فتقول: سُمّي بزيد يومَ الجمعة أمامَ عمرٍو تسميةً، [وإن أقمت يوم الجمعة رفعته، وتركت ماعداه على حاله، فتقول: سمي بزيدٍ يومُ الجمعة أمام عمرٍو تسميةً، وكذلك][3] إن أقمت الأمام، أو تسمية، رفعت المقام منها و تركت ماعداه على حاله، إلاّ أن يكون المصدر مختصا في اللفظ، فإن إقامته إذ ذاك أولى من إقامة ما عدا المفعول به المسرح به، نحو قولك: سير بزيد يوم الجمعة أمام عمرٍو سيرٌ شديد، برفع سير، وترك ماعداه على حاله أولى من إقامة المجرور، أو أحد الظرفين، ومثال إقامة الأول في باب أعطيتُ: أُعطي زيدٌ درهماً، وقد يجوز أن يقال: أُعطي درهمٌ زيداً فيقام الثاني والمعنى واحد.

ومِن النحويين من يزعم أنك إذا أقمت الثاني انعكس المعنى كأنك جعلت المعطِي للدرهم مجازاً، وذلك باطل[4]، لأنه لا يحوج إلى ذلك شيء، وإنما حملهم على

---

(١) لا: ساقطة في (م).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٤) البصريون يجيزون في باب (أعطى) إقامة المفعول الأول أو الثاني مقام الفاعل، ويشترطون في ذلك عدم حصول اللبس، فيجوز عندهم: أعطى عمراً درهمٌ، وإنْ شئت قلت: أعطى درهمٌ زيداً ولا يجوز: أعطى موسى عيسى، أُعطي موسى عيسى إلاّ الأول لأمن اللبس.
أما الكوفيون، فلا يجوز عندهم: أعطي درهم زيداً، لأن درهماً نكرة، وزيد معرفة، لذا يجب تقديم المعرفة على رأيهم. ينظر: (المقتضب ٤: ٥١ - ٥٣) و (شرح ابن عقيل ٢ : ٢٥) و(همع الهوامع ١: ٥٨٤).

ذلك أنهم رأوا قدماء النحويين قد حملوا: أُدخِل القبرُ زيداً على القلب فتوهموا إن الموجب لذلك كون المقام مقامَ الفاعل هو الثاني، وليس الأمر كذلك، بل الذي أوجب إدعاء القلب في قولك: أدخل القبر زيداً، أن قولك: أدخلت زيداً القبر، من قبيل ما اجتمع فيه مفعولان، أحدهما مسّرح والآخر مقيد ،لأن دخل لا يتعدى إلى القبر ومثاله إلاّ بنية حرف الجر والأصل: أدخلت زيداً في القبر، وإذا اجتمع المقيد في التقدير مع المسّرح لفظاً وتقديراً، فإنما يقام المسرح، فلولا القلب لما جازت إقامة القبر، لأنه إذا أدُخل القبرَ زيدًا، صار القبر هو المسرَّح وزيدًا هو المقيد كأنك قلتِ: أُدخلت القبر في زيد، وما ذكرته من جواز إقامة أيّ المفعولين شئت في باب أعطيت إنما ذلك مع أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يقم الأول نحو قولك: أعطى عمرو زيداً بكراً، لا يجوز إلا إقامة زيد فتقول / أعطي زيد بكراً ١٣ظ ولا يجوز[1] أن تقول: أعطى بكرٌ زيداً، على معنى أُعطى زيدٌ بكراً بل إن قلت ذلك كان المعنى إعطاء زيد لبكر ومثال إقامة الأول في باب ظننتُ[2] ظُنَّ زيدٌ قائما، ومثال إقامة الثاني فيه: ظُنَّ قائم زيداً، والمعنى واحد في الحالين.

ومثال إقامة الأول في باب أعلم: أعلم زيدٌ بكراً منطلقا، وإنما لم يجز في باب أعلم إلا إقامة الأول[3]، لأنه مفعول صحيح، وأما الثاني والثالث، فهما مبتدأ وخبر في الأصل، وإنما نصبا بالتسمية بمفعولي أعطيتُ، وإلا فحق الجمل أن لا يغيرها العامل فلما اجتمع المفعول الصحيح مع ما ليس كذلك، لم يجز إقامة سواه، هذا هو القياس عندي، وبه ورد السماع.

---

(١) لا يجوز إلا إقامة الأول لأمن اللبس، لأن كل اسم منهما يصلح أن يكون فاعلاً، وعدم تقديم الثاني وجوباً أدى إلى تحديد الفاعل.

(٢) ذهب قوم إلى عدم إقامة إلا الأول نائباً عن الفاعل، ولا يجوز إقامة الثاني، وهو اختيار ابن هشام وذهب السيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، إلى جوازه إذا أمن اللبس، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢: ١٨٧) و(شرح ابن عقيل ٢: ١٥٢) و(همع الهوامع ١: ٥٨٤).

(٣) الأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ومنع الثاني والثالث في باب أُعلم المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: أُعلم زيدٌ فرسك مسرجاً، ولا يجوز أعلم زيداً فرسُك مسرجاً ولا أعلم زيداً فرسك مسرجٌ. ينظر : (المقتضب ٤: ٥١) و(شرح ابن عقيل ٢: ١٢٥) و(همع الهوامع ١: ٥٨).

قال[1]:

أو مَنَعْتُم ماتُسْأَلُون بمن حُدِّ ثتموهُ له علينا الولاءُ

وقال آخر[2]:

وأنبئتُ زيداً ولم أبْلُهُ كمَا زعموا خير أهل اليمن

باب المبتدأ والخبر

قولي: (فالابتداء هو [جعلك][3] الاسم) إلى آخره، مثال الابتداء بالاسم المجعول أول الكلام لفظاً، قولك: زيدٌ قائمٌ ، ومثال الابتداء بما هو في تقديره قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[4] أي: صومكم خيٌر لكم ومثال جعله في أول الكلام تقديراً قولك: في الدار زيدٌ، وفي علمي أن تقوم وفي الكتاب[5]: (أنك قائم)[6] فالمبتدأ في جميع ذلك، وإن تأخر في اللفظ مقدم في التقدير، وإنما اشترطت تعريته من العوامل اللفظية غير الزائدة لأنه قد يدخل عليه عاملٍ لفظي زائد، ولا يخرجه عن الابتداء، نحو قولك: هل مِن رجل قائم، فرجلٌ، وإن جُرَّ بمن الزائدة، مبتدأ، ولذلك أخبر عنه كما يخبر عن المبتدأ، وإنما

---

(١) القائل: الحارث بن حلزة اليشكري من الشعراء الجاهليين. ينظر: (شرح المعلقات السبع للزوزني ١٩٩) و (شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٢ : ٥٧٤) والبيت برواية (العلاء) بدل(الولاء).

الشاهد: (حد ثتموه .... له علينا الولاء) حيث أعمل (حدث) في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو ضمير المخاطب، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة: (له علينا الولاء).

(٢) القائل: الأعشى ديوانه: ٢١١.

الشاهد: (وأنبئت زيداً) (خير أهل اليمن) حيث أعمل أنباء في ثلاث مفاعيل الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: (زيداً) والثالث قوله (خير أهل اليمن).

(٣) في ش : (جَعـْلَكَ).

(٤) البقرة : ١٨٤.

الشاهد في الآية: (وأن تصوموا) وهو الابتداء بما هو في تقدير اسم، أو تأويله، والتقدير (صيامكم خيرٌ) قال النحاس " وأن تصوموا خير لكم، ابتداء وخبر،أي : فالصوم خير لكم ". ينظر : (إعراب القرآن ١ : ٢٨٦).

(٥) (الكتاب) كتاب المقرب لابن عصفور.

(٦) (أنك قائم) الجملة في: (المقرب ١: ٨٥ - ٨٦).

جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، لأنك إذا قلت، زيدٌ قائم، لم ترد أن تعرّف المخاطب زيداً ـ وإنما أردت أن تعرّفه قيامه، فلما كان المعتمد عليه في الفائدة الخبر، لذلك حُدَّ بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية.

وقولي: (و المبتدأ لا يكون إلا معرفة) إلى آخره، مثال الابتداء بالنكرة الموصوفة قوله تعالى: ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ** ﴾[1].

ومثال الابتداء بالنكرة المقاربة للمعرفة نحو **قولك**: خيرٌ من زيد شٌر من عمرٍو / ١٣ب فخير نكـرة إلا إنها تقارب المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام، لا يقال: الخير مـن زيد، فجاز الابتداء بها **لذلك**. ومثال الابتداء باسم الاستفهام: أيُّ رجل قائم معه، ومثال الابتداء باسم الشرط أيُّ رجل يقم أقْم، ومثال الابتداء بكم الخبرية: كم درهم [عندك][2] ومثال الابتداء بالنكرة في التعجب: عجبت لزيد وما أحسن زيداً ، ومثال الابتداء بها لتقدم أداة نفي ما أحدُ قائم، ومثال الابتداء بها لتقدم أداة الاستفهام **قولك**: أرجل قائم أم امرأة، ومثال الابتداء بها لتقدم خبرها، وهو ظرف، أو مجرور: في الدار رجل، وعندك امرأة، ومثال الابتداء

بها لكونها في معنى الدعاء: ﴿ **سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ** ﴾[3] و﴿ **وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ** ﴾[4] ومثـــال

الابتداء بها لكونها عامة ﴿ **كُل حِزْبٍ بِمَا لَدَيهِمْ فَرِحُونْ** ﴾[5] ومثال الابتداء بهـــا

---

(١) البقرة : ٢٢١.
الشاهد: في الآية، (عبدٌ مُؤمنٌ) الابتداء بالنكرة الموصوفة، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة. ينظر : (إعراب القرآن للنحاس ١ : ٣١٠).
(٢) في ش : (ملكْتَ).
(٣) الصافات : ١٣٠.
الشاهد: (سلامٌ) نكرة أفادت الدعاء وهي مبتدأ.
(٤) المطففين : ١.
الشاهد: (ويلٌ) رفعت بالابتداء ، ولا يقال فيه إلاَّ ذلك، لأنه لا يقال: دعاءٌ عليهم. (للمطففين) خبر. ينظر : (المقتضب ٣ : ٢٢١) و (إعراب القرآن للنحاس : ٥: ١٧٢).
(٥) المؤمنون : ٥٢.
الشاهد (كلٌ) الابتداء بالنكرة لأنها أفادت العموم.

لكونها في جواب من سأل بالهمزة وأم، قولك: رجلٌ قائمٌ، في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة ؟.

ومثال الابتداء بها لكون الموضع موضع تفصيل قوله[1]:

فلما دنوت تسديتُها — فثوباً نسِيتُ وثوباً أجرُّ

وقولي: (**قسم هو الأول**) مثال ذلك: زيدٌ قائم.

وقولي: (**ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ**) إلى آخره، ومثال الرابط بالضمير قولك: زيد قام أبوه، ومثاله بتكرار الأول بلفظه، قوله:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه — ولا منسئٌ معن ولا متيسرُ[2]

فقوله: (**ولا منسئٌ معن**) في موضع خبر، معن الأول، لأنه معطوف على خبره، ولا رابط فيه إلاّ التكرار.

ومثال الرابط بعموم. يدخل تحته المبتدأ قوله[3]:

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك — سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقد تقدم تبينه.

---

(١) القائل: امرؤ القيس ديوانه: ١٥٩ وهكذا ورد في الديوان.
الشاهد: الابتداء بالنكرة إذا كان الموضع موضع تفصيل (فثوباً نسيت، وثوباً أجرّ).
والبيت برواية: (ثُوبٌ نسيت وثوبٌ أجرُّ) في: (الكتاب : ١ : ٨٦) و (وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٥٣) و (ابن الشجري ١ : ١٤٠) و(شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٤٠) و(مغني اللبيب ٤٢٧) و (الخزانة ١ : ٣٧٣ و ما بعدها).

(٢) القائل: الفرزدق ديوانه ٣٨٤.
الشاهد: (ولا منسئٌ معن) في موضع خبر لمعن الأول، لأنه معطوف على خبره، ولا رابط فيه إلا التكرار، وتكرار الاسم مظهراً من جملتين أحسن من تكراره في جملة واحدة، ينظر تفصيله في: (الكتاب ١ : ٣٦) و(إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٣٨) و (شرح التسهيل ١ : ٣٨٢) و (شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٤١) و (همع الهوامع ١ : ٤٦٧).

(٣) بلا نسبة في (الكتاب ١ : ٣٨٦) و(مغني اللبيب ٥٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٤٥).
الشاهد: ربط الخبر بالمبتدأ بعموم يدخل تحته المبتدأ ، وهو عموم الصبر، والرفع هو لغة بني تميم يقولون أما العلمُ فعالم. (الكتاب ١ : ٣٨٦).
وذهب ابن هشام إلى أن الرابط في هذا البيت ـ إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، بل المراد أنه لا صبر لـه عنها، (مغني اللبيب ٥٠).

وقولي: (وأما المفرد، فإن كان ظرفاً أو مجروراً) إلى آخره إنما تحمّل جميع ذلك الضمير [إلى آخره][1] لأنه في معنى ما يتحمل الضمير فقولك: زيدٌ في الدار، وزيدٌ عندك وزيدٌ قائم، بمعنى: زيد استقر[2] في الدار وزيد استقر عندك، وزيد قائم، فكلما تحمّل الفعل الضمير، وكذلك تحمَّله ما في معناه، وأما الجامد نحو: زيدٌ أخوك، فلما كان هو الأول، لم يحتج إلى رابط وليس أيضا في معنى ما يتحمل ضميرًا فيحمل عليه.

وقولي: (**وفي الضمير إن كان مرفوعاً / لم يجز حذفه**) إلى آخره/ ١٤ظ

مثال المرفوع: الزيدان قاما، لا يقال الزيدان قام فتحذف ضمير الرفع، ومثال المخفوض بالإضافة زيدٌ قام أبوهُ، لا يجوز حذف الضمير المضاف إليه الأب.

وقولي: (**نحو: ضربي زيداً قائماً**) الأصل ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إن كان قائماً، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه، وأقيم الحال مقامه لاشتباههما في إن كل واحد منهما منصوب على معنى، في، وأيضاً فإن الحال بمعنى الوقت ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكبا، كان في معنى: جاء زيدٌ وقت ركوبه والدليل على أن قائماً حال، وكان تامة إلتزام التنكير فيه.

وقولي: (**وهو كل خبر لا يكون لـه إن حذف ما يدل عليه**) إلى آخره مثال ذلك: زيد قائم ألا ترى أنك لو قلت: زيد، لم يُدر، هل المحذوف قائم أو غيره، ومثال (ما) التعجبية: ما أحسن زيداً، لا يجوز أيضاً حذف أحسن[3] وإن دلّ عليه دليل، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير ومثال الخبر المستعمل في مثل قولهم: الكلابَ على البقر، لا يجوز حذف: على البقر، فإن الأمثال لا تغير أيضاً عما استعملت عليه، وكذلك أيضا لا يجوز حذف الكلام ولا حذف (ما) التعجبية، ومثال ما أنت في

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) يذهب البصريون إلى تقدير: (استقر) أو (كائن). ينظر (ارتشاف الضرب ١ : ٥٤).

(٣) يجب تقديم الخبر و يمنع تأخيره ، إذا استعمل مثلاً، لأن الأمثال لا تميز ، هذا خلافا للأخفش أما الكسائي فإنه يميز التقديم للخبر على المبتدأ . ينظر (ارتشاف الضرب ٢ : ٤٢) و (همع الهوامع ١ : ٣٨٧).

حذفه بالخيار من مبتدأ أو خبر قولك: صبر جميل، أي: أمرى صبر جميل، إن قدرت المحذوف المبتدأ أو صبر جميل أمثلُ إن قدرت المحذوف الخبر[1].

وقولي: (**والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه، ثلاثة أقسام**) إلى آخره، مثال كون المبتدأ اسم شرط : أيُّ رجل يقُمْ أقمْ معه ومثـال كونه اسم استفهام أيُّ رجل قائم؟.

ومثال كونه كم الخبرية: كم درهم مالك، ومثال كونه (ما) التعجبية: ما أحسن زيداً ! ومثال تساويهما في التعريف زيدٌ أخو عمرو، و مثال تساويهما في التنكير خيرٌ من زيد شرٌ من عمرو، ومثال كونه مشبهًا بالخبرزيدٌ زهيرٌ، ومثال كونه ضمير شأن ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾[2] ومثال الإخبـار

عنه بفعل مرفوعه مضمر: زيد قامَ وعمرو ضَربَ، جميع ذلك يلزم فيه تقديم المبتدأ[3].

وقولي: (**وقسم يلزم فيه تقديم الخبر**) إلى آخره، مثال كون المسوغ اسم استفهام: أيُّ رجل زيد؟ ومثال كونه كم الخبرية: كم درهم مالك ومثال كون للابتداء بالنكرة كون خبرها ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها: في الدار رجلٌ، وعندك/ امرأة، ومثال كون المبتدأ أنّ ومعمولها في الكتاب[4]: أنك منطلق، ومثال اتصال ضمير عائد على شيء في [الخبر][5] بالمبتدأ قولك: في الدار صاحبها، جميع ذلك يلزم فيه تقديم الخبر، وما عدا أنت فيهبالخيار، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، وإن شئت قلت: قائم زيدٌ. ١٤ب

وقولي: (**ويجوز دخول الفاء في الخبر**) إلى آخره، مثال دخول الفاء في خبر الموصول، والنكرة الموصوفة عند استيفاء الشروط قولك: الذي في الدار فله درهم، والذي عندك فله دينار، والذي أتاني فله جبّة، وكل رجل في الدار فله درهم، وكل

---

(١) ينظر: (همع الهوامع ١ : ٣٩٢).
(٢) الإخلاص:١.
(٣) أي: ما سبق هي مسوغات تقديم المبتدأ وجوباً، ينظر تفصيله في: (شرح الجمل ١: ٣٦٠ وما بعدها).
(٤) الكتاب: كتاب (سيبويه ٣ : ١١٩ وما بعدها)، قال سيبويه (أمّا أنَّ في اسم، و ما عملت فيه صلة ... فأنك في موضع اسم كأنك قلت: بلغني ذاك).
(٥) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

رجل عندك فله دينار، وكل رجل أتاني فله جبّة، فإن لم تقدر الكون في الدار، أو عندك، والإتيان سبباً في استحقاق الدينار أو الدرهم، أو الجبّة، بل استحق ذلك لسبب آخر.

لم تدخل الفاء في الخبر ولو قلت: الذي أبوه قائم فله درهم [وكل رجل أبوه قائم فله درهم][1] لم يسغ ذلك لأن الصلة والصفة ليستا بظرف [ولا مجرور][2] ولا فعل، وكذلك لو قلت: كل رجل يأتني آته فله درهم، وفي الدار إنْ يأتني آته فله درهم لم يسغ ذلك لأن الصلة والصفة جملة شرط وجزاء وكذلك لو قلت الذي ما أتاني فله درهم و كل رجل ما يأتني فله درهم ذلك، [إلا أنّ][3] أداة الشرط لا تدخل على الفعل المنفي بما، لا تقول: إن ما أتاني أحد فله درهم فالصواب في جميع ذلك إسقاط الفاء من الخبر[4].

باب الاشتغال

قولي: (**وأعني بالسَّببي**) إلى آخره، مثال ما أضيف إلى ضمير المشتغل عنه: زيدٌ ضربتُ أخاهُ، فالأخ مضاف إلى ضمير المشتغل عنه، وهو زيدٌ، ومثال ما أضيف إلى ما اتصل بضميره، زيد ضربتُ غلام أبيه، ومثال ما اشتملت صفته على ضمير عائد: [ضربت رجلاً تبغضه ، ومثال ما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه][5] بالواو خاصة: زيد ضربت رجلاً وأخاه.

وقولي: (**فإن عمل في الضمير أو السببي رفعاً لم يجز في المشتغل عنه إلاّ الرفع على الابتداء**) مثال ذلك: زيد قام، وزيدٌ قام أبوه ولا يجوز في زيد في المسألتين إلا الرفع على الابتداء[6].

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٣) في ش (لأن).

(٤) لا تدخل الفاء على الخبر في جميع ذلك. ينظر تفصيل ذلك في (همع الهوامع ١ : ٤٠٣ وما بعدها).

(٥) ما بين القوسين زيادة من: (ش).

(٦) لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله. ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٦ وما بعدها).

وقولي: (**وإن عمل فيه غير ذلك**) إلى آخره، مثال ذلك، زيدٌ ضربته وزيدٌ مررت به، وزيدٌ ضربت أخاهُ، وزيدٌ مررت بأخيه، الأحسن في جميع ذلك الرفع على الابتداء لأنه ليس فيه تكلف إضمار فعل، ويجوز فيه النصب[1] بإضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن، وذلك قولك: زيداً ضربته أي: ضربت زيداً ضربته، وإلا فمن معناه/ نحو قولك: زيداً ضربت أخاه وزيداً مررت بأخيه ، أي: أهنتُ زيداً ضربت أخاه، ولقيت زيداً مررت به ولابستُ زيداً مررت بأخيه. ١٥ظ

وقولي: (**والمخفوض إذا كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع**)[2] مثال ذلك: زيدٌ سير به، لا يجوز في زيد إلا الرفع على الابتداء كما لا يجوز في زيد قام ، إلا الرفع على الابتداء.

وقولي: (**إلاَّ أن النصب أبداً في هذا الباب**) إلى آخره إنما كان النصب في: زيداً ضربته أحسن منه في: زيداً مررت به، لأن ضرب يفسر العامل المضمر من لفظه ومعناهُ، وفي: زيداً مررت به، يفسره من معناه وكان النصب في قولك: زيداً مررت به، أحسن منه في قولك: زيداً ضربت أخاه، لأن دلالة مررت على لقيت أبين من دلالة ضربت على أهنت والنصب في قولك [زيداً][3] ضربت أخاه، أحسن منه في قولك: زيداً مررت بأخيه، لأن ضربت يصل بنفسه كأهنته، وليس مررت واصلاً إلى معموله كوصول لابستُ.

وقولي: (**فإن كان العامل في معنى أمر، أو نهي، أو دعاء**) إلى آخره إنما يختار النصب[4] بإضمار فعل إن كان الضمير، والسببي منصوباً لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فاختير إضمار الفعل لذلك، والدعاء بمنزلة الأمر لأنه طلب مثله، ولذلك [كان حق][5] باب صيغة فعله أن يكون كصيغة فعل الأمر نحو

---

(١) أي: أنه منصوب بفعل يفسره العامل في الضمير أو السببي فيقدر من لفظ الفعل أو من معناه وينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٠).

(٢) هذا مذهب الجمهور، حيث يرون منع ما دون الرفع في هذه المسألة، ينظر:(همع الهوامع ٣ : ١٣٦).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٤) يختار النصب ترجيحاً على الرفع في هذه الأحوال أي: إذا وقع الاسم المشتغل قبل فعل الطلب الأمر، النهي والدعاء ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ١٤٨).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

قولك: اغفر اللهم لزيد، ومثال ذلك: زيداً اضربْه وزيداً لا تضربه، وزيدا امرر به، وزيداً لا تمرر به، وزيداً اغفر اللهم لـه، وزيداً اضرب أخاه، وزيدًا لا نضرب أخاه، وزيدًا أمرَ بأخيه، وزيدًا لا تمرر بأخيه، وزيداً غفر الله لأبيه، ولمثل تلك العلة أيضاً نختار الرفع بإضمار فعل إذا كان الضمير، أو السببي مرفوعاً نحو قولك: ويدٌ ليقيم، وزيدٌ ليقم أبوه، وزيدٌ لا يقم، وزيدٌ لا يقم أبوه.

وقولي: (**ما لم يقع العامل صلة أو صفة**) إلى آخره، مثال وقوع العامل صلة: زيدٌ الذي ضربته، ومثال وقوعه صفة: زيدٌ رجل يكرمه عمرو ومثال الفصل بينهما: إنما زيد ما ضربته، وبأداة الاستفهام زيدٌأضربته؟ وبأداة شرط : زيداً إن تضربْه يضْربك، وبأداة تحضيض زيد هلاّ ضربته وبلام الابتداء: زيد لأنك تضربه، وبلام القسم: زيدٌ لتضربنّـه، لا يجوز في زيد في جميع ذلك إلا الرفع على الابتداء[1].

وقولي: (**فإن تقدمه غير ذلك فالأمر على ما كان عليه لو لم / يتقدمه شيء**) مثال ذلك إن تقدمه، ألا، الاستفتاحية، نحو قولك: ألا زيدٌ ضربته الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن يدخل عليه، ألا ويجوز نصبه بإضمار فعل[2]. ١٥ب

وقولي: (**و إن تقدمه سؤال**) إلى آخره، مثال تقدم السؤال مع كون العامل غير خبر قولك في جواب من قال: أي رجل اضربه؟ زيداً اضربه، وفي جواب من قال: أي رجل لا أضربه؟ زيداً لا تضربه، الاختيار في زيد [الرفع][3] في المسألتين النصب كما كان قبل تقدم السؤال ومثال تقدمه مع كون العامل خبراً قولك في جواب من قال: أي رجل ضربت، زيداً، ضربته وفي جواب من قال: أي رجل ضربته زيدٌ ضربته ، فتنصب زيداً، وترفعه على أن الاختبار إذا كان اسم السؤال الذي هو، أي، منصوباً أنْ تنصبه، وإذا كان مرفوعاً أن ترفعه.

وقولي: (**وإنْ تقدمه حرف عطف**) إلـى آخره، مثـال تقـدم حـرف العطـف عليه، والعامل غير خبر قولك: اضرب زيداً وعمراً [لا تضربه ولا تضـرب زيداً

---

(١) ينظر: (شرح الأشموني : ٢ : ١٥٦).
(٢) الأولى الرفع لأن أدوات التحضيض أو الغرض، أو التمني لها الصدارة في الجملة، ينظر: (همع الهوامع ٣ : ١٣١).
(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش) وهى زيـادة يقتضيهـا السيـاق، وقـد تكـون وقعـت سهـواً من الناسخ.

وعمرا][1] اضربه، الاختيار في عمرو النصب على إضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء[2] كما كان لو لم يتقدمه شيء، ومثال تقدم حرف العطف والعامل خبر، وقد تقدم حرف العطف جملة اسمية قولك: عمرو أخوك وزيدٌ ضربته الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن يتقدمه شيء ويجوز النصب بإضمار فعل، ومثال تقدمه والعامل خبر وقد تقدم حرف العطف جملة فعلية قولك: ضربت زيداً وعمراً أكرمته، الاختيار في عمرو النصب بإضمار فعل حتى يكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ويجوز رفعه على الابتداء، مثال تقـدّم حرف العطف على الاسم المشتغل، وقد تقدمه جملة ذات وجهين قولك: زيد ضربته وعمرو أكرمته ، يستوي في عمرو الرفع على الابتداء رعياً للجملة بأسرها لأنها اسمية، أي: صدرها اسم، والنصب بإضمار فعل رعياً للجملة الصغرى التي هي ضربته، من قولك: زيدٌ ضربتهُ[3].

وقولي: (**هذا ما لم يفصل بين حرف العطف والمشتغل بإذا**) إلى آخره مثال الفصل بإذا التي للمفاجأة: أتيت زيداً فإذا عمرو يضربه، لا يجوز في عمرو إلا الرفع على الابتداء[4] / ومثال الفصل بأمّا قولك: ضربت زيداً وأمّا عمرو فأكرمته، ١٦ظ الاختيار في عمرو الرفع على الابتداء كما كان لو لم يتقدمهُ شيء، ويجوز نصبه بإضمار فعل.

وقولي: (وتلك الأدوات هي أدوات الشرط[5]) إلى آخره مثال تقدم أداة الشرط : إنْ زيداً ضربته ضربكَ، ولو زيداً ضربته ضربك لا يجوز في زيد في المسألتين إلا

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جمله فعلية ، فالاختيار النصب ويجوز الرفع لأن الجملة ذات وجهين، أي: كان صدرها اسم، وعجُزُها فعل فجاز الأمران لذلك: ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٨ و ما بعدها).

(٣) ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٨ و ما بعدها).

(٤) هذا من المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المشتغل إذا وقع بعد إذا الفجائية ، فلا يجوز هنا إلا الرفع لأن (إذا) لا يقع بعدها الفعل، لا ظاهراً ولا مقدراً. ينظر تفصيل المسألة في: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٥ و ما بعدها) و (همع الهوامع ٣ : ١٣١) و (شرح الأشموني ٢ : ١٤٧ وما بعدها).

(٥) يجب نصب المشتغل إذا ولى أداةَ شرط جازمة، لأن أدوات الشرط تختص بالأفعال خلافاً للأخفش، حيث جوّز دخولها على المبتدأ مع ترجيحه للنصب، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٢ وما بعدها) و (همع الهوامع ٣ : ١٣٨) و (شرح الأشموني ٢ : ١٤٥ وما بعدها).

الحمل على إضمار فعل فتنصبهُ ، سواء كانت لو بمعنى إن، أو حرف امتناع لامتناع، والفرق بينهما، أنَّ التي هي بمعنى إن تدخل على الماضي فتخلصهُ للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ ﴾[1] والتي بمعنى حرف الامتناع لامتناع تدخل على المضارع

فتخلصه إلى الماضي نحو قولك: لو يقوم زيدٌ قام عمرو، تريد: لو قام زيدٌ قام عمرو.

وقولي: (**وعلى ذلك ينبغي أن يحمل: (نعم العبد صُهيب لو لم يخف الله يعصه)**[2]، [أي: على أنها بمعنى إنْ، كأنه قال: إن لم يخف الله لم يعصه][3] و إنما حملتها على ذلك لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع لكان المعنى فاسداً فإنه إذا امتنع النفي لزم الإيجاب، فلزم من ذلك أن يكون خاف الله وعصاهُ وهو خلاف المعنى المراد، ولا يلزم ذلك إن جعلتها بمعنى إنْ.

وقولي: (**وأدوات التحضيض**) إلى آخره مثال تقدم أداة التحضيض هلاّ زيداً ضربته، لا يجوز في زيد إلا النصب بإضمار فعل لأن أداة التحضيض لا يليها المبتدأ، فأما قول الشاعر[4]:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلت بشفاعة ... إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها

وقول الآخر[5]:

قَالَتْ أَرَاكَ بِمَا أَنْفَقْتَ ذَا سَرَفٍ ... عِنْدَ اللِّقَاءِ فَهَلاَّ فِيكَ تَصْرِيدُ

---

(١) آل عمران : ٩١.

(٢) هذا الأثر مروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في مدح الرومي، ينظر: (شرح المقرب تأليف د .علي محمد فاخر ٢ : ٨٣١).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٤) القائل: الصمة القشيري، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠ .
الشاهد: (نفسُ ليلى) محمولة على إضمار فعل و ليست مبتدأ، والتقدير: فهلاّ شفعت نفس ليلى لها وشفيعها بدل من نفس، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو شفيعها المقبول، وحذفت الصفة لدلالة المعنى عليها.

(٥) لم أعثر على هذا البيت فيما بحثت فيه من مصادر.
الشاهد: (تصريد) محمول على إضمار فعل، وليس بمبتدأ، والتقدير: (فهلاَّ رأت فيك تصريد).

فنفس ليلى، وتصريد، محمولان على إضمار فعل وليسا بمبتدأين، والتقدير فهلاّ رأى فيك تصريد، وَهلاّ شفعت نفسُ ليلى لها، وشفيعها بدل من نفس، أو خبر ابتداء مضمراً، أي: هو شفيعها المقبول، وحذف الصفة لفهم المعنى، وكل ظرف [زمان][1] لما يستقبل، فإنه إذا تقدم الاسم المشتغل عنه، يجري مجرى أداة الشرط [في أن][2] الاسم لا يكون إذ ذاك إلا محمولاً على فعل مضمر فإذا قلت: إذا زيداً ضربته غضبَ، لم يجز في زيد إلا النصب بإضمار فعل وإذا قلت: إذا زيدٌ قام، قام عمُرو، لم يكن زيدٌ إلا مرفوعاً بإضمار فعلاًي: إذا قام زيد قام عمرو، فأضمرت قام الأولى لدلالة الثانية عليها، والدليل على أنه محمول على إضمار فعل أنه لم يؤتَ بعد إذا / بصريح المبتدأ والخبر لا يقال: إذا زيدٌ قائم قام عمرو فأمّا قول الشاعر[3]: ١٦ب

فَهَــلاّ أعَدّونِي لِمِثْلِـي تَفَـاقَــدُوا ... إذَا الخَصْمُ أبْزَى مَائلَ الرّأسِ أنْكَبُ

فأبزى، فعل ماض بمعنى غلب، وليس اسماً على وزن أفْعَـل، ويكون قولـه: مائل لرأس أنكب، خبر ابتداء مضمر، أي: هو مائل الرأس أنكبُ الجملة في موضع الحال من الضمير الذي أبزى.

وقولي: (**والأدوات التي هي بالفعل أولى، أدوات الاستفهام**) إلى آخره مثال تقدم أداة الاستفهام على الاسم المشتغل عنه: أزيداً ضربت ومثال تقّدم ما، ولا النافيتين عليه: ما زيداً ضربته، ولا عمراً أكرمته، الاختيار في زيد، وعمرو في جميع ذلك، النصب[4] بإضمار فعل يفسره ما بعده ويجوز رفعهما على الابتداء، و كذلك

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٢) في ش: (فإنّ).

(٣) القائل: نسبه في شرح الرضي على الكافية، والخزانة لبعض بنى فقعس، ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١ : ٤٦٠ و ٣ : ١٩١) و (الخزانة ٣ : ٢٩).

الشاهد: (أبزى) فعل ماضٍ بمعنى: غلب، وليس اسماً على وزن أفعل، وهذا موضع خلاف فذهب الكوفيون إلى أنه اسم بمعنى أفعل، و لذلك يجوز عندهم وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعد إذا واشترطوا في خبر الجملة الاسمية أن يكون فعلاً، ولا يقع اسما إلا شاذا كما هو في هذا البيت وجوزه البصريون والأخفش على ضعف. ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١ : ٤٦٠).

(٤) ذهبَ الأشموني في شرحه للألفية إلى أنه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط إلا في الشعر، أما في الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل، إلا ، إذا، الشرطية أو، إنْ ، والفعل ماض فيقع وذهب السهيلي إلى القول بإختيار النص على الرفع في باب الاشتغال بالأمر، والنهي والاستفهام ينظر تفصيل المسألة في: (نتائج الفكر للسهيلي ٤٣٥) و (شرح الأشموني ٢ : ١٤٧).

لو قلت: أزيدٌ قام، وما زيدٌ قام، ولا عمرو خرج لكان الاختيار في زيد، وعمرو الرفع بإضمار فعل يفسره ما بعده ويجوز رفعهما على الابتداء، وإنما اختير في الاسم الواقع بعدها الحمل على إضمار فعل لشبهها بأدوات الشرط ، وذلك أن الفعل بعدها غير واقع، كما أنه بعد أداة الشرط كذلك، ألا ترى أنّ القيام إذا دخلت عليه أداة الشرط [غير واقع كما أنه كذلك إذا دخلت عليه أداة نفي، أو استفهام، وأيضاً فإن الاستفهام قد يُضمر معنى الشرط][1] فيحتاج إذ ذاك إلى جواب، فتقول أتأتيني أكرمك، كما تقول إن تأتني [أكرمك][2]، ولقصور المشبـهّ عن المشبَّه يجوز في الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام، و(ما)، و(لا) النافيتين أن يرتَفع على الابتداء، ولا يجوز ذلك في الاسم الواقع بعد أداة الشرط .

وقولي: (**إلا أنَّ أدوات الشرط و أدوات الاستفهام**) إلى آخره مثال وقوع الفعل والاسم بعدهما: هل قام زيدٌ ؟ ومتى يقمْ زيد قام عمرو فتقدم الفعل ، ولا يجوز أن تقول: هل زيد قام؟ ومتى زيد يقم قام عمرو إلا فيضرورة[3]، إلا الهمزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجوز ذلك فيها في الكلام فتقول: أقام زيدٌ ؟ وإن شئت قلت: أزيدٌ قام ؟.

وكذلك إنْ ، مِن أدوات الشرط ، إذا كان الفعل الذي بعدها ماضياً فإنه قد يجوز ذلك فيها في الكلام فتقول: إنْ قام زيدٌ قام عمرو، وإنْ شئت، إنْ زيدٌ قام، قام عمرو، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[4] وإنما جاز ذلك فيهما لأن (الهمزة) أمّ أدوات الاستفهام، و(إنْ) أمّ أدوات الشرط ، و إنما لم يجز ذلك في إن، إلا إذا كان الفعل ماضياً لأن الفعل الماضي لا يظهر لها / فيه عمل فسَّهل ذلك ١٧ظ

(١) ما بين القوسين زيادة في (ش).
(٢) ما بين القوسين ساقطة من (م).
(٣) يختار النصب إذا وقع الاسم بعد الأدوات التي يغلب أن يليها الفعل، وهي: همزة الاستفهام و (ما) النافية و (لا) النافية، و(إنْ) النافية، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٨).
(٤) التوبة: ٦.
الشاهد في الآية: (أحدٌ) وقعت بعد، إن الشرطية مرفوعة، وهذا جائز لأن الفعل الذي بعدها ماضياً، إذ لم يظهر لها فيه محل، وهذا حسن في (أن) قبيح في أخواتها، لأنها أم حروف الشرط ينظر: (معاني القرآن ١ : ٤٢٤) و (معاني القرآن للأخفش ١ : ٣٥٤) و (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٠٣) و (التبيان ٢ : ٦٣٦) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٤).

الفصل بينها وبينه في اللفظ وإذا كان الفعل مضارعاً ظهر عليها فلم يسغ الفصل بينهما، لو قلت: إن زيد يقم قام عمرو، لم يجز إلا في ضرورة.

وقولي: (**والاسم المشتغل عنه في هذا الباب، إن كان لـه ضمير واحد**) إلى آخره، مثال ما لـه ضمير واحد، أو سببي واحد، زيد ضربته وعمرو أكرمت أخاه، و قد تقدْم حكمه، و مثال ما لـه سببان: أزيداً ضربَ أخاهُ أبوه، ومثال ما لـه ضميران منفصلان: أزيداً أباهُ لم يضرب إلا هو ومثال ما لــه ضمير منفصل، وسببي: أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو، وجميع ذلك يختار فيه نصبُ زيد بإضمار فعل، إنْ حملته على المنصوب، ورفعه بإضمار فعل إن حملته على المرفوع، و قد يجوز رفع زيد في جميع ذلك على الابتداء ومثال ما لـه ضمير متصل مرفوع مع سببي، أو ضمير منفصل قولك: إن زيدٌ لم يضرب أخاهُ وإن زيدٌ لم يضرب إلا إياهُ، المختار في زيد الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المستتر في يضرب، ويجوز رفعه على الابتداء ولا يجوز فيه النصب بإضمار فعل أصلاً، لا تقول إنْ زيداً لم تضرب، ولا إنْ زيداً لم يضرب إلا أياه.

ومثال ماله ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل، أو سببي في باب ظننت، وفي فقدت، وعدمت، إن أزيد لم يظنه ألا هو قائما، وأزيدُ ظنـّهُ أخوك قائماً، وأزيدٌ عدمَهُ أخوهُ، وإن أزيد لم يعدمه إلا أخوهُ، المختار في زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب، أو الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المنفصل، أو السببي، ويجوز الرفع على الابتداء ومثال ما له ضمير متصل مع ضمير منفصل أو سببي في غير فقدت، وعدمت، وباب ظننت، قولك: أزيداً لم يضربه إلا هو؟ وأزيداً ضربه أخوه، المختار في زيد النصب بإضمار فعل، حملاً على الضمير المنصوب، ويجوز فيه الرفع على الابتداء ولا يجوز فيه الرفع حملاً على إضمار فعل حملاً على السببي أو الضمير المنفصل كما جاء ذلك في باب ظننت، ومثال ماله ضميران متصلان قولك: أزيدٌ أظنه قائما؟ المختار في زيد الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المتصل المستتر في ظن، ويجوز رفعهُ على الابتداء، ولا يجوز نصبه حملاً على الضمير المنصوب، ولا يتصور أن يكون الاسم المشتغل عنه ضميران متصلان، أحدهما

مرفوع، والآخر منصوب في غير باب ظننتُ/[1] وقعدت، وعدمت، لو قلت: أزيد ١٧ظ ضَرَبه؟ تريد: ضَرَب هو زيد نفسه لم يجز، لأن الضمير المتصل لا يتعدى فعله إلى الضمير المتصل إلا فيما ذُكر من قعدت، وعِدمتُ، وباب الظن.

بابُ كان وأخواتها

قولي: (**فما كان مبتدأ، كان اسماً لها، إلا اسم الشرط**) إلى آخره مثال ذلك: زيد قائم، إذا أدخلت عليها فعلا من أفعال هذا الباب، صار المبتدأ اسماً لـه وخبره خبراً لـه، فتقول: كان زيدٌ قائماً، إلا ما استثنيناه فإن ذلك لا يجوز فيه، أما اسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية، فلا يجوز ذلك فيها لأنها لها صدر الكلام، وجعلها اسماً لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك فلذلك لم نقل: كان أيّهما قائماً؟ ولا كان أيّهم يضرب اضربه، ولا كان كم درهم عندك، وأما(ما) التعجبية، وأيمن الله، ولعمرُ الله، فإن العرب التزمت فيها الرفع على الابتداء وجعلها أسماء لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك، فلذلك لم يُقل: كان ما أحسن زيداً، ولا كان أيمن الله لقد قام زيد ولا كان لعمرُ الله لقد قام زيد، على أن تجعل، ما، وأيمن الله، ولعمر الله مرفوعاً بكان.

وقولي: (**و ما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها**) إلى آخره، مثال ذلك زيد قام، وزيد يقوم، وزيد قائم، وزيد أبوه قائم، و إن شئت قلت في جميع ذلك كان زيد قام، وكان زيد قائماً، وكان زيد يقوم، وكان زيداً أبوه قائم، فتجعل ما كان خبراً للمبتدأ خبراً لكان، إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، لا يجوز أن تقول كان زيدٌ هل قام، وكان زيداً ضربه، فأمّا قول الشاعر[2]:

وكــونــي بالمكـارم ذكّرينــي ودَلِّــي دَلَّ مـاجــدةٍ صنــاعِ

---

(١) أوجب الفراء في باب ظنّ الرفع، وزعم أنّ العرب من عادتهم إلغاؤها. ينظر: (همع الهوامع٣ : ١٣٣).
والفعل الذي اشتغل عن الاسم من باب ظن ولم يقع ضميراً أو سبباً حمل عليه، أو ضميرين متصلين حُمل على الرفع لا على النصب، ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٥).
(٢) البيت بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ٣٣٦ و ما بعدها) و (شرح التسهيل ١ : ٣٣٥) و(شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٠٣) و (مغني اللبيب ٥٨٥) و (همع الهوامع ١ : ٤١٦) و(الخزانة ٩ : ٢٦٦).
الشاهد: (ذكريني) وهي فعل أمر، وقعت خبراً ليكون، ومن المعروف أن الجمل التي لا تحتمل صدقا ولا كذباً، أي: الجمل الإنشائية، لا تقع خبرا لكان إلاّ أن هذه ضرورة ، وهي من قبيل ما وضع فيه لفظ الأمر موضع الخبر أي: تذكريني.

فضرورة، ويتخرج على أنْ يكون من قبيل ما وضع فيه لفظ الأمر مع موضع الخبر أي: تذكريني، فيكون مثل قولـه تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[1] أي: فيمدّ لـه الرحمن مدّاً.

وقولي: (إلا ليس، وما زال، وما فتئ، وجاء، وقعد في المثل). أعنى أن قد يقال: كان زيد[2]، وأمسى زيد، فيكتفى بالمرفوع عن المنصوب، وكذلك سائر أفعال هذا الباب، إلاّ ما أستثنى فإنه لا يكتفي فيه بالمرفوع عن المنصوب، لا يقال: ليس زيدٌ،ولا ما زال زيد. أعني بذلك زال التي / مضارعها يزال، فأمّا زال التي ١٨ظ مضارعها يزول فإنها مكتفية بالمرفوع، تقول: مازال زيد عن فعله، وما يزول عن اجتهادِهِ ، وكذلك أيضاً لا يقال: ما فتئ زيدٌ وقولهم " شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربةً " و" ما جاءت حاجتك " لا يحذف خبرهما لأنهما مثلان والأمثال لا تغير عما استعملت عليه.

وقولي: (وإن كانت تامة فكذلك، أو بمعنى صار) فما جاءت فيه كان بمعنى صار قوله[3]:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها ... قَطَا الحَزنِ قَدْ كانتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

أي: صارت.

---

(١) مريم :٧٥.
الشاهد في الآية: (فليمدد) وضع فعل الأمر موضع الخبر، والتقدير: يمدد لـه الرحمن مداً. وقد تكون خبراً في المعنى، وصورته صورة الأمر. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٧) و(البحر المحيط ٧: ٢١٩ وما بعدها) و(ارتشاف الضرب ٥:٣).

(٢) تفتقر كان إلى منصوبها لان فائدتها لا تتم إلا به، ولذا تسمى كان الناقصة، فإذا اكتفت بمرفوعها وأدت المعنى به فهي كان التامة. ينظر تفصيل المسألة في : (همع الهوامع ١ : ٤٢٤).

(٣) القائل: ابن أحمر، وهو شاعر إسلامي، كذا نسبه في: (اللسان (كَوَنَ)) و(شرح والتسهيل ١: ٣٤٥) و (شرح أبيات المفصل ٩٧٢).
الشاهد: (كانت) بمعنى صارت، حيث تستعمل للدلالة على معنى التحويل من وصف إلى آخر وهذا المعنى تختص به، كان الناقصة، واستعمالها بهذا المعنى قليل النسبة لمعناها الأول. ينظر: (شرح التسهيل ١ : ٣٤٥) و (شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٨٩) و (اللسان (كَوَنَ))

وقولي: (وقد تكون بمعنى صار) مثال ذلك في أصبح قوله[١].

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

ألا ترى أن المعنى صرت لا أحمل السلاح ولا يريد بذلك صباحا من غيره ومن ذلك قول الآخر[٢]:

فَأَصْبَحْتُ كَالْهِنْدِيِّ، إِذْ مَاتَ حَسْرَةً عَلَى إِثْرِ هِنْدٍ أَوْ كَمَنْ سُقِيَ السَّمَّا

أي: صرت كالهندي، ومثال ذلك في أمسى قوله[٣]:

أَمْسَتْ خَلاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

أي: صارت خلاءً، وصار أهلها محتملين عنه، ولم يرد حقيقةً المساء إذا لم يرد أنَّ أهلها احتملوا منها في المساء الذي وقف به في هذه الدار بدليل قولـه: أخنى عليها الذي أخنى على لُبَد.

وبدليل قوله بعد ذلك: إلاَّ الأَوَارِيَّ لأياً مَا أُبِينُهَا[٤] .....البيت فوصفها بالدثور والفساد، ومن ذلك قول الآخر[٥]:

---

(١) القائل: البيت من شواهد سيبويه حيث نسبه للربيع بن ضبع الفزاري. ينظر: (الكتاب ١ : ٨٨ وما بعدها) و (شرح جمل الزجاجي ١ : ٤٢١).
الشاهد: (أصبحت) جاءت بمعنى صار، لأن المعنى: صرت لا أحمل السلاح ، ولا يريد بذلك صباحاً أو غيره. ينظر: (الكتاب ١ : ٨٨ وما بعدها).

(٢) لم اقف له على قائل فيما بحثت فيه من مراجع.
الشاهد: (أصبحت) بمعنى صرتُ.

(٣) القائل: النابغة الذبياني، ديوانه : ٢٨.
الشاهد: (أمست) بمعنى: صارت خلاءً ، و صار أهلها محتملين عنها حيث لم يرد المساء حقيقة ولم يرد أهلها احتملوا عنها في المساء الذي وقف فيه. ينظر: (شرح التسهيل ١ : ٣٤٤) و(همع الهوامع ١ : ٤٢٠) و (الخزانة : ٤ : ٥)

(٤) القائل: النابعة الذبياني ديوانه: ٢٧ .
وهذا صدر بيت عجزه: و الفؤى كالحوض بالمظلومة الجلد .
(الأواري) : جمع الآري، تشد بها الدابة، (لأياً) شدة.
الشاهد: الدليل على أن (أمست خلاءً) في البيت السابق بمعنى صارت و ليس المراد الماء، أن الأحداث صارت إليها الأماكن. ينظر : (الكتاب ٢ : ٣٢٠) و (إعراب القرآن للفراء ١ : ٢٨٩) و (الخزانة ٤ : ٦).

(٥) القائل: لم أقف لـه على قائل فيما بحثت من مصادر.
الشاهد : (أمس) بمعنى صار.

أَمْسى الفُؤادُ بِكُمْ يَا هِنْدُ مُرتَهِناً وَأنتِ كُنْتِ الهَوَى والوَسَنَا

أي: صار بكم مرتهناً ومثال ذلك في أضحى قول جميل[1]:

تَذَكَّرْتُ مَنْ أَضْحَتْ قُرَى اللَّد دُونَهُ وَهَضْبُ لِتَيمَا والهِضابَ وعُورُ

أي: صارت قرى اللد دونه، ومن مثل ذلك قول ابن الدمينة[2]:

فَقَدْ مَاتَ قَبْلِي أَوَّلُ الحُبِّ وَانْقَضَى وَإِنْ مُتُّ أَضْحَى الحُبُّ قَدْ مَاتَ آخِرَهْ

أي: صار الحب قد مات آخره.

وقولي: (و إن كانت تامة[3] فهي للدلالة على الدخول فى الازمنة المذكورة) مثال ذلك قولك: أضحى عبد الله، أو أمسى، وأصبح، أي دخل عليه وقت الضحى، أو المساء أو/ الصباح. ١٨ب

وقولي: (وأما غدا، وراح، فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان) مثال ذلك: غدا زيدٌ قائماً، وراح عبد الله مقيماً أي: كان قيام زيد فى [الغد][4]، وإقامة عبد الله فى الرواح.

وقولي: (وقد يكونان بمعنى صار) مثال ذلك في غدا قولك: غدا زيدُ فارساً [أي: صار فارساً][5].

---

(١) جميل بن عبد الله بن معمر بن ظبيان بن جُنّ بن ربيعة بن حرام بن ضنّة ابن عبد بن كبير بن سعد، ويكنى، أبا عمرو.أحد عشاق العرب المشهورين من شعراء الطبقة السادسة من الشعراء الإسلاميين، ينظر: (طبقات فحول الشعراء : ٢ : ٦٤٨) و (الشعر والشعراء ١ : ٣٤٦).
البيت ليس في ديوان جميل، أوردهُ ابن منظور في اللسان منسوباً لجميل، ينظر : (لسان العرب (لدَدَ)).
الشاهد: (أضحت) جاءت بمعنى صارت، أي: صارت قُرى اللُّد دونه.

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله ، والدُّمينة أمُّه، وهو من بني خثعم ينظر: (الأعلام ٤ : ١٠٢).
البيت لم أعثر عليه في المصادر التي رجعت إليها.
الشاهد: (أضحى) جاءت بمعنى صار، أي: صار الحبُّ قدمان آخره.

(٣) وتكون كان تامة إذا اكتفت بالاسم، ولا تحتاج إلى الخبر، وذلك إذا جاءت بمعنى، وقع، أو حدث أو خلق. ينظر : (الأزهية : ١٨٣).

(٤) في ش : الغدو.

(٥) ما بين القوسين ساقطة من: (ش).

ومن ذلك قوله[1]:

يغـدُوا عليك مرجَّـلين كأنّـهم لـم يفعَلوا

أي: يصيرون مرجلين، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقتٍ بذلك دون وقت، ومثال ذلك في راح، قولك راح زيدٌ عالماً، أي: صار عالماً.

وقولي: (**وأمّا ظلَّ وبات، فإن كانتا ناقصتين، فيكونان بمعنى صار**) مثال كون ظلَّ بمعنى صار قولـه تعالى: ﴿ **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ** ﴾[2]، أي: صار وجهه مسوداً، ومثـال كون بات بمعنى صار قولـه صلى الله عليه وسلم[3] " فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده " أي: [صارت][4]، إذ لم تختص بذلك نوم ليل من نهار.

وقولي: (**وقد تكون ظل لمصاحبة، الصفة للموصوف نهاره**) إلى آخره، مثال ذلك في ظل قوله[5]:

---

(١) نسبه سيبويه عن الأصمعي لبعض بني أسد في: (الكتاب ٣ : ٨٦).
الشاهد: (غدا) تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن لأنها ناقصة فجاءت غدا في البيت بمعنى يصيرون مرجّلين ودلّت يغدوا أنهم لم يحفلوا، ينظر: (الكتاب ٣ : ٨٧) و (الخزانة ٩ : ٩١ وما بعدها).

(٢) النحل : ٥٨.
الشاهد: (ظل) بمعنى صار لَّما أتت ناقصة، وهي هنا بمعنى أقام نهاراً على الصفة التي تسند إلى اسمها، والأظهر أن تكون ظل بمعنى صار، لأن التبشير قد يكون في الليل أو في النهار. ينظر: (الكتاب ١ : ٣٩٦) و (ومعاني القران للفراء ٢ : ١٠٦) و (إعراب القران للنحاس ٢ : ٣٩٩) و (البحر المحيط ٦ : ٥٤٨).

(٣) رواه البخاري في (الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وتراً ١ / ٢٧، رقم الحديث (١٦٠) واللفظ للبخاري) ورواه مسلم (في الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ، وغيره يده المشكوك في نجاستها، في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ١ : ٢٣٣ رقم (٢٧٨)) ولفظه (فإنه لا يدري أين باتت يده).

(٤) ساقطة من (ش).

(٥) القائل:امرؤ القيس، ديوانه: ٧٨.
الشاهد: (ظَـلَـلْـتُ) حيث دلـّت على مصاحبة الصفة للموصوف النهار كلـّه، أي: أقمت النهار كله على هذه الصفة النهار كلـّه على هذه الصفة، ردائي فوق رأسي، أعدُّ الحصى ما تنقضي عبراتي. ينظر: (شرح التسهيل ٢ : ٣٦١).

ظللـت ردائي فوق رأسي قاعداً　　أعدّ الحصـى ما تنقضـي عبراتي

أي: أقمت النهار كله على هذه الصفة.

ومثال ذلك في بات، قوله:

[وبـات وبـاتــت لـه ليلـةٌ　　كليلةِ ذي العائـر الارمدِ][1]

أي: صاحَبْتـهُ ليلته بكمالها هذه الصفة.

وقولي: (وإن كانتا تامتين كانت بات بمعنى عـرَّس[2]، وظلَّ بمعنى الإقامة بالنهار) مثال ذلك في ظل وبات قوله[3]:

ولقد أبيت على الطّوى وأظلّه　　حـتى أنـال بـه كريـم المأكـلِ

أي: أقيم عليه الليل والنهار.

وقولي: (و أمَّا صار فإن كانت ناقصة تكنْ للدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى) مثال ذلك قولـه[4]: وصرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامنا....... البيت.

أي: انتقلنا من المعاتبة إلى ما يحسن.

وقولي: (وآض في تمامها و نقصانها بمنزلتها) أي: بمنزلة صار.

مثالها ناقصةً قولـه[5]:

آض لنا ماءً وكان نارا

ومثاله تامة آض زيد/ إلى الحق، أي: رجع إليه.　　١٩ظ

---

(١) ساقط من (ش)
القائل: امرؤ القيس، ديوانه ١٨٥.
الشاهد: (بات) تدل على مصاحبة الصفة للموصوف، أي هذه الصفة صاحبته ليلة بكمالها.

(٢) أعرس الرجل بأهله، إذا بنى بها، يعرس إعراساً، وعرَّس يعرِّس. ينظر: (معجم مقاييس اللغة لابن فارس (عرس)) و (اللسان (بَيَت)).

(٣) القائل: عنترة بن شداد، ديوانه : ٤٢.
الشاهد: (ظل) جاءت تامة، فهي بمعنى الإقامة، أي: أقيم عليه الليل والنهار، وهو الطوى.

(٤) القائل: امرؤ القيس ديوانه : ٣٢، وهذا صدر بيت عجزه : ورُضْيتُ فذلّت صَعْبَةٌ أيَّ إذلال.
الشاهد: (صرنا) حيث جاءت صار ناقصة، فكانت للدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها، إلى صفة أخرى ، أي: انتقلنا من المعاتبة إلى ما يحسن.

(٥) القائل: لم أعثر على هذا البيت ولا قائله في المصادر التي رجعت إليها.
الشاهد: (آض) بمنزلة صار في تمامها و نقصانها. وقد جاءت آض هنا بمنزله صار الناقصة.

وقولي: (**وليس لانتهاء الصفة عن الموصوف في الحال**) إلى آخره مثال ذلك: ليس زيد[1] قائماً، ينبغي أن تحمل ذلك على نفي القيام عن زيد في الحال ولا يجوز غير ذلك، و ليس ذلك بمنزلة قولك: زيدٌ قائم، فإنه و إن كان الأظهر في القيام المخبربه عن زيد إن كان حالاً، فإنه قد يجوز أن يراد به المضي، أو الاستقبال، ولا يجوز ذلك مع ليس، بل يحمل على الحال لا غير فإن دخلت على مختص بزمان نفته على حسب اختصاصه فتقول: ليس زيدٌ قائماً غداً ومن كلامهم " ليس خلق الله مثله "[2].

وقولي: (**و أمّا مازال وما فتئ فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها**) مثال ذلك: مازال زيد قائماً، وما فتئ قاعداً أي: أنه قد قام، أو قعد لم ينتقل عن ذلك [وأمّا ما انفك، وما برح فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها، مثال ذلك: ما انفك زيدٌ قائماً، وما برح قاعداً، أي: أنه مذ قام وقعد لم ينتقل عن ذلك][3].

وقولي: (**و إن كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة**) مثال استعمال برح تامة قوله سبحانه:

﴿ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾[4].

[أي: لا أزل على السير حتى ابلغ مجمع البحرين][5] ومثال استعمال انفك تامة قولك: ما انفك زيدٌ عن القيام.

---

(١) تنظر المسألة في : (الأزهية ١٩٥).

(٢) المعنى: ما خلق الله مثله، وليس لابد لها من اسم، وخلق هنا فعل فلا يكون اسم ليس و يجوز إضمار اسم هاهنا بمعنى، الأمر والتقدير: ليس الأمر خلق الله مثله فكان الأمر اسم ليس، ينظر تفصيل المسألة في: (الأزهية ١٩٥).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من : (ش).

(٤) الكهف : ٦٠.

الشاهد : (لا أبرحُ) التامة تأتى للدلالة على بقاء الفاعل في مكانه أو صفته، أي: لا أفارق السير حتى أبلغ مجمع البحرين، ينظر: (التبيان ٢ : ٨٥٤) و (البحر المحيط ٧ : ١٩٨).

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (م).

وقولي: (**وأمّا مادام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال**) مثال ذلك قولك: أقوم مادام زيدٌ، أي: ما بقىَ مقارناً لهذه الصفة التي هو عليها من القيام.

وقولي: (**و إن كانت تامةً فللدلالة على بقاء الفاعل**) مثال ذلك قولك: أفعل هذا مادام زيدٌ أي: مدة بقاء زيد.

وقولي: (**ولا يجوز دخول(إلا) في خبر مازال وأخواتها**) أعني أنه لا يجوز أن تقول: مازال زيد إلا قائما، ولا ما انفك زيدٌ إلا عالماً، وسبب ذلك أن قولك: مازال زيد عالماً، وما انفك زيد قائما إيجاب في المعنى، لما لا يجوز أن تدخل إلاّ على الخبر إذا كان موجبا، فلذلك لا تدخل إلاّ في أخبار هذه الأفعال[1]، فأما قول الشاعر[2]:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً ... عَلَى الخَسْفِ أو تَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

فمناخةً حال، وليس خبر، وتنفك تامة لا خبر لها، كأنه قال: حراجيج ماتنفك عن التقطير إلاّ في حال الاناخة على الخسف.

وقولي: (**وأفعال هذا الباب كلها متصرفة، إلاّ ليس وما دام وقعد** وجاء في المثل قعد وجاء) [في المثل][3] فلم يتصرفا، لأن الأمثال لا تغير عمّا استعملت عليه، وأمّا مادام / أما قعد وجاء [فى المثل] فلم يستعمل منها المضارع لأنها في المعنى بمنزلة ١٩ب فعل شرط ، قد تقدَّم جوابه وفعل [الشرط][4] إذا تقدم جوابه كان ماضياً، ألا ترى أنك إذا قلت: أفعلُ هذا مادام زيد قائماً، كان في المعنى قريباً من قولك: أفعل

---

(١) أي: أن إلاّ، للإيجاب والتحقيق بعد النفي، مثل: ما قام إلا زيدٌ أي: قام زيد، لأن نفي النفي إثبات. ينظر مواضع إلا في: (الأزهية ١٧٤).

(٢) القائل: ذو الرمة، ديوانه ١٧٨ (مكارتني)، والبيت برواية (نرمي بها بالنون) في: (الكتاب ٣ : ٤٨) و (الأنصاف ١ : ١٥٦) و (شرح التسهيل ١ : ٣٥٧).
الشاهد: (ما تنفك) تامة لا خبر لها، ومناخة حال، وليس خبراً، كأنه قال: حراجيج ما تنفك عن التقطير إلا في حال الإناخة على الخسف، وانفك بمعنى انفصل الشيء عن الشيء أي: فارقه، وهذا على مذهب البصريين، ينظر: (الكتاب ٣ : ٤٨) و (إعراب القرآن للنحاس : ٥ : ٢٧٢) و (ابن الشجري ٢ : ٣٧٣) و (الإنصاف ١ : ١٥٦) و (شرح التسهيل ١ : ٣٥٧) و (شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٩٧) و (شرح شواهد المفصل ٩٧٧ وما بعدها) و (همع الهوامع ١ : ٤٣٦) و (الخزانة ٩ : ٢٤٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة في: (م) قد تكون سهواً من الناسخ.

(٤) ما بين القوسين ساقطة من (م).

هذا إنْ دام زيدٌ قائماً، فكما لا يجوز أن تقول أفعل هذا إن يدُمْ زيدٌ قائماً، فكذلك لا يجوز مع ما دام، وأما ليس فأجريت مجرى ما، فلم تتصرف لذلك.

وقولي: (**قسم لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما دام**) إلى آخره إنما لم يجز تقديم خبر مادام عليها، فيقال أفعل هذا قائما مادام زيد، لأن ما ظرفية مصدرية فهي من قبيل الموصولات، ولا يجوز تقديم شيء من صلة الموصول عليه، ولم يجز تقديم خبر قعد عليها في قولهم: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة) لأنها جاءت مثل، والأمثال لا تغير عمّا استعملت عليه ولم يجز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها، لا يقال: قائما ما زال زيد، ولا عالماً ما انفك زيد، لأن ما النافية من حروف الصدور، فلم يتقدم لذلك ما بعدها عليها، وكذلك لا، الداخلة في جواب القسم هي إذن من حروف الصدور، فلذلك لم يجز أن تقول: والله قائما لا يزال زيد.

وقولي: (**وقسم يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال**)

مثال ذلك: قائماً كان زيد، وعالماً لم يزل زيدٌ، ومنطلقا أضحى عبد الله

وقولي: (**ما لم يعرض عارض يوجب تقديم الخبر وتأخيره**) إلى آخره.

مثال: ما كان زيد قائماً، وهل أصبح بكر مطلقا، ألا ترى أن خبر كان وخبر أصبح قد كان تقديمهما جائزاً قبل دخول ما النافية، وأداة الاستفهام فلما دخلنا لم يجز التقديم، كما أنه لا يجوز تقديم المفعول على عامله إذا دخلتا عليه.

أعني: ما، وهل، وكذلك أيضاً قولك: زيدٌ كأنه عمرو، أي مثله، لا يتقدم الخبر هنا على كأنّ لأنه ضمير متصل، كما أنّ المفعول إذا كان ضميراً متصلاً لا يجوز تقديمه على العامل، وكذلك سائر الموجبات لتأخير المفعول تكون أيضا موجبةً لتأخير الخبر، وتقول أيضاً: أيَّ رجل كان زيدٌ فيلزم تقديم الخبر لأنه اسم استفهام [كما يلزم تقديم المفعول على العامل إذا كان اسم استفهام][1] نحو قولك: أيّ رجل ضربت؟ وكذلك سائر موجبات تقديم المفعول على العامل توجب تقديم الخبر وقد تقـدَّم تبين الموجبات للتقديم والتأخير في باب الفاعل فأغنى/ ذلك عن إعادتها هنا. ٢٠ظ

(١) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (**ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر**) أعني أن انفصال الضمير في مثل: إياك ضربت، قد كان موجباً لتقديم المفعول وليس لتقديم الخبر بل يجوز، عمرو كان إيّاهُ زيدٌ فلذلك استثنيته.

وقولي:(**وهو أنْ يكون الخبر ضميراً [متصلاً]**[1] **والاسم ظاهراً**) إلى آخره، مثال تقديم الخبر على المخبر عنه لكونه ضميراً متصلاً، والاسم ظاهراً قولك: عمرو كأنه زيدُ، أي كان مثله، ومثال تقديمه عليه لكونه نكرةً لا مسوغ للإخبار عنها، إلا كون خبرها ظرفاً، أو مجروراً [أو][2] مقدّما عليها.

قولك: كان في الدار رجل، وكان عندك امرأة، ومثال تقديمه على الاسم لكون الاسم مقروناً بإلاّ، أو في معنى المقرون بها قولك: لم يكن القائم إلاّ زيدٌ، وأنما القائم زيدٌ، أي: ما كان القائم إلا زيدٌ ومثال أنْ يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كان في الدار صاحبها.

وقولي: (**وقسم يلزم تأخيره عنه، وهو أن يكون الخبر[ضميراً]**[3] **متصلاً و الاسم كذلك**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: زيدٌ كنته أي: كنت مثله ومثال كون الخبر مقروناً بإلا: ما كان زيدٌ إلا قائمًا، ومثال كونه في معنى المقرون بها: إنما كان زيدٌ قائماً، تريد: ما كان زيدٌ إلاّ قائما، ومثال عدم الفارق بين الاسم والخبر، كان موسى عيسى، أي: مثله.

وقولي: (**وإذا كان الخبر معمول، فإن قدمته وحده على الخبر جاز**) مثال ذلك: كان زيد طعامك آكلاً.

وقولي: (**ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفاعل**) مثال ذلك: كان زيد ما يريد عمرو، ولا يجوز أن تقول: كان زيدٌ عمراً ما يريد.

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (**وإن قدمته على الاسم، جاز إن كان ظرفاً، أو مجروراً ولم يجز فيما عدا ذلك**) مثال جوازه في الظرف، والمجرور قولك: كان في الدار زيدٌ قائماً، وكان عندك زيد جالساً، ومثال امتناعه فيما عدا ذلك، كان زيد آكلا طعامك، لا يجوز، كان طعامك زيد آكلاً.

وقولي (**وإن قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو من أنْ يكون ظرفًا أو مجرورًا، أو غير ذلك فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز**) مثال ذلك: كان في الدار قائماً زيدٌ.

وقولي: (**وإن كان غير ذلك، فلا يخلو أن يكون قبل/ الخبر أو بعده فإن كان قبله لم يجز**) مثال ذلك: كان طعامك آكلاً زيدٌ، لا يجوز ذلك لأنـّـك أوليت كان ما ليس اسماً لها، ولا خبرا. ٢٠ب

وقولي: (**و إن كان بعده جاز**) مثال ذلك: كان آكلاً طعامك زيدُ.

وقولي: (**و إنْ قدمتهما على الفعل لم يجز ذلك إلاّ حيث يجوز تقديم الخبر و حده**) مثال ذلك: طعامك آكلاً كـان زيـدُ، لا يمتنـع ذلـك، كـما لا يمتنـع، قائما كـان زيـدٌ، ولا تقول: طعامك آكـلاً ما كـان زيـد، كما لا يجـوز أن تقـول: قائمـاً مـا كـان زيد.

وقولي: (**فإن كانا معرفتين، جعلت الـذي تقـدر المخاطـب تجهـله الخـبر**) مثال ذلك: كان زيدٌ أخَا عمرو، إنْ قدرت المخاطـب يعـلم زيـداً، ويجهـل أنـه أخـو عمـرو، فإن قدرت المخاطب يعلم أخا عمرو، ويجهل أنه زيد قـلتَ: كان أخو عمرو زيداً.

وقولي: (**فإن كان يعلمهما إلاّ أنه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم، والأقل تعريفاً الخبر**) مثال ذلك قولك: كان زيدٌ غلام الملك، وكان غلام الملك زيداً، إذا قدرت المخاطب يعلم زيداً بالسماع ويعلم غلام الملك بالسماع أيضا، وبالسماع والعيان إلاّ أنه يجهل أن زيداً المعلوم عنده بالسماع هو غلام الملك المعلوم عنده أيضا بالسماع، أو بالسماع و العيان ، فالاسمان على هذا غير مجهولين، وانما المجهول نسبة أحدهما إلى الآخر فلذلك جاز في كل واحد منهما أن يجعل اسماً وخبراً، إلا أن جعل زيد اسماً وغلام الملك الخبر أولى، لأن العلم أعرف من المضاف إلى ما عُرّف بالألف واللام.

وقولي: (وإن كانا في رتبة واحدة مِن التعريف جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر) مثال ذلك: كان زيد صاحبَ عمرو، وإن شئت قلت: كان صاحب عمرو زيداً، وإنما تساويا في الحسن لأن المضاف إلى العلم في رتبة العلم في التعريف.

وقولي: (وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مسوغ الإخبار عنها، و الآخر الخبر) مثال ذلك: كان خيرٌ من زيد امرأة، جعلت خيراً اسم كان، لأن فيها مسوغا للإخبار عنها، وهو مقاربتها للمعرفة، ولا يجوز أن تقول: كانت امرأة خيراً من زيد.

وقولي: (فإن كان لكل واحد منهما مسوغ، جعلت أيهما شئت الاسم و الآخر الخبر) مثال ذلك: كان خيراً من زيد شراً من عمرو، وكان شرٌ من عمرو خيراً من زيد/ .

٢١ظ

وقولي: (و إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرةً، جعلت الاسم المعرفة، والنكرة الخبر) مثال ذلك: كان زيد قائماً، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر، مثال ذلك قوله[١]:

قفـي قَبْـل التفـرق يا ضَبَـاعَـا ولا يَـكُ مُـوْقِـفٌ منـكِ الوداعَا

باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها

قولي: (فأمّا عسى، ويوشك، واخلولق، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أنْ)[٢] مثال ذلك: عسى زيدٌ أنْ يقوم، و يوشك عمرٌو أن يخرج، واخلولق زيد أن يتوب.

---

(١) القائل: القطامي : ديوانه ٣١
الشاهد: (ولا يك موقف) كان، موقف اسم كان، وهي نكرة، والوداع خبرها، وهذا لا يجوز لا في ضرورة الشعر فالأولى أن تكون المعرفة هي الاسم، والخبر النكرة، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨٥) و(شرح التسهيل ١ : ٣٥٦) و (مغني اللبيب ٤٥٣) و(همع الهوامع ١ : ٤٣٥) و (الخزانة ١ : ٢٨٦) و (شرح أبيات المفصل ٩٥٩ وما بعدها).

(٢) يجب إسناد (أوشك) و(عسى) إلى (أنْ) والفعل، و أما (اخلولق) فقد أجاز النحويون: اخلولق أن يفوز، وأنكر ابن هشام ذلك، أي لا يجوز عنده دخول أن على الخبر.

وقولي: (وأمَّا كاد، وكرب فتقع الأفعال موقع خبرهما بغير أنْ) مثال ذلك: كاد زيد يقوم، وكرب زيد يخرج.

وقولي: (وأمَّا أخذ، وطفق، وجعل، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن)[1] مثال ذلك: جعل زيد يضحك وأخذ يقوم، وطفق يمشي، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾[2].

باب، ما، ولا، ولاتَ

قولي: (وإنها إنْ دخلت على المحتمل خلَّصته للحال كما أنَّ ليس، كذلك) مثال ذلك قولك: ما زيدٌ قائماً، ألا ترى أن قائما من قولك: زيد قائم محتمل الحال وغيره، وإن كان أظهر في الحال، فلما دخلت ما، النافية خلصته للحال، كما إنَّ ليس كذلك، وقد تقدم تبيين ذلك في موضعه.

وقولي: (إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بثلاثة شروط) إلى آخره مثال ذلك قولك: ما زيدٌ قائماً.

وقولي: (فإن فقد شيء من ذلك يرجعوا إلى اللغة التميمية)[3] مثال ذلك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، رفعت الخبر لما كان موجبا، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك: ما قائم زيد لتقدمه، وليس بظرف، ولا مجرور، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك: ما إن زيد قائم، لفصلك بينها وبين الاسم [الزائدة][4].

وقولي: (فمثلهم مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني) فإن اعتراض ذلك معترض، فقال لا يسوغ ذلك، لأن مثلا، في بيت الفرزدق[5] مضاف إلى

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ١١٩ و ما بعدها).

(٢) الأعراف: ٢٢ .
الشاهد في الآية قوله ﴿ طفق يخصفان ﴾ حيث لا يقع الفعل موقع خبر طفق إلا بغير، أنْ.

(٣) إذا دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية ففيها لغتان، الأولى: رفع الاسم ونصب الخبر وهي لغة الحجاز، والأكثر فيها دخول الباء على الخبر، والثانية: برفع الاسم والخبر، وهي لغة بني تميم ينظر: (الكتاب ١ : ٥١) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٠٣).

(٤) ساقطة من (ش).

(٥) بيت الفرزدق المذكور:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش وإذْ ما مثلَهم بشر
ديوان الفرزدق : ٧٨.

مضمر، والمضمر وإن كان مبنياً، فإنه يرد الأشياء إلى أصولها ألا ترى أنك تقول: بك لأفعلنّ، ولا يجوز أن تقول تك لأفعلن، ولا وك لأخرجنَّ، بل لا يجر المضمر حروف القسم/ إلا بالباء ، لأنها أصل في باب القسم، وكذلك أيضا تقول: [أعطيتموا][1] زيداً درهماً وأعطيتم زيداً درهماً، فإذا قلت: الدرهم أعطيتموه زيداً، لم يجز أن تقول: اعطيتُمْهُ زيداً بل يلتزم للأصل بسبب الضمير، وأمثال ذلك كثير، فكذلك ينبغي أن لا يبنى (مثل) لإضافته إلى الضمير، لأنّ الضمير كثيراً ما يرد الأشياء إلى أصولها فالجواب: أنَّه قد استقر [من كلامهم][2] بناء المضاف إلى الضمير أنشد الكوفيون[3]: ٢١ب

لم يُبْقِ إلا المجدَ والقصائدا غيركَ يا ابنَ الأكرمينَ والدا

فغير فاعل، يُبقي، وقد بنى لإضافته إلى الضمير، ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلاً، لزمك حذفَ الفاعل، وحذفه لا يسوغ.

وقولي: **(و إن كان لا تقتضيهِ، وعطفته على الخبر كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً ، أو منصوباً)** مثال ذلك، ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً ، وما زيدٌ قائم ولا قاعدٌ.

وقولي: **(و إن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع فيرتفع إن قدرتها تميمية، وينصب إن قدرتها حجازية، والحمل على اللفظ فيختص)** مثال ذلك: ما زيدٌ بقائم ولا قاعد، و إن شئت قلت: ولا قاعداً ، وإن شئت قلت ولا قاعدٌ، وليس ما زعمه الفارسي[4] من أن الباء لا تدخل في خبر التميميه كما لا تدخل في خبر المبتدأ بشيء،

= الشاهد: (مثلَهم) بُني على الفتح لإضافته إلى (هم) المبني وقد أنكر سيبويه ذلك، حيث قال "هذا لا يكاد يعرف ..." أي: بناء مثل، على الفتح، ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٦٠) و(شرح التسهيل ١ : ٣٧٣) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٨٨) و (مغني اللبيب ٥١٧) و(همع الهوامع ١ : ٤٥٠) و (الخزانة ٤ : ١٣٣).

(١) في (ش) أعطيتم.

(٢) في (ش): كلام العرب.

(٣) القائل: لم أعثر على هذا البيت في المصادر التي رجعت إليها.
الشاهد: (غير) جاءت مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبني وهو الضمير (كَ) وهو الفاعل في هذا البيت.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ١ : ٤٥٢).

ويلزمه على قياس مذهبه، أن لا تدخل في الخبر إذا تقدّم، فلا يقال: ما بقائم زيد، ووجود ذلك في كلامهم يدل على أنَّ الباء تدخل في الخبر و إن لم تعمل فيه [ما][1].

وقولي: (**وإن أتيت بعد حرف العطف بصفة أو موصوف وأوليت الوصف الخبر، وكان الموصوف سبباً من اسمها، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً**) مثال ذلك قولك: ما زيدٌ قائم ولا ذاهبٌ أخوه فلا يجوز في ذاهب إلاّ الرفع على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على قائم وأخوه، مرفوع به.

والآخر: أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مقدّم للمبتدأ الذي بعده وهو أخوه والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

وقولي: (**و يجوز فيه الرفع، والنصب، وإن كان منصوباً**) مثال ذلك قولك: ما زيداً قائماً، ولا ذاهباً أخوه بنصب ذاهب ورفعه فالنصب على أن تعطف ذاهباً على قائم، ويكون أخوه مرفوعاً به، و الرفع على أن يكون خبراً مقدماً للمبتدأ الذي بعده وهو أخوه، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفةً على الجملة التي قبلها.

٢٢ط

وقولي: (**ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض،[2] إن كان مخفوضاً بالباء الزائدة**) مثال ذلك قولك: ما زيد بقائم ولا ذاهب أخوه بخفض ذاهبٍ ورفعه ونصبه، فالخفض على عطف ذاهب على قائم، وأخوه مرتفع به والرفع على موضع (بقائم) إنْ قدرت (ما) تميمية، وأخوه أيضاً مرتفع به و يجوز أيضاً رفعه على أن يكون خبراً مقدماً للمبتدأ الذي هو أخوه، فالجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها والنصب على موضع بقائم، إن قدرتها حجازية، ويكون أخوه مرتفعاً به.

---

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ومذهب الكوفيين أن " ما " لا تعمل شيئًا في لغة الحجاز، وأن المرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها، والنصب على إسقاط الباء، لأنها لا ترد إلا مقترنة بها. ينظر: (همع الهوامع ١ : ٤٤٧).

وقولي: (**وإن كان الموصوف أجنبياً منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع**) إلى آخره، مثال ذلك ما زيد قائماً، ولا ذاهبٌ عمرو وما زيد منطلق، ولا خارج بكر، وما زيدٌ بقائم، ولا ذاهب عبُد الله، فيرتفع خارج وذاهب على أنهما خبران لما بعدهما، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها.

وقولي: (**وإذا تأخر الوصف جاز فيه الرفع و النصب [إن كان الموصوف]**[1] **سببيًا أو لم يكن**) مثال ذلك: ما زيد قائماً، ولا أخوه ذاهباً وما زيد بقائم، ولا أخوه ذاهباً، وما زيد قائماً، ولا عمرو ذاهباً فيرتفع الاسم عطفاً على اسم ما، وتنصب ذاهباً بعده عطفاً على خبرها ويجوز رفع ذاهب في جميع ذلك، على أن تجعلهِ خبراً للمبتدأ الذي قبله وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها.

وقولي: (**فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم**) مثال ذلك قولك: ما زيد قائماً بل عمرو ذاهبٌ، وما عمرو منطلقا بل مقيم بكر، وما عبدُ الله خارجاً بل أبوه ذاهبٌ، وما جعفر مقيماً بل قاعداً أبوهُ وما زيد بقائم بل عمرو ذاهبٌ، وما محمدٌ مقيم بل قاعدٌ بكر ترفع الاسمين في جميع ذلك على المبتدأ والخبر.

وقولي: (**والعطف على خبرها، كالعطف على خبر ما، إذا كان منصوباً**) تمثيل ذلك كتمثيل العطف على خبر" ما " إلاّ أنك لا تعطف على خبر " لا " إلاّ اسماً نكرةً، ولا تعطف على خبر " لات " إلا اسم زمان[2].

وقولي: (**ولا يجوز ذلك في الكلام لانها غير مختصة**) أعني: أنها لا تختص بالدخول على الاسم، بل يـُنفى بها الجملة الاسمية والفعلية، فيقـال:

إنْ زيدٌ إلا قائم[3]، قال تعالى: ﴿ **إِنِ الكَافِرُونَ / إِلاَّ فِي غُرُورٍ** ﴾[4] أي: ما الكافرون إلا في غرور، ويقال إن قائم زيدٌ، قال تعالى: ٢٢ب

---

(١) ما بين القوسين ساقطة من (م).
(٢) تنظر (لا) و(لات) في: (الأزهية : ١٥٩ وما بعدها).
(٣) من معاني " إنْ " النفي، بمعنى (ما) ولا يأتي الخبر بعدها إلا مرفوعاً لأنها حرف نفي، دخل على مبتدأ وخبر، وهذا مذهب بني تميم في (ما) فكان القياس عليها، وهذا مذهب سيبويه والفراء واختاره ابن عصفور، وقد خالف الكسائي والمبرد بنصب الخبر تشبيها لها، بليس - ينظر: (السابق: ٤٥ وما بعدها).
(٤) الملك: ٢٠.

﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيمَآ إِنْ مَّكَّنَّـكُمْ فِيهِ ﴾[1] أي: فيما لم نمكنكمْ فيه والحرف إذا كان غير مختص فقياسه أن لا يعمل.

باب الحروف التي تنصبُ الاسم وترفع الخبر

قولي: (ولمَّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد) أعني أنك إذا قلت: إنَّ زيداً قائم، ولكن عمراً منطلق وبلغني أن عمراً خارجٌ، وكـدْتَ القيامَ أنَّ، والانطلاق بلكنّ، والخروج بأن، فمعنى هذه الحروف وهو التأكيد، إنما هو في الخبر، ألا ترى أنك إذا شبهت زيداً بالأسد، وإذا قلت: ليت زيداً قائم ولعل زيداً قائم، فإنما تمنيت، ورجوت القيام فبمعنى: ليت ولعل أيضاً، إنما هو في الخبر.

وقولي: (إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، واسم الاستفهام، وكم الخبرية) لا تقع أسماء الاستفهام، وكم الخبرية أخباراً لهذه الحروف، لأنها تلزم صدر الكلام ، فيلزم لذلك تقديمها، وأخبار هذه الحروف لا يجوز تقديمها عليها، وأمَّا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب فلم تقع أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها معاني هذه الحروف، فإن جاء ما ظاهرهُ وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب في موضع الخبر تُؤَوَّلُ ذلك نحو قوله[2]:

إنَّ الذيـن قـلتـم أمس سيدهُـم   لا تحسبـوا ليلهـم عن ليلكم نامـا

وقول الجميح[3]:

ولـو أصابت لقـالت وهي صادقةٌ   إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشَّيْـبِ

---

(١) الأحقاف : ٢٦.
(إنْ) جاءت لنفي الجملة الفعليةَ، بمعنى (ما) النافية، أي: فيما لم نمكنكم فيه، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٧٠) و (التبيان ٢ : ١٥٨).

(٢) نسبه في الخزانة لأبي مكعت أخو بني سعد بن مالك، ترجمته في: (الخزانة ١٠ : ٢٥٠).
الشاهد: (لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما حيث وقعت الجملة الإنشائية غير المحتملة للصدق والكذب في موقع الخبر، وهذه الجملة تؤول على إضمار القول أي: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما. ينظر تفصيل هذه المسألة في: (أمالي ابن الشجري ٢ : ٨٠) و (شرح التسهيل ٢ : ١١) و (همع الهوامع ١ : ٤٩٢) و (الخزانة : ١٠ : ٢٤٦ وما بعدها).

(٣) الجُميح هو: منقذ بن الطماح بن قيس طريف بن قيس بن الحارث بن أسد، صاحب امرئ القيس الذي وشى به إلى قيصر، ترجمته في: (الخزانة ١٠ : ٢٤٩).
الشاهد: وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب في موضع الخبر، بإضمار القول أي: الرياضة أقولك لا تنصبك للشيب، فالخبر هو القول المحذوف. ينظر: (سر صناعة الإعراب ١ : ٣٣٦) و(ابن الشجري ٢ : ٨١) و (الخزانة ١٠ : ٢٤٦).

فإنهما يتُخرجان على إضمار القول، أي: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما،وإنَّ الرياضة أقول لك:لا تنصبك للشيب، فالخبر هو القول لمحـــذوف

وكثيراً ما يحذف القول إذا دلّ المعنى عليه، قال تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾[1] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

وكذلك قولـه تعالى: ﴿ **وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ** ﴾[2] أي يقولون: سلام عليكم.

وقولي: (**وانفردت، إنَّ، من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها**) إلى آخره، مثال [دخولها][3] في الخبر إذا كان اسماً، قولك إنَّ زيداً لقائم، ومثال دخولها فيه إذا كان فعلاً مضارعاً قولك: إنْ زيداً ليقوم ومثال دخولها فيه إذا كان ماضياً غير متصرف قولك: إنَّ زيداً لنعم الرجل ومثال دخولها فيه إذا كان ظرفاً أو مجروراً قولك: إنَّ زيداً لخلفك، وإن عمراً لفي الدار، ومثال دخولها فيه إذا كان جملة اسمية قولك: لإنَّ زيداً لوجهه حسنٌ.

وقولي: (**فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه**) أعني أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ زيداً لقام.

وقولي: (**إلا أن يكون الخبر ظرفاً، أو مجروراً، فإن العرب اتسعت فيهما**) مثال ذلك قولك: إنَّ في الدار زيداً، أو إنَّ عندك عمراً.

وقولي: (**ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن الخبر مانعاً من موانع تقديم المفعول على العامل**) مثال ذلك: إنّ زيداً عمراً ضاربٌ أي: ضاربٌ عمراً، فقدمت معمول ضارب عليه، إذ لا مانع يمنع من ذلك ولو قلت: إنَّ زيداً عمرا ما

---

(١) آل عمران : ١٠٦.

الشاهد: حذف القول إذا دلَّ عليه المعنى، أي: يقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم؟ فالمحذوف الخبر. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١ : ٣٩٩) و (التبيان ١ : ٢٨٤) و (البحر المحيط ٣ : ٢٩٣).

(٢) الرعد : ٢٣.

الشاهد: حذف القول إذا دلَّ عليه المعنى، أي: يقولون: سلام عليكم. ينظر: (التبيان ٢ : ٧٥٧).

(٣) في ش: (دخول اللام في خبرها).

ضرب، تريد: ما ضرب عمراً لم يجز ذلك لانَّ، ما لها صدر الكلام، فلا يجوز تقديم ما بعدها عليها.

وقولي: (**ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً**) أعني أنه لا يجوز أن يقال: في الدار إن زيداً قائم، ولا عمراً إن زيداً ضارب، تريد: إنَّ زيداً قائم في الدار، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمرا.

وقولي: (**ولا على الاسم، إلا أن يكون ظرفاً، أو مجروراً**) مثال ذلك قولك: إنّ في الدار قائم، وإنَّ عندك زيداً جالس، تريد: إنّ زيداً قائم في الدار وإن زيداً جالس عندك.

وقولي: (**في أحد القولين، لأنه قد قيل إنَّ الظرف والمجرور متعلقان بمحذوف على طريق التبيين، وليسا متعلقين بالخبر واعترض بهما بين هذه الحروف وأسمائها**).

وقولي: (**وقول الآخر[1] كأنَّ ظبية تَعْـُطوا إلى وارق السَّلم**) أعني: أن اسم كأن ضمير محذوف عائد على ممدوحته، أي: كأنها ظبية، وليس بضمير شأن ولا قصة[2].

وقولي: (**والجملة الواقعة خبراً، لأنَّ، إذا كانت فعلية**) إلى آخره مثال الفصل بينهما بالسين وسوف، أو قد علمت أنْ سيقوم زيد، وأن سوف يقوم زيد، وأنْ قد يقوم زيد، ومثال الفصل بينهما، بلا، علمت أنْ لا يقوم زيد.

وقولي: (**في أحد القولين**) أعني أنك إن قلت: إنَّ زيداً قائم، وعمرو ولكن بكراً منطلق، وعمرو، فمن النحويين من جعل عمراً معطوفا على موضع أنَّ/ ٢٣ب ولكن مع اسميهما لأن معنى: إنَّ زيداً قائم، ولكنَّ بكراً منطلق: زيد منطلق، وبكر

---

(١) القائل: نسبه سيبويه في الكتاب لباعث بن صريم اليشكري (الكتاب ٢ : ١٣٤) وهذا عجز بيت صدره: ويوماً توافينا بوجه مقسَّـم *** .....

الشاهد: اسم كأنْ، ضمير محذوف عائد على ممدوحته، أي كأنها ظبية، وليس ضمير شأن، خلافاً لابن مالك الذي يراه ضمير الشأن، ويقدر كأنها ضمير الشأن خبراً وهذا البيت يروى برفع ظبية على حذف الاسم كأنه قال: كأنها ظبية، وعلى نصبها لأنها اسم كأنَّ، وبخفضها على زيادة أنْ. ينظر: (الكتاب ٣ : ١٦٥) و (وسر صناعة الإعراب ٢ : ٢٢٢) و (شرح التسهيل ٢ : ٦٤) و (اللسان (قسم) و (همع الهوامع ١ : ٥١٧) و(الخزانة ١٠ : ٤١١ وما بعدها).

(٢) هذا خلافاً لابن مالك، إذ يرى اسم كأن ضمير الشأن، ينظر: (شرح التسهيل ٢ : ٦٤) و (شرح ابن عقيل ١ : ٣٩٢).

منطلق، ومنهم من يجعل عمراً مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه[1]، كأنه قال: وعمرو قائمٌ، وبكر منطلقٌ، ولم يجز العطف على الموضع، لأ لاّ محرز لـه، ألا ترى أنّ الرفع على الابتداء لا يكون إلا مع المتعدي، والتعدي قد زال بدخول إنَّ ولكنَّ، وإنما يجوز العطف على الموضع عنده في مثل قولك: ليس زيدٌ بقائم ولا ذاهباً، لأنَّ قولك: بقائم في موضع نصب، والطالب للنصب، ليس، وهي موجودة في اللفظ، فهي تحرز الموضع.

باب المفعول به

قولي: (**يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقعالفعل**[2] ؟) تحرزت بذلك من سائر المفعولات، فإنه لا يصلح في شئ منها أن يقال: بأي شيء وقع الفعل.

باب الأفعال المتعدية

قولي: (**متعد: وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ويصلح للسؤال عنه، بأي شيء وقع**) مثال ذلك: ضربَ، تقول مضروب وتقول: بأي شيء وقع الضرب.

وقولي: (**وغير متعد، وهو ما لا يصلح ذلك فيه**) مثال ذلك: قام لا تقول: مقوم، ولا يقال: بأي شيء وقع القيام، بل من أي شيء وقع.

وقولي: (**كضَربَ**) أعني أنك تقول: ضربت زيداً، فتنصب ضربتَ مفعوله، ولا تحتاج في وصوله إليه إلى حرف خفض.

وقولي: (**كَسِرْتَ**) أعني أنك تقول: سِرْتُ إلى زيدٍ، فيطلبُ سرتُ مفعوله على معنى حرف.

---

(١) وهذا اختيار ابن مالك في الألفية، ينظر: (شرح ابن عقيل ٢ : ٣٧٦).

(٢) اخُتلف في ناصب المفعول به، فيرى البصريون أنه عامل الفاعل، أي: الفعل ويرى الكوفيون، انه الفاعل نفسه، لأنه لكل فاعل مفعول به. ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: (همع الهوامع ٢ : ٥ وما بعدها).

وقولي: (نحو: نصح) أعني أنك تقول: نصحت زيداً، وإن شئت لزيدٍ فيَصِلُ (نصحتُ) إلى زيد تارةً بنفسه وتارةً باللام، قال الله تعالى:﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾[1].

وقولي: (ظننتُ، إذا لم تكن بمعنى اتهمت، بل يقيناً، أو شكاً) مثال ذلك: ظننتُ زيداً قائماً، تريد أيقنت ذلك، أو شككت فيه مع تغليب وقوع القيام مُنه، فإن بمعنى اتهمت لم تكن من هذا الباب، بل يتعدى إلى مفعول واحدٍ، فنقول: ظننتُ زيداً، كما تقول اتهمت زيداً.

وقولي: (علمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفت) مثال ذلك: علمت زيداً قائماً، فإن كانت بمعنى عرفت، لم تكن من هذا الباب، بل تتعدى إلى مفعول واحد.

وقولي: (ووجدْتُ بمعناها) أي: بمعنى علمت، مثال ذلك وجدتُ زيداً ذا الحفاظ، فإن لم/ تكن بمعنى علمت لم تكن من هذا الباب، بل تكون متعدية إلى واحد بنفسها، نحو قولك: وجدتُ الضالة، أي: أصبتها، أو بحرف جر، نحو قولك: وجدت على الرجل من الموجدة، أو وجدت في المال من الوجد. ٢٤ظ

وقولي: (وحسبتُ، وخِلْتُ، إذا كانتا بمعنى ظننتُ الشّكّيّة) مثال ذلك: حسبت زيداً قائماً وخلتُهُ ضاحكا، فإن لم يكونا بذلك المعنى لم يكونا من هذا الباب بل تقول: حسبتُ الشعر، بمعنى: احمرَّ ولا يتعدى، وخِلتُ من الخيلاء فلا يتعدى أيضاً.

وقولي: (وزعمت الاعتقادية) مثال ذلك: زعمت زيداً عالماً أي: اعتقدت ذلك، فإن لم يكن بذلك المعنى لم يكن من هذا الباب، بل نقول: زعم زيد بكذا، [إذا][2] ضمنهُ.

وقولي: (ورأيت بمعنى علمت أو ظننتُ الشكية) مثال ذلك: رأيت

---

(١) هود: ٣٤.
الشاهد: الفعل (نصح) وصل إلى مفعوله باللام، وقد يصل بدون اللام، كما هو موضح في المثال السابق للآية.
(٢) في ش: أي.

زيداً قائماً، أي: علمت ذلك، أو ظننته، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾[1] أي: يظنونه بعيداً ونعلمه قريباً، فإن لم يكن

معناها ما ذُكر لم تكن من هذا الباب، بل نقول: رأيت زيداً، أي: أبصرته، أو قطعت برؤيته، فسيتعدى إلى مفعول واحد.

وقولي: (**وما كان من الأفعال متعدياً إلى ثلاثة إذا بُني للمفعول، صار من هذا الباب**) مثال ذلك قولك: أُعلمتُ زيداً قائماً، ألا ترى أن، أعلم كانت قبل بنائها للمفعول تتعدى إلى ثلاثة، فلما بُنيتْ له نقصت من [المنصوبات الأول][2] لقيامه مقام الفاعل، فبقي الثاني والثالث، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وكذلك سائر أخواتها.

وقولي: (**وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون [مبتدأ][3]، ومعمولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً لكان**) مثال ذلك قولك: ظننت زيداً يقوم أبوه، ألا ترى أن ذلك جائز كما يجوز [زيد يقوم أبوه][4] ولو قلت: ظننتُ زيداً هل قام أبوه؟ فأما قول بعض الفصحاء (وجدت الناس أَخَبرُ تَقْلُهْ؟) فعلى إضمار القول، أي: يقال: فمن خبرت منهم، أخبر تقله، وقد بينا أن القول كثيراً ما يضمر، إذا دل معنى الكلام على ذلك.

وقولي: (**وإن توسطت، أو تأخرت جاز الوجهان**) مثال إلغائها مع التوسط قولك: زيدٌ ظننتُ قائم، ومن ذلك قوله[5]:

أبا الاراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ / ٢٤ب

(١) المعارج: ٦ – ٧.
الشاهد: في الآية (رأى) أتت بمعنى علم، وظن الشكية، أي يظنون العذاب بعيداً، ونعلمه قريباً لأنه كائن، وكل كائن قريب. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢٩).
(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).
(٣) في ش: (اسماً لكان).
(٤) في ش: (كان زيد يقوم أبوه).
(٥) القائل: اللعين المنقري في: (الكتاب ١ : ١١٩) و (شرح التسهيل ٢ : ٨٥ وما بعدها) و (همع الهوامع ١ : ٢٥٧) و (الخزانة ١ : ٢٥٧). وهو في شرح التسهيل والخزانة برواية: وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والفشلُ.
الشاهد: (خلتُ) إذا توسطت ظن أو إحدى أخواتها يجوز إلغاء عملها ويجوز إعمالها، وقيل فيه خلاف، حيث إن إعمالها أولى لأن الفعل أقوى من الأبتداء، وقيل هما سواء لأن التأخير عادل قوته وقاومه الابتداء بالتقويم. ينظر: (همع الهوامع ١ : ٥٥٢).

ومِـن إلغائها مع التأخير قولـه[1]:

القـوم فـي إثري ظننـت فإن يكـنْ ... ما قـد ظننـت فقـد ظفـرتُ خابوا

ويروى: القومَ بالنصب، على الإعمال.

وقولي: (**فإنْ أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ليس إلاَّ تقدَّمت أو توسطت، أو تأخرت**) مثال تأكيده بالمصدر: ظننتُ ظناً زيداً ظناً ومثال تأكيده بضمير المصدر: ظننته زيداً قائماً، فتعيد الضمير على الظنّ المفهوم من ظننتُ، ومثال تأكيده بالإشارة إلى المصدر قولك: ظننتُ ذلك زيداً قائماً.

وقولي: (**أو ما أصلهما كذلك إذ كانا معرفتين**) مثال ذلك [زيدٌ هو قائم][2].

وقولي: (**أو نكرتين مقاربتين للمعرفة**) مثال ذلك: خيرٌ من زيدٍ هو شرٌ من عمرٍو، [وإنَّ خيراً من زيد هو شراً من عمرٍو][3].

وقولي: (**أو معرفةً ،ونكرةً مقاربة للمعرفة**) مثال ذلك: زيدٌ هو خير من عمرٍو، وإنَّ زيداً هو خير من عمرٍو.

وقولي: (**أن يكون المفعول اسم الاستفهام**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: علمت أيهم في الدار؟ ومثال كونه مضافاً إليه، قولك: قد علمت أبو أيهم زيد؟ ومثال دخول همزة الاستفهام عليه، قولك: قد علمت أزيدٌ قائم؟ أم عمرو ومثال دخول [ما النافية عليه قولك: قد علمت ما زيدٌ قائم][4] ومثال دخول إنَّ [وفي خبرها اللام قولك: قد علمتُ أنَّ زيداً لقائم].

---

(١) البيت بلا نسبة في (قطر الندى: ١٧٥).
الشاهد: إلغاء عمل (ظن) مع تأخيرها، حيث وقعت (القومُ) مرفوعة ويروى (القومَ) بالنصب على إعمال، ظنَّ، قال سيبويه (...... تقول: أظن عمراً منطلقاً، وبكراً أظنه خارجاً..... فإن ألغيت قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ). ينظر: (الكتاب ١ : ١١٩)

(٢) في ش: (إنَّ زيداً هو القائم).

(٣) ما بين القوسين ساقطة مِـن (ش).

(٤) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

وقولي: (**وقد قيل: إنَّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين**) إلى آخره، مثال كونه مما يتعدى إلى مفعولين [بحق][1] الأصل: قد علمت أيّهم قائم، ومثال كونه ممّـا يتعدى إليهما بالتضمن قولك: عرفنا أيّهم قائم، ضمنت عرفت معنى علمت المتعدية إلى مفعولين وحينئذ علقت، وإنما اخترت ذلك على القول الآخر، لأنك إذا علقتها كان مفعولها مضمن الجملة، كما إنها إذا تعدت إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كذلك، وأما المتعدية إلى واحدٍ فليس لها تسلط من جهة المعنى على معنى جملة، بل تطلب معنى مفرداً.

وقولي: (**هو أعلم، إذا لم تكن بمعنى عَــرّف**) إنما اشترطت ذلك لأنها إذا كانت بمعنى عـرَّف، تعدّت إلى مفعولين، مثال ذلك: أعلم الله زيداً عمراً خير الناس، وكذلك تفعل سائر أخواتها.

وقولي: (**وغير جائز اقتصاراً**) إنما لم يجز ذلك، لأنك لو قلت: أعلمت زيداً، لم يدْرَ، هل هي المتعدية إلى ثلاثة، فيكون/ المحذوف منها اثنان، أو التي بمعنى، عرَّف فيكون المحذوف واحداً، وهو حذف من غير دليل، فلا يعرف قدر ما حذف، وسائر أفعال هذا الباب محمولة على أعلم في امتناع الحذف، لأنها مضمنة معناها فجرت مجراها. ٢٥ظ

[وقولي: (**ويجوز أن تسد أنَّ، وأنْ، وصلتيهما مسد المفعول الثاني والثالث**) مثال ذلك: أعلمت زيداً أنّ عمراً خارجٌ، وأعلمت زيداً أنْ يخرج عمرو][2].

بـاب اسم الفاعل

قولي: (**فإن ثبت النُّــون لم يجز فيه إلاّ النَّصب**) مثال ذلك: هذان الضاربان زيداً والضاربون زيداً.

وقولي: (**وإن كان من فعل يتعدى إلى أزيد**) إلى آخر الفصل، مثال ذلك: هذا معطي زيداً درهماً أمس، وظانَّ زيدٍ قائماً أمسِ فتخفض الأول وهو زيد، وتنصب

---

(١) في ش: (نحو الأصل قولك).
(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش).

ما بعده، وفي الناصب لـه خلاف[1] فمنهم من يجعله لفعل مضمر، تقديره، أعطاه درهماً، وظنَّـه قائماً، ومنهم من يجعل الناصب لـه اسم الفاعل نفسه، وهو الصحيح، لأنك إذا جعلت قائماً منصوباً تجعل مضمر كنت لم تذكر لاسم الفاعل، أكثر من اسم المخبر عنه، وحذفت الخبر، فلا يخلو أن تحذفه اقتصاراً، أو اختصاراً، الاقتصار لا يجوز في هذا الباب والاختصار بمنزلة الثابت، فكما يجوز لاسم الفاعل بمعنى المضي أن يعمل في ذلك المحذوف المراد، فكذلك يجوز لـه أن يعمل في هذا الملفوظ بـه، ولا يتكلف الإضمار ولا يمكن أن يقال: إنَّ اسم الفاعل هذا بمنزلة صاحب لا يطلب مفعولاً لأنـّا قد فرضناهُ عاملاً في الظرف، والذي يجري من أسماء الفاعلين مجرى الجوامد لا يتعرض للزمان، وإذا أُعمل في الظرف كان متعرضاً للزمان.

وقولي: (**بشروط وهي ألاَّ يوصف**)[2] أعني قبل العمل، فأما وصفه بعد العمل فذلك سائغ.

قال[3]:

وولى كشؤبوب العشيِّ[فوابل][4] ويُـخرجْنَ من جعدٍ ثراهُ منصـَّبِ

فثراه، معمول الجعد، وقد وصف بعد ذلك، بمنصب، وإنما جاز ذلك لأنه تحصل لـه شبه الفعل، قبل توهين شبهه بالوصف، وكذلك التصغير أعني ما كان منه وارداً على مكبر ملفوظ، لا تقول: هذا ضويرب زيداً غداً لأن التصغير يبعّـدهُ

---

(١) يذهب ابن مالك إلى أن الناصب لـه فعل مضمر، وأجاز أن يكون الناصب اسم الفاعل، وأكثر النحاة على نصبه بفعل مضمر. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٧٠) و (شرح الأشموني ٢ : ٥٧٩).

(٢) من شروط إعمال اسم الفاعل ألاَّ يكون موصوفاً خلافاً للكسائي، ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ٥٦٤).

(٣) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ٥٠.

الشاهد: (ثراه) معمول جعد، وقد وصف بعد عمله، بمنصب، وهذا سائغ، فقد حصل الوصف بعد أن أخذ اسم الفاعل معمولـه، وهذا مذهب البصريين، ووافقهم الكسائي. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٧٢ وما بعدها).

(٤) في ش: وبابل.

. من شبه الفعل، لأن اسم الفاعل محمول في العمل على الفعل المضارع، والمضارع من الأفعال لا يصغّر، [وإن كان الاسم][1] لم يستعمل إلا مصغّراً، ولم / يُلفظ لـه مكـَّبراً[2] جاز إعماله نحو قوله[3]: ٢٥ب

فما طعـم راحٍ فـي الزجاجـة مدامـةً ترقْـرَقُ في الأيدي كُميْتٍ عصيرها

في رواية من جر كميتاً.

وقولي: (**ويجوز تقديم اسم الفاعل عليه**)[4] مثال ذلك: هذا زيداً ضاربٌ.

وقولي: (**ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل**) مثال ذلك: هذا الضارب زيداً، لا يجوز أن تقول: هذا زيداً الضارب، لأنَّ اسم الفاعل في صلة الموصول، وقد تقدم أنَّ الفعل إذا كان في صلة موصول لم تتقدم معمولـه على الموصول فكذلك اسم الفاعل، ولست أريد: أن كل مانع يمنع من تقديم المفعول على الفعل يوجد في اسم الفاعل، بل ما وجد من تلك الموانع في اسم الفاعل أيضاً منع من التقديم.

وقـولي: (**وإذا كان معمـول اسـم الفاعـل ضمـيراً متصـلاً لم يثبـت فيه نـون،**

---

(١) في ش: فإن كان اسم فاعل.

(٢) العبارة كاملة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨١ – ١٨٢).

القائل: مضرس بن ربعي كما ورد في: (همع الهوامع ٣ : ٧٠).

(٣) البيت بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨١) و (همع الهوامع ٣ : ٧٠).

الشاهد: (كميت) لم يلفظ بـه مكبراً، لذلك جاز إعماله، ومذهب البصريين أنه لا يجوز إعماله مصغراً، ومذهب الكوفيين، وتبعهم أبو جعفر النحاس، أنه يعمل مصغراً، لأن المعتبر عندهم شبه اسم الفاعل للفعل المعني لا الصورة وتبعهم الكسائي، وخالف الفراء الكوفيين واشترط ابن عصفور لعمل المصغر أنه لم يلفظ بـه مكبراً فإذا انتفى الشرط فإن المصغر لا يعمل على رأيه لمخالفته الشرط فلا يعمل المصغر على رأيه لمجرد تصغيره. ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨١ وما بعدها) و (همع الهوامع ٣ : ٦٩ وما بعدها).

(٤) هذا مذهب الكوفيين والكسائي، فيجوز عندهم تقديم المعمول على اسم الفاعل قال أبو حيان " وأجاز الكسائي أيضاً تقديم المعمول على اسم الفاعل.... ووافق بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسالة ". ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨٢) و (همع الهوامع ٣ : ٧٢).

ولا تنوين) إنما لم يجز ذلك لأن النون، والتنوين علامتان على تمام الاسم، وكماله[1] وانفصاله عمّا بعده، والضمير المتصل يطلب الاتصال بما قبله فترافعا، وما جاء من ذلك في الشعر فضرورة[2]، ووجهة تشبيهه المضمر بالظاهر.

وقولي: **(فإن أتبعته بنعت ، أو تأكيد، فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع)** مثال ذلك: هذا ضارب زيدًا العاقلِ نفسِهُ الآن، أو غداً، بخفض العاقل ونفسِه، ونصبها.

وقولي: **(إلاّ أن يكون [خفضه بإضافة][3] اسم الفاعل بمعنى المضمر إليه، وليس فيه الألف واللام)** فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفض على اللفظ، إنما لم يجز النصب، لأن المخفوض باسم الفاعل إذ ذاك، ليس موضعه نصباً لأنه لا يعمل بمعنى المضمر، وليس فيه الألف واللام، فإن كانت فيه الألف واللام جاز في النعت. والتأكيد، النصب على الموضع، لأن المخفوض في موضع نصب، لأن اسم الفاعل [عاملٌ][4] إذ ذاك بسبب الألف واللام.

وقولي: (هذا الضارب الرجل وغلامه) إنما جاز النصب والخفض [في المضاف لضمير ما فيه الألف واللام إجراءً لـه مجرى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، في كتاب س[5]، لفظ ظاهره أن المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، وإن لم يكن متعرفاً بالألف واللام، ومضافاً إلى ضمير ما عرف بهما يجوز فيه النصب

---

(١) قال سيبويه: (فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى). ينظر (الكتاب ١ : ١٦٦).

(٢) وممّا جاء من اسم الفاعل عاملاً بغير تنوين ولا نون ضرورةً قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غيـر مُسْتـَعـتِب * ولا ذاكر الله إلا قليلا**

فحذف النون من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهذهً ضرورة، ينظر: (الكتاب ١ : ١٦٩).

(٣) ساقطة من (ش).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) المقصود كتاب سيبويه.

والخفض[1]][2] نحو قولك: هذا الضارب الرجل وزيد، وزيداً، بنصب زيد، وخفضه، والصحيح أن عندي ذلك لا يجوز، لأن كلام س، لـه وجه غير ذلك الظاهر.

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

قولي: (وهي فَعُول، وفعَّال، ومِفْعال) مثال إعمال فعُول قولـه[3]:/ ٢٦ظ

هَجُومٌ عليها نفسَهُ غير أنّه متى يُرْمَ في عينيه فالشيخِ ينهض

فنصب نفسه بهَجوم، ومثال إعمال فعَّال قولـه[4]:

أخا الحرب لبَّاساً إليها جلالَها وليس بولاَّج الخوالفَ أعْقَلا

ومثال إعمال مِفْعَال، قولهم: (إنه لَمِنْحَار بَوَائِكها) فأعمل مِنحاراً في البوائك، وهي السِّمان.

وقولي: (ومن إعمال فَعِيل) قولـهُ[5]:

حتى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتت طراباً وباتَ الليلَ لم ينم

---

(١) أجاز الكوفيون والبغداديون نحو: ضارب زيداً وعمرو، وإن كان مخفوضاً والتابع نعتاً أو توكيداً، فيجب في التابع الخفض، نحو: هذا ضارب زيد العاقل نفسِه، ويجوز النصب على الموضع، والجر على الموضع، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨٨).
وقال سيبويه: (وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمر إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار.... وإن شئت تنصب على المعنى وتضمر لـه ناصّباً، فتقول: هذا ضاربُ زيد وعمراً كأنه قال: يضرب عمراً أو ضارب عمراً)، ينظر: (الكتاب ١ : ١٦٩).
(٢) ساقطة من (م).
(٣) القائل: ذو الرُّمة، ديوانه: ٥٠.
الشاهد: (فعول) من الاوزان التي تعمل عمل اسم الفاعل، حيث نُصبت (نفسه) بهجوم، التي أجريت للمبالغة، ينظر: (الكتاب ١ : ١١٠).
(٤) نسبه في (الكتاب للقلاخ ١ : ١١١) و (في الخزانة ٨ : ١٥٧)
الشاهد: (لباساً) حيث عمل فعَّال عمل اسم الفاعل فنصب (جلالها)، ينظر: (الكتاب ١ : ١١١) و (المقتضب ٢ : ١١٣) و (شرح التسهيل ٣ : ٧٩) و (همع الهوامع ٣ : ٧٤)و(الخزانة ٨ : ١٥٧).
(٥) نسبه سيبويه لساعدة بن جؤبة، ينظر: (الكتاب ١ : ١١٣)
الشاهد: (كليل) نصب (موهناً) لأنه على وزن فعل الذي عمل، عملَ اسم الفاعل، وكليل، بمعنى: مُكلّ ينظر (الكتاب ١ : ١١٣) و (المقتضب ٢ : ١١٤ وما بعدها) و (شرح الرضي ٣ : ٤٢١) و (الخزانة ٨ : ١٥٥).

فنصب موهناً بكليل، على أنه مفعول بـه فإن قيل: فاعل موهناً منصوب على الظرف، كأنه قال: [كليل][1] في موهن عمل في آخر، فالجواب: أنه إنما يريد: أكل الموهن بكثرة عمله فيه كما تقول: اتعبت نهارك، إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيراً ولم يرد أنَّـه ضعف في موهن، بدليل قولـه:[في موهن][2] في آخر البيت: (وبات الليل مل ينم) فجعله عاملاً طول ليله كثير العمل، ولذلك قال: عمل، وفعيل من أبنية المبالغة.

باب المصدر العامل عمل فعله

قولي:(**أو بما والفعل، يكون مقدرًا بها والفعل إذا أردت الحال**) نحو قولك: يعجبني ذهابك الآن، أي: ما تذهب الآن وإنما لم يقدر بأنْ والفعل[3] لأنَّ أنْ تخلص المضارع للاستقبال فبطل بها معنى الحال، وما المصدرية ليست كذلك.

وقولي: (**أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله**) مثال ذلك قولك: سُـرِرْتُ بقتل الكافر، أي: بأنْ قُتل الكافر.

وقولي: (**وإن شئتَ حذفت المفعول وأبقيتَ الفاعل**[4]) مثال ذلك قولك: يعجبني ضربَ زيد، تريد: أن ضَرَب زيدٌ.

وقولي: (**وأبقيت المفعول أو بالعكس**) أعني: أن تحذف المفعول وتبقي الفاعل، فتقول: عجبت من الضرب زيد، تريد: من أن ضربَ زيدٌ.

باب أسماءِ الأفعالِ

قولي: (**فإن اتصلت به، كان مخاطباً**) نحو قولهم: " رويدك زيداً " كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذاك، إنما لم يجز أن تجعل في موضع خفض بالإضافة، لأن أسماء

---

(١) في ش: (قليل).

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) وهذا خلافاً لسيبويه حيث قدره، بأن والفعل، وأنْ نصبت ضمير الشأن، فيقدره في الماضي: أنه ضَرَبَ زيداً، وفي الحال والاستقبال أنه يضرب زيداً، وقد اختار ابن عصفور الرأي الأول بتقديره، ما والفعل، ينظر المسألة مفصلة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٧٣).

(٤) ينظر: (الكتاب ١: ١٨٩ وما بعدها).

الأفعال تنزَّلت منزلة الأفعالِ في أوّل وضعها، والأفعال لا تجوز إضافتها، فلم تضف هيَ لقيامها في أول [وضعها][1] مقام ما لا يضاف[2].

وقولي:/ (**إلاَّ أنْ يكون من لفظ الفعل**[3]) نحو قولك: نزال فيكرمَك إنما جاز ذلك، إذا كان من لفظ الفعل، لأن فيه دلالة على المصدر، فتكون أنْ [المصدرية][4] بعد الفاء مع الفعل الذي نصبته معطوفة على المصدر الذي دلَّ عليه اسم الفعل بلفظه، وإذا لم يكن فيه اسم الفعل من لفظ الفعل، لم يكن فيه دلالة على المصدر، فلم يجز النصب لذلك، فتقول: صه نكرمَك، ولا يجوز فنكرمُك. ٢٦ب

وقولي: (**فتكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾**[5]) قال: هلا لم يجز إضافة ضَرْبَ إلى ما بعده، لأنه قائم مقام الفعل، فالجواب: إنما ذلك ساغ، ولم يسغ في نزال لأن [ما][6] مصدر في الأصل، وليس باسم فعل فصمت إضافته لذلك لأنه لم يجعل اسم فعل، إلا بعد استقرار الإضافة فيه وليس كذلك نزال، لأنه وضع في أول أحواله على أن يكون اسم فعل.

باب الإغراء

قولي: (**والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر، أو بإضافة الظرف إليها**)، إنْ قال قائل: هلا جعلتم الكاف في مكانك، وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب، مثْلها في رويدك لأن الظرف قد جُعل اسماً للفعل والأفعال كما تقدّم لا تضاف فكذلك ما جُعل اسماً لها، وأقيم مقامها، فالجواب إن الظروف في أصل وضعها لم

---

(١) ساقطة من (م).

(٢) أشار السيوطي بورود أسماء الأفعال معربة كقولك: رويدك، وتَيْدك. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ١٠٥).

(٣) ما جاء على فعال مثل نزال ، وحذار ، فالقياس البناء على الكسر أما بنو أسد فيبنونه على الفتح، وسمع نزَّال بالتشديد، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٩٧ وما بعدها).

(٤) في ش: المضمرة.

(٥) محمد: ٤.

(٦) في ش: (ضربَ) وهو الصحيح لدلالة الكلام الذي بعده على ذلك.

تجعل أسماء للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفاً، فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ثم سمى الفعل بها بعدما أضيفت.

وقولي: (ولا يغرى إلاَّ المخاطب) إنما لم يجز إغراء الغائب، لأنه يلزم فيه إقامة الظرف، أو المجرور مقام فعلين ألا ترى أنك لو قلت على عمرو زيداً، لكان المعنى: نقل أنت أيها المخاطب لعمرو خذ زيداً، فتكون قد أنبتَ شيئاً واحداً مناب جملتين، فلما لزم ذلك ما ذكرناهُ من كثرة الحذف لم يجيزوا ذلك بقياس.

وقولي: (لا يجوز أن يجاب شيء من ذلك بالفاء) لا تقول: عليك زيداً فتهينه، إنما لم يجز ذلك لأن الفعل قد [اعتزل][1] وأنبت الظرف، أو المجرور منابه، وليس في لفظ الظرف، أو المجرور دلالة على المصدر الذي يعكف عليه ما بعد الفاء.

باب المنصوبات / على التشبيه بالمفعول به

٢٧ظ

قولي: (لأن الإضافة إنما تكون من نصب) إنما لم تجز الإضافة من رفع لما يلزم في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه، ألا ترى أنك إذاقلت: مررت برجل حسن وجهه، والحسن هو الوجه، لأنه مسند إلى الوجه في اللفظ، وهو صفة لـه في المعنى، فلم يجز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه، وإذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فالوجه، وإن كان الحسن لـه من جهة المعنى فقد نقل عنه وصير [الوجه][2] مجازاً، ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل فلما صار الحسن واقفاً على الرجل في اللفظ، ساغت إضافته إلى الوجه، لأنه إذ ذاك لا يراد بـه الوجه، فلا يلزم في إضافته إليه إضافة الشيء إلى نفسه.

وقولي: (وإن كان معرفاً بالألف واللام) مثاله: مررت برجل حسن الوجه.

وقولي: (ومضافاً إلى ما عرّف بهما) مثاله: مررت برجل حسن وجه الغلام.

وقولي: (أو إلى ضميره) مثاله: مررت برجل حسن الغلام جميل وجهه.

وقولي: (أو إلى ضمير ما أضيف إليه) مثاله: [مررت برجل حسن الجارية جميل وجهه].

---

(١) في ش: (اختزال).

(٢) في ش: (للرجل).

وقولي: (أو إلى ضمير الموصوف) مثاله: مررت برجل حسن وجهه، [جميع ذلك يجوز فيه رفع الوجه ونصبه وخفضه][1].

وقولي: (إلا إنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض، إلا في ضرورة[2]) هذا حسن وجهَهُ، بنصب وجهه وخفضه، إنما لم يجز النصب، أو الخفض في ذلك إلا ضرورة لأن النصب في هذا الباب لا يكون إلاّ بأن ينقل الضمير المضاف إليه المعمول إلى الصفة وينصب المعمول على التشبيه بالمفعول بـه، تقول قبل التشبيه: مررت برجل حسن وجهه، برفع الوجه فإذا أردت التشبيه نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة، ونصبت الوجه، فقلت: مررت برجل حَسُنَ وجهاً أي: حَسُن هو وجهاً، فالضمير الذي في حَسُن، هو الضمير الذي كان في الوجه مضافاً إليه، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ليكون ذلك بدلاً من التعريف الذي كان فيه بإضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة قلت: مررت برجل حسن الوجه وتعريفه الوجه بعد هذا النقل بالإضافة إلى الضمير لا يتصور إلا في ضرورة لأنك إذا فعلت ذلك فقلت: مررت برجل حسن وجهه، كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعدما كنت قد نقلته عنه إلى الصفة فيجيء ذلك نوعاً من التراجع، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصوف/ ٢٧ب فينبغي أن تترك المسألة على أصلها، فيقال: مررت برجل حسنٌ وجهه بالرفع، ولا ينقل الضمير، ثم لا يعاد[3] بعد نقله، فإن ذلك تكلف لا فائدة لـه، ومثال ما لزم في النصب يلزم في الخفض، لأن الإضافة لا تكون إلاّ من نصب، وقد تقدم تبيين السبب في ذلك.

فمن النصب قول الشاعر[4]:

وادقــةً ضرّاتِـهــا

---

(١) ساقطة من (ش).

(٢) أجاز الكوفيون ذلك في الضرورة وغيرها، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢٤٧).

(٣) قال أبو حيان: " .... وتلقفنا عن شيوخنا أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل، أو عَرى منه، فهو ضعيف "، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢٤٧).

(٤) لم أقف لهذا البيت على قائل على الرغم من دورانه في كتب النحو وهذا جزء بيت قبله:

أنـعـتـهــا إنــي مــن نـعـاتـهــا *** كــومَ الـذرى وادقــة ضرَّاتـه

ويروى (سَراتِـها في شرح التسهيل ٣ : ٩٦).

الشاهد: (ضرَّاتِـها) كسر التاء علامة نصب، ولا يجوز أن تكون علامة خفض،لأنه شبيه بالمفعول للصفة المشبه، وهو على سبيل الضرورة على رأي ابن عصفور، ينظر: (شرح التسهيل ٣ : ٩٦) و (الخزانة ٨ : ٢٢١ وما بعدها).

فكسر التاء علامة نصب، ولا يجوز أن تكون علامة خفض، لأن وادقةً منون، ومن الخفض قول الآخر[١]:

جونتا مصطلاهِما

فجونتا، صفة، لقوله: جارتا صفاً، والمصطلى في موضع خفض، بدليل حذف النون من جونتين، فإن قال قائل: فلعل المصطلى ليس مضافاً لضمير الموصوف، بل كون قوله: هما، عائد على الأغالي، لأنها في معنى الأغليين فالجواب، إن ذلك لا يسوغ أعني: أن إضافة المصطلى إلى الأغالي، لأن المصطلى إنما هو للجارتين، لا الأغالي، ولو ساغ ذلك، لساغ أن تقول: مررت برجل حسن الوجه كبير رأسه، أو عظيم بطنه [فتنصب][٢] بطن الرجل أو رأسه إلى وجهه.

وقولي: (فإن كانت غير ذلك) أعني بذلك: أن تكون مفردةنحو: الحسن، أو مجموعة جمع تكسير نحو: الحسان، أو مجموعة جمع سلامة بالألف والتاء نحو الحسنات[٣].

وقولي: (**إن كان معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عرّف بهما، أو إلى ضميره، أو إلى ما أضيف إلى ضميره**) مثال المعرف بالألف واللام قولك: الحسن الوجه، والحسان الوجوه، والحسنات الوجوه ومثال المضاف إلى ما عـرّف بهما قولك: مررت برجل حسن وجه الغلام ومررت برجال حسان وجوه الغلمان، [ومررت بنساء حسنات وجوه الغلمان][٤] ومثال المضاف إلى ضميره، أعني: المعرف بالألف واللام قولك: مررت برجل حسن الوجه، جميل أنفه، ومررت

---

(١) القائل: نسبه للشماخ في: (الكتاب ١ : ١٩٩) و (الخزانة ٤ : ٢٩٣) وهو عجز بيت، صدره:
أقامت على ربعيهما جارتا صفاً ***

الشاهد: (مصطلاهما) وقعت في موضع خفض، بدليل حذف النون من، جونتين، فأضاف الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبه، ينظر: (الكتاب ١ : ١٩٤ وما بعدها) و (شرح الرضي ٢ : ٢٣٥) و (الخزانة ٤ : ٢٩٣).

(٢) في ش: (تنسب).

(٣) الصفة المقرونة بالألف واللام مثناة أو مجموعة جمع سلامة وثبتت النون، فالنصب أولى، فإذا حذفت النون فالجر والنصب، ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢٤٦).

(٤) ساقطة من (ش).

برجال حسان الوجوه جميل أنوفهم، ومررت بنساء حسنات الوجوه جميلات أنوفها، ومثال ما أضيف إلى ضمير المعرف بالألف واللام قولك: مررت برجل حسن الغلام، جميل أنف وجهه، ومررت برجال حسان الغلمان جميل أنوف وجوههم، ومررت بنساء حسنات الغلمان جميلات أنوف وجوههم، جميع / ذلك ٢٨ظ يجوز في معمول النصب والخفض والرفع[١].

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على الدّوام[٢]

قولي: (ويشترط في جميع ذلك أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه)[٣] مثال ذلك: قمت قياماً.

وقولي: (أو معناه) مثال ذلك: قمت وقوفا[٤]، ومن ذلك قوله[٥]:

ويوماً على ظهر الكثيب تعذّرت ... عليّ وآلت حِلفةً لم تُحلَّلِ

وقولي: (ومنه اسم الزمان) مثال ذلك: قمت يوم الجمعة [وقولي][٦] (أو عدده) مثال ذلك: سرت خمسة أيام.

وقولي: (اسم المكان) مثال ذلك: قولهم (قعدت أمامك).

---

(١) مذهب الكوفيين أن الألف واللام عوض عن الضمير، والأصل عندهم مررت بالرجل الحسن وجهه، فأدخلت الألف واللام على الوجه، وصارت عوض من الضمير، وقد ردَّ ابن عصفور هذا المذهب، قال: " .... وهذا فاسد لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأمّا على مذهبنا فإنها أدخلناها على النكرة ، والأصل: (مررت برجل حسنٍ وجهٍ منه، ثم أدخلتَ الألف واللام وحذفتَ الضمير لفهم المعنى....". ينظر: (شرح الجمل ١ : ٥٨٤).

(٢) وهذا المصطلح يقصد به، المفعول المطلق.

(٣) ويشترط أن يكون الناصب لـه فعل من لفظه، هذا مذهب الجمهور، ينظر: (ارتشاف الضرب٢ : ٢٠٢).

(٤) وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به، والتقدير قعد قعوداً فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهارهُ. وهذا مذهب مخالف لما عليه الجمهور، ينظر تفصيل الخلاف في: (ارتشاف الضرب٢ : ٢٠٢).

(٥) القائل: امرؤ القيس، ديوانه : ١٢ .

الشاهد: (آلت حلفةً لم تحلّـل) وقعت بعد فعل من معناها فانتصبت حلفة لذلك، كأنه قال حلفت حلفةً، ينظر: (شرح التسهيل ٢ : ١٨٠).

(٦) ساقطة من (م).

وقولي: (**فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه، منها لم يقع إلاّ في جواب متى**)، أعني أنك إذا قلت: سرتُ شهر رمضان، جاز أن يكون السير، واقعاً في جميع رمضان، أو في بعضه، وإذا قلت: سرت رمضان، كان السير في جميع رمضان.

ومما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾[1] إنما كان في بعضه، وهو ليلة القدر.

قال الله تعالى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[2].

ثم قال بعد ذلك: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[3].

والصيام لازم في جميعه، وليس كذلك رمضان، بل يستعمل إلاّ والمراد استيعابه بالعمل، قال عليه السلام: " من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه "[4] والصيام واقع جميعه، فرمضان، بمنزلة قولك: ثلاثة أيام وشبههما من المعدود في أن العمل لا يكون إلا في الجمع، وقولك شهر رمضان، بمنزلة يوم الجمعة، ويوم الخميس وشبهها من المختص، في أن العمل قد يكون في بعضه، وقد يكون في جميعه.

قولي: (**وهو ما يصح وقوعه جواباً لأين نحو: الدار، والعمل قد يكون جميعه، وقد يكون بعضه**) أعني انك إذا قلت: جُلتُ في الدار فالجوَلانُ قد يكون جميعها، وقد يكون في بعضها.

---

(١) البقرة : ١٨٥.
الشاهد في الآية (أنزل فيه) أي: شهر رمضان، فإنزال القرآن كان في بعض شهر رمضانأي: في ليلة القدر مما تدل عليه الآية القادمة.

(٢) القدر : ١.
الشاهد: إنزال القرآن في ليلة القدر، وهي دليل على أن الإنزال كان في بعض شهر رمضان.

(٣) البقرة : ١٨٥.
الشاهد: (الشهر) المراد صيام رمضان كلّه، لأن الصيام لازم في جميع الشهر، وهذا يستوعب الشهر بالعمل وليس التقدير هلال الشهر، لأن لزوم الصوم على العموم وأيضاً، الفعل شهدَ، بمعنى حَضر، فلا يقال حضرت هلال الشهر، ولكن يقال شاهدت الهلال، ينظر: (التبيان ١ : ١٥٢).

(٤) رواه مسلم في صحيحه، واللفظ له، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١ : ٥٢٣، رقم الحديث (٧٦٠).
وفي صحيح البخاري بلفظ (غُفر له ما تقدم من ذنب)، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، ١ : ٢٢، رقم الحديث (٣٨).
الشاهد: (رمضان) المقصود استيعاب الشهر كاملاً بالعبادة.

وقولي: (ومعدود هو ما يصح وقوعه جواباً لكم والعمل في جميعه) مثال ذلك: سرتُ ميلاً، ألا ترى أنه يصح أن يقع جواباً لمنقال: كم سرتَ؟ وان السير واقع في جميع الميل.

وقولي: (ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربي الحال بنفسه) مثال ذلك قولك: قعد فلان قعوداً، وقعد قعدتين وقعد القرفصاء، وقمت أمامك، وسرت ميلاً، وقمت زماناً، وسرت يوم الجمعة، وسرت شهراً، وجاء زيد ضاحكاً، وتبسم ضاحكاً.

وقولي/ : (إلا ظرف المكان المختص، فإنه لا يصل إليه إلا بواسطة) مثال ذلك: ٢٨ب قعدت في الدار، ولا يجوز قعدت الدار.

وقولي: (ويتعدى الفعل إلى ضمير المصدر بنفسه) مثال ذلك قولك: ضربته زيداً، تريد: ضربت الضرب زيداً، فأعدت الضمير على المصدر المفهوم من الفعل.

وقولي: (ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً، إلا بواسطة في) أعني بقولي: (مطلقاً) جميع أحواله من إبهام، وعدد واختصاص، ومثال ذلك قولك: يوم الجمعة صمت فيه، ومكانك قعدت فيه وثلاثة أيام صمت فيها، والميل سرت فيه، وهذا زمان [قام][1] فيه زيد، وهذا مكان قعد فيه عمرو.

وقولي: (ولا يتسع[2] في الظَّرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعدٍ) إلى آخره، وهذا الذي ذكرته من الاتساع في الظروف، لا يجوز إلا مع الفعل، أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين، والمفعولين. والأمثلة التي تعمل عملها، وهو مذهب جمهور النحويين[3]، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع في (ما) تشبيهاً لها بليس، نحو: يوم الجمعة ما زيد إياهُ قائماً، والصحيح أن ذلك لا

---

(١) ساقطة من (م).

(٢) يقصد بالتوسع في الظرف: أن تجعله مفعولاً به على طريق المجاز فتقول سرت يوم الجمعة: أي سرت في يوم الجمعة. ينظر: (همع الهوامع: ٢ : ١٦٢).

(٣) قال أبو حيان: " والعامل في الوسع فيه هو الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء .... "، (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٧٢).

يجوز[1]، لأن الحرف لا يعمل في مفعول بـه أصلاً، فلا يعمل في مشبَّه به، وما ذكرته من أنَّ الفعل المتعدي إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه[2]، وهو مذهب أبو بكر بن السَّراج، [وكثير][3] من النحويين من ذهب إلى إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك لا يجوز، لأنه إذْ ذاك بمنزلة فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين، والمفعول بـه نهاية ما يأخذ الفعل منه ثلاثة فلما لم يكن لـه في حالة التشبيه أصل يلحق بـه، لم يجز، وأمَّـا المتعدي إلى مفعولين فجمهور النحويين يجيز الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً لـه[4] لأنه يجيء إذ ذاك ملحقـاً ببـاب مـا يتعـدى إلى ثلاثـةٍ، كأعلم، والصحيح عندي، أن ذلك لا يجوز[5] لأنه لم يـرد السماع بالاتسـاع في الظروف، إلا فيما لا يتعدى نحـو قولـك: يـوم الجمعـة صمتـه، ومـن ذلـك قوله[6]:

يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ

وفيما يتعدى إلى واحد، نحو قوله[7]:

ويوماً شهدناهُ سُـلَيْماً وعامراً، البيت

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذا مذهب الأخفش والجمهور، وأن بعض النحاة منهم ابن عصفور إن هذا لا يجوز، وأنه لا يتسع إلا مع الفعل اللازم أو المتعدي إلى واحد: ينظر تفصيله في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٧٢).

(٢) (ارتشاف الضرب: ٢ : ٢٧٢).

(٣) ساقطة من: (م).

(٤) هذا مذهب الجمهور والأخفش، وخالفه ابن عصفور، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٧٢).

(٥) هذا خلافاً لمذهب الجمهور والأخفش، وظاهر كلام سيبويه حيث قال: " وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها، إنما تسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويخزل الذي يقع به المفعول اختصاراً واتساعاً ..... "، (الكتاب ١ : ٢٣٠).

(٦) بلا نسبة في: (الكتاب ١ : ١٧٥) و (أمالي ابن الشجري ٢ : ٥٧٧) و (همع العوامع ٢ : ١٦٨) و (الخزانة ٣ : ١٠٨).
الشاهد: (الليلة) حيث جعل الليلة مسروقةً وهي مفعول مضاف على سبيل التوسع، حيث تعدى الفعل إلى مفعولين كأنه قال: سرق في الليلة أهل الدار.

(٧) البيت بلا نسبة في: (أمالي ابن الشجري ١ : ٦) و (همع الهوامع ٢ : ١٦٧) و (الخزانة ٧ : ١٨١) ونسبه في لسان العرب لرجل من بني عامر (جزى) وهذا صدر عجزه: قليل سوى الطَّعن النهال نوافله.
الشاهد: (شهدناهُ) والأصل شهدنا فيه.

وقول الآخر[1]:

في ساعةٍ يُحبُّها الطعام، أي: يُحبُّ فيها، ولا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدي [إلى اثنين كما لم نسمع ذلك في المتعدي إلى ثلاثة][2] وبعض امتناع الاتساع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة ليس لـه ما/ يلحق به في حال الاتساع، إذ الفعل المتعدي إلى ثلاثة، وليس في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة، ألا يرى أنّه لا يوجد متعدٍ إلى ثلاثة إلا منقولاً، كأعلَمَ، وأرى، أو مضمَّناً، وأخبر، وخبَّر، ونبَّأ وحدَّث، فلمَّا لم يكن لـه أصل يلحق به كذلك منعوا الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً لـه. ٢٩ظ

وقولي: (**نحو: رُجْعَى، وكبرياء**) إنما امتنع مثل رجعى وكبرياء الصرف، للتأنيث اللازم، وأما تصرُّفهما، فإنهما يستعملان في موضع النصب والخفض، والرفع، تقول: رجع رجعى، وتكبَّر كبرياء وهذه رجعى، وهذه كبرياءُ، وعجبت من رجعاك، ومن كبريائِك.

وقولي: (**وعكسه سبحان الله**) إلى آخره، وأمَّا عدم تصرّفها، فإنها لا تستعمل إلا منصوبة على المصدر، وأمَّا انصرافها فلأنها، إمَّا مضافةً، وإمَّا منوَّنة.

وقولي: (**ومتصرّف منْصرف**) وهو ما عدا ذلك، نحو، ضربَ، وأما انصرافه، فلأنه يدخله التنوين، والخفض، وأمّا تصرفه، فلأنه يستعمل مرفوعاً، ومنصوباً، ومخفوضاً، نحو قولك: ضربتُ ضرباً، وهذا ضربُ وعجبت من ضربٍ[3].

---

(١) الرجز بلا نسبة في (معاني القرآن للفراء ١ : ٣٢) و (أمالي ابن الشجري ١ : ٢٧٧).
وأوله:

قد صبَّحتْ صبَّحها السلامُ * بكبدٍ خالطها تنامُ**

في ليلة يحبُّها الطعام
ينظر: (معاني القرآن ١ : ٣٢).
الشاهد (يُحبُّها) أي يحب فيها، فحذف الجار توسعا فجعل مفعولاً به على السّعة.
(٢) ساقطة من (م).
(٣) الظروف بالنسبة للتصرَّف وعدمه قد حصرها أبو حيان في ارتشاف الضرب في أقسام ثلاثة، كثير التصرف، وما هو متوسط التصرف، وما هو نادر التصرف، ينظر تفصيل هذه الأقسام: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٥٧ وما بعدها).

وقولي: (**وهو سَحَرٌ معيناً**)[1] مثال ذلك: خرجتُ يوم الجمعة سحر فلا ينصرف، لتعريفه، وعدله عن الألف واللام وذلك أن، سحر، استعمل نكرة فلذلك ينبغي إذا عّرف أن يُعرَّف بالألف واللام، فعَدل عن ذلك ولا يتصرف لأنه لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية.

وقولي: (**ومتصَّرفٍ لا منصرفٍ، وهو غدوة، وبكرةً معينتين**) مثال ذلك: خرجت يوم الجمعة غدوة، وقعدت يوم الخميس بكرة، فيمتنعان الصرف، للتأنيث والتصريف، وهما مع ذلك متصِّرفان، لأنها تستعملان في موضع الرفع، والنصب، والخفض، تقول: هذه غدوةَ، وبكرةَ، وخرجت بكرة وبكرةَ وذهبت من غدوةَ، وبكرةَ[2].

وقولي: (**ومنْصرف لا متصرِّف**[3]، **وهو بُكير، وسُحير**) إلى آخره أمَّا انصرافها، فإنها منونة نحو: بكيرٌ، وسحيرٌ. وأخوتها معينات، أو مضافة نحو، بعيدات بين، وذات مرةٍ، وأمّا عدم تصرفها فلأنها لا تستعمل إلاّ منصوبةً على الظرفية، نحو قولك: خرجت يوم الجمعة بكرا، وأقمت سحيرا، وقعدت عشية، وسرت صحوةً، وأتيت ضحىً وسرت عشاءً، وقعدت مساءً، وزرتك صباحاً، وأقمت ليلاً، وخرجت نهاراً تريد بجميع ذلك وقتاً معيناً، وأتيتك بعيدات بين / أي: ٢٩ب أوقاتاً معينة، وقعدت ذات مرة، وذا صباح، وذا مساء، أي: مرةً، وصباحاً، مساءً.

---

(١) إذا قصد بَسَحَر: سحرَ يومٍ بعينه، فهو ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف، وهذا على مذهب الجمهور، ووافقه ابن عصفور فامتنع الصرف لأنه معدول عن (أل) والعلمية، لأنه جعل علماً لهذا الوقت، وكذلك استعماله تغليباً على ذلك الوقت. ينظر تفصيل المسألة في:(ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧).

(٢) فلا ينصرف للعلمية إذا أريد به التعيين، أي إذا قصد بها غدوة يومك، أو بكرة يومك، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧).

(٣) بعيدات، جمع بعد مصغراً، وبين، الفراق، وهذه الظروف المذكورة لا تصرف إذا تعينت، فلا تستعمل إلا منصوبة على الظرفية، وأجاز الكوفيون تصرُّف ما تعيَّـن منها، نحو: ضحىً، وعتمة وليل، ونهار، وقال سيبويه: " لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً" (الكتاب ١ : ٢٢٥) ينظرُ تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٧ وما بعدها).

وقولي: (نحو: أسفل، وأعلى) مثال ذلك: جلست أسفل، وقعدت أعلى، وهما متصرِّفان، لأنهما يستعملان مرفوعين، ومخفوضين، فتقول: هذا أسفلُ، وهذا أعلى، وجئت من أسفلِ ، وأتيت من أعلى.

وقولي: **(وعكسهُ، وهو سِـواك، وسَوَاك، وسُوَاك، وعِـنْـد ووسْط ساكنة السين)** أعني: أنها متصرِّفة لإضافتها، وغير متصرِّفة، لأنها لا تستعمل إلاّ ظروفاً، نحو قولك قعدتُ عندك، وجلست وسْط القوم، وقام سواك، ولا يجوز استعمال سِـوى اسماً إلا في ضرورة نحو قول الأعشى[1]:

تجانف عن [جوِّ][2] اليمامة ناقتي وما قصدت [من][3] أهلها لسوائكـا

فجرَّ سوى باللام.

[وقولي][4]: (مُتصرِّفٌ مُنصرفٌ، وهو ما بقي من ظروف المكان) مثال ذلك قولك: قعدت أمامك، وجئت من أمامك.

وقولي: **(ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال، الظرفُ والمجرورُ التّـامان)** مثال ذلك قولك: جاء زيدٌ في زينته وجاء عمرو أمام بكر/ وأعني بالتمام، أن يكون في جملتها حالين فائدة، فإن لم يفيدا كانا ناقصين، لا يجوز أن تقول: جاء زيد فيك، ولا أن تقول: هذا زيد اليوم. ٣٠ظ

---

(١) القائل: الأعشى، ديوانه : ١٣١. وهو في الديوان برواية: (تجانف عن جلِّ اليمامة ناقتي).
(٢) في ش (حرِّ).
(٣) ساقطة من (م)، وكذا وردت في (ش) فاستقام الوزن بذلك.
الشاهد: (سوى) استعملت اسماً، وهذا ضرورة حيث دخل حرف الجر على سوى، فجعل ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً، كغيره من الأسماء، أما وسْط ساكنة العين، فهي من الظروف نادرة التصرف ومتحركة الوسط فهي اسم، والكوفيون لا يفرقون بين ساكنة الوسط أو متحركته فتجعلان ظرفين. ينظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ١ : ٢٦ وما بعدها) و (المقتضب ٤: ٣٤٩) و (أمالي ابن الشجري ١ : ٣٥٩) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٣٢) و(الخزانة ٣ : ٤٣٥ وما بعدها).
(٤) ساقطة من (م).

وقولي: (وتلزم إن عُريت الجملة من ضمير عائد على[1] ذي الحال)، مثال ذلك قوله تعالى:

﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[2].

وقولي: (ولا يلزم إن لم تُعرَّ منه) مثال دخول الواو مع وجود الضمير قوله تعالى [﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾[3]][4] ومثال تعريها من الواو مع وجود الضمير قول الشاعر[5]:

نَصَفَ النهارُ : الماءُ غامِرُهُ ورقيبهُ بالغيب لا يدري

وقولي: (وإن كانت فعليةً، وكان الفعل ماضياً) إلى آخره، مثال دخول الواو على الفعل الماضي، إذا لم يتصل به ضمير يعود على ذي الحال قولك: أتاني زيدٌ وقد طلع الفجر، ومثال دخول الواو عليه، وقد اتصل به ضمير يعود على ذي الحال قوله تعالى:﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ ﴾[6].

---

(١) أي: أن الجملة الواقعة حالاً يجب أن تتضمن ضميراً يعود على صاحب الحال يغني عنه الواو فإذا كانت الجملة فعلها ماض متلو قد لا يغني فيها الواو عن الضمير. ينظر تفصيل المسألة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ٣٦٤ وما بعدها).

(٢) آل عمران : ١٥٤.

الشاهد: (وطائفةٌ) الواو للحال، وطائفة مبتدأ، والخبر (قد أهمتهم)، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١ : ٤١٣) و(التبيان ١ : ٣٠٣) و (البحر المحيط ٣ : ٣٩٣ وما بعدها).

(٣) الحج : ٤٥.

الشاهد: (وهي) دخول الواو مع وجود الضمير.

(٤) ساقطة من: (ش).

(٥) القائل: البيت نسبه ابن الشجري للمسيب بن عَلس، ينظر: (أمالي ابن الشجري ٢ : ٤٧٣) وهو بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢ : ١٨٥ وما بعدها) و (شرح الرضي على الكافية ٢ : ٤٢) و (همع الهوامع ٢ : ٣٢٤) و (٣ : ٢٣٣).

الشاهد: (الماء غامره) حُذف واو الحال، اكتفاءً بالضمير، والتقدير: والماءُ غامره، فحذف لوجود الهاء في، غامره.

(٦) الشعراء : ١١١.

الشاهد: (واتبعك) دخل الواو على الفعل الماضي، وقد اتصل به ضمير يعود على صاحب الحال وهو (الكاف) في: (اتبعك) و (اتبعك الأرذلون) جملة حالية، وهي قراءة الجمهور، اتبعك فعلاً ماضياً، ينظر: (التبيان ٢ : ٩٩٨) و (البحر المحيط ٨ : ١٧٦).

ومثال الاستغناء بالضمير عن الواو قوله[1]:

إذا قامتا تضَّوع المسك منهما نَسيمَ الصَّبا جاءت بريَّا القَرَنْفل

وقولي: (**يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان**)[2] مثال ذلك: ضرباً ضربت، وقعدةً قعدتُ، والقرفصاء قعدتُ، ويوم الجمعة سرت وثلاثة أيام صمت، وحيناً أقمت، وخلفك قعدت، ومِيلاً سرتُ.

وقولي: (**ما لم يمنع مِن ذلك مانع من الموانع التي ذُكرت في باب الفاعل**) مثال ذلك: ما ضربتك ضرباً، وأقْعِد زيداً خلفك، وأجاء زيدٌ يوم الجمعة، لا تقول: ضرباً ما ضربتك، ولا خلفك قعد زيدُ، ولا يوم الجمعة جاء زيدٌ.

[وقولي][3] : (**وأمّا الحال، فإن كان العامل فيها فعلاً، أو ما جرى مجراهُ تقدمت عليه**)[4] مثال ذلك قولك: ضاحكاً جاءَ زيدٌ، ومسرعاً أنت آتٍ .

وقولي: (**ما لم يمنع من ذلك مانع مِن تلك الموانع**) مثال ذلك: ما جاء زيدٌ ضاحكاً، وأجاء زيد مسرعاً؟ .

لا يجوز أن تقول: ضاحكاً ما جاء زيدٌ، ولا مسرعاً أجاء زيدٌ؟

[وقولي][5].

---

(١) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٥.
الشاهد: الاستغناء عن الواو بالضمير: تضوَّع المسكَ حالة كونه منهما، تَضوَّعَ نسيم الصبا، ينظر: (الخزانة : ٣ : ١٦٠).

(٢) أجاز أبو علي الفارسي تقديم المصدر على الجملة، فالمصدر منصوب بإضمار فعل من لفظه ينظر المسألة في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢١٥).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) إن كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً خال من موانع التقديم، جاز أن يتقدم الحال عليه، ومنع الكوفيون تقديمها، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٤٩) و (همع الهوامع ٢ : ٣٠٨).

(٥) ما بين القوسين زيادة في: (م) لا يستوجبها السياق.

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم[(١)]

قولي: (مفسراً لما أُبهم من الذوات) [تحرزت][(٢)] بذلك من الحال[(٣)]، فإنها مفسرة لما أبهم من الهيئات، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، بينت بقولك: درهماً، حقيقة العشرين، وذاتها ما هي؟ وإذا قلت: جاء زيد ضاحكاً، بينت بقولك: ضاحكاً، الهيئة التي كان عليها زيد وقت المجيء.

وقولي: (حتى يُـردَّ إلى أصله من الجمعية) مثال ذلك قولك: عندي/ عشرون ٣٠ب درهماً، فإن أدخلت، من، قلت: عندي عشرون مِـن الدراهم.

وقولـي: (ولا يجـوز تقديـم التمييـز)[(٤)] أي أنـه لا يجـوز أن يقـال: عرقـاً تصبَّـب زيدٌ.

وقولي: (ولا يكون التمييز [إلاّ][(٥)] بالأسماء المختصة بالنفي) إلى آخره، أعني أنه لا يقال: ما عندي عشرون أحداً وسبب ذلك، أن الأسماء المختصة بالنفي شديدة الإبهام، فلا يكون يبين لذلك، وكذلك الأسماء المتوغلة في البناء ما كان منها نكرةً، فهو شديد الإبهام، فلا يحصل لـه تبيين، لا تقول:

عندي عشرون مَـن، ولا عشرون ما، وما كان منها معرفةً فلا يميز بـه، لأن التمييز لا يكون إلاّ نكرة.

---

(١) المقصود بهذا المصطلح: التمييز.
(٢) في ش (بحروف).
(٣) التمييز يوافق الحال في ثلاثة أمور ويخالفه في أمرين.
الأمور التي يوافقه فيها: أن يكون التمييز اسماً، وكذلك الحال، وأن يكون فضلة، وأن يكون نكرة وكذلك الحال أيضاً.أما الأمران اللذان يخالفه فيهما: أن يكون التمييز جامداً، والحال مشتقاً، مفسراً لما أبهم من الذوات والحال مشتقاً، مفسراً لما أبهم من الهيئات. ينظر: (قطر الندى : ٢٣٧).
(٤) اختلف النحاة في تقديم التمييز على الفعل المتصرف، فمذهب سيبويه والبصريين والفراء، واكثر الكوفيين إلى منعه، وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جوازه، واختاره ابن مالك، وذهب ابن عصفور إلى اختيار الرأي الأول، وهو المنع، ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٢٠٤ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٨٥) و (همع الهوامع ٢ : ٣٤٣) و(شرح الأشموني ٢ : ٣٤٧).
(٥) ما بين القوسين زيادة في (ش) لا يستوجبها السياق.



باب المفعول معه

قولي: (ولا يجوز توسُّط المفعول معه)[1] أعني أنّه لا يقال: استوى والخشبةَ الماءُ.

باب المفعول من أجله[2]

قولي: (وذلك نحو: قمت إجلالاً لك) أعني أنَّ إجلالاً قد استوفى الشروط[3] الثلاثة؟، ألا ترى أنه مصدر، وأنه فعل للمتكلم، كما أنَّ قامَ فعل للمتكلم أيضاً، وأنَّ الإجلال اقترن بالقيام في زمن واحد.

باب الاستثناء

قولي: (إلا، وهي حرف) الدليل على أنها حرف، لا موضع لها من الإعراب.

وقولي: **(وحاشا، وحشى، وخلا، وعدا، فهي حروف إذا جرَّت ما بعدها)** الدليل على أنها حروف، أنها لا يمكن أن تكون أفعالاً، لأنَّ الأفعال لا تعمل خفضا، ولا يمكن أن تكون أسماء بدليل أنها لا تباشر العوامل لا تقول: قام حاشا زيَد، كما تقول: قام عمرو وزيَد، وكذلك سائر أخواتها ولا ينبغي أن تحمل على أنها ظروف، لأنها ليست أسماء زمان، ولا مكان والظروف لا تنقاس في هذين الصنفين، وما عدا ذلك لا يجعل ظرفاً إلا بدليل وقد عدم هاهنا.

وقولي: (وأفعالٌ إذا نصبتَ) الدليل على أنها إذا أفعال، أنها لا تخلو من أن تكون أفعالاً، أو أسماء، أو حروف استثناء، فلا يمكن أن تكون أسماء لانتصاب ما بعدها

---

(١) أي أن المفعول معه على عامله باتفاق النحويين، لأن الأصل في الواو العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه، وقد أجاز تقدمه ابن جني في مثل: استوى والخشبةَ الماءُ. ينظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١ : ٢٩٨) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٩٨٦) و (همع الهوامع ٢ : ٢٤١) و (شرح الأشموني ٢ : ٢٣١).

(٢) وقد يرد باسم المفعول له، أو المفعول لاجله، قال سيبويه " وفعلت ذاك أجل كذا، فهذا ينتصب لأنه مفعول لـه ...... ". ينظر (الكتاب ١ : ٣٦٩).

(٣) اتفق النحاة في شروط صياغة المفعول لأجله، أن يكون مصدراً وأن يكون فعله للمتكلم، ولم يشترط القدماء اقتران مشاركته لفعله في الزمن، حيث يجوز عندهم: أكرمتك أمس خوفاً من غدٍ أما المتأخرون، ومنهم ابن عصفور فقد اشترطوا ذلك. ينظر: (الكتاب ١ : ٣٦٩) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢١ وما بعدها) و (همع الهوامع ٢ : ١٣٠ وما بعدها).

مع أنها ليست من قبيل الأسماء العاملة، ولا يمكن أن تكون حروف استثناء، لأنها لو كانت حروفاً لجاز أن تقول: ما قام حاشا زيدٌ، فترفع ما بعدها، كما تقول: ما قام إلا زيدٌ، فلما لم يجز ذلك في حاشا وأخواتها، دلّ على أنها ليست حروفاً، وتمثيل ذلك يستدل على أنْ/ ليس، ولا يكون فعلان. ٣١ظ

وقولي: (**وغير، وسِوُى بضم السّين وكسرها، وسَوَى بالفتح والمد**) وهي أسماء، أما غير فالدليل على أنها اسم، تأثير عوامل الأسماء فيها، وأمّا سُوى بضم السين، وكسرها وفتحها مع المد، فلا يمكن أن تكون فعلاً بخفضها ما بعدها والأفعال لا تعمل خفضا، فلم يبق إلاّ أن تكون أسماء أو حروفًا.

فجعلها أسماء لدخول الخافض عليها في الضرورة نحو قوله(١):

تجانف عن جوِّ اليمامة ناقتي وما قصدت مِن أهلها لسوائكا

وقولي: (**والمخرج لا يكون إلاّ النصف فما دونه**) مثال ما استثنى منه النصف قولك: عندي عشرة إلاّ خمسةً، ويمكن أن يكون من ذلك

﴿ **قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِّصْفَهُ** ﴾(٢). والأحسن في كلامهم أن يكون المخرج ما دون النصف نحو قولك: عندي عشرة إلاّ اثنين.

وقولي: (**ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام**)(٣) أعني أنه لا يجوز أن تقول: إلا زيداً قام القوم.

---

(١) القائل: الأعشى، ديوانه ١٣١، وهو برواية (تجانف عن جلّ اليمامة).
الشاهد: (لسوائكا) جعل يسوى اسماً لدخول الخافض عليها حيث اضطر إلى إخراجها من الظرفية إلى الاسمية بمعنى غير. ينظر تفصيله في: (الكتاب ١ : ٣٢) و (المقتضب ٤ : ٣٩٤ وما بعدها) و (أمالي ابن الشجري ١ : ٥٩ / ٢ : ٢٥٠) و (ضرائر الشعر ٢٩٢) و (الخزانة ٣ : ٤٣٥ وما بعدها).

(٢) المزمل: ٢-٣.

(٣) لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام، هذا مذهب الجمهور خلافاً للكسائي والزجاجي، وأجاز الكوفيون نحو إلاّ زيداً قام القوم. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٠٧).

وقولي: (**إلاّ أنَّ الوصف يقوى ويحسُن**) أعني بذلك إذا قلت: قام القوم إلاّ زيداً العقلاء[1]، جاز في زيد النصب على الاستثناء [والرفع][2] على الوصف، كما كان يجوز فيه لو لم تأتِ بالوصف فقلت: قام القوم إلا زيداً. إلاّ أن الوصف يقوى في حال التقديم على صفة المستثنى منه وسبب ذلك أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً العقلاءُ كنت فاصلاً بين الموصوف، وصفته بالاستثناء، والفصل بينهما قبيح، فضعف النصب لذلك، فلما ضعف النصب قوى الرفع على الصفة، لأنه لا يلزم فيه من الفصل ما يلزم في النصب على الاستثناء.

وقولي: (**فتقول: قام القوم غيرُ زيدٍ، برفع غير ونصبه**)[3] إنما جاز في غير، الرفع والنصب، لأنك لو قلت: قام القوم إلا زيداً لجاز في زيد الرفع والنصب، إلا أن الرفع أحسن كما أن الاسم الواقع بعد إلا، رفعه أحسن من نصبه، وتقول: قام القوم غير زيدٍ، بالنصب على الاستثناء، والرفع على الصفة، والنصب أحسن لأنك لو قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، لكان النصب على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف.

وقولي: (**ولا يجوز كذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلاَّ، غير الحمل على اللفظ خاصَّة**)[4]، مثال ذلك قولك: قام القوم إلا زيداً وعمراً فتنصب عمراً لنصبك زيداً، ولا يجوز غير ذلك، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدٌ وعمرو، لم يجز في عمرو إلا الرفع لرفعك زيداً.

---

(١) قال أبو حيان: " وشرط الوصف بالا، أنْ يتقدمها موصوف، فلا يحذف وتبقى هي .....". ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٣١٤).

(٢) حكم (غير) هو حكم الاسم الواقع بعد (إلا) فيجوز النصب والرفع، فالرفع على أنها صفة للقوم والنصب أنها أخذت موضع المنصوب بعد إلا. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٢٢).

(٣) وذهب أبو حيان إلى أنه " لا تستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ...." ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٠٨ وما بعدها).

(٤) مذهب سيبويه والفراء، وأكثر النحاة أنها ملازمة للظرفية وتبعهم ابن عصفور. فهي لا تكون إلا ظرفا، إلا في الضرورة كما تقدم. ينظر: (الكتاب ١ : ٣١ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٣٢).

وقولي: (وتكون هي أبداً منصوبةً على/ الظرفية)[1] والدليل: أنها منصوبة على ٣١ب الظرفية، أنه تقدم الدليل على أنها اسم، وإذا أُثبت أنها اسم، تبين أنها من قبيل الظروف، بدليل وصل الموصول بها في فصيح الكلام نحو قولك: جاءني الذي سواك، كما تقول: جاءني الذي عندك، ولو كانت غير ظرف لم يكن بدٌّ من أن تقول: جاءني الذي هو سواك، كما تقول: جاءني الذي هو عندك.

باب النّداء

قولي: (حروف النداء: يا، وأيا) إلى آخره، النداء بيا أفصح. قال سبحانه: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾[2]. ومن النداء بأيا قوله[3]:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل ... وبين النقا أأنت أمْ أمُّ سالمِ ؟

ومن النداء بهيا قوله[4]:

هيا أم عمرٍ وهل لنا اليوم عندكم ... بقية أبصار الوشاة سبيلُ ؟

ومن النداء بأيّ قوله[5]:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضحى ... بكاءَ حماماتٍ لهن هديرُ

ومن النداء بآي الممدودة ما حكاهُ الكسائي من قول بعضهم:" آي أمه "[6].

---

(١) سبأ: ١٠.
الشاهد: (يا جبال) النداء بالياء، حيث نادى الله الجبالَ وأمرها، فجعلها بمنزلة العقلاء الذين يؤمرون فيطيعون. ينظر: (البحر المحيط ٨ : ٥٢٤).

(٢) القائل: ذو الرمة، ديوانه ٩٥، وهو برواية: (هيا ظبية) في (أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٦٣).
الشاهد: (أيا) حرف نداء.

(٣) بلا نسبة في: (همع الهوامع ٢ : ٣٥).
الشاهد: (هياأ مّ عمرٍو) جاءت هيا حرف نداء للبعيد.

(٤) القائل: كُثَيِّر عزة، ديوانه ١١٣، وهو برواية (لهن هديل) في: (همع الهوامع ٢ : ٣٤).
الشاهد (أي عبد) النداء بأيْ.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٧).

(٦) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٢، وهو صدر بيت، عجزه:
" وإنْ كنتِ قد أزمعتي صرمي فأجملي"
الشاهد: (أفاطمُ) استعمل الهمزة حرف نداء للقريب، وهذا النوع من النداء، نداء الترخيم والأصل فاطمة. ينظر: (ابن الشجري ٢ : ٣٠٨) و (الخزانة ١١ : ٢٢٢).

ومن النداء بالهمزة قوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التَّدلل .... البيت

وحكى ابن كيسان النداء بالهمزة الممدودة نحو:آزيد[1]ومن النداء بـ(وا) قوله[2]:

وا فقعساً وأين مني فقعسُ

وقولي: (**وإن كان مضافاً منصوباً بإضمار فعل، لا يجوز إظهارهُ**) مثال ذلك : يا عبدَ الله.

وقولي: (**فإن كان مطولاً**) وأعني به ما كان عاملاً في غيره مثال ذلك: يا ضارباً زيداً، ويا خيراً من عمرٍو، ومن قبيل المطّول ما سمي بتابع ومتبوع نحو تسميتك رجلاً بثلاثة وثلاثين فإنك تقول في ندائه: يا ثلاثةً وثلاثينً بالنصب، لطوله وذلك أن الثاني كأنه يعمل فيه تبعه الأول، فكأنك سميت بعامل ومعمول.

وقولي: (**فإن كان معرفة**) إلى آخره، مثال المعرفة يا زيد، ومثال النكرة المقبل عليها[3] يا رجلُ، ومثال النكرة غير المقبل عليها[3]: يا رجلاً.

وقولي: (**والأسماء [المتصّرفة]**[4] **غير الملازمة للصّدر**) تحرزت بذلك من الأسماء اللازمة للصدر، نحو أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، فإنه لا يجوز نداء شيء منها، ومن الأسماء اللازمة ضرباً واحداً من الإعراب نحو: أيمن، ولعمرُ الله، وبعيدات بين، وأمثال ذلك، فإنه لا يجوز نداء شيء منها.

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١١٧) و (همع الهوامع ٢ : ٣٥).

(٢) القائل: بلا نسبة في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٤٥) و (همع الهوامع ٢ : ٣٥).

الشاهد: (وا فقعساً) النداء بوا، ومذهب الجمهور أنها مختصة بالندبة، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك، والأكثر في الندبة (وا) أو اقل منها (يا). ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٤٣) و (همع الهوامع ٢ : ٣٥ وما بعدها).

(٣) من المصطلحات المستعملة عند غير ابن عصفور، النكرة المقبل عليها، والنكرة غير المقبل عليها،أي: النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، ينظر استعماله عند أبي حيان في: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٢١).

(٤) في ش: (المتصرفة).

وقولي: (فإن كان معرباً، فإن أتبعته ببدل، كان حكم التابع كحكمه لو باشر حرف النداء) مثال ذلك قولك: يا عبد الله زيدُ.

وقولي: (إنْ كان مفرداً ولم يكن إلا معرفةً) مثال ذلك/ قولك: يا عبدَ الله وزيدُ. ٣٢ظ

وقولي: (إلاّ أن يكون فيها الألف واللام فيكون منصوباً) مثال ذلك قولك يا عبد الله والرجل.

وقولي: (وإن كان مضافاً كان منصوباً أبداً)[١] مثال ذلك: يا عبدَ الله وغلامَ زيد.

وقولي: (فان كان مبنياً، فإن أتبعته ببدل، أو عطف نسق فحكمه حكم المعرف في ذلك) مثال ذلك قولك: يا سعيد كرز، ويا زيد وعمرو وصاحب بكر.

وقولي: (وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع، فإن كان التابع مفرداً، فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع)[٢]. أعني بقولي: (بغير ذلك من التوابع):النعت، وعطف البيان، والتأكيد، ومثال ذلك قولك: يا زيد العاقل، ويا سعيد كُرز، ويا تميم أجمعون، برفع العاقل وكُرز وأجمعين ونصبها إن شئت.

وقولي: (ما عدا أيا، فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع)[٣] مثال ذلك: يا أيها الرجلُ برفع (الرجلُ) لا غير.

[وقولي: (فإن ضممته) إلى آخره مثال ذلك قولك: يا زيدُ زيدُ عمروٍ][٤]

وقولي: (وإذا نوَّنت المنادى المبني على الضَّم) إلى آخره مثال ما بقي على ضمَّه قوله[٥]:

فطِرْ خالد إن كنت تسطيع طيرةً ولا تقعَنَ إلاّ وقلبُك خافقُ

---

(١) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكسائي، والفراء، والأنباري الرفع، ينظر: (شرح الأشموني ٣ : ٢٧١).

(٢) ينظر: (همع الهوامع ٢ : ٥٧ وما بعدها) و (شرح الأشموني ٣ : ٢٧١ وما بعدها).

(٣) قال أبو حيان " وإذا قدرت اسم الإشارة، وصلة لنداء ما فيه (ال) لم يجز في نعته إلاّ الرفع..." (ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٩).

(٤) ساقطة من (م).

(٥) القائل: بلا نسبة في:(معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٢١) وهو برواية (وقلبك حاذر) ينظر:(ضرائر الشعر: ٢٦).

الشاهد: (خالدٌ) يريد يا خالدُ، حيث بناه على ما كان عليه قبل النداء.

يريد: فطر يا خالدُ.

وقول الآخر[1]:

يا هـرمٌ وأنت أهـــل عـدل إنْ وُلدَ الأحوصُ يوم قتلي

ومثال ما رُدَّ إلى أصله من النصب قوله[2]:

ضـربت صدرهـــا إلـيَّ وقـالـــت يا عـديـــاً لـقــد وقتــك الأواقــي

وقولي: (المعنى: يا ربي، ولذلك جاز حذف حرف النداء) أعني: أنه لو كان " ربّ " في قراءة من قرأ " ربُّ " نكرة مقبلاً عليها لم يجز منها [كما لا يجوز أن تقول: رجلٌ، تريد يا رجلُ فلما][3] حذف حرف النداء دلَّ ذلك على المراد، يا ربي كما كان ذلك في القراءة الأخرى[4].

وقولي: (فإنه يجوز فيه خمس اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم)[5] مثال ذلك قولك: يا بن أمّ، ويا بن عم، ويا ابنة أم، ويا ابنة عمّ، ويا بن أمي، ويا بن عمّي، ويا ابنة أمي، ويا ابنة عمّي، ويا ابن أمَّـا، ويا ابن عمَّـا، ويا ابنة أمَّـا، ويا ابنة عمَّـا، ويا ابن أمّن ويا بن عمَّ، ويا ابنة أمَّ، ويا ابنة عمَّ، فهذا الوجه الأخير هو الذي

---

(١) القائل: لبيد بن ربيعة . ديوانه ١٤٠، وهو برواية: (إن ورد الأحوص ماء قبلي).
الشاهد: (يا هرمٌ) وجوز ابن عصفور النصب ينظر: (ضرائر الشعر ٢٧).

(٢) القائل: (نسبه في المقتضب للمهلهل ٤ : ٢١٤) وفي (" وقى ").
الشاهد: (يا عدياً) حيث رُدَّ المنادى إلى أصله، منونًا: (المقتضب ٤ : ٢١٣ وما بعدها) و (همع الهوامع) و (الخزانة ٢ : ١٦٥).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) القراءة في الآية ١١٢ من سورة الأنبياء، حيث قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع :- ﴿ ربُّ احكم بالعدل ﴾ برفع الباء في " ربُّ " كأنه جعله نداءً مفرداً، وهذا لحن عند النحويين، ذكر سيبويه في الكتاب: " وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر، ويا قومُ لا تفعلوا ... " الكتاب ٢ : ٢٠٩ فابقى حرف النداء. تنظر القراءة السابقة في: (إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٨٤) و (إعراب القراءات لابن خالويه ٢ : ٦٩ وما بعدها) و (التبيان ٢ : ٩٣٠) و (البحر المحيط ٧ : ٤٧٤).

(٥) المنادى المضاف إلى ابن لـه عدة لغات، فمنها: فتح أم وعم اتباعاً لها بنون " ابن " وتقع أم، وعم عندها في موضع الخفض على الإضافة ومنها: كسر أمِّ، وعمِّ لحذف الياء وإبقاء الكسرة، عند جعلهما اسماً واحداً، ومنها: إثبات الياء، مثل يا ابن عمي، ومنها: وضع الألف بدل الياء: يا ابن أمَّا. ينظر: (الكتاب : ٢ : ٢١٤).

يجعل فيه الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم واحد، إلا انك [بقيت][1] الاسم الآخر على الفتح للتركيب.

وقولي: (**ويجوز حذف المستغاث من أجله، وإبقاء المستغاث وعكسه**) مثال ذلك قولك: يالزيد، بفتح اللام، ومثال عكسه يالعمرٍ بكسر اللام.

وقولي: (**ولا يجوز حذف حرف النداء منها**) أعني: أنه لا يقال للتعجب: وتزيد، تريد: يا لزيد، ويا للتعجب.

وقولي: (**من نبز، أو كنية**) مثال النبز: قفة، وكُرز، ومثال الكنية، أبو بكر، فتقول: يا كرزاهُ: ويا أبا بكراهُ.

وقولي: (**أو مضافاً إلى معرفة**) مثال ذلك قولك: في ندبة غلام الرجل: وا غلامَ الرجلاه.

وقولي:/ (**ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب**)[2] أعني: انهم لا يقولون: يا زيد، ولا يلحقون علامة. ٣٢ب

[وقولي][3]:(ولا يرخم مندوب ولا مستغاث به ولا متعجب منه)[4] أعني: أنه لا يقال: يا لحارِ ، ولا ، يا لحارهُ، تريد: يا لحارث، ويا لحارثاهُ.

وقولي: (**فإن لم يَبِـنْ لم يجز ترخيمـه**) أعـني: أنه لا يقـال: يا امـرًأ تريـد: يا امـرأةً.

---

(١) في ش: بنيت.

(٢) حرفا الندبة (يا) و (وا) فلا يجوز حذفهما من المندوب، قال سيبويه " واعلم أن المندوب لابد لـه من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) .... ". ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٢٩) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٤٣).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) المندوب، والمستغاث به لا يرخمان سواء لحقته علامة الندبة، أو لا، قال سيبويه: " ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة ". ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٤٠) و (ارتشاف الضرب ٣ :١٥٢).

وقولي: (**فإن كان مركباً رخمته بحذف الاسم الثاني منه**)[1] مثال ذلك" يا حضر، تريد: يا حضرَموت.

وقولي: (**لا يرخم منه ما كان على حرفين، أو ثلاثة ليس أحدهما تاء التأنيث**) أعني: أنه لا يقال: يا حك، تريد يا حكَمُ.

وقولي: (**وإن كان فيه زيادتان زيدتا معاً**) إلى آخره مثال ما فيه ألف التأنيث قوله[2]:

قفي فانظري يا أسمَ هل تعرفينه؟ أهذا المعيدي الذي كان يذكر؟

يريد: يا أسماءُ.

ومثال ترخيم ما في آخره الألف والنون الزائدتان قوله[3]:

يا مروَ إنَّ مُطِيَّتي محبوسةٌ ترجو الحِباءَ وربُّها لم ييأس

ومثال ترخيم ما في آخره علامتا تثنيةٍ، أو جمع، أو ياءيْ نسب قولك: يا أبان في ترخيم أبانين، ويا عرفَ في ترخيم عرفات، ويا نجتِ في ترخيم رجل نجتي.

وقولي: (**وإن كان قبل الآخر حرف مدّ، ولين نحو: منصور حذفته مع الآخر**) مثال ذلك قولك: يا منصُ.

---

(١) هذا مذهب الكوفيين في جواز ترخيم المركب، وتبعهم ابن عصفور، ومذهب البصريين لا يجوز عندهم ذلك لانهم قاسوا الاسم المركب على المضاف والمضاف إليه الذي لا يجوز ترخيمه في النداء مثل يا غلام زيد ويرى الخليل جواز ذلك معتبراً المرخم بمنزلة الهاء في الاسم المصغر مثل تمرة، تميرة، والخلاصة أنَّ الترخيم في هذا الباب ممنوع على كثرة، وجوازه على قله. ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٥٨ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٤) و (شرح الأشموني ٣ : ٣٣٦).

(٢) نسبه في أمالي ابن الشجري: (لعمر بن ربيعة ٢ : ٣١٤).
الشاهد: (يا أسمَ) يريد يا أسماء حيث رخم ما فيه ألف التأنيث.

(٣) القائل: الفرزدق، ديوانه ١٢٨، وهو من شواهد سيبويه، (الكتاب ٢ : ٢٥٧).
الشاهد:(يا مرَو) وهي ترخيم مروان حيث حذف الألف والنون الزائدتين، حيث كان الاسم ثلاثياً بعد الحذف، ينظر (الكتاب ٢ : ٢٥٧) و (أمالي ابن الشجري ٢ : ٣١٣) و (الخزانة ٦ : ٣٤٦ وما بعدها).

وقولي: (مَا لم يؤد ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف) إلى آخره مثال ذلك يا لَـمِـى في لميس، قال الشاعر[1]:

تَـنكَّـرْتِ مِـنـَّا بعد مِعرفِةِ لَـمِـى   [وبعد التصافي والتشاب والكريم][2]

وقولي: (ما كان عليه قبل الترخيم من حركة وسكون) مثال ذلك: يا حار : تريد يا حارث، فتحذف الثاء، وتبقى الراء على كسرها، وقولك: يا هرقْ، تَريد يا هرقْـل، فتحذف اللام، وتبقى القاف على سكونها.

وقولي: (فتحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذفه منه شيء فيبنى على الضم) مثال ذلك قولك في ترخيم حارث: يا حارُ بضم الراء[3].

بـاب لا

قولي: (فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها)[4] مثال ذلك قولك: لا زيد في الدار/ ولا عمرو.

٣٣ظ

وقولي: (وعمل إنْ فتنصبها لأنها نقيضتها) مثال ذلك قولك: لا غلامَ رجلٍ قائم ولا خيراً من زيد [ذاهب][5].

وقولي: (فإن كان مفرداً بني معها على الفتح وحذف التنوين)[6] مثال ذلك قولك: لا رجلٌ في الدار.

وقولي: (إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز إثباته وحذفه) مثال ذلك قولك: لا رجل في الدار، ولا رجل عندك، وإن شئت حذفتها إذا دلَّ دليل على عليها.

---

(١) القائل: نسبه سيبويه لأوس بن حَجَر، (الكتاب ٢ : ٢٥٤).
الشاهد (يا لَـمِى) ترخيم لميس، بحذف السين. ولميس اسم امرأة بمعنى المرأة اللينة الملمس.

(٢) هذا تصحيف من الناسخ، أدى ذلك إلى كسر الوزن في البيت وهو من الطويل، والصحيح قوله:
.... *** وبعد التصافي والشباب المكرَّم.

(٣) الترخيم على لغتين، لغة من ينتظر الحرف، ولغة من لا ينتظرَ ويقال لغة يا حارِ ، ولغة يا حارُ ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٧) و(شرح الأشموني).

(٤) من شروط عمل (لا) عمل (إنَّ) أن لا تتكرر، فإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ١٦٤) و (مغني اللبيب ٢٤٠).

(٥) ساقطة من (م).

(٦) قال ابن هشام: " وبناؤه على ما ينصب بـه لو كان معرباً فيبنى على الفتح .... " ينظر: (مغني اللبيب ٢٣٨).

وقولي: (وقد حكى الأخفش البناء على الفتح بلا نية لا)[1] مثال ذلك: لا غلامَ رجل وامرأةً في الدار.

وقولي: (فالأمر على ما كان عليه لو لم تكرر) مثال ذلك قولك: لا غلام رجل في الدار ولا امرأةَ [بغير تنوين][2].

وقولي: (وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنياً، كان حكمه في الإتباع كحكم المعرب في جميع ما ذكر) [تمثيل ذلك تمثيل المعرب في جميع ما ذكر][3] إلاّ أنك تبدل من الاسم المعرب مبنياً.

وقولي: (وإن دخلها معنى التحضيض كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمر ولم تعمل شيئاً)[4] مثال ذلك: ألا رجلاً كريماً أي: ألا تقصد رجلاً كريماً.

وقولي: (وإن دخلها معنى التمني كان حكم الاسم الذي بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها) مثال ذلك قولك: ألا مالَ، وإن شئت قلت: ألا مالٌ ومن ذلك قولـه[5]:

ألا رجلٌ يرثي لشجوِ أبي الفضل

وقولي: (ولا يتبع الاسم الذي بعدها إلاّ على اللفظ خاصة)[6] أعني: أنك تقول: ألا مالَ كثيراً، ولا يجوز رفع كثيرٍ.

---

(١) ينظر مذهب الأخفش في: (ارتشاف الضرب ٢ : ١٦٥).

(٢) ساقطة في: (ش).

(٣) ساقطة في: (ش).

(٤) وعلى هذا فإنه لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً، أو مقدراً، ينظر: (الكتاب ٢ : ٣٠٧) و (ارتشاف الضرب ٢ : ١٧٨).

(٥) القائل: لم أقف على القول والقائل في كل المصادر التي بحثت فيها.
الشاهد: (لا) دلت على التمني بعد دخول الهمزة عليها

(٦) هذا مذهب سيبويه، إذْ يرى حين دخل معنى التمني على (لا) استغنى عن الخبر، يقول: " ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك لم يقل في ألا غلامَ أفضَل منك إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الجواب...." (الكتاب ٢ : ٣٠٨) وذهب المازني والمبرد إلى أن حكمها وهي للتمني كحكمها وهي مجردة من الهمزة، محضة للنفي، فيكون لها خبر في اللفظ ، أو في التقدير. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ٢ : ١٧٧).

باب حروف الخفض

قولي: (**وقسم لا يجر إلاَّ الظاهر**)[1] إلى آخره. مثال الجر بهاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل في القسم هألله ليقومنَّ زيد، وآلله ليقومنَّ عمرو، والله لا يقوم بكرٌ، ومثال الجر بالميم المكسورة والمضمومة في القسم أيضاً قولك: مُ الله لأفعلنَّ، ومَ الله لأفعلنَّ، ومثال الجر بواو ربِّ قولـُه[2]:

ومِـثْـلِـكِ بَـيْضَـاءُ العوارض طَـفْـلـةً

ومثال الجر بفائها قوله[3]:

فَـمِثْـلِكِ حُبْلَى قـَدْ طَرَقـْتُ وَمُرْضِعاً .... البيت.

ومثال الجر بمذ، ومنذ[4]، قولك: ما رأيته مذ ثلاثةِ أيامٍ ، ومنذ ثلاثةِ أيامٍ.

ومثاله بكاف التشبيه قولك: جاء الذي كزيدٍ، ومثاله بحتى قولك: قام القوم حتى زيدٍ.

وقولي: (**وقسم يجر الظاهر والمضمر**) وهو[5]: الباء، ولام الجر ومِن، وإلى، وعن، وعلى، وحاشا / وخلا، وعدا، وربَّ. ٣٣ب

---

(١) الحروف التي تختص بجر الظاهر هي: (منذ) و (مذ) و(حتى) و (الكاف) و(الواو) و (ربَّ) و (التاء) و (كي) و (ولعل) و (ومتى) وما دون هذه الحروف فيجر الظاهر والمضمر، ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ٣٦٥).

(٢) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ٣٠، وهذا صدر بيت عجزه:
(لعوب تنسِّـيني إذا قمت سر باليَ).
الشاهدُ: (ومِـثلكِ): مجرور بواو ربِّ، ينظر: (مغني اللبيب ٤٧٢) و (الخزانة ١ : ٣٧٣).

(٣) القائل: امرؤ القيس، ديوانه: ١٢، وهو صدر بيت عجزه:
(فالهيتها عن ذي تمائم مُـحول).
الشاهد: (فمثِلكِ) الجر بفَاء ربِّ، وإعمال ربِّ محذوفةً بعد الفاء كثير، وبعد الواو أكثر، ينظر: (مغني اللبيب ١٣٦) و (الخزانة ١ : ٣٣٤).

(٤) يشترط في الاسم المجرور بعد مذ، ومنذ، أن يكون دالاً على الوقت، وأن يكون هذا الوقت مستقبلاً، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة ولا تقول: مذ يومٍ، ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ٣٦٥).

(٥) في ش: [وهو ما عدا ذلك].

وقولي: (منها ما يجر بعض الظواهر دون بعضها) إلى آخره مثال جرّ اسم الله تعالى بالقسم [قولك][1]: لله لا يبقى أحد وقد تقدَّم تمثيل جرّ الميم المكسورة، والمضمومة، وهاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل.

وقولي: (ومـُنُ في القسم إلا الربّ)[2] مثال ذلك قولك: مُنُ ربي لأقومنَّ.

وقولي: (ورُبَّ، وفائها،و واوها) مثال جرّ رب وفائها للنكرة [ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتهُ، وقد تقدم تمثيل جر واو ربَّ وفائها][3] للنكرة.

وقولي: (ومذ، ومنذ) مثال ذلك قولك: ما رأيته مذ ثلاثةِ أيام، ومنذ أربعة أيامٍ.

وقولي: (ومنها ما يجر كلّ ظاهر وهو ما عدا ذلك) الذي يجر كلّ ظاهر، هو كلّ ما يجر الظاهر، والمضمر، ما عدا (ربّ) فإنها لا تجر إلا النكرة، وقد تقدم تبيينه، وحتى، وكاف التشبيه، و واو القسم، مما يجر الظاهر دون المضمر.

وقولي: (ومذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما)[4] مثال ذلك قولك: ما رأيته مذ يومان، ومنذ عامان.

وقولي: (وقسم يستعمل حرفاً [واسماً][5] وفعلاً) إلى آخره، قد تقدم تبيين النصب والخفض، بحاشا، وحشى، وخلا، وعدا، في باب الاستثناء.

وقولي: (وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل) مثال ذلك قوله[6]:

---

(١) ساقطة من (ش).

(٢) من حروف القسم: (أيمن) بفتح الهمزة، وضم الميم، ومن لغاتها (مُنُ) بضم الميم والنون و(إيمُن) بكسر الهمزة، و (وأيمُ) بالفتح والضم، والأصل: (أيمُن)، تنظر اللغات في: (أيمن: الأزهية: ٢٨) و (همع الهوامع ٢ : ٤٨١).

(٣) ساقطة من (م).

(٤) مذ ومنذ حالات باختلاف الاسم الواقع بعدهما، فإن كان مرفوعاً فهما اسمان مبتدأ ان، وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل وهو مذهب الكوفيين، وإذا جُرّ ما بعدهما فهما حرفا جر، ينظر تفصيل المسألة في: (شرح الأشموني ٢ : ٤١٤ وما بعدها).

(٥) ساقطة من (م) و (ش) وهي كذلك في المقرب.

(٦) القائل: طرفة بن العبد ديوانه: ٥١.
وهو وعجز بيت صدره: (وتساقى القومُ كأساً مرَّةً).
الشاهد: (دماءٌ) رفع الفاعل بعد الواو.

وعلا الخيل دماءٌ [كالشغر][1]

وقولي: (**ولذلك تقع واو ربَّ، وفاؤها أول الكلام**) مثال ما جاءت فيه الواو أولُ **الكلام** قول رؤبةَ[2]:

وقائمِ الأعماقِ خاوِ المخترقْ

وهو أول شطر من أرجوزته.

قولي: (**فتكون مفتوحة، أو مضمومة، أو ساكنة**)[3] أعني: أنه يقال: رُبَّ، ورُبُّ، ورُبْ.

وقولي: (**فللوعاء حقيقةً**) مثال ذلك قولك: المال في الكيس.

وقولي: (**وأما الكاف فللتشبيه**) مثال ذلك قولك: زيد كعمرٍو.

وقولي: (**وأما حاشا، وخلا، وعدا، فللاستثناء**) قد تقدم تبيين ذلك في باب الاستثناء.

وقولي: (**وأما مذ، ومنذ فإن كان ما بعدهما حالاً انجر**) مثال ذلك: ما رأيته مذ يومِنا، ومنذ اليوم.

وقولي: (**والموجب الذي يقتضي الدّوام**) مثال ذلك قولك: فقهتُ مُذ يومِ الجمعة.

وقولي: (**فتكون زائدة في خبر (ما) و (ليس) وفاعل (كفى)**) مثال ذلك قولك: ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم، ﴿ **وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا** ﴾[4].

---

(١) كذا في (م) وهو خطأ من الناسخ والصحيح هو: (كالشقر)، هذا ما في الديوان وفي: (اللسان: شقر).

(٢) هو: رؤبة بن العجاج، والعجاج: عبد الله بن رؤبة ويكنى: أبا الجحّاف، وهو من الطبقة التاسعة من فحول شعراء الإسلام، توفى سنة: خمس وأربعين ومائة في خلافة المنصور، ينظر: (طبقات فحول الشعراء ٢ : ٧٦١) و (معجم الأدباء ١١ : ١٤٩).
الشاهد: (وقائمِ الأعماق) وقوع واو ربَّ أول الكلام.

(٣) في (ربَّ) ستَ عشرة لغة، ذكر منها هذه الأوجه الثلاثة التي تخص حرف الباء فيها، وهي فتح الباء، وضمها، وسكونها وكل ذلك مع ضمّ الراء، تنظر بقية اللغات في: (مغني اللبيب ١٣٨) و(همع الهوامع ٢ : ٤٢٩).

(٤) النساء : ٧٩.
الشاهد: ورود الباء زائدةً مع كفى، والتقدير: كفى اللهُ شهيداً.

وقولي: (**وتكون للإلصاق حقيقةً**)[1] مثال ذلك قولك: مسحت برأسي.

وقولي: (**وكذلك تاء القسم**) إلى آخره، وتقدم تمثيله.

وقولي: (**إلا أنَّ التاء قد يدخلها معنى التعجب**)/ أعني: أنك قد تقول: تالله لا ٣٤ظ يبقى أحدٌ، تقسم على عموم الفناء لجميع البشر، وتتعجب من ذلك[2]، ولا يلزمها التعجب بل قد تقول: تالله لا يقوم زيدٌ، فتقسم على نفي القيام عن زيد من غير تعجب من ذلك، وليست كذلك (اللام) بل يلزمها معنى التعجب نحو قولك: لله لا يبقى أحد.

وقولي: (وإنْ شئت أتيت بأنَّ وحدها) مثال ذلك قولك: والله إنَّ زيداً قائم.

وقولي: (ومعْ قد إن أردت تقريب الفعل من الحال) مثال ذلك قولك: والله لقد قام زيدٌ.

وقولي: (أدخلت عليه في الإيجاب اللام، وإحدى النونين) مثال ذلك قولك: والله ليقومنَّ زيد.

وقولي: (أدخلت عليه (ما)) مثال ذلك: والله ما يقومُ.

وقولي: (يجوز إظهار الفعل مع (الباء) خاصةً)[3] مثال ذلك قولك: أقسم بالله ليقومنَّ زيد.

---

(١) من معاني الباء، الإلصاق، وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر، والإلصاق على نوعين:
الأول: لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالباء، مثاله: مررت بزيد أي: أن المرور التصق بمكان يقرب من زيد.
والثاني: دخول الباء على المفعول المنصوب لتفيد مباشرة الفعل للمفعول، مثاله: أمسكت بزيد فالأصل: أمسكت زيداً، ينظر: (الكتاب ١ : ٤٦ – ٦٦) و (همع الهوامع ٢ : ٤١٦ وما بعدها).

(٢) قال سيبويه: " وقد تقول: تالله ! وفيها معنى التعجب " (الكتاب ٣ : ٤٩٧).

(٣) يجوز إظهار فعل القسم مع (الباء) دون غيره من الحروف، كقوله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ النور: ٥٣. ينظر: (همع الهوامع ٢ : ٤٧٧).

وقولي: (إذا جاء أثناء كلام يدُلُّ على الجوابِ أو عقبه) مثال ما جاء القسم فيه أثناء الكلام قولك: زيد والله قائم، ومثال ما جاء فيه عقب الكلام قولك: زَيد قائم والله.

وقولي: (بُني الجوابُ على المتقدم منهما)[1] مثال ذلك قولك: والله إنْ قام زيدٌ ليقومنَّ عمرو، فتبني الجواب على القسم، وإنْ قام زيد والله يقيمْ عمرو، فتبني الجواب على الشرط.

باب الإضافة

قولي: (وهي التي يتعرَّف بها المضاف إنْ كان معرفة)[2] مثال ذلك قولك: غلامُ زيد.

وقولي: (وتخصص إنْ كان نكرة) مثال ذلك قولك: غلام امرأةٍ.

وقولي: (الإضافة لاسم الفاعل، والمفعول بمعنى الحال، والاستقبال)[3] مثال ذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، أو الآن، وهذا معطى درهمٍ اليوم، أو الآن.

وقولي: (والصفة المشبهة باسم الفاعل) مثال ذلك قولك: مررت برجل حسنِ الوجه.

وقولي: (والأمثلة التي تعمل عمله) مثال ذلك قولك: مررت برجل ضَرَّابِ زيدٍ، وضروب زيدٍ، ومضرابِ زيدٍ.

وقولي: (وأفعَل التي للمفاضلة) مثال ذلك قولك: مررت برجل أفضلِ القومِ.

وقولي: (ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلاَّ في اسم الفاعل، والمفعول بمعنى الحال، والاستقبال، والصفة المشبهة)[4] مثال ذلك قولك: هذا الضاربُ الرجلِ، والمعطى الدرهمِ، والحسن الوجهِ.

---

(١) ينظر: (الكتاب، باب: (الجزاء إذا كان القسم في أوله) ٣ : ١٨٤) و (همع الهوامع ٢ : ٤٩١).

(٢) إذا أفادت الإضافة تعريفاً للمضاف إليه المعرفة، أو أفادته تخصيصاً إذا كان نكرةً، فهذا النوع من الإضافة هي الإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة هي التي أفادت التخفيف فقط كحذف التنوين. ينظر تفصيل المسألة: (همع الهوامع ٢ : ٥٠٣).

(٣) ينظر: (همع الهوامع ٢ : ٥٠٤).

(٤) أي: لا يجوز دخول الألف واللام على الإضافة المحضة، ويجوز دخولها على الإضافة غير المحضة، ولذلك أتى بالأمثلة، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٠٥).

وقولي: (**جميع ذلك لا يكون إلاّ مضافاً لفظاً**) أعني أنك تقول: فوق زيد، وتحته، وأمامه، وقدّامه، وخلفه، و وراءهُ،/ وقبله وبعده، وتلقاءهُ وتجاهه، وحذاءُ، وحدته، ٣٤ب وعنده، ولَـدِنـَه، ولدْنـهِ، وسـُواهُ، ووسْط القوم ومعهم ودونهم، وبين زيد أي: غيره، وقيد ميلٍ، وقاب ميلٍ، وقيس ميلٍ أي: قدره وأي القوم، وبعضهم، وكلهم، وكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وذو مال وذاتُ جمال، ومثناهما، ذَوَا مال، وذواتا مال، ومجوعهما ذوُو مال، وألو مال وألات جمال، وقدْك، وقطك، وحسبك[1].

وقولي: (**أو محكوماً لها بحكم الإضافة**) مثال ذلك قوله[2]:

أقبُّ من تحتُ عريضٌ مِن عَـلُ

يريد: أقبُّ من تحته، فحذف المضاف، وهو يريده، ولذلك بني.

وقولي: (**وإن أضيفتا إلى نكرة، أضيفتا إلى الواحد والاثنين، والجماعة**) مثال ذلك قولك: أي رجل عندك، وأي رجلين عندك وأي رجال عندك، وهو أفضل رجلٍ، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجالِ.

وقولي: (**وأما أحد، وإحدى، فلا يضافان إلا إلى أثنين أو جماعة**) مثال ذلك قولك: جاءني أحد رجلين، وأحد الرجال، وجاءتني إحدى امرأتين وإحدى النساء.

وقولي: (**وغير المثناة**) أعني: أنه يقال: عجبت من يومي قام زيد ويقال عجبت من يوم قام زيد، ومن أيام قام زيد.

---

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٨٩ وما بعدها و ٤١٢ وما بعدها) و(ارتشاف الضرب ٢ : ٥١١ وما بعدها).

(٢) القائل نسبه لأبى النجم في (الكتاب ٣ : ٢٩٠) و (اللسان (على)) و (الخزانة ٢ : ٣٩٧) ورواة في المقاييس (من علِ) بكسر اللام، وفي (اللسان من على).
الشاهد: بناء (تحتُ) على الضم، وأراد بها الغاية مثل قبلُ وبعد. ينظر: (الكتاب ٣ : ١٩٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٢٨ وما بعدها).

[وقولي][1]: (وآية و حيث) مثال ذلك في آية قول أمية[2]:

بـآيــةِ قـامَ ينطِــقُ كـل شـــيء   وخـان خيانـة الـديك الغــرابُ

ومثال ذلك في حيث قولـه تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾[3].

وقولي: (كان على حسبه في حال الإفراد) مثال ذلك قولك: قام غلام زيد، فتعربه بما كنت تعربه قبل الإضافة، ويكون حرف الإعراب منه ما كان حرف الإعراب قبل أن تضيفه.

وقولي: (ولا يجوز إثبات الميم) أعني: أنه لا يجوز إثبات الميم أن يقال: فميّ، فإن حاشا من ذلك ضرورة لم يقس عليه[4].

وقولي: (إلا لدي فإنه لا يجوز فيها إلا قلب الألف ياءً نحو لدي) أعني: أنَّـه لا يجوز قبل التسمية بها إلاَّ لدي، والذي يقول: لداك ولداه، لا يقول ذلك مع ياء المتكلم، فإن سميت بها قلت: لداي، كعصاي، وفي كتاب سيبويه لفظ محتمل[5] وإنما المراد ما ذكرته.

بـاب النّـعـت

قولي: (النعت / اصطلاحاً) أعني: في اصطلاح النحويين [لا بالنظر إلى اللغة، فانه لغة من قبيل المعاني، وفي اصطلاح النحويين][6] من قبيل الألفاظ. ٣٥ظ

---

(١) ساقطة من (م).

(٢) هو: أمية بن أبي الصلت بن ربيعة من شعراء الطائف، شاعر جاهلي وأدرك الإسلام. ينظر: (طبقات فحول الشعراء ١ : ٢٥٩).
البيت في ديوان أمية ١٥٨، وقد رواه في الحيوان: (وخان أمانة الديك الغرابُ ٢ : ٣٢١).
الشاهد: (آي): لا تضاف إلى المثنى.

(٣) الطلاق : ٦.
الشاهد: (حيث) وقع بعدها جملة فعلية في محل جر مضاف إليه.

(٤) أي: لا يجوز إبقاء الميم فيقال: فـيّ برد الواو وقبلها واواً مع إدغامها الياء، ويجوز (فميّ عن قلة، وهذا في ضرورة الشعر، وقد ردَّ أبو حيان قول ابن عصفور، قال: " وقول مَن زعم أن ثبوت الميم مع الإضافة لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ليس بصحيح .... ولا يجيز البصريون إلا في الشعر ... "، (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٤٠). ينظر الخلاف في هذه المسألة في: (همع الهوامع٢ : ٥٣٤ وما بعدها) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٤٠).

(٥) اللفظ في كتاب سيبويه: " وأما ما يتغير فـلَـدَي، والى، وعلى، إذا صرف أسماء لرجال، أو نساء قلت: لداك، وعلاك .... وإنما قالوا لديك، وعليك، وإليك في غير تسمية .... "، (الكتاب ٣ : ٤١٢).

(٦)ساقطة من (ش) .

وقولي: (عبارة عن اسم) مثال ذلك قولك: مررت برجل، تريد العاقل.

وقولي: (وما هو في تقديره من ظرف، أو مجرور، أو جملة) مثال ذلك قولك: رجل عندك ذاهبٌ، ورجل من أصحابك عالم، ومررت برجل أبوه قائم.

وقولي: (لتخصيص نكرة) مثال ذلك قولك: مررت برجل مهندس فقولك: مهندس أخصُّ من قولك رجل.

وقولي: (أو إزالة اشتراك عارض في معرفة) مثال ذلك قولك: مررت برجل بزيد الفارس، إذا كان العهد بينك وبين مخاطبك في شخصين مُسمى كلّ واحد منهما زيد، وأحدهما فارس، والآخر ليس كذلك.

وقولي: (أو مدح) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾[1] فوصْفُهُ سبحانه بالرحمن الرحيم على جهة المدح لا يتصور الاشتراك، فيكون الوصف بالرحمن الرحيم إزالة له.

وقولي: (أو ذم) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾[2] [فالمقصود بوصف الشيطان الرجيم الذم

لا إزالة اشتراك، فإن كل شيطان رجيم][3].

وقولي: (أو ترحُّم) مثال ذلك: مررت بزيد المسكينُ إذا قدرت أنَّ مخاطبك يعلم مَن قصدت بزيد، إلاّ انك وصفته بالمسكين على جهة التوجع له، والترحم.

[وقولي: (أو توكيداً) مثال ذلك قول الله تعالى:﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[4]][5].

---

(١) الفاتحة : ١.
الشاهد: (الرحمن الرحيم) حيث أفاد الوصفُ المدحَ، ولا يتصور اشتراك غير الله في هذا الوصف لذا كان الوصف على سبيل إزالة الاشتراك.

(٢) النحل : ٩٨.
الشاهد: (الشيطان الرجيم) وصف الشيطان بالرجيم على جهة الذّم، والمقصود بوصفه بالرجيم الذم لإزالة الاشتراك، للزوم الصفة له، لأن كل شيطان رجيم.

(٣) ساقطة من (ش).

(٤) الحاقة : ١٣.
الشاهد: (واحدةٌ) توكيدُ، لأن النفخة لا تكون إلا واحدة (التبيان ٢ : ١٢٣٧)

(٥) ساقطة من (م).

وقولي: (بما يدل على حليته) أعني بذلك كل صفة للموصوف ثابتة فيه غير منجزة لـه من غيره، وسواء كانت ظاهرة للحس، كالطول، والقصر وغير ظاهرة، كالعلم والفهم، ولا يضر اصطلاح من جعل الحلية كالصفة الظاهرة للحس خاصة كالطول، والقصر، فإن اللغة قابلة لما ذكرته، تقول تحلى زيد بالعلم ومن ذلك قوله[1]:

مَـنْ تَحَـلَّى بِغَيْــرِ مَـا هُـوَ فِيــهِ أَفْضَحَتْــهُ شَـوَاهِـدُ الامْتِـحَـانِ

وقولي: (أو نسبة) لم أرد بذلك النَّسب بياءي النسب خاصة، نحو: قرشيّ، بل أردت بذلك ما يسمّيه النحويون نسباً، نحو: تميمي، ودارع، ونبال ورجل، وجعلت الوصف بذي، وذات من قبيل النسب، لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع، ونايل، وما أشبه ذلك، مما يراد به النسب، ألا ترى أن يكون معنى قولك: دارع ذو درع، [ونايل ذو نيل][2].

٣٥ب وقولي: (أو فعـْـلهُ)/ أعني بذلك مثل قولك: مررت برجل قائم، ومثله: مررت برجل مضَروب، لأن الفعل قد يضاف إلى الفاعل، والمفعول، كما تضاف سائر المصادر، ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله[3]:

وَأَنْتُـمْ لِهَـذَا النَّـاسِ كَالْقِبْـلَـةِ الَّتِـي لَهَا أَنْ يَضِـلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلا لَهَـا

والقبلة لا ضلال لها، وانما المعنى ضلالهم إياها.

وقولي: (ويشترط في الظرف، والمجرور، أن يكونا تامين) وأعني بذلك أن يكون في الوصف بهما فائدة، مثال ذلك: هذا رجل دون عمرٍو وهذا ثوب لك، ولو قلت: هذا رجل لليوم بك، لم يجز.

---

(١) البيت من إنشاد أبي عمرو بن العلاء، كذا في العقد الفريد، ٢ : ١٩١ ، وبلا نسبة في: (البرهان في علوم القرآن ٢ : ١٥٣).
الشاهد: الحلية: هي كل صفة للموصوف ثابتة فيه ، غير منجزة فيه من غيره، ظاهرةً كالطول والقصر، أو غير ظاهرة كالعلم والفهم.

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) القائل: الفرزدق، ديوانه: ١٩٨ برواية (فأنتم لهذا الدين).
الشاهد: إضافة المصدر إلى المفعول، والقبلة لا ضلال لها، ولكن المعنى: (ضَلالَهم إياها) حيث أضاف (ضلال) إلى المفعول به وهو (الهاء) في ضلالها. ينظر (الكتاب ٣ : ٨٤ وما بعدها).

وقولي: (**ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب**) مثال ذلك قولك: مررت برجل أبوه قائم، ولو قلت: برجل هل قام أبوه؟ لم يجز.

وقولي: (**ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت صلة**) إلى آخره، أعني: انه يجوز أن تقول: مررت برجل يضرب أبوه، ويضربه أبوه، كما تقول: جاءني الذي يضربُ أبوه، ويضربه أبوه.

وتقول: هذا رجل مرَّ به زيدٌ، كما تقول: هذا الذي مرَّ به زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: هذا الذي مرَّ زيدٌ، ويجوز أن تقول: مررتُ برجل مرَّ به زيدٌ، ومررتُ برجل مرَّ زيد، تريد: مرَّ به زيد، كما تقول مررتُ بالذي مرَّ به زيدٌ، ومررتُ بالذي مرَّ زيدٌ، تريدُ: مرَّ به.

وقولي: (**والنعت لا يكون إلا بالمشتق، وهو المأخوذ من المصدر**)[1] مثال ذلك: قائم، فإنه مأخوذ من القيام وضاحك، مأخوذ من الضحك.

وقولي: (**إلاَّ يكون الاسم منسوباً**) مثال ذلك: مررتُ برجل قُرشيٍّ.

وقولي: (**أو اسم عدد**) مثال ذلك: مررت بثوب عشرين شبراً.

وقولي: (**أو اسم كيل**) مثال ذلك: مررت بثوب ذراع.

وقولي: (**إن لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت**)[2] إلى آخره أعني: أنه إذا كان كذلك فلا يلزم اتباعه إلاَّ في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحدٍ من التعريف، والتنكير، ألا ترى انك إذا قلت: مررت بامرأتين قائم أبوهما، لم يتبع قائم، أبوهما، امرأتين، إلا في التكرير، والخفض، ألا ترى أن الأول مثنى مؤنث، والثاني مفرد مذكر، وقد يتبع في أكثر من ذلك نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه، ألا ترى أنَّ قائماً موافق لرجل في الخفض، والتنكير والإفراد والتذكير.

---

(١) النعت الذي يرفع ضمير المنعوت لا يخلو أن يكون مشتقاً، أو في حكم المشتق، فالمشتق هو ما أخذ من المصدر مثل قائم من القيام، وضاحك من الضحك، والذي هو في حكم المشتق، الذي هو في معناه، أي معنى الذي اخذ من المصدر، مثال هذا رجلٌ أسد، أي: شجاع مأخوذ من الشجاعة. ينظر: تفصيل المسألة في: (شرح الجمل ١ : ١٩٨).

(٢) ينظر : (شرح الجمل ١ : ٢٠١ وما بعدها).

وقولي:/ (وإن رفع ضميراً عائداً عليه) إلى آخره، مثال ذلك قولك: مررت ٣٦ظ
بامرأة أكرم من هند، وبامرأتين أكرم من الهندين، وبنسآء أكرم من الهندات، وبرجلين أكرم من الزيدَيْـن، وبرجال أكرم من الزيدِين.

وقولي: (**أما الاثنان الباقيان فبعض الصفات يتبع فيهما كحسن**) أعني: بالاثنين الباقين واحداً من التذكير والتأنيث، وواحداً من الإفراد، والتثنية والجمع، ألا ترى أنك تقول: مررت بامرأة حسنة، وبرجلين حسنيْن، وبرجال حِسنين.

وقولي: (**وبعضها يتبع في أحدهما، كصبور**) أعني: أن صبوراً يتبع ما قبله في واحد من الإفراد، والتثنية، والجمع، نحو قولك: مررت برجل صبور ورجلين صبورَيْن، ورجال صُبُر، وتقول للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو قولك: مررت برجل صبور،وبامرأة صَبور، وكذلك الوصف الجامد الذي في معنى المشتق، نحو قولك: مررت برجلين حجريّ الرأس، ورجال حجار الرأس، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

وقولي: (**وبعضها لا يتبع في واحد منهما كالمصدر**)[1] مثال ذلك: مررت برجل عدل، وامرأة عدل، وبرجلين عدل، وبامرأتين عدل، وبرجال عدل، ونساء عدل، فتفرد، وتذكر على كل حال.

وقولي: (**بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العَلَـم**) أعني أن قولك: غلام هذا، وغلام زيد وغلام الرجل، وغلام الذي عندك، بمنزلة قولك: هذا وزيد والرجل، والذي عندك في التعريف، وليس غلامك بمنزلة أنت في التعريف، بل هو في رتبة زيد، وعمرٍو.

وقولي: (**وقسم ينعت به، وهو اسم الإشارة، وكل اسم مشتق، أو في حكمه**) مثال الوصف باسم الإشارة، ووصفه قولك: مررت بهذاالرجل، وبزيد هذا، ومثال وصف المشتق والوصف به قولك: مررت بالكريم العاقل، ومررتُ بزيد الكريم،

---

(١) يقدر البصريون حذف المضاف في قولك: مررت برجل عدل. أي ذي عدل إذا أريد به المبالغة، أما الكوفيون فيقدرون عادل. ينظر: (شرح الجمل ١ : ٢٠٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٨٧ وما بعدها).

ومثال وصف ما في الحكم والوصف بهقولك: مررت برجل أسد، ومررت بأسدٍ مفترس أقرانه.

وقولي: (**والاسم المنعوت إن كان نكرة لم يَنْـعَت إلا نكرة**)[1] مثال ذلك قولك: مررت برجل كريم/ .

٣٦ب

وقولي: (**أمّا المضاف إلى المضمر والعلم، والمضاف إليه**) إلى آخره، مثال وصف المضاف إلى العلم بما فيه الألف واللام قولك: مررت بغلامك العاقل، ومثال وصفه بالمشار [إليه][2] قولك: مررت بغلامك هذا، ومثال وصفه بما أضيف إلى معرفة قولك: مررتِ بغلامك ملازم هذا أخي بكر صاحبي صديق ذلك الرجل، والعلم مثل: زيد، والمضاف إلى العلم مثل: صاحب زيد، تصفهما بكل ما وصفت به المضاف إلى المضمر، نحو غلامك وقد تقدم تبيين ذلك، ومثال وصف المشار بما فيه الألف واللام، قولك: مررت بهذا الرجل، ومثال وصف المضاف إلى المشار، بالمشار، نحو قولك: مررت بصاحب هذا ذاك، ومثال وصفه بما فيه الألف واللام قولك: مررت بجارية هذا الجميلة، ومثال وصفه بما أضيف إليها قولك: مررت بغلام هذا صاحب ذاك، ومررتُ بجارية هذا محبوبة عمرٍو، ومثال وصف المعرف بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولك: مررت بالرجل العاقل، ومثال وصفه بما أضيف إليه قولك: مررت بالرجل صاحب الدابة.

ومثال وصف المضاف إلى الألف واللام بما فيه الألف واللام قولك: مررتُ بجارية الغلام الجميلة، ومثال وصفها بما أضيف إليه قولك: مررت بجارية الغلام ذات الجمال.

وقولي: (**إن لم تكرر كانتٍ تابعة للمنعوت لا غير إلاّ أن يكون المنعوت معلوماً، أو منزلاً منزلته**) مثال ذلك قولك: مررتُ بزيد العاقل ومررت برجل كريم.

---

(١) هذا مذهب سيبويه، قال في الكتاب: كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلاّ نكرة " (الكتاب٢ : ٢٢٩).

وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت بالموصوف. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٨٠).

(٢) ساقطة من (م).

وقولي: (**وإنْ تكررت**)[1] إلى آخره، مثال اتباعها قولك: مررت بزيد الكريم الشجاع الفاضل، ومثال قطعها قولك: مررت بزيد العاقل الكريمُ الشجاعُ برفعها ونصبها، ورفع بعض ونصب بعض، ومثال اتباع بعض وقطع بعض قولك: مررتُ بزيدٍ العاقلِ الكريمُ الشجاعُ، برفع الكريم والشجاع، ونصبها أو رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيد العاقلُ الكريمِ بخفض الكريم إتباعاً بعدما قطعت العاقل فرفعته، أو نصبته.

وقولي: (**وما عدا ما ذكر مما تكررت فيه النعوت لا يجوز فيه إلاَّ الإتباع**) مثال ذلك قولك: مررت بزيدٍ النجارِ صاحبِ بكرٍ الطويلِ، لا يجوز قطع شيء من ذلك، لأن الصفة ليست في معنى مدح/ كالفارس، والكريم، ولا في معنى ذم كالفاسق، واللئيم، ولا في معنى ترحم كالبائس، والمسكين، وكذلك أيضاً لا يجوز القطع في مثل مررت برجل كريم فارس، لأن المنعوت نكرة وليست الصفات في معنى واحد. ٣٧ظ

وقولي: (**ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض**)[2] إلى آخره، مثال المختلفة المعاني: مررت بزيد العاقل والكريم الفارس، ومثال المتفقة المعاني: مررت بزيد الشجاع الفارس البطل.

وقولي: (**كان حكم ذلك كحكم المنعوت المفرد في الإتباع والقطع في الأماكن المذكورة**) أعني بالأماكن المذكورة، أن يكون معلوماً والصفات صفات مدح، أو ذم، أو ترحم، أو يكون المنعوت غير معلوم إلاَّ أنَّ صفات المدح، أو الذم، أو الترحم متكررة، وبعضها في معنى بعض.

---

(١) الموصوف إذا كان معلوماً بدون الصفة، يجوز فيه ثلاثة أوجه، الاتباع بالخفض، والقطع بالرفع والنصب بإضمار فعل، نحو: أخص، وأعني. أي: إذا كانت الصفة صفة مدح، أو ذم، أو ترحم جاز اتباع الجميع، وقطع الجميع، وقطع البعض واتباع البعض. ينظر: (شرح الجمل ١ : ٢١٠) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ وما بعدها) و (شذور الذهب ٤٦١).

(٢) الصفات إذا اختلفت معانيها جاز عطف بعضها على بعض، فإذا كانت المعاني متقاربة لم يجز العطف. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٩٤).

وقولي: (**فإن اختلفوا في الإعراب**) إلى آخره، مثال اختلافهم في الإعراب: قام زيد، وضربت عمراً ومررت ببكر العقلاء، ومثال اختلافهم في التعريف، والتنكير قولك: قام زيد، ورأيت رجلاً، ومررت ببكر الطويل ومثال اختلافهم في الاستفهام، وعدمه قولك: مَن زيد وهذا محمد وبكر الطوال؟ جميع ذلك لا يجوز فيه الإتباع، بل ترفع على خبر ابتداء مضمر، أو تنصب على إضمار فعل.

وقولي: (**وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر، فإنْ كان العامل فيهم واحداً جاز الأتباع، والقطع في الأماكن المذكورة**) مثال ذلك: قام زيد وعمرُو وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء.

وقولي: (**فإن اتفق جنس العامل**) الاتفاق في جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من [جنس الأسماء، أو جنس الأفعال][1] نحو قولك: هذا زيد، وهذا جعفر، وهذا محمد العقلاء، ونحو قولك: قام زيدٌ، وخرج محمد، وقعد بكر العقلاء.

وقولي: (**واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف**) مثال ذلك قولك: قام زيد وهذا محمد وقعد بكر العقلاء، وضربت زيداً وأكرمت عمراً فإن محمداً يخرج العقلاء، لا يجوز في الصفة إذ ذاك إلا القطع.

باب عطف النّسق[2]

قولي: (**حمل الاسم على الاسم**) مثال حمل الاسم على الاسم قولك: قام زيد وعمرُو، ومثال حمل الفعل على الفعل قولك: يعجبني أن يأتيَني زيد، ويُحسِن إليك، ومثال عطف الجملة على الجملة قولك:/ قام زيد، وخرج عمرو. ٣٧ب

وقولي: (**وترتيبها قد يكون في معنى العامل**) قام زيدٌ فعمرو إذا أردت أن قيام عمروٍ وقع بعد زيد بزمان.

---

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) أبو حيان: " والنسق عبارة الكوفيين " (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٩).

[وقولي: (وأما ثم، فللجمع والمهلة) مثال ذلك قولك: قام زيد ثم عمرُو إذا أردت قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان][1].

وقولي: (إلا أنها تفارقها في أنَّ ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها) مثال ذلك: قام القوم حتى زيدٌ[2].

وقولي: (ولا يكون إلا عظيماً، أو حقيراً) مثال ذلك قولك: خرج الناس حتى الأمير، وأنبتت الفصال حتى القرعاء، وهي التي أصابها القرع، وهو جدري الفصال.

وقولي: (وأما، (أو) فلها خمسة معانٍ) إلى آخره، مثال ذلك: [الشك][3]، قام زيد أو عمرو، إذا كنت لا تعلم القائم منهما[4].

ومثال الإبهام قوله تعالى: ﴿ أَتَـاهَـا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَـاراً ﴾[5] فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب واستأثر سبحانه بعلم ذلك، ومثال التخيير قولك: خذ من مالي ديناراً أو ثوباً، ومثال الإباحة قولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما، أو يجالس أحدهما، وليس له مثل ذلك في التخيير.

وقولي: (بشرط أن يكون في الكلام ما يغني عن تكرارها وهو (إما)، أو(و)) مثال ذلك قوله[6]:

إمَّـا مُشِيفٌ عَلـى مَجْـدٍ ومكرمةٍ　　　وإسوةٌ لك فيمن يهلك الورقُ

---

(١) ساقطة من: (م).

(٢) (حتى): مذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف، ومذهب سيبويه أنها لا تعطف الأفعال: " واعلم أن ما بعد حتى لا تشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه " (الكتاب ٣ : ٢٣) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٩).

(٣) ساقطة من: (م).

(٤) مذهب الجمهور: (أو) لأحد الشيئين، أو الأشياء، وأكثر النحاة أنها مشركة في اللفظ لا في المعنى، فمن معاني (أو) الشك في الخبر. ينظر (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٣٩).

(٥) يونس : ٢٤.
الشاهد: (أو) حرف عطف بقيد الإبهام، حيث أبهم على المخاطب متى يأتيها أمرهُ، واستأثر الله سبحانه بعلم ذلك الوقت.

(٦) البيت بلا نسبة في: (ضرائر الشعر ١٦٣) و(اللسان: (شوف))، وهذه روايته في الأصل. وهو في الضرائر برواية: (أو أسوةٌ لك فيمن يُهْلِك الورقُ) وروايته في اللسان:
(إمَّا مُشِيـفٌ عَلـى مَجْـدٍ ومكرمـةٍ　　　وإسوةٌ لك فيمن يهلك الورقُ).

والإضراب، إما على جهة الإبطال، مثال ذلك قولـه تعالى:

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدَاً سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُون ﴾[1] قيل: أضرَبَ بها عما تقدم على جهة إكذابهم، وإبطال ما قالوا.

وقولي: (وإمَّا على جهة الترك من غير إبطال) مثال ذلك قولـه تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى*بَلْ يُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾[2] ألا ترى أنَّ الخبر عن (من تزكى) لم يُرِدْ إبطاله بل تـُرك، وانصرف عنه إلى خبر آخر.

وقولي: (ولا، المصاحِبة لها لتأكيد معنى الإضراب)[3] مثال ذلك قولك: قام زيد، لا بل عمرو قائم.

وقولي: (ولا يعطف بها في الاستفهام) أعني انه لا يقال: أقام زيد بل عمرو؟، ولا هل قام زيد لا بل عمرو؟.

وقولي: (ولا يعطف بها إلا بعد نفي)[4] أعني أنه يقال: ما قام زيد لكن عمرو، ولا يجوز أن يقال: قام زيد لكن عمرو.

وقولي: (وأما لا فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ولا يعطف بها إلا بعد أمر، أو إيجاب)[5] مثال ذلك قولك: اضرب زيداً، لا عمراً، وقام زيدٌ لا عمرٌو.

وقولي: (بعد تأكيده بضمير رفع منفصل) مثال ذلك قولك: قمت أنت وزيد.

---

(١) الأنبياء : ٢٦.

الشاهد: (بل) تستعمل للإضراب على جهة الإبطال، حيث أضرب بها على جهة الإكذاب والإبطال لما قالوه.

(٢) الأعلى : ١٤ – ١٥ – ١٦.

الشاهد: (بل) للإضراب على جهة الترك من غير إبطال فالخبر عن (من تزكى) لم يرد إبطاله، بل ترك وانصرف إلى خبر آخر.

(٣) أبو حيان: " فلا، زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول " (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٤).

(٤) أجاز الكوفيون: أتاني زيد لكن عمرو (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٦).

(٥)" ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركَـتْ بينهما (لا) في الباء وأحقَّتْ المرور للأول...." (الكتاب ١ : ٤٣٩)، ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٥).

وقولي: (بشرط أن يكون المعطوف مخفوضاً) إلى آخره، أعني أنه لا يقال: مررت وعمرُو بزيد، لأن المعطوف مخفوض/ ولا يقال: وعمرو زيد قائمان، لأن ذلك ٣٨ظ يؤدي إلى [وقوع حرف العطف صدراً ولا يقال: إنَّ وعمراً وزيداً قائمان][1] لأن ذلك يؤدي إلى أن يباشر المعطوف إنَّ، وهي عامل غير متصرف.

وقولي: (وحتى كذلك بمنزلة الواو) أعني أنه لا يقال: القوم حتى زيد قام، إلا في ضرورة.

وقولي: (وإن كان العطف بثم)[2] إلى آخره، مثال ذلك قولك: إن يقم زيد ثم عمرو قام، وإن شئت قاما.

وقولي: (على حسب إعراب المعطوف عليه [في ذلك][3]) مثال ذلك قولك: قام زيد وعمرو.

وقولي: (أو في الموضع [إن كان لـه موضع][4]) مثال ذلك: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ، برفع امرأة عطفاً على موضع رجل، وهو الرفع لأنه فاعل.

باب التوكيد

قولي: (وكل جمع لما لا يعقل فالعرب تعامله معاملة جماعة المؤنث، وقد تعامله معاملة [الواحدة][5]) مثال ذلك قولك: قبضت الدراهم كلهن، أو كلها، كما تقول: رأيت الهندات كلهن، ورأيت هنداً كلها [التوكيد][6].

وقولي: (وأمّا النفس، والعين، وتثنيتهما وجمعهما) إلى آخره مثال تأكيد غير المتبعض قولك: قام زيد نفسه، وعينه، ومثال تأكيد المتبعض: قبضت المال نفسه عينه، ورأيت الزيدَيْنِ أنفسهما أعينهما، ومررت بالزَيْدِينَ أنفسهم أعينهم.

---

(١) ساقطة من: (ش).
(٢) ينظر: (الكتاب ١ : ٤٣٨ وما بعدها).
(٣) ساقطة من: (ش).
(٤) ساقطة من: (ش).
(٥) ساقطة من: (م).
(٦) ساقطة من: (م).

وقولي: (**وسائر ألفاظ التأكيد لا يؤكد بها إلا ما يتبعض بذاته**) مثال ذلك قولك: قبضت المال كله.

وقولي: (**واذا اجتمعت ألفاظ التأكيد، بدأت منها بالنفس**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قبضت المال كلّـه أجمع اكتع أبصع أبتع [وإن شئت قلت: أبصع ابتع][1].

وقولي: (**وإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب**) مثال ذلك قولك: قبضت المال نفسه عينه أجمع أكتع أبصع أبتع، أو قبضت المال أجمع أكتع أبصع أبتع[2].

باب البـــدل[3]

قولي: (**بدل شيء من شيء**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قام زيد أخوك.

وقولي: (**بعض من كلّ**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: قبضت المال بعضه.

وقولي: (**معرفة من معرفة**) مثال ذلك: ضربت زيداً أخاك، قال تعالى: ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ المسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴾[4].

وقولي: (**نكرة من نكرة**) مثال ذلك قولـه سبحانه: ﴿ **إِنَّ لِلْمُتَقِينَ مَفَازَاً حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً** ﴾[5].

وقولي: (**ومعرفة من نكرة**) مثال ذلك قوله/ تعالى: ﴿ **وَإِنَّـكَ لَتَهْدِي إِلَى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِراطَ الله** ﴾[6]. ٣٨ب

---

(١) ساقطة من: (ش).
(٢) تنظر ألفاظ التوكيد في: (الكتاب ٢ : ١١ وما بعدها).
(٣) البدل، مصطلح بصري، والكوفيون يطلقون عليه، الترجمة، التبيين والتكرير. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦١٩).
(٤) الفاتحة : ٦ – ٧.
الشاهد: (صراط الذين ....) بدل معرفة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٧٤) و (التبيان ١ : ٨).
(٥) النبأ : ٣١.
الشاهد: (حدائقَ) بدل نكرة من نكرة. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ١٣٥) و (التبيان ٢ : ٢٦٧).
(٦) الشورى : ٥٢ – ٥٣.
الشاهد: (صراط الله) بدل نكرة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن النحاس ٤ : ٩٥) و (التبيان ٢ : ١١٣٦).

وقولي: (ونكرة من معرفة) مثال ذلك قولـه جلّ وعلا: ﴿ لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[1].

وقولي: (ظاهر من ظاهر) مثال ذلك: قام أخوك [محمد][2].

وقولي: (ومضمر من مضمر) مثال ذلك قولك: زيد ضربته إياه، فإياه بدل من الهاء في ضربته، ولا يتصور أن يكون تأكيداً، إذ لو كان تأكيداً لكان على صيغة ضمير الرفع على كلّ حال، فكنت تقول: زيد ضربته هو.

وقولي: (وظاهر من مضمر)[3] مثال ذلك قولك: زيد ضربته أخاك.

وقولي: (ومضمر من ظاهر) مثال ذلك قولك: ضربت زيداً إياهُ.

وقولي: (وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحدٍ) إلى آخره، مثال ذلك قولك: مررت بزيد العاقل نفسه أخيك وبكر.

باب عطف البيان

قولي : (وإن جعلت بدلاً لم تنونه) أعني أنك تقول: يا زيد زيد وسبب ذلك أنَّ البدل في تقدير تكرار العامل، فكأنك قلت: يا زيد يا زيد، كما لا تنون زيداً في فصيح الكلام، إذا دخل عليه حرف النداء، فلذلك لا تنونه، إذا كان في نية ذلك.

---

(١) العلق : ١٥.

الشاهد: (ناصية) بدل نكرة من معرفة. ينظر: (إعراب القرآن النحاس ٥ : ٢٦٣) و (التبيان٢ : ١٢٩٥) و (البحر المحيط ١٠ : ٥١١).

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظ الأول، وأجاز البصريون بدل النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول، قال سيبويه " واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء "، (الكتاب ١ : ٤٤١) ولمزيد إطلاع ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٠).

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) يجوز إبدال الظاهر من المضمر الغائب، نحو: زيد ضربته أخاك ، فإذا أبدل من ضمير متكلم، أو مخاطب ولم يفد معنى الإحاطة ففيه عدة مذاهب: الأول: أنّه يجوز وهو مذهب الكوفيين والأخفش. والثاني: انه يجوز في الاستثناء. والثالث: أنّه لا يجوز، وهو مذهب جمهور البصريين. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٢).

وقولي: (**أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه في مرفوع**) مثال ذلك قولك: ضربت وضربي زيداً، ففي [ضربي][1] ضمير مرفوع يعود على زيد.

[وقولي: (**أو منصوب**) مثال ذلك قولك: ضربني، وضربته زيد][2].

وقولي: (**ومخفوض**) مثال ذلك قولك: مرَّ بي، ومررت بـه زيدٌ.

وقولي: (**والآخر أن تحذفه**) مثال ذلك قولك: ظنَّنِي وظَـننـْتُ زيداً قائماً.

بـــاب ذكـــر نواصـب الأفعـال

قولي: (**ولا يتقدم شيء مما بعدها عليها لأنها من قبيل الموصولات**) أعني أنّه لا يجوز لك أن تقول: يعجبني زيداً أن أضربه، تريد أن أضربَ زيداً.

وقولي: (**والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً، أو حالاً لم تعمل**)[3] مثال ذلك قولك لمن قال زرتك: إذن أكرمَك، ولمن قال زرتك: إذن أكرملك الآن.

وقولي: (**وإن كان مستقبلاً، فإن وقعت صدراً نصبته**) إلى آخره مثال ذلك قولك لمن قال أزورك: إذن أكرمَك غداً، وبعض العرب يرفع اكرم.

وقولي: (**إذا لم يكن بعدها لا، لأنها إذا بعدها لا، لزم إظهارها**) نحو قولك: جئت لئلا يقوم زيد، الأصل: لأن لا يقوم زيد فأدغمت النون في اللام/ . ٣٩ظ

وقولي: (**في لغة من يقول كيمه**)[4] مثال ذلك قولك: جئتك كي يقوم زيد، لمن قال كيم جئتك.

---

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) لنصب المضارع (بإذن) شروط، منها: أن يكون دالاً على الاستقبال، وأن يليها الفعل فإذا فصل بغير الفهم رُفع الفعل، وأن تكون إذن مصدرة فلا يجوز تقديم الفعل عليها. ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ٢ : ٣٧٤ وما بعدها).

(٤) مذهب سيبويه والأكثرين هي حرف لنصب المضارع، وكذلك حرف جر بمعنى، اللام، ومذهب الكوفيين أنها لا تكون جارة، بل أنها تختص بالفعل ولا تكون جارة للاسم، وعلى مذهب سيبويه فإن كيمه حرف جر بمعنى اللام، كأنه قال: لِمَه. ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ٢ : ٣٦٨ وما بعدها).

وقولي: (**والفاء، والواو، في جواب أمرٍ**) إلى آخره، مثال ذلك في الأمر قولك: ايتني فأكرمك، وجئني وأُحسنَ إليك. ومثاله في النهي: لا تضربني وتكرمَ زيداً، ولا تؤْذني وتكرم عبدَ الله ومثاله في النفي قولك: ما تأتنا فتحدثنا، وما تأتنا وتحسن إلينا، ومثاله في الاستفهام قولك: هل تأتينا وتحدثنا؟، وهل تأتينا فتكرمنا؟ ومثاله في التمني قولك: ليت لي مالاً وأنفقَ منه، وليت لي مالاً فأنفقَ منه، ومثاله في التحضيض قولك: هلاّ تأتينا وتحدثنا، وهلاّ تأتينا فتكرمنا، ومثاله في العرض قولك: ألا تنزل عندنا فتحدثنا، وألا تقعد عندنا وتحدثنا، ومثاله في الدعاء قولك: غفر الله لزيد فيدخله الجنة، وغفر الله لزيد ويدخله الجنة.

وقولي: (**والنصبُ بإضمار (أن)**[1] **فيكون لـه المعنيان المتقدما الذكر**) أعني بذلك: نفي الإتيان فينتفي من أجله الحديث، فتقول: لنْ تأتينا فتحدثنا، كأنه قال: لن تأتينا فكيف تحدثنا، أو إيجاب الإتيان، ونفي الحديث كأنه قال: لنْ تأتينا محدثاً، بل غير محدّث.

وقولي: (**وإن كانت اسمية لم يجز فيها بعد الفاء إلاّ النصب على المعنيين المتقدمي الذكر**) مثال ذلك قولك: ما أنت ذو إتيان لنا فتحدثنا، أي: فكيف تحدثنا؟ أو ما أنت ذو إتيان محدثاً، بل غير محدث.

وقولي: (**والرفع على القطع لا غير**) أي: ما أنت ذو إتيان فأنت محدثُنا الآن.

وقولي: (**وإن تقدمها دعاء، وكان فعله على صيغة الأمر كان حكمه حكم فعل الأمر**) مثال ذلك قولك: ليغفر اللهم لزيد فيدخـلهْ الجنة، برفع يدخَـله على القطع[2] ونصبه على السببية، [وجزمه على العطف][3].

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٣٩٩ وما بعدها.

(٢) الفاء، إذا تضمنت معنى السبب، وكانت هي ومدخولها تفيد الدعاء، نصب الفعل جواباً للدعاء ويجوز الرفع على القطع. ينظرك (همع الهوامع ٢ : ٣٨٥ وما بعدها).

(٣) ساقطة من: (ش).

وقولي: (**بالنصب على التقدير الثاني**) أعني: دخول حتى بعد النفي فتنصب على معنى: إلى أن، تركت السير إلى أن أدخل المدينة.

وقولي: (**والنصب والرفع على التقدير الأول**)[1] أعني: أن يكون النفي دخل بعد دخول حتى، فينصب على المعنيين المتقدمي الذكر، وترفع على المعنيين المتقدمي الذكر، فمثال النصب على معنى: إلى أن، وكي، قولك ما سرت حتى أدخل المدينة، وكي أدخل المدينة، ومثال الرفع على المعنيين المتقدمي الذكر قولك، ما سرت حتى أدخلُ المدينة، تريد بذلك: نفي قول من قال:/ سرت حتى تدخل المدينة، أي: ما وقع مني سير بدخول، أو ما وقع مني سير فأنا في حال دخولٍ للمدينة بسببه. ٣٩ب

باب ذكر جوازم الفعل المضارع

قولي: (**وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام كان الكلام تقديراً**)[2] مثال ذلك قولك: ألم يقمْ زيدٌ؟ وألَّما يقمْ زيدُ؟ تقديره بذلك علم بقيام.

وقولي: (**وقد يحذف الفعل بعد لَّما**) أعني: أنها انفردت بذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز ذلك في غيرها إلاّ في ضرورة نحو قوله[3]:

يَا رُبَّ شيْخٍ مِنْ لُكَيزٍ ذِي غَنَمْ ... فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فِيهِ فَصَمْ

أَحْلَجَ لَمْ يَشْمُطْ وَقَدْ كَانَ وَلَمْ

أي: وقد كان ولم يحلج. وأنشد الفارسي[4]:

وَعَلَيْكَ عَبْدَ اللهِ أنْ أنْبَأتَهُ ... أَهَلَ السِّيَاسَةِ إنْ فعَلْتَ وَإنْ لَمِ

---

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٥ وما بعدها).

(٢) يجوز دخول همزة الاستفهام على (لم) كثيراً و (لما) وهو استفهام عن انتفاء الفعل في الماضي. ينظر: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٤٦).

(٣) القائل: نسبه لإبراهيم بن هَرمة في: (الخزانة ٩ : ١٠)، وهو بلا نسبة في: (الضرائر ١٣٨) والرجز برواية: (في كفه زيغ وفي الفمّ فَقَمْ) (الخزانة ٩ : ١٠).
الشاهد: (كان، ولم) حذف الفعل بعد لم، وهذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، جائز في (لَّما). ينظر: (شرح التسهيل ٤ : ٦٥) و (الخزانة ٩ : ٩ وما بعدها).
وإبراهيم بن هرمة هو: أبو إسحاق إبراهيم بن هَرْمة، بفتح الهاء وسكون الراء، ابن علي بن سَلمة بن عامر ابن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، توفى في خلافة الرشيد بعد سنة خمسين ومائة. تنظر ترجمته في: (الخزانة ١ : ٤٢٤ وما بعدها).

(٤) القائل: نسبه في الخزانة لإبراهيم بن هرمة. ينظر: (الخزانة ٩ : ٩).
وهو برواية: (عليك عهد الله أنّ ببابه). ينظر: (ضرائر الشعر ١٨٣) و (الخزانة ٩ : ٩).
الشاهد: (وإنْ لم) حذف الفعل بعد لم، أي: إن لم يفعل، ولم يجز الاكتفاء بلم وحذف ما نعمل فيه إلا في ضرورة الشعر.

أي: وإن لم تفعل.

وقولي: (فالحرف (إنْ) و (إذ ما)) مثال ذلك قولك: إنْ يقمْ زيدٌ وإذ ما تأتني آتك.

وقولي: (فغير الظرف، (مَنْ) و (ما) و (مهما)) مثال ذلك قولك: من يكرمْني أكرمْهُ، وما تفعلْ أفعلْ، ومهما تفعلْ أفعلْ.

وقولي: (فالزماني متى، وأيانَ، وأي حين، وإذا في الشعر) مثال ذلك قولك: متى تكرمني أكرمك، وأيّان تأت آتِ، وأي حين تخرج أخرج، وإذا تقم أقم، إلا أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله[1]:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها   خُطانا إلى أعدائِنا فنضاربِ

فكان في موضع جزم، ولذلك عَطفَ عليها، فنضارب، وهو مجزوم.

وقولي: (والمكاني: أني، وأي مكان، وحيث) مثال ذلك قولك: أين تكن أكن، قال الشاعر[2]:

أين تضربْ بنا العُداةَ تجدنا   نصرف العيسَ نحوها للتلاقي

وأنّى تكن أكنْ، قال الشاعر[3]:

فأصبحتَ أنّى تستجر بها   كلا مركَبَيها تحتَ رجليك شاجرُ

---

(١) القائل: نسبه لقيس بن الحطيم في (الكتاب ٣ : ٦١) و (الخزانة ٧ : ٢٦)، وقيس بن الحطيم هو: قيس بن الحطيم بن عدي بن عمرو بن سَواد، شاعر الأوس، شهد الإسلام، وقيس مات كافراً ترجمته في: (الخزانة ٧ : ٣٤ – ٣٥).
الشاهد: (إذا) لا تكون للجزم إلا في ضرورة الشعر، فوقعت كان جواباً للشرط في موضع جزم وعطف عليها، فتضارب، التي جُزمت عطفاً على موضع، كان. ينظر: (الكتاب ٣ : ٦١) و (الخزانة ٧ : ٢٥).

(٢) القائل: نسبه لابن همام السلولي في (الكتاب ٣ : ٥٨).
الشاهد: (أين) من الحروف التي تجزم الفعل المضارع، وهي مكانية. ينظر (الكتاب ٣ : ٥٨) و (المقتضب ٢ : ٤٨ وما بعدها).

(٣) القائل: لبيد بن ربيعة، ديوانه: ٦٥.
الشاهد: (أني) مكانية، وهي من الحروف التي تجزم الفعل المضارع. ينظر: (الكتاب ٣ : ٥٨) و (المقتضب ٢ : ٤٨) و (شرح التسهيل ٤ : ٧٠) و (شرح الرضي ٣ : ٢٠٣ وما بعدها) و (الخزانة ٧ : ٤١ وما بعدها).

وأي مكان تجلس أجْـلس، وحيثما تقعدْ أقعدْ.

وقولي: (**وهذه الأدوات منه ما يلزمه، ما، وهو إذ، وحيث**) أعني: أنه لا يجازي بهما إلاّ مقرونين، بما، فلا يقال: إذ يقم زيد يقم عمرو ولا حيث يكن زيد يكنْ عمرو.

وقولي: (**ومنها ما لا يلزمه (ما) وهو: إن، وأين، وأي، ومتى وإذا**) أعني أنك تقول: إن ما تقمْ أقم، وأينما تكنْ أكنْ، وأيًا ما تضربْ أضربْ، وما تخرج أخرج/ ٤٠ظ وإذ ما تكرمني أكرمك، وإن شئت لم تلحق (ما) في جميع ذلك.

وقولي: (**ومنها ما لا تلحقه (ما) وهو ما بقي**) الذي لاتلحقه ما، (ما)، و (من)، و(مهما)، و(أنَّى)، و(أيَّان)، لا يقال: أيان ما تقم أقم، ولا، أنَّى ما تخرج أخرج، ولا مهما ما تصنع أصنع، ولا ما، ما تفعل أفعل، ولا من ما تضرب أضرب، بل لا يستعمل منها شئ في الجزاء إلا غير مقرون بها.

وقولي: (**فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر أدخلت عليها الفاء**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: إن قام زيد فاضرَبْه، وإنْ قعد بكر فلا تضربه، وإن غفر لي زيد فغفر الله لـه، فإن جاء زيد فهل أكرمه؟ وإن أكرمني زيد فقد أكرمته، وإن أكرمني زيد فسأكرمه، أو فسوف أكرمه، وإن لم يأتني زيد فما آتيه، وإن لم يكرمني عمرو فلن أكرمه. جميع ذلك لابد فيه من دخول الفاء على الجواب[1].

وقولي: (**وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً وإن كان ماضياً كان في موضع الجزم**) أما الماضي فقد تقدم تمثيله، وأما المضارع نحو قولك: إن يَقُمْ زيد فأضربه، فظهر أثر الجازم في الفعل المضارع، لأنه معرب، ولم يظهر في الماضي لأنه مبني.

وقولي: (**فإن كانا ماضيين، كانا في موضع جزم**) مثال ذلك قولك: إن قام زيد قام عمرو، وإن كانا مضارعين جزمتهما، مثال ذلك قولك: إنْ يقمْ زيد يقمْ عمرو.

---

(١) أي: إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً، يجب اقترانه بالفاء، فقد حصر هذا في الجملة الاسمية. وجملة الأمر الطلبية، أو الجملة المنفية (بما)، أو (لن)، أو (لا) أو كانت مقرونة (بقد) أو (السين) أو (سوف) وهو المقصود بالتنفيس، أو إذا كان فعلاً جامداً مثل عسى، وليس .... . ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ٣٦) و (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٥٤).

وقولي: (**إلا أن تدخل الفاء على الثاني فإنك ترفع**) مثال ذلك قولك: إنَّ مَن يخرج أخرجُ معه، ولا يجوز الجزم.

[وقولي: **وإذا تقدمها عامل، بطل عملها**) مثال ذلك قولك: إنَّ من يخرج أخرجُ معه فلا يجوز الجزم][1].

وقولي: (**وما كان من الجوازم حرفاً فلا موضع له من الإعراب**) مثال ذلك قولك: إن يَقُمْ زيد يقمْ عمرو، وإذ ما تقمْ أقمْ، لا موضع (لإنْ، وإذْ ما) من الإعراب لانهما حرفان.

وقولي: (**وما كان منهما اسم مكان [أو زمان، أو مصدر]**[2]) إلى آخره، مثال اسم المكان قولك: أين تكن أكن [وحيثما تكن أكن، وأيَّ مكان تكن أكن][3]، ومثال اسم الزمان: متى تقم أقم، وأيان تقم أقم، وأيَّ حين تخرج اخرج، وإذا تضرب زيداً أضربُه، إلا أن إذا لا تجزمها إلا في الشعر كما تقدم، ومثال المصدر: أيَّ قام تقم أقم مثله.

وقولي: (**فإن دخل عليه حرف خفض**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: بمن تمْرُرْ أمرُرْ، فالمجرور الذي هو، بمن، متعلق بتمرر.

وقولي/ : (**فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط كان مبتدأ**) مثال ذلك قولك: مَن يضربْ زيداً أضربه[4]. ٤٠ب

وقولي: (**وإن كان قد أخذه**) أعني لفظاً، نحو: من يضربْني أضربْه، أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَشَأ اللهُ يضْلِلْهُ ﴾[5] فيشأ قد أخذ مفعولاً

---

(١) ساقطة من: (م).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) لاسم الشرط إعرابات متعددة، حسب نوعه، فإن كان ظرفاً أو أريد به المصدر كان في موضع نصب، والعامل فيه فعل الشرط، وإن كان غير ذلك كأن يكون فعل الشرط لازماً، كان مبتدأ: من يقمْ أقم لـه، فإذا كان الفعل متعدياً أخذ مفعولاً اسم الشرط. ينظر تفصيل إعراب اسم الشرط في: (ارتشاف الضرب ٢ : ٥٦٤).

(٥) الأنعام : ٣٩.
الشاهد: (يَشَأْ) أخذ مفعولاً تقديراً، والتقدير: من يشأ الله إضلاله حيث حذف المفعول وهو (إضلاله). ينظر: (البحر المحيط ٤ : ٥٠٥).

نيّةً فلا يتصور إعماله في، من، والتقدير: من يشأ الله إضلاله يضله فحذف المفعول، وهو مقدر، ولا يتصور أن تكون مَن، منصوبة، بيشأ، لفساد المعنى إذ لا يتصور أن يكون التقدير: مَن يرد الله يضله، فإن قلت فلعلهُ على حذف مضاف، أي: إضلال من يرد الله يضله، فالجواب: إنَّ ذلك لا يسوغ لأن اسم الشرط، أو ما أضيف إليه، لابد في الجملة الواقعة جواباً لـه من ضمير عائد عليه، تقول من يقمْ أقمْ معه، وغلامِ مَن تضرب أضربْ، ولا يجوز أن تقول: من يقمْ يقمْ عمرو، ولا غلام من تضرب أقم، فكذلك لا يجوز: إضلال من يشأ الله يضلله، لأنّه لا ضمير في الجملة الواقعة جواباً عائداً على الإضلال، فلم يبق إلا أن يكون التقدير: من يرد اللهُ إضلاله يضلله.

وقولي: (**وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع في ما ذكر**) أعني أنك إذا قلت: غلامُ من يقم أقم معه، كان الغلام مرفوعاً بالابتداء، في موضع على الابتداء، وإذا قلت: غلام من يضرب زيد أضربه، كان الغلام مفعولاً بيضرب، كما كان، من، في قولك: من يضرب زيداً أضربه، مفعولةٍ بيضرب، وكذلك سائر المسائل حكم المضاف إلى اسم الشرط فيهما حكم اسم الشرط.

باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل وهو الاسم غير المنصرف

قولي: (**إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف ثم خفض بعد ذلك منجراً**) مثال ذلك قولك: قبضت من الدراهم ومن دراهمكم.

وقولي: (**وهو التأنيث بالألف واللام**)[1] مثال ذلك: حبلى، وصحراء فالهمزة هي في الأصل ألف، إلا أنها قلبت همزة، فتقول في صحراء:

(١) ينظر: (شرح الجمل ٢:٢١٨ وما بعدها).

صحارَى، وصحارٍ، وصحارٍ ولا تقول صحاري، وقد بين ذلك/ في موضعه في ٤١ظ الكتاب[١].

وقولي: (وأحَادُ، وثُلاثُ، ورُبَاعُ، وعُشَارُ، وهو موقوف على السماع) أعني: أن هذه الأربعة هي التي استمر سماعها، قال تعالى: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[٢].

وقال الشاعر[٣]:

فلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَى رميـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

وقال آخر[٤]:

ترى المهندات[٥] الزرق لبانه ... آحاد ومثنى أضعفتها مواهله[٦]

وقد حكى خماسَ، وسداسَ، قال الشاعر[٧]:

ضَرَبَتْ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِي ... أَدَارَ سُدَاسَ أَنْ تَسْتَقِيمَا

---

(١) قال ابن عصفور فى المقرب: "وأمَّا التأنيث فإن كان بعلامة لازمة وهى الألف، نحو: (حبلى) و (حمراء) مُنع الصرف" ينظر (المقرب ١:٢٨٣) وهذا ما يقصده بقوله "فى الكتاب" أى: المقرب.

(٢) النساء: ٣.

الشاهد: أن هذه الألفاظ هى "معدولة على وزن (مَفْعَل) و (فعال)"، والعرب لا تتجاوز الأربعة فيها. ينظر: (شرح قطر الندى ٣١٦)..

(٣) نسبه للكميت فى: (شرح الرضى على الكافية ١:١١٤) و (الخزانة ١:١٧٠).

والكميت هو: الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن القيس، شاعر، خبير بأيام العرب، عالم بأنسابها، ولغاتها، ولد سنة ستين هـ، وتوفى سنة ست وعشرين ومائة للهجرة. تنظر ترجمته فى: (الخزانة ١:١٤٣ وما بعدها).

الشاهد: (عُشارا) من الالفاظ التى سمعت عن العرب وهى معدولة عن عشرة، وزعم ابن قتيبة أنها لم تسمع إلا فى قول الكميت هذا. ينظر: (أدب الكاتب ٤٥٨) وينظر تفصيل المسألة فى: (شرح الرضى على الكافية ١:١١٤) و (همع الهوامع ١:٩٩) و (الخزانة ١:١٧٠).

(٤) فيها نسبة فؤ: (معانى القرآن ١:٢٥٥) و(البحر المحيط ٣:٤٩١) و(همع الهوامع: ١:٩٩).

(٥) والبيت برواية (النعرات) بدل (المهندات) في المصادر السابقة.

(٦) في كل المصادر التي بحثت فيها هي: (صواهله).

(٧) البيت بلا نسبة في (همع الهوامع ١ : ١٠٠).

الشاهد: (خماس، سداس) من الأدلة على أنه سمع من العرب المعدول أكثر من رباع ردًا على من زعم أنه لم يسمع أكثر من رباع. ينظر: (همع الهوامع ١ : ١٠٠).

وحكى أبو عمر الشيباني[1]، وابن السكيت[2]، وأبو حاتم[3] في كتاب الإبل له، أنَّ العرب قد جاء عنها خُماس، وسُداس إلى عشار، ولا يقدح في نقلهم ما زعم أبو عبيدة[4] في كتاب المجاز[5] له، من أنه لا يعلمهم قالوا فوق رباع[6].

وقولي: (**ويُمنع الصرف مع العلل كلّها إلا الوصف، والجمع المتناهي**) أعني: أن التعريف يمنع الصرف مع وزن الفعل نحو: أحمد، ومع العجمة نحو: إبراهيم، ومع زيادة الألف والنون نحو: عثمان، ومع التركيب نحو: حضرموت، ومع العدل

---

(١) هو: إسحاق بن مِرار، بكسر الميم، أبو عمر الشيباني، كان راوية كثير السماع عالماً بلغات العرب حافظاً لها، له من المصنفات: كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغريب المصنف، وغريب الحديث، وغير ذلك، توفى أبو عمر الشيباني سنة ست ومائتين. تنظر ترجمته في: (الفهرست ١٠٢) و (بغية الوعاة ١ : ٤٣٩ وما بعدها).

(٢) هو: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السّكيت، والسكيت لقب أبيه، وكان أبوه من أصحاب الكسائي ويعقوب كان عالماً بنحو الكوفيين، أخذ عنهم وعن البصريين، من تصانيفه: كتاب الألفاظ، وكتاب إصلاح المنطق، وكتاب الأمثال، وكتاب القلب والإبدال، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الإبل، وغيرها. توفى سنة ست وأربعين ومائتين، ينظر ترجمته في: (الفهرست ١٠٨) و (معجم الأدباء ٢٠ : ٥٠ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٣٤٩).

(٣) هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، البصري، كان إماماً في علوم القرآن، واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروي عن، أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، من تصانيفه: إعراب القرآن، لحن العامة، القراءات، وكتاب الإبل، وغير ذلك. توفى سنة خمسين ومائتين.
تنظر ترجمته في: (الفهرست ٨٦ وما بعدها) و (معجم الأدباء ١١ : ٢٦٣ وما بعدها) و (طبقات المفسرين ١ : ٢١٠ وما بعدها) و (بغية الوعاة ١ : ٦٠٦ وما بعدها).

(٤) هو: معمر بن المثنى أبو عبيدة البصري، مولى بني تَيْمْ قريش وهم رهط أبي بكر الصديق، أخذ عن يونس ابن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي عثمان المازني، من مصنفاته: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، ومعاني القرآن، وطبقات الفرسان، وغير ذلك كثير، توفى سنة تسع ومائتين. ينظر ترجمته في: (معجم الأدباء ١٩ : ١٥٤ وما بعدها) و (بغية الوعاة ٢ : ٢٩٤ وما بعدها).

(٥) كتاب المجاز: من مؤلفات أبي عبيدة، وهو مطبوع الآن بتحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، منشورات مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر.

(٦) قال أبو عبيدة: " .... ولا تجاوزُ العرب، رُباع ...... ". ينظر هذا القول في: (مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ : ١١٦).

نحو: عمر، ومع التأنيث نحو: فاطمة، وهذه جملة العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهي.

وقولي: (**ولا مع الوزن، والصَّرف، إلا مع التعريف، أو الصفة**) إلى آخره، مثال منعه الصرف مع التعريف نحو: مررت بأحمدَ، ومثال منعه من الوصف: مررت برجل أحمرَ، ومثال منعه الصرف مع شبه أصله من الصفة ما حكاه أبو زيد[1] من قول بعضهم: عندي عشرون أحمر، يريد عشرون رجلاً، اسم كل واحد منهم أحمر.

وقولي: (**وسواء كان باقياً على المؤنث، أو منقولاً عنه إلى مذكر**) مثال الباقي على المؤنثة: عائشة، ومثال المنقول عنه إلى مذكر: خارجة، اسم رجل.

وقولي: (**وإن لم تضف إليه عجمة، كان فيه وجهان**) مثال ذلك: دعْد، اسم امرأة، فإنه يجوز الوجهان.

قال الشاعر مجمع بين الوجهين[2]:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ في العلب

فصرف الأول، وترك صرف الثاني.

وقولي: (**نحو: هند، وقدم إذا سميت بهما رجلاً**) من ذلك قوله[3]:

تجاوزت هنداً رغبةً عن قِتاله إلى ملك[4] يعشو إلى ضوء مالك / ٤١ب

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) القائل: نسبه لجرير في: (اللسان: دعد، لَفَحَ) ولم أجده في الديوان. وهو بلا نسبة في: (الكتاب ٣ : ٢٤١) و (الخصائص ٣ : ٦١ – ٣١٦) و(شذور الذهب ٤٨٧) و(شرح الأشموني٣ : ٤٥٨)

الشاهد: (دعْد) اسم لمؤنث ساكن الوسط يجوز فيه الصرف، والمنع. إذْ صرف الأول، ومنع الثاني.

ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٤١) و (المقتضب ٣ : ٣٥٠).

(٣) القائل: بلا نسبة في: (اصلاح الخلل ٤٢).

الشاهد: (هنداً) جاء مصروفاً لأنه اسم رجل تخرج بذلك من علل منع الصرف، أي: التأنيث والعلمية.

(٤) البيت برواية: (إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك).

فصرف هنداً، إلاَّ أنه أوقعه على رجل.

وقولي: (وأما التركيب فالذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف، كبعل بك) إلى آخره من ذلك قوله[1]:

لَقَدْ أَنْكَرَتْني بَعْلَبَكُّ وَأهلُها... البيت.

فإنه روي بالوجوه الثلاثة.

وقولي: (إلا إذا كانا في اسم علم) مثال ذلك: مررت بعثمانَ.

وقولي: (فإن أُنث الاسم بالتاء، صرف)[2] نحو سكران في لغة من قال سكرانة، وهذا الذي ذكرته هو الفصيح المستعمل. ويرد صرف مثل هذا شاذاً قليل الاستعمال، فلذلك لم أذكره، ومن ذلك قوله[3]:

كم دون بُثينةَ من خرْق ومن علم   كأنَّه لامعٌ عرفانُ مسلوك[4]

وقال الآخر[5]:

إنَّ الفَزَاريَّ الذِي بَاتَ فيكُمُ   غَدَا سَالِماً وَالمَوْتُ عريانُ ساغبُ

---

(١) القائل: امرؤ القيس، ديوانه ٦٨، وهو صدر بيت عجزه: (ولا ابن جريج في قريه حمص انكرا).

الشاهد: (بعلبك) ممنوع من الصرف، لأنه مركب تركيباً مزجياً، ويقصد بالوجوه الثلاثة أن (بعلبك) يقال فيه: بعلبكٍ بإضافة الثاني وصرفه، وإضافته دون صرفه، وبعلبكُ، وذلك بجعله اسماً واحداً. ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٩٦ – ٣٠٦) و (إصلاح الخلل ٢٧٨ وما بعدها) و (شرح الجمل ٢ : ٢٣٠).

(٢) هذا على لغة بني أسد، قال أبو حيان: " وبنو أسد يؤنثون باب سكران بالها، فيقولون: سكرانة ..." ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٤٢٨).

(٣) القائل: ذو الرمة، ديوانه ١٢، وهو برواية (مية) بدل بثينة وهو الصحيح.

الشاهد: (عريانُ) مذكر، مؤنثه عريانة، جاء ممنوع من الصرف في ضرورة الشعر تشبيهاً له بسكران، وسكرانة. ينظر: (شرح الرضي ١ : ١٦٠) و (الخزانة ١ : ١٤٧).

(٤) في: ش (مسلوب) وهو كذلك في الديوان.

(٥) لم أقف له على قائل في المصادر التي بحثت فيها.

الشاهد: (عريانُ) غير مصروفة مثل سكران على لغة من جعل له مؤنث عريانة.

وكأنه شبه بباب غضبان، فأمَّا قول الشاعر[1]:

لقد منَّت الحد وآمنا عليكُمُ وشيطان أو يحميكم وينوب

فإن شيطان اسم رجل معرفة.

وقولي: (أو نكرة، كقالون) أعني: أن قالون في كلام العجم بمعنى جيد، فهو نكرة عندهم، إلا انه لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسماً لرجل، فإن قال قائل: إنَّ قالون قد نقل إلى كلام العرب نكرة، فروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2] أنه سأل شُريحاً[3] عن مسألة فأجاب بجواب حسن، فقال لـه علي رضوان الله عليه: قالون[4]، فالجواب: إنَّ قالون لو كان بمعنى حسن في قول علي، للزم صرفه إذا سمينا بـه رجلاً، لأنه قد نقل إلى كلام العرب نكرةً، ثم بعد ذلك سمي بـه الرجل، وإنما زعموا أن معناه في كلام علي، أحسنت، فهو على هذا اسم فعل، فينبغي أن يعتقد فيه أنه معرفة، بدليل عدم قبولـه الألف واللام، فعلى هذا لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل كان، أو اسم فعل.

باب البناء

قولي: (البناء: أن لا تتغير الكلمة لعامل في حين جعلها جزء كلامٍ عمَّا كانت عليه قبل ذلك لفظاً لا تقديراً) إنما اشترطت عدم التغيير في الكلمة إلاَّ في آخرها، لأن من المبنيات ما ليس له آخر نحو التاء في فعلتُ والكاف في ضربكَ، والياء في تفعلين/ ونحو ذلك، وإنما اشترطت عدم التغيّر لعامل، لأنه قد يتغير المبني من غير ٤٢ظ

---

(١) لم أقف لـه على قائل في المصادر التي بحثت فيها.
الشاهد: (شيطانٌ) اسم رجل معرفة يجوز صرفه لأن الألف والنون فيه غير زائدتين.

(٢) هو: الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

(٣) شريح هو: شريح بن هانئ، أبو المقدام الحارثي المذْحَجِي الكوفي، صاحب علي بن أبي طالب حدَّث عن أمية، وعن علي، وعمر، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وعنه حدَّث أبناءه محمد، والمقدام، والشعبي، وغيرهم، توفي شريح سنة ثمان وتسعين للهجرة. ينظر ترجمته في: (سير أعلام النبلاء ٤ : ١٠٧ وما بعدها).

(٤) سأل الإمام علي شريحاً عن امرأة طلقت، فذكرت أنها حاضت ثلاثاً في شهر واحد، فقال شريح: إنْ شهد ثلاث نسوة كذلك فالقول قولها، فقال علي: قالون.
وقالون بالرومية، أحسنت. ينظر: (لسان العرب (قلن)).

عامل، ألا ترى أن العرب تقول: حيثُ[1] بضم الثاء، وفتحها، وكسرها فيتغير آخرها، إلا أن ذلك ليس لعامل، وإنما اشترطت أن يكون ذلك في حين جعلها آخر كلام، فإن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل في اللفظ، ولا في التقدير، نحو قولك: واحد، اثنان، ثلاثة يكون موقوفاً، ولا يقال فيه مبني، مع أنه في ذلك الحال لم يتغير لعامل، لأنه إذ ذاك ليس جزء كلام، وإنما اشترطت عدم التغيير في اللفظ والتقدير، لأن المعرب قد لا يتغير في حال جعله جزء كلام في اللفظ نحو قولك: قام موسى إلا أنه وإن لم يتغير في اللفظ، متغير في التقدير.

وقولي: (**فالماضي، والأمر بغير لام مبنيان**)[2] مثال ذلك: ضربَ واضربْ.

وقولي: (**والمضارع إنْ دخلت عليه النون الشديدة**[3]**، أو الخفيفة، أو نون جماعة المؤنث، كان مبنياً**) مثال ذلك قولك: هل يخرجنَ الهندات، ويخرجنَّ.

وقولي: (**وإلا فهو معرب**) أعني: أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات كان معرباً، نحو قولك: زيد يقومُ، والزيدان يقومان، والزيدون يقومون، وأنتِ تقومين.

وقولي: (**كالمضمرات، والموصولات**) المضمرات مثل: أنا، وأنت وهو، والموصولات مثل: الذي، والتي، وقد تقدم تبيين جميع ذلك في موضعه من الكتاب[4].

وقولي: (**كأسماء الشرط**) مثال ذلك: مَن يكرمني أكرمْهُ، وما تصنع أصنع.

وقولي: (**الاستفهام**) مثال ذلك ما عندك؟، ومن عندك؟.

وقولي: (**كالمناديات**) يا زيد، ويا رجل.

---

(١) في حيث ثلاث لغات، وقد وردت عن طيئ: حوثُ، أما اللغات فهي تكون بالفتح: حيثَ، والكسر: حيثِ، والضم: حيثُ. ينظر: (الكتاب ٣ : ٢٩٢) و(مغني اللبيب ١٣١).

(٢) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبني، وهو اختيار ابن عصفور، أما الكوفيون فإنه معرب، ومنشأ الخلاف، هل الإعراب أصلاً في الأفعال أم لا، فمن رأى أنه ليس أصلاً في الأفعال ذهب إلى بنائه ومن رأى أنه أصل في الأفعال ذهب إلى إعرابه. ينظر تفصيل الخلاف في: (همع الهوامع ١ : ٦٥).

(٣) النون الشديدة هي نون التوكيد الثقيلة، وأطلق سيبويه لفظ الشديدة على النون لمصاحبتها الغنة. ينظر: (الكتاب ٣ : ٤٣٥).

(٤) المقصود بالكتاب هو كتاب القرب لـه.

وقولي: (**نحو: أي في الموصولات**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: يعجبني أيهم هو قائم، وإن شئت قلت: يعجبني أيهم قائم.

وقولي: (**إلا المضاف إلى المبني فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء**) مثال ذلك قولك: يعجبني يومَُ قام زيد، بفتح يوم ورفعه.

ومنه قوله[1]:

لم يـُمنَعِ الشُّـرب منها غيرَُ أنْ نـَطقـَتْ حمامـةٌ في اغْصـانٍ ذاتِ أوَ قـَالِ

فإنه روي [بفتح][2] غير، وبنائه على الفتح.

وقولي: (**وأيّاً من الموصولات فإنه يجوز فيها الوجهان/ وكلاهما حسن**) أعني ٤٢ب أنك تقول: اضرب أيَّهم أفضل، فتنصب أيّا، ولا تبنيها، وإن شئت قلت: أيُّهم فتبنيها على الضم، وكلاهما حسن، هذا إن كانت مضافة فإن كانت غير مضافة نحو قولك: اضرب أيّا أفضل، فإنه لا يجوز فيها إلا، الإعراب.

وقولي: (**المنادى المبني فإنه قد ينون، ويعرب في الضرورة**) أعني: المنادى المبني بسبب النداء نحو: يا زيدُ، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

يَا عَدِيّاً لـَقـَدْ وَقـَتـْـكَ الأوَاقِي

وقولي: (كالمنادى والفعل المضارع) مثال ذلك: يا حكمُ، وهل تضربَنْ؟، وهل تضربَنّ، فتبنيهما على حركةٍ لما ذكرناهُ.

---

(١) القائل: نسبه للكناني في (الكتاب ٢ : ٣٢٩)، ونسبه لأبي قيس بن الأسلت في: (الخزانة ٣ : ٤٠٨).
الشاهد: (غير) تروى غيرُ، بالرفع، وغيرَ ببنائه على الفتح. ينظر: (الكتاب ٢ : ٢٣٩ وما بعدها) و (معاني القرآن للفراء ١ : ٣٨٢) و (شرح الرضي ٢ : ١٢٧) و (همع الهوامع ٢ : ٢٣٤ وما بعدها) و (الخزانة ٣ : ٤٠٦).

(٢) في ش: (برفع) وهو الصواب.

(٣) القائل: نسبه للمهلهل في: (المقتضب ٤ : ٢١٤) و (شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦) و (الخزانة ٢ : ٢١٤) وهو عجز بيت صدره: (ضربت صدرها إليَّ وقالت ****......) وهو برواية (يا عديُ).
الشاهد: (يا عدياً) منادى مبني في النداء، وقع منوناً في الضرورة. ينظر: (المقتضب ٤ : ٢١٤) و (شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦).

وقولي: (وكذلك كان حكمه مع جماعة المؤنث) مثال ذلك: يضربْن، كان ينبغي للباء أن تكون متحركة للعلة التي تقدمت، لولا ما منع من ذلك، الحمل على فعلْن.

وقولي: (**في وقوعه صفة كما أنَّ الاسم كذلك**) مثال ذلك قولك: مررت برجل يضحك، كما تقول: مررت برجل ضاحك.

وقولي: (**ولم تكن على المعرفة معرفة قط**) مثال ذلك قوله[1]:

أقبَّ من تحتُ عريضٌ من علُ

أي: من فوقه، فالمضاف الذي اقتطعت عنه، على، معلوم، ومثال النكرة قول الآخر[2]:

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ

أي: من مكان مرتفع، ولم يرد فوق شيء معين.

وقولي: (**وأما كون الحركة لم تكن للمتكلم في حين إعرابها نحو: قبل**) أعني: أن قبل في حين إعرابها إنما تكون منصوبة، نحو قولك: جئت قبلك، أو مخفوضة نحو قولك: جئت من قبلِك، فلنا بُنيت في حال القطع عن الإضافة بنيت على حركة لم تكن لها في حال الإعراب وهي الضم.

وقولي: (**وأما مجانسته مقابل العمل**) أعني: أنَّ الجزم في الأفعال في مقابلة الخفض في الأسماء.

وقولي: (**نحو: بعلبك**) الشبه بين الحرف الذي قبل الاسم الثاني من الاسم المركب، وبين ما قبل تاء التأنيث أنك لا تعتد في التصغير إلا باسم الأول من الاسم

---

(١) القائل: نسبه لأبي نجم العجلي في: (الكتاب ٣ : ٢٨٩) و (الخزانة ٢ : ٣٩٦) برواية: من على.
الشاهد: (من علُ) أي من فوقه مقطوع عن معلوم، فقد قرن بمعرفة وهي تحتُ، فكذلك (على) هي معرفة. ينظر: (الخزانة ٢ : ٣٩٧).

(٢) القائل: امرؤ القيس، ديوانه ١٩، وهو عجز بيت صدره: (مِكرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدبرٍ معاً ***....).
الشاهد: (مِن علِ) أراد مكانًا مرتفعاً، ولم يرد فوق شيء معين. ينظر: (الكتاب ٤ : ٢٢٨) و(الخزانة ٢ : ٣٩٧).

المركب كما لا تعتد في تصغير الاسم المؤنث بالتاء إلاَّ بما قبل التاء، فتقول في تصغير، بعلبك، بُعَيْلَبَك، ولا تحذف منه شيئاً ، كما تقول في تصغير دجاجة، دُجيجة ولا تحذف / أيضاً منه شيئاً[1]. ٤٣ط

باب الحكاية

قولي: (**إلا بعد القول**) مثال ذلك: قلت زيد منطلق.

وقولي: (**نحو: نعم، وبلى**) مثال ذلك: قال زيد نعم، وقال عمرو بلى.

وقولي: (**فنعم تكون عدَّة في جواب الاستفهام والأمر**) مثال ذلك قولك في جواب من قال: اضرب زيداً، نعم، وفي جواب من قال: هل يقوم زيد؟ نعم.

وقولي: (**نحو: بزيد، وفي زيد**) أعني: أنك تقول إذا سميت رجلاً بالمجرور الذي هو بزيد، قام بزيد، ورأيت بزيد، ومررت بزيد، وكذلك تفعل إذا سميت في زيد، وأمثالها.

وقولي: (**وإن سميت بمضاف ومضاف إليه، أو بتابع ومتبع، أو باسم مطول**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: في رجل اسمه خير من زيد، أو زيد وعمرو، أو زيد العاقل: ضربت خيراً من زيد، وضربت زيداً وعمراً وجاءني زيدٌ العاقلُ، فيكون حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها.

وقولي: (**وإنك تحكي جميع ذلك على لفظه، ولا يجوز إعرابه**) أعني: أنك إذا سميت بشيء مما ذكر لم يتأثر للعامل، بل يبقى على لفظه الذي كان عليه قبل دخول العامل، فتقول: جاءني إنما، ورأيت إنما، ومررت بإنما وجاءني أنت، ورأيت أنت، ومررت بأنت، وجاءني في هلم، ورأيت هلم ومررت بهلمَّ، وجاءني حبذا، ورأيت حبذا، ومررت بحبذا، وجاءني سيبويهِ ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ.

---

(١) ينظر: (الكتاب ٢ : ١٧٦).

وقولي: (**فإنه يجوز حكايته، نحو زيد بن عمرٍو**) أعني: أنك إذا استثبتَّ من قال: رأيت زيد بن عمرٍو، تحكي.

وقولي: (**ولا بد من إدخال حرف الجر على، مَن، وأي إذا استثبت بهما عن مخفوض**) مثال ذلك قولك في استثبات من قال: مررت برجل، بمِنِي، أو بأي، تقديره بمن مررت، وبأي مررت.

وقولي: (**وإذا استثبت بهما عن مرفوع، كانا مبتدأين، والخبر محذوف لفهم المعنى**) مثال ذلك قولك في الاستثبات لمن قال: قام رجل: منو، أو أي، تقديره من قام؟ وأيّ قام؟.

وقولي: (**وإذا استثبت بهما عن منصوب، كانا منصوبين بفعل مضمر**[١] **لفهم المعنى**) مثال ذلك قولك في الاستثبات لمن قال: ضربت رجلاً: مَنا، أو أيا، تقديره: من ضربت؟ وايًّا ضربت؟.

٤٣ب

وقولي: (**قلت المنى في العاقل، والماي، والماوي في غير ذلك العاقل، وتجعله في الإعراب، والتثنية، والجمع على حسب المسئول عنه**) أعني: انك إذا استثبت عن مفرد قلت: المنى، والمنيه، والماي، أو الماوي والمائيه، أو الماوية في الرفع، والمنى والمنية، والماي، أو الماوي،والماية، أو الماوية في النصب، والمنى، والمنية، والماني،أو الماوي والماية، أو الماية في الخفض، وإن استثبت عن اثنين قلت: المنيان، والمينان والمايان، والماويان، أو الماويتان في الرفع، والمنين، والمنينين، والمانيين، أو المايين، أو الماوين، والمائيتين، أو الماويتين في النصب والخفض، وإن استثبت عن جمع قلت: المينون، والمنيات، والمائيات، والماويات في الرفع والمنين، والمنيات، والمانيات، والماويات في النصب والخفض.

---

(١)ساقطة من (ش).

باب إسناد الفعل إلى مؤنث

قولي: (ولا يقال قامت إلاَّ في ضرورة)[1] مثال ذلك قوله[2]:

ترى النَّحر و[3]الأحراز في ضُلُوعِها ... فَمَا بَقِيتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الجراشعُ

وقولي: (فإن كان حقيقياً ولم يفصل بينهما بشيء فالعلامة لازمة) مثال ذلك قولك: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات[4].

وقولي: (وكلما طال الفصل كان الحذف أحسن) مثال ذلك: حضر القاضي اليوم أمرأة.

وقولي: (وإن كان المؤنث غير حقيقي جاز لك إلحاق العلامة وحذفها، فصلت، أو لم تفصل) مثال ذلك قولك: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وطلعت اليوم الشمس، وطلع اليوم الشمس، قال الله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ ﴾[5].

وقولي: (وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث جاز لك إلحاق العلامة وحذفها) مثال ذلك قولك: قامت الهنود.

وقولي: (وإن أسندته إلى ضمير المؤنث المفرد، أو المثنى لحقته العلامة، حقيقياً كان التأنيث، أو غير حقيقي) مثال ذلكقولك: هند قامت، والهندات قامتا، والقناة انكسرت، والقناتان انكسرتا.

---

(١) أي: لا تلحق التاء الفاعل المؤنث إذا فصل بين الفعل والفاعل، بفاصل إلا في ضرورة الشعر. ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ١٠٣).

(٢) القائل: ذو الرمة ديوانه ٣٤١. وقد رواه في المحتسب:
(يرى النَّخر ما في غروضها *** فما بقيت إلا الصدور الجراشع)
(المحتسب ٢ : ٢٠٧).
الشاهد: (فما قامت إلا الضلوع) حيث ألحقت علامة التأنيث بالفعل مع وجوب حذفها، وهذا في ضرورة الشعر.

(٣) ساقطة من (م).

(٤) يجب اتصال التاء بالفعل إذا كان الفاعل حقيقياً لم يفصل بينه وبين فعله بفاصل. ينظر: (شرح الأشموني ٢ : ١٠٣).

(٥) القيامة : ٩.
الشاهد: (جُمِعَ الشمسُ) حيث يجوز إلحاق التاء بالفعل، ويجوز حذفها إذا كان المؤنث غير حقيقي مثل: الشمس. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٨١) و (البحر المحيط ١٠ : ٣٤٦).

وقولي: (**وجمع التكسير من المذكر في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير/ من المؤنث**) أعني: أنه يجوز لك أن تقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: قام الهنود، وقامت الهنود. ٤٤ ظ

باب العدد

قولي: (**ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ[1] واحد، ويميَّز بواحد منصوب**) مثال ذلك: عندي عشرون رجلاً وعشرون امرأةً.

وقولي: (**ألحقتها التاء إن أوقعتها على المذكر، وإنْ أوقعتها على المؤنث لم تلحقها إيّاها**) من ذلك قولهم: " الثوب سَبْعٌ في ثمانية " أي: سبع أذرع، في ثمانية أشبار.

وقولي: (**ويكون حكم النَّيِّف، والعقد في سائر الأحكام بمنزلتها قبل العطف**) أعني: أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد [كما كان قبل العطف][2]، والنيف يكون من ثلاثة إلى تسعة للمذكر بالتاء، وللمؤنث بغير تاء كما كان أيضاً قبل، ويكون واحد، وأحد، واثنان للمذكر، وواحدة، وإحدى واثنتان، وثنتان للمؤنث، كما كان أيضاً قبل ذلك، فتقول: واحد وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون غلاماً، وثلاثة وعشرون فارساً، وواحدة وعشرون جاريةً، واثنتان وعشرون امرأةً وثلاث وعشرون جاريةً.

وقولي: (**ولا يجوز ذلك فيما دون الستة**) أعني: أنه لا يجوز أن تقول: خمسة رجال ونساء، ولا أربعة رجال ونساء، ولا ثلاثة رجال، ونساء وسبب ذلك أنَّ رجالاً ونساء جمعان، وأقل ما يقع عليه الجمع ثلاثة فلذلك كان أقل ما يصدق عليه رجال ونساء ستة.

وقولي: (**والأحسن أن يؤرّخ بالأقل مما مضى**)[3] تقول: لخمسة عشرة خلت، أو لخمس عشرة بقيت.

---

(١) في ش: (على واحد).

(٢) ساقطة من: (ش).

(٣) أي: أن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركب إن بنيت على التأنيث، حيث تقول: خمس عشرة وتقع العلامة في آخر الاسم الأول إذا قصدت التذكير، حيث تقول: ثلاثة عشر. ينظر: (شرح الجمل ٢ : ٧٧).

وقولي: (**فإن كانت استفهامية، كان تمييزها مفرداً منصوباً**)[1] مثال ذلك قولك: كم غلاماً عندك؟.

وقولي: (**وإن كانت خبرية، كانت للتكثير، ويكون تمييزها مخفوضاً**)[2] مثال ذلك: كم غلامٍ لي، وكم غلامان[3] لي، أي: كثير من الغلمان لي.

وقولي: (**فلا يتقدمه عامل إلاَّ بخافض**) مثال ذلك قولك: بكم درهم اشتريت ثوبك، وبكم غلامٍ مررت.

بـاب اسم الفاعل المشتق من العدد

قولي: (**فإذا أضيف إلى الموافق لم يعمل وتعرَّف بالإضافة**)[4] أعني: أنك تقول/ ٤٤ب مررت بزيد ثالثَ الثلاثةٍ فتنصب به المعرفة، لأنه معرَّف بإضافته إلى المعرفة، ولا يجوز إعماله فيما بعده، لا تقول: ثالثَ ثلاثةً فتنصب بـه ثلاثةً.

وقولي: (**فيعمل بمعنى الحال، والاستقبال، ولا يعمل بمعنى المضي، إلا إذا أدخلت عليه الألف واللام**)[5] مثال ذلك: هذا رابع ثلاثةً الآن، وهذا الخامس[6] أربعةً غداً، وهذا الرابع ثلاثةً أمس، وهذا الخامس أربعةً أمسِ.

وقولي: (**ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركبأصلاً**)[7] أعني أنه لا يجوز أن تقول: هذا ثالثٌ اثني عشر، فتنون ثالثاً وتنصب بـه اثني عشر.

---

(١) ينصب ما بعد، كم الاستفهامية على التمييز، ما لم يدخل عليها حرف جر. ينظر: (إصلاح الخلل: ٢٢٨ وما بعدها).

(٢) وكم الخبرية تفيد التكثير، وهي بمنزلة، رُبَّ في ذلك، قال سيبويه: " واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه، ربَّ، لأن المعنى واحد ...." ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦١).

(٣) الصواب غلمان، لأن غلامان مثنى، فإن كانت هي المقصودة لقال: كم غلامين بالخفض بعد كم الخبرية.

(٤) المشهور أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل في موافقتِهِ، فأجاز الكسائي، والأخفش، وقطرب إعماله. ينظر الخلاف في: (ارتشاف الضرب ١ : ٣٨٧).

(٥) هذا مذهب أكثر النحويين، والأخفش، والمبرد، كما أخرجه في: (ارتشاف الضرب ١ : ٣٧٣).

(٦) في ش: (خامس).

(٧) أجاز سيبويه، رابعُ ثلاثةَعشرَ، وخامسُ أربعةَعشرَ، في: (الكتاب ٣ : ٥٦١)، وذهب الجمهور، والكوفيون، والأخفش، وأبو علي الفارسي، إلى عدم جواز ذلك. ينظر:(ارتشاف الضرب ١ : ٣٧١).

باب الإدغام من كلمتين

قولي: (**وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه، إذا أدى الإظهار إلى خمسة أحرف متحركة فصاعداً**)[1] أعني: أن الإدغام في مثل: (جَعَلَ لَكَ) لتوالي خمسة أحرف فيه بالتحريك أقوى من الإدغام في مثل يجعْل لك.

وقولي: [(**وإن كان ما قبله ساكناً**)][2] أعني بذلك النون: الساكنة إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها مثال ذلك: منْكم، وإنفاق، وستُبَيَّنَ سائر الحروف التي تُخْفى معها.

وقولي: (**وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة**) مثال ذلك: ساء، وساءني.

وقولي: (**ما لم تكن مفتوحة، مكسوراً ما قبلها فتبدل يَاءً**) مثال ذلك قولك: بير في بئر.

وقولي: (**أو مضموماً فتبدل واواً**) مثال ذلك: سُوَلة في سُؤلة.

وقولي: (**وألف التَّفخيم**) أعني بذلك: كلَّ ألف ينحى بها نحو الواو، مثال ذلك: الصلاةُ.

وقولي: (**وسواء كانت الحركة في ذلك بناءً، أو إعراباً**) أعني بقولي: بناءً،[ثابتةً][3] ليست إعراباً نحو حذامِ.

وقولي: (**وإن كان المستعلي يلي الألف**) مثال ذلك: منّاً فإني.

وقولي: (**والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة**) أعني: أن الإمالة في مثل من النقص[4] أقوى من الإمالة في مثل حبط رياح.

---

(١) وعلى هذا فإن الإدغام إذا كان المثلين في كلمتين مثل، جعل لك، يكون الإدغام في هذه الحالة جائزاً، لا واجباً، عند البصريين. ينظر: (شرح الأشموني ٤ : ٥٨٦).

(٢) ساقطة من: (م)، و(ش) والزيادة من: (المقرب ١ : ٣١٨).

(٣) ساقطة من: (ش).

(٤) في ش: (من النقر).

وقولي: (فإن لم يكن حلقياً فالإمالة قبيحة، وقد حُكِيتْ: لُغية) مثال ذلك: رمى بإمالة فتحة الراء، لأجل إمالة فتحة الميم، وإنْ لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك في، زاي وأمثالـه، إلاَّ أنَّ ذلك لغة ضعيفة.

وقولي: (وسواء كانت الكسرة في راء أو غير ذلك من الحروف) أعني: أنه لا تمال / فتحة حرف المضارعة مثل يوم[1] كما لا تمال في مثل: يعد. ٤٥ظ

باب أحكام المتقارب في الإدغام

قولي: (وأمَّا الياء فلا تدغم إلا في الواو خاصة بشرط أن يكونا في كلمة واحدة) مثال ذلك: سَيِّـد، الأصل سَيْوِد، لأنه من ساد يسود، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء[2].

وقولي: (وتظهر عند حروف الحلق) مثال ذلك: ينهى، وينأى وينعى، ومنخل، ومنغل، وينعق.

وقولي: (وقد تخفى مع الغين، والخاء) مثال ذلك قولك: منخل ومنغل، حُكي فيهما الإخفاء[3].

وقولي: (وقد تخفى مع سائر حروف الفم) مثال ذلك: ينفذ ويستنكف، فتخفى النون مع الفاء، والكاف، وكذلك تفعل بها مع سائر حروف الفم، إلا الباء، فإنها تقلب ميماً إذا وقعت قبلها، نحو: شنباً.

وقولي: (ثم الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية) مثال إدغام الطاء في الخمسة الباقية: اربط داراً، ولم تربط تميماً، واربط ثابتاً، واربط ظالماً، واربط ديناً.

ومثال إدغام الدال في الخمسة الباقية: قد طوى، وقد ثوى، وقد ظلم، وقد درى، وقد ثبت.

---

(١) في ش: (يرم).
(٢) هذه الأحكام الحاصلة في الإدغام بين الياء، والواو هدفهما إحداث الخفة أثناء تأدية الكلام. ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٦٥).
(٣) حكم النون مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، هو الإظهار، وهو الأكثر، وقد سمع إخفاؤها. ينظر: (الكتاب ٤ : ٤٥٤).

ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية: قالت طائفة، وجاءتْ دنيا، ورأتْ ظلاماً، وقبلتْ ديناً، وأخذتْ ثعلباً.

ومثال إدغام الظاء في الخمسة الباقية: عِظ تميماً، وعِظ دارماً، وعِظ طائفة، وعِظ ثابتاً، وعِظ ذبياناً.

ومثال إدغام الذال في الخمسة الباقية: إذ توى، وإذ ثوى، وإذ دَنا، أنشد أبو البلاد النحوي[1]:

عَسْعِسْ حتى لو نشأ إذْ دنا ... كان لنا مِن ضوءه مَقْبَسٌ

وإذ ظلم، وإذ طال.

ومثال إدغام الثاء في الخمسة الباقية: ابعث تميماً، وابعث ذا، وابعث طائفة، وابعث ديناراً، وابعث ظافراً.

وقولي: (وتدغم أيضاً الستة في الضاد، والجيم، والشين والصاد، والزاي، والسين) مثال إدغام الطاء في الضاد، وأخواتها: اربط ظابتا، ولا تربط جابراً، اربط شراً، حط صابراً، واربط زماماً، لا تربط سلمة.

ومثال إدغام الذال في الضاد وأخواتها: قد ضرب، قد جاء، قد صاد، قد زال، قد ساء.

ومثال إدغام التاء في الضاد وأخواتها، مَقَتَتْ ضَرَّ تَـها، هبَّتْ جنوب هبتْ شمال، جاءتْ فج، أتتْ زينب، أقبلتْ سَلمى.

ومثال إدغام الظاء في الضاد وأخواتها: عظ ظابتا، وعظ جابراً، وعظ سيئاً، وعظ صابراً، وعظ زيداً، وعظ سلمة.

---

(١) هو أبو البلاد الكوفي، موسى بن عبد الله بن غطفان، كان راوية ناسباً. ينظر ترجمته في:(البيان والتبيين ١ : ٣٥٤).
وقد نسبه القرطبي في تفْسيرهُ لامرئ القيس، ولم أجده في ديوان امرئ القيس، ينظر: (تفسير القرطبي ١٠ : ١٠٣٠).
الشاهد: (إذ دنا) أدغمت الدال في الذال. ينظر: (معاني القرآن للفراء ٣ : ٢٤٢) و (البيان والتبيين ٢ : ١٠٤) و (مقاييس اللغة ٤ : ٤٢) و (اللسان (ع س س)) و (تفسير ابن كثير ٧ : ٢٢٩) و (تفسير القرطبي ١٠ : ٢٠٣٠).

ومثال إدغام الذال في الصاد وأخواتها:/ إذ ضرب، وإذ جعل، وإذ شرب وإذ ٤٥ب صيَّر، وإذ زال، وإذ سمع.

ومثال إدغام الثاء في الصاد وأخواتها: ابعث ظابتاً، وابعث شفيعاً، وابعث صابراً، وابعث زيداً، وابعث سلمة.

وقولي: (**ثم الواو، وهي لا تدغم إلا في الياء**)[1] مثال ذلك: طَيِّءٍ[2] والأصل طَوْيٌ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، على ما يبين بعد إن شاء الله.

باب التقاء السَّاكنين

قولي: (**كذلك تحذف إن كان التنوين**) إلى آخره، مثال ذلك: هذا زيد بن عمرٍو، وهذا أبو بكر بن عمرٍو، وهذا زيد بن أبي بكر[3].

باب الوقف

قولي: (**ويجوز إقرارها ساكنةً في الأحوال الثلاثة**) من ذلك قوله[4]:

بَاتَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

---

(١) ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٦٥ وما بعدها).

(٢) ينظر المثال مفصلاً في: (الخصائص ٣ : ٧).

(٣) إذا التقى الساكنان، وكان الأول منهما منوناً، فالأصل فيه الكسر، نحو هذا زيدٌ الظريف، ومررت بعمرو المجدّ، وما ذكر في المثال هو حذف التنوين في حالة الرفع، وهي لغة عند العرب. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٤١٣). وقد قرىء: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدْ ﴾ الإخلاص : ١. ينظر: (معاني القرآن للأخفش ٢ : ٥٨٩) و (التبيان ٢ : ١٣٠٩).

(٤) القائل: نسبه لأبي النجم العجلي في: (اللسان (غلصم) وهو بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٠) و (الخزانة ٤ : ١٧٧ وما بعدها).

الشاهد: (الغلصمت) من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول الغلصمت في الغلصمة). ينظر: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٠).

وقولي: (وبعض المقرّين لها، إذا كان الاسم منصوباً منوناً أبدل من التنوين ألفاً فتقول تمرتا) من ذلك قوله[1]:

يا حسن سلمتها سلمتا[2]

وقولي: (أحدها إبدال التنوين ألفا) مثال ذلك قولك: : رأيت رجلا .

وقولي: (والآخر إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين) مثال ذلك قولك: : رأيت رجلاً .

وقولي: (وفي حال الرفع إن كان قبل الآخر متحركاً، خمسة أوجه)[3] إلى آخره، مثال السكون: قام جعفَرْ، ومثال إبدال التنوين واواً: قام جعفرو.

وقولي: (وإن كان ما قبل الآخر ساكناً معتلاً) إلى آخره، مثال التسكين: قام زيدٌ، ومثال الإشمام[4]: قام بـكرْ، ومثال الرّوم[5]: قام بـِكر، ومثال إبدال التنوين واواً قولك: قام زيدو.

وقولي: (ويجوز فيه أيضاً جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلاّ التضعيف) مثال التسكين: قام زيدٌ، ومثال الإشمام: قام بـِكر ومثال الروم: قام زيد، ومثال إبدال التنوين واواً قولك: قام بكرو.

وقولي: (والمخفوض المنون) إلى آخره، أعني: أنه لا يجوز في مثل مررت بجعفر، ومررت بزيد، ومررت ببكر الإشمام، ويجوز ما عدا ذلك من الوجوه المذكورة في حال الرفع.

---

(١) بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٥ وما بعدها).
الشاهد: (شملتا) ألحقت ألفاً عندما كانت اسماً منصوباً منوناً، والأصل (شملةً). ينظر: (سر صناعة العراب ١ : ١٥٥).

(٢) في ش: (يا حسن شملتها شملتا) و كذلك في: (سر صناعة الإعراب ١ : ١٥٥).
إذا اعتزلتْ من بَقَام الفَرير * فيا حُسْنَ شملتها شمْلتَا.**

(٣) إن كان آخر الاسم غيرها التأنيث ففيه خمسة أوجه عند الوقف وهي: التسكين، الروّم، الإشمام التضعيف، النقل. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٤).

(٤) الإشمام: ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٥).

(٥) الرَّوم: الإشارة إلى الحركة بصوت خفيّ. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٥).

وقولي: (**وإن كان غير منون، فإن المرفوع منه والمخفوض بمنزلة المرفوع والمخفوض المنونين**) إلى آخره، أعني: أنه يجوز في الوقف على الرجل، من قولك: قام الرجل، ومررت بالرجل ما كان يجوز في/ الوقف على جعفر من قولك: قام جعفر، ومررت بجعفر، إلا البدل، وفي الوقف على البُسُر، من قولك: طاب البُسُر، ما كان يجوز في الوقف على بكُر، من قولك: قام بُكُر، ومررت ببكُر، إلا البدل، وإنما لم يجز البدل في شيء من ذلك للعلة التي ذكرتُ في الكتاب[1]. ٤٦ظ

وقولي: (**وأمَّا المنصوب فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة، إن لم يكن ما قبل آخره متحركاً**) مثال الوقف: رأيت البَسَر، وأدأبت السيرَ ومثال الرّوم: رأيت البَسَرَ، وأدأبت السَّير.

وقولي: (**وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً**)[2] مثال الإسكان قولك: رأيت الرجُلْ، ومثال التضعيف قولك: رأيت الرجلّ.

وقولي: (**فإن كان حرف علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح**) أعني: أنْ الوقف على شيء، وضوء، في جميع أحوالـه كالوقف على عين، وعون، في جميع أحوالـه، والوقف على شيء، وضوء كالوقف على شريف، وقطوف في جميع الأحوال.

وقولي: (**وإن كان حرفاً صحيحاً كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح**) أعني: أن الوقف على برء، وخبء، [وبطء][3] كالوقف على بُكُر، وبسرٍ، وعدل إلا فيما استثنى.

---

(١) يقصد بالكتاب، كتاب المقرب، وهذا ما دأب عليه ابن عصفور في هذا الكتاب. أما العلة التي أشار إليها، أنه يجوز في غير المنون المرفوع والمخفوض، ما يجوز في المنون المرفوع والمخفوض، إلا الإبدال، والعلة في ذلك، أنه ليس في آخره تنوين يبدل منه واو في الرفع، ولا ياءً في الخفض. ينظر: (المقرب ٢ : ٢٦).

(٢) يشترط للوقوف بالتضعيف، ألا يكون الحرف الأخير همزة، مثل نبأ، ولا حرف علة مثل فتى ويجب أن يكون بعده حركة، فإذا كان ما قبل الآخر ساكناً، بطل التضعيف، مثل: الرّمْل. ينظر:(شرح ابن عقيل ٤ : ١٧٤).

(٣) ساقطة من: (م).

وقولي: (**وإن كان ما قبلها ساكناً فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: خبُ، وبردُ، وبطُ [في تخفيف: خبءٍ، وبرده، وبطءٍ][1]، تقف عليها في جميع الأحوال، كما تقف على جعفر، وتقف عليها إذا لم تكن منونة، نحو: الخبُ، والردُ، والبطُ، كما تقدم على الرجل في جميع الأحوال، وقد تقدم تمثيل ذلك.

وقولي: (**وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً**) إلى آخره، مثال ذلك: رشأ، الوقف عليه في جميع الأحوال منوناً كان أو غير منون، كالوقف على رجل، إلا ما استثنى.

وقولي: (**فإن كان آخره ألفاً، وقفت عليه بها**) أعني: بالألف، فتقول في رحىً، وعصاً، رحىَ، وعصَا.

وقولي: (**والألف في الوقف على غير المنون، هي التي كانت في الوصل**) مثال ذلك: حبلى، وأعمى، والعصا.

وقولي: (**نحو: ظبي، وتميمي، وغزو، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح**) أعني: أنك تقف على ظبيٍ، وغزٍو كما تقف على بُكُرِ، وعلى تميمي كالذي تقف على سعيدٍ[2].

باب همزة الوصل

قولي: (**والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر**)[3] مثال ذلك/ انْطَلِق، اقتَـدِ، واحْمَرَّ، احمارَّ، اقْعَنْسِسْ اسلنقي، اغدودِنْ، اغلوَّط، ٤٦ب استخرج، اقشعرَّ، اطّاير، اطيَّـر، قال الكسائي: " سمعت أعرابياً يقول: إنيّ لمحتاج إلى بيت الله اطهَّر بـه اطـْهُرَةً ".

---

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) قال السيوطي: " وشرط المنقول منه أن يكون صحيحاً، فلا ينقل من غزو، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع ...." (همع الهوامع ٣ : ٤٣٥).

(٣) تقع همزة الوصل في الأفعال، والأسماء، والحروف، ويذكر هنا موقعها في فعل الأمر، ممثلاً لـه بالأمثلة الواردة، والهدف من استعمال همزة الوصل، أن العرب لا تبدأ كلامها بساكن لذا جاءت همزة الوصل، للوصول إلى النطق بالساكن. ينظر: (الكتاب ٤ : ١٤٤ وما بعدها) و(شرح ابن عقيل ٤ : ٢٠٨).

وقولي: (وفي كل مصدر جاء على فِعْلٍ من الأفعال التي في أولها همزة وصل)[1] مثال ذلك: انطلاق، اقتدار، احمرار، احميرار، اقعنساس اسلنقاء، اغديدان، اغلِواط، استخراج، اقشعرار، اطاير، اطير.

باب التثنية وجمع السلامة

قولي: (وأسماء العدد) أعني: أنها لا تثنى في الكلام، وأمَّا في الضرورة فقد تثنّى، قال[2]:

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَنَا عِنْدَ عَالٍ فوْقَ سَبْعَيْنَ دَائِم

يريد: (سبعِ سموات، وسبعِ أرضين) فثنى، إلاَّ أن ذلك من الضرائر التي لا يقاس عليها.

وقولي: (واسم الشرط، والاستفهام، وإن كان معرباً إلا في الحكاية) أعني: أن، أيّاً في الاستفهام لا تثنى، إلا في الحكاية، كقولك: أيان؟ لمن قال: ثوبان، وأيين؟ لمن قال: اشتريت ثوبين، وقد تقدم تبيين ذلك.

وقولي: (وأمَّا أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول، فجميعها لا يثنى إذا رفع ظاهراً) مثال ذلك قولك: مررت برجل قائم أبواه، ومررت برجل مضروب أبواهُ، ومررت برجل كريم أبواهُ، ولا تقول: مررت قائمين أبواه، ولا مضروبين أبواه، ولا كريمين أبواه، إلا في لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهي لغة ضعيفة.

وقولي: (والاسم المثنى إن كان منقوص الآخر، على قياس) إلى آخره، مثال ذلك: قاضيان، وداعيان.

---

(١) وكذلك تلحق همزة الوصل المصدر الذي كان فعله ذا همزة وصل مثل: انطلاق، واستخراج، فإن أفعال هذه المصادر في الماضي انطلقَ، واستخرج. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ١٠٨).

(٢) القائل: الفرزدق ديوانه ٨٥٤ (الصاوي).

الشاهد: (سَبْعَيْنَ) حيث ثنى سبعاً، وهذا لا يجوز في سعة الكلام، جائز في الضرورة، لأن أسماء العدد لا تثنى إلا مائة، وألف. ينظر: (همع الهوامع ١ : ١٥٩ وما بعدها).

وقولي: (ويرد المحذوف في أخ، وأب، وحَم، وهن، وفم) أعني أنك تقول: أَخَوَان، وأبوَانِ، وحَمَوَانِ، وهَنَوَانِ، وفَـمَوَانِ.

وقولي: (**فإن كان غير ذلك ألحقته العلامة من غير تغيير**) مثال ذلك: رجلان، وقائمان.

وقولي: (**وإن كانت أصلية كقرأ**) إلى آخره، أعني انك تقول في قرأ: قرأان، وقراوان[1].

وقولي: (**وإن كانت زائدة للتأنيث**) إلى آخره، أعني أنك تقول: في حمراء، وأمثاله: حمراوان، وحمرايان.

وقولي: (**وقد شذَّ العرب في أربعة أشياء، فحذفت الهمزة والألف، وحينئذ ألحقت العلامتين**) أعني أنهم قالوا: خنفسان، وباقلان وعاشوران وقرفصان، وكان القياس أن يقولوا: خنفساوان، وباقلاوان وعاشوراوان،/ وقرفصاوان[2]. ٤٧ظ

وقولي: (**وإن كانت بدلاً من أصل ككساء، أو زائدة**) إلى آخره أعني انك تقول: في كساء، وعلباء، وكساءان، وعلباءان، وكساوان، وعلباوان وكسايان، وعلبايان، وكذلك تفعل بأمثالها.

وقولي: (**نحو قوله: أقمنا بها يوماً ويوماً .... البيت**)[3].

مما جاء من ذلك في شعر العرب قولـه[4]:

كـأَنَّ حيـثُ يلتقـي مِنْـهُ الـمُـحُـل   مِــنْ جـَانِبَيْـهِ وَعـْلانِ وَوَعِـلْ

---

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٩١).

(٢) قال سيبويه: " ..... واعلم أنَّ ناساً من العرب يقولون: علباوان، وحرباوان، .... " (ينظر: الكتاب ٣ : ٣٩١ المقصور والممدود ٣٠٨).

(٣) القائل: أبو نؤاس (ديوان الخمريات لأبي نؤاس : ٢٤٩).
الشاهد: استعمال التكرير بالعطف، يوماً ويوماً) كأنه قال: أقمنا بها يومين، وهذا جائز للضرورة وهو صدر بيت والبيت بكامله:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً * ويوماً لـه يوم الترحُّل خامسُ**

وهذا يدل على أن أصل المثنى العطف بالواو يوماً ويوماً وهذا مما يرجع لـه الشاعر في الضرورة. ينظر: (آمالي ابن الشجري ١ : ١٣ وما بعدها) و(المقرب ٢ : ٤٧) و (الخزانة ٧ : ٤٦٢).

(٤) القائل: نُسِبَ لابن ميادة في: (تأويل مشكل القرآن :٢٠١) و (اللسان: مُحُل).
المُحُل: جمع، مُحالة، هي الفقرة من فِقار البعير، حيث شبَّه ضلوع البعير بقرون وعلين، ووعل، أي ثلاثة وعول حين اشتباكها.
الشاهد: (وعلان وَوَعِلٍ) عطف وعلان على وعل مع اختلاف المعنى، وهذا جائز في الضرورة. ينظر: (تأويل مشكل القرآن ١٩٨ وما بعدها) و (اللسان: مُحل).

وقولي: (**الذكورية**[1]**، والعلمية، والعقل، وعدم التركيب نحو: زيد**) أعني انك تقول: الزيدون، لاستيفاء الشروط ولا تقول بعلبكون، لأنه مركب، ولا طلحون، لأن فيه تاء التأنيث، ولا هندون، لأنه مؤنث، ولا ضمرانون في جمع ضمران، اسم كلب، لأنه غير عاقل.

وقولي: (**وإن كان صفة، اشترط فيه الذكورية، والعقل والتنزيل منزلة ذي العقل، والخلو من تاء التأنيث، وأنْ لا يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء**) إلى آخره، مثال ذلك قولك: ضاربون، ألا ترى أنه استوفى الشروط، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **والشَّمْسَ والْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاْجِدِينَ** ﴾[2].

جاز الجمع وبالنون، لما وصفت بالسجود، وهو من صفة من يعقل، ولا تقول في جمع، رُبَعَة رجال، رُبَعُون، لأنه لم يخلُ من تاء التأنيث، ولا في حائض، حائضون، لأنه وصف لمؤنث، ولا في أصفر، أصفرون، لأنك لا تقول في صفراء: صفراوات، ولا في سكران، سكرانون، لأنك لا تقول في سكرى سكرانات.

وقولي: (**ويكون حكم آخر الاسم كحكمه في التثنية إلاَّ في مكانيين**)[3] إلى آخره، أعني أنك تقول في قاضٍ: قاضون، فلا تُردُّ الياء كما رددتها في التثنية حين

---

(١) وهذا الشرط على مذهب البصريين، أي يشترطون لجمع الاسم جمع مذكر سالم، أن يكون مذكراً خالياً من تاء التأنيث في مفرده، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، فيجوز عندهم طلحون، في جمع طلحة، وحمزون، في جمع حمزة، محتجين بالسماع، والقياس. ينظر تفصيل المسألة في: (همع الهوامع ١ : ١٦٦ وما بعدها).

(٢) يوسف: ٤.

الشاهد: (ساجدين) جاز فيه الجمع بالياء والنون، والواو والنون، عندما وصفت بالسجود، وهي صفة من يعقل، وأفعاله. ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣١٣) و (التبيان ٢ : ٧٢٢) و (البحر المحيط ٦ : ٢٣٨).

(٣) يحذف آخر الاسم المنقوص، والمقصور وهو الياء، والألف لالتقائه ساكناً مع الواو، والياء، فيضم آخر المنقوص في الرفع، نحو: قاضُون، ويكسر مناسبة للحرف نحو: قاضين أمَّا المقصور فيفتح دلالةً على الألف المحذوف، حتى لا يلتبس بالمنقوص نحو: مصطفين، والأعلَون. وجَّوز الكوفيون إجراءهُ مجرى المنقوص بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء حملا لـه على جمع المذكر السالم. ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٩٠) و (همع الهوامع ١ : ١٦٩).

قلت: قاضيان، وتقول أيضاً في موسى: موسون وموسين، فتحذف الألف، ولا تقلبها، كما قلبتها في التثنية حين قلت: موسان موسَيْن.

وقولي: (**كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث**) مثال ذلك: طلحة، اسم رجل، تقول فيه: طلحات، وعائشة اسم امرأة تقول فيه: عائشات.

وقولي: (**ماعدا، فَعْلاء أفْعَل، وفَعْلى فَعْلان**)[1] أعني أنك لا تقول: صفراوات، ولا سَكْرَيات، كما لا تقول أصفرون، ولا سكرانون، فإن كان فَعْلاء، اسماً نحو: صحراء، قيل/ فيه صحراوات، لأنه ليس مؤنثاً لأفْعَل وإن كان فَعْلى اسماً نحو: سلمى قيل فيه: سلمات، لأنه إذ ذاك ليس مؤنثاً لفعلان. ٤٧ب

وقولي: (**وكل اسم علم لمؤنث، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث**) مثال ذلك قولك: في هند: هندات.

وقولي: (**حذفتها وألحقت العلامتين**) [مثال][2] ذلك ضاربات في جمع ضاربة، وكذلك تفعل بنظائرها.

وقولي: (**إلا فُعْلَة من ذوات الياء، وفِعْلة من ذوات الواو، فإنه يمنع فيهما الإتباع**) أعني أنه لا يقال: كُلْية، وكُلْيات، ولا في رِشوة رِشوات[3].

وقولي: (**وأما معتل العين**) إلى آخره، مثال ذلك: جوزة، وبيضة فتقول في جمعهما: جَوْزَات، وبَيْضَات، وفي لغة هُذَيْل: جَوَزات، وبَيَضَات[4].

وقولي: (**وأما غير ذلك فبفتح العين**) أعني بذلك: الصحيحَ العين غير المضعف، فتقول في جمع قصعة: قَصَعَات.

---

(١) ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٩٠) و (همع الهوامع ١ : ١٦٩).

(٢) ساقطة من: (م).

(٣) قال سيبويه: " .... وذلك قولك ... كُلْيَة وكُلىً، ومُدية، ومُدَىً.... كرهوا أن يجمعوا بالتاء فحركوا العين بالضمة فتجيء هذه الياء بعد الضمة، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ... ومن خفف قال: كليات ومُديات " ينظر: (الكتاب ٣: ٥٨٠) وفي المقصور والممدود: " والكُلى جمع كلية " (المقصور والممدود ١ ٢١١).

(٤) قال في الارتشاف: " .... بنو تميم يقولون: جَوَزَات ... وهذيل تقول: دَيَمَات بالفتح في جميع هذا الباب " (ارتشاف الضرب ١ : ٢٧٤ وما بعدها).

باب النّسب[1]

قولي: (والنسب يكون إلى الأب، والأم، والحي، والقبيلة والمكان) إلى آخره، مثال النسب إلى الأب قولك: عَلويّ، ومثال النسب إلى الأم: فاطميّ، ومثال النسب إلى الحي: مَعْدِيّ، وثقيفي، ومثاله إلى القبيلة: مجوسيّ، ويهوديّ، ومثاله إلى المكان: مَكُيّ، وطوسي.

وقولي: (وإن كان باقياً على جمعيته نسبت إلى واحدهُ)[2] هذا الذي ذكرته، وهو حكم النسب إلى الجمع في فصيح الكلام وأمّا قوله[3]:

إن الجنَيد أزْلَقٌ وَرَمَلَّقْ

جَاءَتْ بهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّام تَلقْ

قَسْوَةَ الخَلقِ كِلاَبِي الخُلقْ

فضرورة لا يلتفت إليها.

وقولي: (وإن كان على غير ذلك مِن الأوزان على لفظه على لفظه،وألحقته ياءَيْ النسب) مثال ذلك قولك في النسب إلى: جرم، وعجل وبست، وحَكم، وعمر، وضلع، وأحُد، وعَضُد، جرميّ، وعجليّ، وبستي وحَكميّ، وعمريّ، وضلعيّ، وأحُديّ، وعضديّ.

وقولي: (ولا يحسن ذلك في فَعِيل، ولا في فَعِيلَة) أعني: أنه لا يحسن أن يقال في النسب إلى عدي، ورميّة، عديَّ، ورميّ.

---

(١) يسميه سيبويه: الإضافة، والنسبة. ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٥-٣٧٨).

(٢) قال سيبويه: " اعلم أنك إذا أضفت إلى جمعٍ أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسِّر عليه .... " ينظر: (الكتاب ٣ : ٣٧٨).

(٣) القائل: نسبه في: (اللسان للقلاخ بن حزن (زلق) ونسبه للشماخ (ولق)). ينظر: (الشعر والشعراء ٢ : ٤٩٨) وهو بلا نسبة في: (معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٤٨) و (الخصائص ١ : ٩ - ٢ : ٢١٩) و (مقاييس اللغة ٦ : ١٤٥ - ٣ : ٢٢).

الشاهد: (كلابيّ) نُسب إلى الجمع، والأصل أن ينسب إلى المفرد، كلبي إلا أن ذلك ضرورة.

وقولي: (وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف نسبت إليه على لفظه لا غير)[1] مثال ذلك قولك: في النسب إلى جعفر، وقمطر، جعفريّ، وقمطريّ، وكذلك تفعل بكل اسم ليس على وزن فُعَيْل، أو فُعَيْلَة أو فَعُول، أو فَعُولة، ولا في آخره ألف، ولا همزة، أو ياء/ بعد ألف زائدة. ٤٨ظ

وقولي: (وما بقي من الأسماء التي على خمسة أحرف فصاعداً وألحقته ياءي النسب من غير تعيير)[2]، ومثال ذلك في: سفرجل وقُرْشُب سَفَرْجَلِيّ، وقُرْشُبيّ، وكذلك تفعل بكل خماسيّ ليس قبل آخره ياء مشددة، ولا في آخره ألف، ولا ياء بعد كسرة، ولا همزة، ولا ياء بعد ألف زائدة.

وقولي: (وإلى البحر، بحراني، في أحد القولين) لأنه قد قيل: إن البحراني منسوب إلى البحرين.

باب نونيّ التوكيد الشديدة والخفيفة

قولي: (ولحقتها في لغة طيئ، وتميم لأنها فعل)[3] مثال ذلك: هلُمَّت في الأمر للواحد، وهَلُمِنَّ في الأمر للواحدة، وهلمّان في الأمر للاثنين والاثنتين، وهلمن في الأمر لجماعة المذكرين، وهلمنان في الأمر لجماعة المؤنثات.

وقولي: (ولا يلحقان الفعل إلا في مواضع لا يتعداها)[4] إلى آخره، مثال لحاقها في الأمر: اضرِبَنْ، واضربنَّ [ومثاله في النهي: لا تضربَنْ، ولا تضربنَّ، ومثاله في

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٢٨٥).

(٢) قال أبو حيان: " والذي يقتضيه النظر أنْ ينسب إلى دهليز على لفظه من غير تغيير " (ارتشاف الضرب ١ : ٢٨٥).

(٣) قال أبو حيان: " وأكثر النحاة على أنها في لغة تميم .... وإذا ألحقتها النون الشديدة قلت: هَلُمنَّ وهَلِمِنَّ، وهلمان ...." ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ٢١٠).

(٤) أي: النون المؤكدة لا تلحق الفعل إلا في مواضع، وهذه المواضع هي أن يكون الفعل دالاً على: الأمر، والطلب، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والقسم، والدعاء. ينظر: (المغني في شرح اللمع للعكبري ٢٨٢ وما بعدها).

الاستفهام: هل تضربَنْ، وهل تضربنَّ][1] ومثاله في العرض: ألا تنزلنْ، وألا تنزلنَّ، ومثاله في التحضيض: هلاَّ تضربْن زيداً، وهلاَّ تضربنَّ زيداً، ومثاله في الدعاء: ارحَمنْ زيداً يا الله وارحَمنَّ.

ومثاله في الجزاء: إذا ما وقعت ما بين أداة الشرط، وبين الفعل الذي دخلت عليه النون، قولـه تعالى: ﴿ وإمَّا تَخَافُنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً ﴾[2].

وقولي: (**وإنْ كان معتلاً، فإن اتصل بـه شيء مما تقدَّم ذكره، كان حكمه [في لحاق إحدى النونين]**[3] **كحكم الصحيح**) [مثال ذلك][4] في أرمي، وأغزى، وأرميا، واغزوا، وأرموا، وأغزوا: ارمَيْنَ واغْزُوْن، وارمِنَّ، واغزنَّ، وارميانِ، واغزوانِ، وارْمِنْ، واغْزُنْ، وارْمِنانِ واغزونان[5].

بـاب التَّـصغير

قولي: (**والأسماء كلّها تصغّر إلاَّ المتوغلة في البناء، وهي التي لم تـُعرب قط**)[6] مثال ذلك: مـَن، وما، وأين، ومتى.

وقولي: (**والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعاً**) أعني بذلك: أسماء البارئ سبحانه، وأسماء الأنبياء – صلوات الله عليهم – وما جرى مجرى ذلك، لم يجز تصغير ذلك لأنه غضٌّ، لا يصدر إلاَّ عن كافر، أو جاهل لما يلزم عنه، قال

---

(1) ساقطة من: (م).

(2) الأنفال : ٥٨.

الشاهد: (تخافُنَّ) من المواضع التي لحقت فيها نون التوكيد، الفعل بين النون وأداة الشرط.

(3) ساقطة من: (ش).

(4) ساقطة من: (ش).

(5) تحذف النون من آخر المعتل الواوي، أو اليائي وبضم ما قبل الواو، وبكسر ما قبل الياء. ينظر: (شرح ابن عقيل ٤ : ٣١٤ وما بعدها).

(6) قال الانباري: " قالوا في تصغير ذا : ذُيَّا، وفي تا: تُيَّا، وفي الذي: الّذيّا، وفي التي: اللُّتَيَّا (أسرار العربية ٣٦٧)، والأصل ألاَّ يصغر المبني، بخلاف: (هذا) و (الذي).

قال العكبري: " إلاّ أن (هذا) وفروعه، و(الذي) وفروعه، أشبها المعرب في التثنية، والجمع ووصفه، والوصف بـه، فحقر كما حُقرت المعربات .... " (المتبع في شرح اللمع ٢ : ٦٨٨ وما بعدها).

المبرد: " بلغني أن ابن قتيبة[1] قال: إن مهيمناً، هو مؤمن، والهاء بدل من الواو، فوَجهت إليه: أن اتق الله، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على مَن تعمده، وإنما هو مثل مسيطر "[2] فإن قيل: إنما كان يلزم الكفر لمعتمده على مذهبكم في إنكار/ تصغير ٤٨ب التعظيم، وأما على مذهب من يجيز ذلك فلا، فالجواب، إن تصغير [الترخيم][3] لم يثبت من كلامهم، وبتقدير أن ذلك ثابت في كلامهم فينبغي أن لا يُقدمَ على ذلك لما فيه من الإبهام.

وقولي: (**والأسماء المصغرة**) مثال ذلك: كميت[4].

وقولي: (**وأما الأفعال، والحروف فلا تحقر منهما شيء إلا فعل التعجب**) من ذلك قوله[5]:

يـاما أمَيْلِـحَ غـزلانـاً شَدَنَّ لنـا ... مِـن هـاؤليـائِكُـنَّ الضـَّال والسَّمُر

وقولي: (**وإن لم يكن لـه جمع قلة صغرت الواحد ثم جمعته على ما ذَكر**) مثال ذلك قولك في تصغير دراهم: دريهمات، وفي تصغير جعافر: جعيفرون[6].

---

(١) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري، كان عالماً باللغة والنحو حدَّث عن إسحاق بن راوية، وأبي حاتم السجستاني، من مصنفاته: إعراب القرآن، معاني القرآن، مختلف الحديث، توفى سنة سبعين ومائتين. ينظر ترجمته في: (الفهرست ١١٥) و (بغية الوعاة ٢ : ٦٣ وما بعدها).

(٢) قول المبرد هذا لم أعثر عليه في المقتضب، والكامل للمبرد. وذكر أبو حيان: " وأما ما ذهب إليه ابن قتيبة أنه تصغير مؤمن، وأبدلت همزته هاء، فقد كتب إليه أبو العباس المبرد يحذره من هذا القول، واعلم أن أسماء الله لا تصغر " (البحر المحيط ٤ : ٢٥٩).
أما العكبري فذهب إلى مذهب ابن قتيبة حيث يقول: " وأصل مهيمن: مؤتمن لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيمن: الشاهد، وليس في الكلام همن حتى تكون الهاء أصلاً. ينظر: (التبيان ١ : ٤٩١).

(٣) في ش: (التعظيم).

(٤) الكميت من الخيل الحمر، وهو من الألفاظ التي جاءت مصغرة، ولم يلفظ لها بمكبر، فلا تستعمل إلا مصغرة. ينظر: (ارتشاف الضرب ٣ : ١٨١) و (همع الهوامع ٣ : ١٨٩).

(٥) بلا نسبة في: (الإنصاف ١ : ١٢٧) و(أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٨٣) و(مغني اللبيب ٦٨٢).
الشاهد: (أُمَيْلَحَ) تصغير فعل التعجب، أي: لا يجوز تصغير الأفعال أو الحروف إلا فعل التعجب. هذا على مذهب البصريين وتبعهم الكسائي من الكوفيين على أن (أفْعَل التعجب) فعل، وخالفهم الكوفيون، حيث احتجوا بهذا البيت على أسمية (أفعل) التعجب. ينظر الخلاف في هذه المسالة في: (الإنصاف ١ : ١٢٦ وما بعدها).
قال ابن هشام: " وأجازوا تصغير (أفْعَل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل .... ولم يسمع ذلك إلا في أحسن، وأملح .... " (المغني ٦٨٢).

(٦) أي: تُصغر أسماء الجمع، وجمع القلة على لفظها، بخلاف جمع الكثرة، فلا يصغر على لفظه عند البصريين، فلا يقال: زعفان، زُعيفان، لأن التصغير يدل على القلة، وهذا الجمع يدل على الكثرة، فيتنافيا. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٣٨٧).

وقولي: (وفي عرس، ودرع، وحرب، وعرب) مثال ذلك قولك: عُرَيْس، ودريع، وحُرَيْب، وعريب.

وقولي: (وإن جهل أصلها قلبت واواً) مثال ذلك قولك: في تحقير أي اسم سحر آويّ[1].

باب جمع التكسير

وقولي: (**وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء، جُمع كجمع نظيره من غير المضعف**)[2] أعني: أن مثل أدُد، وسُرُر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح وهما صُرَد، وضلع فيقال: أدّان، وأسرار، كصُرdان وأضلاع، وكذلك تفعل بكل ما يجيء من المضعف على مثال من أمثلة الصحيح، تجمعه كما تجمع نظيره.

وقولي: (**وسائر أمثلة الثلاثي، تجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح**) أعني: أنك تجمع رَيًّا على أرياء، كأضلاع، وكذلك تفعل بكل معتل اللام يجيء على مثال من أمثلة الصحيح، تجمعه كما تجمع نظيره.

وقولي: (**وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منه شيء كُسِر على قياس نظيره من الصحيح**)[3] أعني: أنك تجمع، طولاً على أطوال كأضلاع وكذلك تفعل بكل معتل العين يأتي على مثال من أمثلة الصحيح، تجمعه كما تجمع نظيره.

وقولي: (**وسائر أبنية الثلاثي، استغنى عن تكسيره باسم الجنس**)[4] أعني أنك تقول: لبنة، ولبن، وتستغني بذلك عن تكسيره، وكذلك سائر أبنية الثلاثي.

---

(١) أي: إذا كانت الألف مجهولة الأصل مثل آدم، آوى، فإن أصلها أأدم، وأأوى، فتصغر على أويدم، وأويّ. ينظر: (السابق ٣ : ٣٨٠).

(٢) أي: أن (فـُعل) تجمع على (فِعلان).
قال المبرد: " فأما (فـُعَـل) فإن جمعه اللازم لـه (فِعلان) وذلك قولك: صُرَد، وصِردان .... هذا بابه ...." (المقتضب ٢ : ٢٠٣).

(٣) إذا كان معتل العين يجمع على أفعال في جمع التكسير، قال سيبويه: " أما ما كان (فـَعْلاً) من بنات الياء والواو .... كسرته على (أفعال) وذلك: سوط وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس .... " الكتاب ٣ : ٥٨٦) و (همع الهوامع ٣ : ٣٤٩).

(٤) ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٣٧٣).

وقولي: (وإن جاء شيء من ذلك على [فـعَلة][1] كُسِر على فِعال أيضاً، إلاَّ أنه عزيز جداً) مثال ذلك: دَلاء، ودِلاء[2].

وقولي / : (وإن كان على (فـعَـلة)[3] كان للكثير بحذف الياء نحو: حصى، وإن جاء شيء منه مضعفاً فكذلك قياسه) مثال ذلك: شَرَرةٌ، وشُرر. ٤٩ظ

وقولي: (وأما فُعُول، المؤنث فجمعه كجمع المذكر، لا فرق بينهما)[4] مثال ذلك: قـدَم، وقـدُم، كزَبور، وزُبُر.

وقولي: (وما كان منها على (فـعَال) نحو شُجاع، جُمع جَمْع فعيل) أعني أنك تقول: شجاع، وشُجعان، كما تقول: شجيع، وشجعان.

وقولي: (وعلى فـعَال نحو كُفار) نحو قولـه[5]:

وَشُـقَّ البحرُ عَـنْ أصْحَابِ مُوسَى وغُـرِّقَـتِ الفَـرَاعِنَـةُ الكُفَـارُ

وقولي: (والخلاف في ذلك على ما أحكم في التصغير)[6] مثال ذلك: فرزدق، وفرازق[7]، وفرازيد، وفرازيق، كما تقول: فريزد وفريزيد، وفريزق، وفريزيق، وتقول: قلنسوة، وقلانس، وقلانيس، وقلاس وقلاسي، كما تقول: قلينسة، وقـُلَيْنيسة، وكذلك كل ما يحذف منه في التكسير شيء قياسه في ذلك قياس التصغير.

---

(١) ساقطة من: (ش).

(٢) قال سيبويه: " والواو، والباء بتلك المنزلة، تقول .... ودَلْو، ودِلوان، وأدُلٍ، ودِلاء .... كما قالوا: .... الدِّلاء، والدُّلِيُّ .... " (الكتاب ٣ : ٥٦٧).

(٣) قال سيبويه: " .... ويكسرونه على (فـعَلَة) وذلك نحو: فسقة، وبررة، وجهلة .... وهذا كثير " (الكتاب ٣ : ٦٣١).

(٤) (فـعُل) من أوزان جمع الكثرة، مفرده على وزن، فـعُول، مذكراً، أو مؤنثاً، مثل: عَمُود عُمُد قـلُوص قـلُص. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٣٥٢ – ٣ : ٣٦١).

(٥) القائل: نسبه في اللسان، للقطامي، اللسان (كـفـر).
الشاهد: (الكُفـار) جمع كافر، كفار على وزن فُعال، وقد رواه في اللسان (الكِفار) بكسر الكاف.

(٦) جمع الكثرة على وزن (فـعَالَى) بفتح اللام أو كسرها من الأوزان التي أول زائديها مثال: حَبَنْطي يجمع على حَبَاطي، وقلنسوة على قلاسي. ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٣٦٣).

(٧) وذهب الكوفيون والأخفش، إلى أنه يجوز عند الجمع حذف الحرف الذي قبل الرابع، فيجوز فرادق في فرزدق. ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٢١٣).

باب المصادر

قولي: (في موضعين من هذا الباب، وفِعَال، وفِعْـلَة، فيما تقدم ذكره) أعني: أن فِعالاً ينقاس في الهياج[1] والأصوات وفِعْلة في هيئة الفِعل[2].

باب أسماء الفاعلين، والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطردة في بابهما

قولي: (وهي فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعال، وفَعِل، وفَعيل)[3] مثال ذلك: ضَرُب زيداً، وضرَّاب زيداً، وَمْنِحَار بَوَائِكِها، وحَذِر زيداً، وعليم الشيء.

باب الإدغام في الكلمة الواحدة

قولي: (نحو: مَيِّت، أصلهُ مَيْوت، وشقي، أصلهُ شُقَيْوٌ ما لم يمنع من ذلك مانع، على ما يبين بعد)[4] أعني أنك تقول: سويد، وديوان[5]، فلا تدغم أحد حروف العلة في الآخر لعلة ستذكر بعد.

---

(١) إذا كان المصدر على وزن (فِعال) فإنه يدل على الهياج.
قال أبو حيان: " .... ويعني فيه، امتناع كالشِّراد .... وزعم ابن عصفور أنه ينقاس في الهياج، وما جرى مجراه " ينظر: (ارتشاف الضرب ١ : ٢٢٣).

(٢) إذا جاء مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فِعلة) فإنه يدل على هيئة الفاعل أثناء تأدية الفعل. قال سيبويه " وذلك قولك: حسنُ الطِّعمة، وقتلته قِتْلَةَ سوء.... تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والذي هو عليه من الطعم " (الكتاب ٤ : ٤٤).

(٣) اختلف النحاة في أعمال صيغ المبالغة فيما بعدها، فالكوفيون لا يجيزون إعمال الصيغ الخمسة لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة في أفعالها، فيما ورد منصوباً، بعدها فهو بإضمار فعل.
أما البصريون فقد أجازوا إعمال الصيغ إلاَّ (فعيل) و (فَعِل) بسبب قلة ورودها في السماع. ينظر: (شذور الذهب ٢١ وما بعدها) و (همع الهوامع ٣ : ٧٥).

(٤) أي: شرط إدغام الواو في الياء أن تكونا في كلمة واحدة، وان تسبق بالسكون، وأن يكون السكون أصلياً، لذا تدغم الواو في الياء، مثال ذلك: سَيِّد، ومَيِّت، الأصل سَيْود، ومَيْوت، فتقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء. ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٥٦ وما بعدها) و (المقتضب ١ : ١٧٢) و(الخصائص ١ : ١٥٥) و (شرح ابن عقيل ٤ : ٢٢٨) و (همع الهوامع ٣ : ٤٧٣)و (شرح الأشموني ٤ : ٥٢٢).

(٥) أي: لا يجوز الإدغام في (سُوَيْدُ) و (ديوان) لأن الياء في هاتين الكلمتين ليست من أصل بنية الكلمة، ولهذه العلة انعدم الإدغام، لأن الياء في سُوَيْد هي ياء التصغير فهي ليست من أصل الكلمة كذلك لا يجوز سكون على الواو، لذا لا يجوز الإدغام فيها، أما ديوان، فالأصل فيها دُوَّان، فالياء ليست أصلاً فيها، قال سيبويه: " ألا تراهم يقولون دُوَيْن في التحقير، ودواوين في الجمع، فتذهب الياء .... " (الكتاب ٤ : ٣٦٨ وما بعدها) وينظر: (المقتضب ١ : ١٧٢).

باب حروف البدل

قولي: (وفي التثنية إذا كانت بدلاً من ألف التأنيث، أو بدلاً من أصل، أو زائد ملحق بـه، واقعة بعد ألف زائدة في لغة بعض بني فزارة)[1] مثال ذلك قولهم: حمرايان، وكسايان، وعلبايان في: حمراء وكساء، وعلباء[2].

بـاب القلب والحذف[3]/ ٤٩ب

قولي: (وما عدا ذلك يثبت فيه) مثال ذلك: وعد[4].

وقولي: (أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل) مثال ذلك: وجوه، ووراء، ووفادة، تقول فيها إن شئت: أُجُوه، وإفادة، وأوراء وأواصل، في جمع واصل لا غير.

وقولي: (وأما حَيْوَة[5] فشاذ، وما عدا ذلك يثبت فيه) مثالذلك: غرو، ودلو.

وقولي: (نحو سيد، أصله سَيْوِد، وما عدا ذلك تثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدمَ ذكرها في باب البدل) مثال ما تثبت فيه جدْوَل ومثال ما تثبت فيه أدْوُر، والأصل ادْور.

وقولي: (نحو: تـقَوى، فإنها واو، وما عدا ذلك تثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل) مثال ما تثبت فيه:[جرى][6]، ومثال ما تبدل فيه سقاء والأصل سقاي لأنه من سقيت.

---

(١) قاس على هذه اللغة الكوفيون، ومنع البصريون ذلك. ينظر:(همع الهوامع ١ : ١٦٣ وما بعدها).

(٢) هذا المثال على مذهب الكوفيون، أما البصريون إن كانت الهمزة مبدلة من ألف التأنيث، فإنهم يبدلونها واواً عند التثنية، فيقولون: حمراوان، وكساوان، وعلباوان، قال سيبويه: " واعلم أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون علباوان، وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء ...." ينظر: (الكتاب ٤ : ٢٤١ وما بعدها).

(٣) في المقرب: (باب القلب، والحذف، والنقل). ينظر: (المقرب ٢ : ١٨٣).

(٤) تحذف في (وعد) إذا كانت في الفعل المضارع، لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة ظاهرة في (يَوْعِد). ينظر: (همع الهوامع ٣ : ٤٦٢).

(٥) قال سيبويه: " .... وقالوا: حَيْوَةُ، كأنّهُ من حَيُوتُ .... لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة، وقبلها الياء فيها لا تكون الياء فيه لازمة .... ". ينظر: (الكتاب ٤ : ٣٩٩).

(٦) ساقطة من: (م).

وقولي: (وأما محيط فهو مقصور من مفعال، وما عدا ذلك تثبت فيه، أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها) مثال ما تثبت فيه: جَذْيَمَ ومثال ما تبدل فيه بائِع، والأصل بايع، لأنه من البيع.

وقولي: (ولا تكون أصلية، إلا منقلبةً عن ياء، أو، واو، وقد تقدم حكمهما) مثال ذلك: غزا، لأنه من الغزو، ورمى لأنه من الرمي[1].

باب الضّرائر

قولي: (اضطرَّ إلى ذلك، أو لم يُضطرّ، لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر) مثال تجويزهم فيه ما لا يجوز في الكلام[2] من غير اضطرار قوله[3]:

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ   وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهُ

ففصل بين كم، وما أضيف إليه بالمجرور، ومن غير اضطرار إلى ذلك إذ له أن ينصب، أو يرفع، ويجعل، كم، واقعة على المرار[4]، كأنه قال: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلا بجوده، وقد يروى البيت بثلاثة أوجه[5].

---

(١) قال سيبويه: " والألف تكون بدلاً من الياء، والواو، إذا كانتا لامين في: رمى، وغزا ..."، (الكتاب ٤ : ٢٣٨).

(٢) أي أن الضرورة إجازات تختص بالشعر، فلا يجوز إيقاعها في الكلام، وقد صرح بهذا القيد سيبويه حيث قال: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ...."، (الكتاب ١ : ٢٦).
ويؤكد ابن عصفور على ذلك حيث يقول: " أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع أُلِفت فيه الضرائر .... ". (ضرائر الشعر: ١٣).

(٣) بلا نسبة في (الكتاب ٢ : ١٦٧) و (إصلاح الخلل ٤٠٥) و (الإنصاف ١ : ٣٠٣) و (شرح الأشموني ٤ : ١٥٠) و (المقرب ١ : ٣١) و (ضرائر الشعر ١٣ : ١٩٢).
= ونسبه في الخزانة لأنس بن زنيم وغيره. ينظر: (الخزانة ٦ : ٤٧١).
الشاهد: (كم بجودٍ مقرفٍ) فصل بين كم ومعمولها بالجار والمجرور، الأمر الذي لا يجوز على مذهب البصريين، إلاّ أن هذا الموضع موضع ضرورة. ينظر: (الكتاب ٢ : ١٦٧)و(همع الهوامع ٢ : ٣٥٤).

(٤) في ش: (المراد).

(٥) يجوز في إعراب (مقرفٍ) ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: الرفع: مقرفٌ، على انه مبتدأ، وخبره، نال العلا، والتقدير: كم مرةٍ مقرفٌ نال العلا.
الوجه الثاني: النصب على التمييز، كم مقرفاً.
الوجه الثالث: الجر لكم الخبرية، والتقدير: كم مقرفٍ، ولا يجوز الفصل بين كم ومعمولها إلا في الضرورة. ينظر: (المصادر السابقة).

وأما تجويزهم ذلك فيه عند الاضطرار، فعليه أكثر الضرائر والله أعلم.

نجزتُ (مُثُل المقرِّب)، والحمد لله وحده، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وآل كلٍّ منهم أجمعين.

ووقع الفراغ منها في ليلة يسفر صباحها عن تاسع عشر شهر الحجة، سنة إحدى وعشرين وسبعمائة. غفر الله لكاتبها، ولوالديه، ولسائر المسلمين.

علقها لنفسه، أو لمن شاء الله تعالى عبيدُ الله المستجير بـه، محمد ابن أبي القاسم بن خلف الله بن أبي القاسم بن علي / المغربي القرشي الشافعي، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، وختَّم نطقهُ بالشهادة، وختَم لـه بالخلود في دار السعادة إنه سميع الدعاء فعَّالٌ لما شاء، آمين آمين[1]. ٥٠ظ

يَـا نَـاظِـرَاً فـي الـكِتَـابِ بَعْـدِي مُجْتَبِيـاً مِـنْ ثِمَـارِ جُـهْـدِي

بِـيَ افتـقـارٌ إلـى دُعَـاءٍ تَـهْـدِيـهِ لِـي في ظلام لَـحْـدِي[2]/ ٥٠ب

---

(١) هذه خاتمة النسخة (م)، وقد جاء في خاتمة النسخة (ش) ما نصّه: " تم الكتاب بحمد الله، وعونه، وحسن توفيقه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وأزواجه، وذريته، وسلَّمَ تسليماً كبيراً".

(٢) أظن أن هذين البيتين من شعر الناسخ، وليسا للمؤلف، وإني لم أعثر على هذين البيتين فيما روي من شعر لابن عصفور في المصادر التي ترجمت لـه.



فهرس القرآن الكريم

السورة	الآيــــة	رقمها	الصفحة
النساء	﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾	١٦	١١١
النساء	﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٢١٢
الأنعام	﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ ﴾	٣٩	٢٣٤
الأنعام	﴿ قَتۡلَ أَوۡلَـٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	١٣٧	١٠٥
الأنعام	﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾	١٥٤	١٢١
الأعراف	﴿ وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ ﴾	٢٢	١٦٨
الأنفعال	﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً ﴾	٥٨	٢٦٢
التوبة	﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾	٦	١٥٤
يونس	﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارًا ﴾	٢٤	٢٢٤
يونس	﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ ﴾	٤٢	١٢٥
يونس	﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِى ٱلۡعُمۡىَ ﴾	٤٣	١١٦
هود	﴿ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ ﴾	٣٤	١٧٦
يوسف	﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾	٤	٢٥٨
الرعد	﴿ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾	٢٣-٢٤	١٢٠
الرعد	﴿ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾	٢٣-٢٤	١٧٣
النحل	﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾	٥٨	١٦٠
النحل	﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	١١٥

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
النحل	﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾	٩٨	٢١٧
الكهف	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	٥	١٣١
الكهف	﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾	٦٠	١٦٢
الكهف	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾	١٠٧	١١٨
مريم	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	١٣٦
مريم	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	١١٨
مريم	﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾	٧٥	١٥٧
الأنبياء	﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	٢٦	٢٢٥
الحج	﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾	٤٥	١٩٦
المؤمنون	﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	٥٣	١٤٤
الفرقان	﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	١٢٢
الشعراء	﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	١٩٦
الأحزاب	﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا﴾	٣١	١٢٦
الأحزاب	﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ﴾	٣٥	١١٨
الأحزاب	﴿ٱلَّـٰتِى هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾	٥٠	١١٣
سبأ	﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾	١٠	٢٠٢
الصافات	﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾	١٣٠	١٤٤
الزمر	﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾	٣٣	١١٧

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
فصلت	﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾	٢٩	١١١
الشورى	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾	٥٢-٥٣	٢٢٧
الزخرف	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾	٨٤	١٢١
الأحقاف	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	١٧٢
محمد	﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٤	١٨٥
الطور	﴿ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ﴾	٤	١١٨
القمر	﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	١٢٩
المجادلة	﴿ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾	١	١١٨
الطلاق	﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾	٤	١١٣
الطلاق	﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾	٦	٢١٦
الطلاق	﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾	١١	١٢٦
الحاقة	﴿ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴾	١١	١١٨
الحاقة	﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾	١٣	٢١٧
المعارج	﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾	٦-٧	١٧٧
المزمل	﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾	١٨	١٠٤
المزمل	﴿ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ ﴾	٢-٣	٢٠٠
القيامة	﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾	٩	٢٤٦
النبأ	﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾	٣١-٣٢	٢٢٧

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
المطففين	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	١	١٤٤
الأعلى	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾	١٤-١٦	٢٢٥
العلق	﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ﴾	١٥	٢٢٨
القدر	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾	١	١٩٠



فهرس الحديث النبوى الشريف

الحديث	الصفحة
١ - "..... فإنه لا يدرى أين باتت يده"	١٦٠
٢ - "من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه"	١٩٠

فهرس الأشعـــار

القافية	القائل	الصفحة
وعورُ	جميل بن معمر	١٥٩
تصاهرُه	الفرزدق	١٣١
متيسرُ	الفرزدق	١٤٥
هديرُ	كثير عزة	٢٠٠
عصيرُها	ــــ	١٨١
الضرار	ــــ	١١٤
القوارير	الأسود بن يعفر	١١٤
لايدري	المسيب بن غَلَس	١٩٦
آخرهُ	ابن الدسيتة	١٥٩
	حرف السين	
مقبسُ	أبو البلاد	٢٥١
ييأسِ	الفرزدق	٢٠٧
	حرف الضاد	
بيوضُها	ابن احمر	١٥٧
ينهض	ذو الرمة	١٨٣
الجراشعُ	ذو الرمة	٢٤٦
	حرف العين	
الوداعَا	القطامى	١٦٧
المصاعَا	القطامى	١١٩
وضعَه	ــــ	٢٦٨

القافية	القائل	الصفحة
مسمعًا	المهلهل	١٠٩
اليتتبعُ	ـــــ	١٠٨
شفيعُها	الصمة القشيرى	١٥٢
لكاعِ	الحطيئة	١١٦
صناعِ	ـــــ	١٥٧
	حرف الفاء	
الصفِىّ	ـــــ	١٠٩
	حرف القاف	
الورقُ	ـــــ	٢٢٥
خافقُ	ـــــ	٢٠٥
وريقُ	مضرّس	١١٩
التلاقِى	ابن همام السلوى	٢٣٢
الأواقى	المهلهل	٢٠٥
	حرف الكاف	
مسلوكُ	ذو الرمة	٢٣٩
لسوائكَا	الأعشى	٢٠٠+١٩٥
مالك	ـــــ	٢٣٨
	حرف اللام	
وعلْ	ابن ميادة	٢٥٨
أعفلا	القلاخ	١٨٣



الأرجاز وأنصاف الأبيات

الرجز	القائل	الصفحة
أمتْ	أبو النجم	٢٥٢
الغلصمت	أبو النجم	٢٥٢
ضراتِها	——	١٨٨
الحجِّ	——	١١١
المسد	——	١١٣
نارَا	——	١٦١
حيدرَه	على ابن أبى طالب	١٢٥
الدارِ	——	١٩٢
عامرًا	——	١٩٣
الشقرِ	طرفة	٢١٢
فقعسُ	——	٢٠٣
مرضعًا	امرؤ القيس	٢١٠
المخترقْ	رؤبة	٢١٢
رملقْ	القلاخ	٢٦٠

فهرس الأمثال وأقوال العرب



فهرس القبائل واللهجات



فهرس الكتب

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم. (مصحف الجماهيرية رواية حفص عن عاصم).

١ - **الإتقان في علوم القرآن** لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. ت ٩١١ هـ تحقيق فواز احمد زمرْلي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ ف، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

٢ - **التبيان في إعراب القرآن** تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ، تحقيق علي محمد البيجاوي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، منشورات دار الشام للتراث بيروت - لبنان.

٣ - **أدب الكاتب** لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت ٢٧٦ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (الطبعة الرابعة) ١٩٦٣ ف، مكتبة السعادة القاهرة مصر.

٤ - **ارتشاف الضَرَب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي، ت ٧٤٥ هـ تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، (الطبعة الأولى) ١٩٨٩ ف مطبعة المدني القاهرة - مصر.

٥ - **أسرار العربية** لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق محمد بهجت العطار، (بدون رقم طبعة) و (بدون تأريخ طبع)، مطبوعات المجمع العربي، دمشق - سوريا.

٦ - **الاشتقاق** لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت ٣٢١ هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الثالثة) و (بدون تاريخ طبع)، مطبعة الخانجي، القاهرة - مصر.

٧- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** لعبد الله ابن السِّيد البطلْيوسي، تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي، (الطبعة الأولى) ١٩٧٤ ف، دار المريخ الرياض – السعودية.
٨- **أصول التفكير النحوي** تأليف د. علي أبو المكارم، طبعة سنة ١٩٧٣ منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية دار العلم بيروت - لبنان.
٩- **أصول النحو العربي** تأليف د. محمد عيد، (الطبعة الرابعة) ١٩٨٩ ف عالم الكتب، القاهرة – مصر.
١٠- **إعراب القراءات السبع وعللها** تأليف أبي عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الطبعة الأولى) ١٩٩٢ مطبعة الخانجي، القاهرة – مصر.
١١- **إعراب القرآن** تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ تحقيق د. زهير غازي زاهد (الطبعة الثالثة) ١٩٨٨، عالم الكتب بيروت – لبنان.
١٢- **الأعلام للزركلي قاموس التراجم** تأليف خير الدين الزركلي، (الطبعة التاسعة) ١٩٩٠ دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.
١٣- **الإيضاح في علل النحو** تأليف أبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق د. مازن المبارك (الطبعة الرابعة) ١٩٨٢ ف، دار النفائس بيروت – لبنان.
١٤- **البحر المحيط** تأليف محمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق زهير جعير طبعة سنة ١٩٩٢ ف، دار الفكر بيروت – لبنان.
١٥- **البرهان في علوم القرآن** تأليف بدر الدين محمد الزركشي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث القاهرة – مصر.
١٦- **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة** تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت – لبنان.
١٧- **البيان والتبيين** للجاحظ ت ٢٥٥ هـ، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع).دار الجيل بيروت – لبنان.

١٨- **تأريخ الأدب العربي** تأليف كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، (الطبعة الثانية) و(بدون تأريخ طبع)، دار المعارف القاهرة – مصر.
١٩- **تأريخ الدولتين الموحدية والحفصية** للزركشي، طبعة سنة ١٩١١ تونس – تونس.
٢٠- **تأويل مشكل القرآن** تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، (الطبعة الثانية) ١٩٧٣، دار التراث القاهرة – مصر.
٢١- **التطريز اللغوي** تأليف د. محمد خليفة الدّناع، (الطبعة الأولى) ١٩٩٧ منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ليبيا.
٢٢- **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، تأليف د. شعبان عوض العبيدي (الطبعة الأولى) ١٩٩٩، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا.
٢٣- **تفسير القرآن** لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع)، دار الريان للنشر.
٢٤- **تفسير ابن كثير** تأليف عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير ت ٧٧٤ هـ، تحقيق لجنة من العلماء، (الطبعة الخامسة) ١٩٨٤ ف دار الأندلس بيروت – لبنان.
٢٥- **حجة القراءات** لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، (الطبعة الأولى) ١٩٧٤ ف، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا.
خزانة الأدب:
٢٦- **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري** تأليف د. عبد القادر رحيم الهيتي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣ ف، جامعة قار يونس بنغازي – ليبيا.
٢٧- **الخصائص** لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، (الطبعة الثانية) ١٩٥٢ ف، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر.
٢٨- **خلاصة الإعراب** تأليف حاجي بابا الطوسي ت ٨٧٠ هـ، رسالة ماجستير بجامعة السابع من أبريل، دراسة وتحقيق فتحي الهادي علي الجغمني ١٩٩٩ ف.
٢٩- **ديوان الأعشى** طبعة سنة ١٩٩١ف، دار صادر بيروت – لبنان.

٣٠- **ديوان أمية بن أبي الصلت** تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، (الطبعة الثانية) و(بدون سنة طبع وبدون دار نشر)، القاهرة – مصر.
٣١- **ديوان جرير** شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه طبعة سنة ١٩٧١ ف، دار المعارف القاهرة – مصر.
٣٢- **ديوان الحطيئة** شرح أبي سعيد السكري، دار صادر بيروت – لبنان.
٣٣- ديوان ذي الرمة تحقيق هنري هيس مكارتني، كلية كامبردج (بنص) ١٩١٩ ف.
٣٤- **ديوان ذي الرمة** تحقيق سيف الدين الكاتب، (بدون نص)و (بدون رقم طبعة) و (بدون تأريخ طبع)، دار الحياة بيروت – لبنان.
٣٥- **ديوان رؤبة بن العجاج** تحقيق وليم ابن الورد البروسي، طبعة سنة ١٩٠٣.
٣٦- **ديوان طرفة بن العبد** تحقيق سيف الدين الكاتب، وآخر(بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار الحياة بيروت – لبنان.
٣٧- **ديوان الفرزدق** تحقيق محمد أحمد الصاوي (بنص)، طبعة ١٩٣٦ القاهرة – مصر.
٣٨- **ديوان القطامي** تحقيق د. إبراهيم السامرائي وآخر، (الطبعة الأولى) ١٩٦٠ بيروت – لبنان.
٣٩- **ديوان كثير عزة** تحقيق د. إحسان عباس، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبعة)، دار الثقافة ١٩٧١، بيروت – لبنان.
٤٠ – **ديوان لبيد بن ربيعة** دار صادر بيروت – لبنان.
٤١ – **ديوان امرئ القيس** تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (الطبعة الرابعة) و(بدون سنة طبع)، دار المعارف القاهرة – مصر.
٤٢ – **ديوان النابغة الذبياني** شرح د. علي أبو ملحم، (الطبعة الأولى) ١٩٩١ دار الهلال بيروت – لبنان.
٤٣ – **ديوان ابي نؤاس (ديوان الخمريات)** تأليف الحسن بن هانئ ت ١٩٨ هـ، تحقيق د. علي نجيب عطوى، (الطبعة الأولى) ١٩٨٦ مكتبة الهلال، بيروت لبنان.

٤٤- **الذيل والتكملة** تأليف محمد بن عبد الملك المراكشي، طبعة سنة ١٩٥٦ (بدون رقم طبعة) بيروت – لبنان.
٤٥- **الرد على النحاة** تأليف ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف (الطبعة الثالثة) و(بدون تأريخ طبع)، دار المعارف القاهرة – مصر.
٤٦- **سر صناعة الإعراب** تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تحقيق أحمد فريد أحمد وآخر، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.
٤٧- **السيرة النبوية** لابن هشام ت ٢١٨ هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام التدمري
٤٨- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن العناد الحنبلي، (بدون رقم طبع) و (بدون تاريخ طبع)، دار التراث بيروت - لبنان.
٤٩- **شرح أبيات المفصل** تأليف فخر الدين الخوارزمي ٧٧٩ هـ، تحقيق محمد نور رمضان يوسف، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ف، كلية الدعوة الإسلامية طرابلس - ليبيا.
٥٠- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق د. عبد الحميد محمد عبد الحميد،(بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر.
٥١- **شرح التسهيل** لأبن مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ ف، دار هجر للطباعة القاهرة – مصر.
٥٢- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)** تأليف علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩ هـ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ عالم الكتب بيروت – لبنان.
٥٣- **شرح الحدود النحوية** تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ٩٧٢ هـ، تحقيق محمد الطيب الإبراهيمي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٦ دار النفائس بيروت – لبنان.

٥٤- **شرح الحماسة للمرزوقي** تحقيق د. عبد السلام محمد هارون وآخر طبعة ١٩٥١ القاهرة – مصر.
٥٥- **شرح ديوان ذي الرمة** تقديم سيف الدين الكاتب وآخر، دار الحياة بيروت لبنان.
٥٦- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** تأليف جمال الدين بن محمد بن مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق عدنان الدوري، (بدون رقم طبعة) ١٩٧٧ مكتبة العاني بغداد – العراق.
٥٧- **شرح القصائد التسعة المشهورات** تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ، تحقيق أحمد خطاب (بدون رقم طبعة) ١٩٧٣، دار الحرية بغداد – العراق.
٥٨- **شرح قطر الندى وبل الصدى** تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (الطبعة الرابعة) ٢٠٠٠، المكتبة العصرية بيروت – لبنان.
٥٩- **شرح الكافية الشافية** تأليف جمال الدين بن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع).
٦٠- **شرح المعلقات السبع للزوزني** طبعة سنة ١٩٧٤، مكتبة المعارف بيروت – لبنان.
٦١- **شرح المغني في النحو** تأليف محمد بن عبد الرحيم بن الحسين الميلاني ت ٨١١ هـ، تحقيق عبد القادر الهيتي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٨، جامعة قاريونس بنغازي – ليبيا.
٦٢- **شرح المفصل لابن يعيش** ت ٦٤٣ هـ، المجلس الأعلى للأزهر الشريف مكتبة المثنى القاهرة – مصر.
٦٣- **شرح المقرب لابن عصفور** تأليف د. علي محمد فاخر، (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ مطبعة السعادة، القاهرة – مصر.
٦٤- **الشعر والشعراء** تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت - لبنان.

٦٥- **صحيح البخاري** تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ت ٢٥٦ هـ، تحقيق د. مصطفى ذيب، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٧ دار ابن كثير بيروت – لبنان.
٦٦- **صحيح مسلم** تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار التراث العربي بيروت – لبنان.
٦٧- **ضرائر الشعر** تأليف علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ تحقيق سيد إبراهيم محمد، (بدون رقم طبعة) و(بدون تأريخ طبع) دار الأندلس بيروت – لبنان.
٦٨- **طبقات فحول الشعراء** تأليف محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ، تحقيق محمد محمد شاكر،(بدون رقم طبع) و(بدون تاريخ طبع) دار المدني جدة – السعودية.
٦٩- **طبقات المفسرين** تأليف شمس الدين محمد بن علي الداودي ت ٩٤٥ هـ تحقيق علي محمد عمر، (الطبعة الثانية) ١٩٩٤ مطبعة أميرة القاهرة – مصر.
٧٠- **عصر المرابطين والموحدين** تأليف محمد عبد الله عنان، طبعة سنة ١٩٦٤، (بدون رقم طبعة) القاهرة – مصر.
٧١- **العقد الفريد** تأليف أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين آخرَيْن، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان.
٧٢- **العمدة في صناعة الشعر ونقده** تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، (الطبعة الأولى) ٢٠٠٠، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
٧٣- **الفهرست** تأليف محمد بن إسحاق النديم ٣٨٥ هـ، طبعة سنة ١٩٧٨ دار المعرفة، بيروت – لبنان.
٧٤- **فوات الوفيات** تأليف محمد بن شاكر الكتبي ت ٧٦٤ هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان.

٧٥- **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** تاليف د. محمود محمد الصغير (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ دار الفكر المعاصر، دمشق – سوريا.
٧٦- **كتاب الأزهية** تأليف علي بن محمد الهروي ٤١٥ هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق – سورية.
٧٧- **كتاب الأضداد** تأليف محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٧ هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة ١٩٨٧ المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
٧٨- **كتاب الحيوان للجاحظ** تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة سنة ١٩٩٦ دار الجيل، بيروت لبنان.
٧٩- **الكتاب** لسيبويه ت ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٨ مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
٨٠- **كتاب المتبع في شرح اللمع** تأليف أبي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد، (الطبعة الأولى) ١٩٩٤ منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا.
٨١- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** تأليف أبي القاسم جار الله الزمخشري، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع) دار المعرفة بيروت – لبنان.
٨٢- **كشف الظنون** حاجي خليفة مصطفى، دار صادر بيروت – لبنان.
٨٣- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** تأليف أبى محمد مكي القيسي ٤٣٧ هـ، تحقيق محي الدين رمضان، (الطبعة الثانية) ١٩٨١ مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
٨٤- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات** للباقولي ت ٥٤٣هـ، تحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي،(الطبعة الأولى) ٢٠٠١ دار عمار عمان – الأردن.
٨٥- **لسان العرب لابن منظور** ت ٧١١ هـ، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب وآخر، (بدون رقم طبعة) و(بدون دار نشر) و(بدون سنة طبع).

٨٥- **لمع الأدلة** تأليف أبي البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق سعيد الأفغاني، (بدون رقم طبعة) ١٩٥٧ مطبعة الجامعة السورية دمشق – سوريا.
٨٧- **مجاز القرآن** تأليف أبي عبيدة بن المثنى التيمي، تحقيق محمد فؤاد سزكين، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، مكتبة الخانجي القاهرة – مصر.
٨٨ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخر، طبعة سنة ١٩٩٤ مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر.
٨٩- **مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه** ت ٣١٧ هـ، شرح براجستراسر، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع) مكتبة المتنى، القاهرة مصر.
٩٠- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ٣٤٦ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة سنة ١٩٨٨ (بدون رقم طبعة) المكتبة العصرية، صيدا – لبنان.
٩١- **المسائل العضديات** تأليف أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ، (الطبعة الأولى) ١٩٧٠ تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة دمشق – سوريا.
٩٢- **المسائل المنثورة** تأليف أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ، تحقيق مصطفى الحدري، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق – سوريا.
٩٣- **معاني القرآن** تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، (بدون تاريخ طبع) و(بدون رقم طبعة) دار السرور بيروت – لبنان.
٩٤- **معاني القرآن** تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت ٢١٥ هـ، تحقيق هدى محمد قراعة، (الطبعة الأولى) ١٩٩٠ مكتبة الخانجي القاهرة – مصر.
٩٥- **معجم الأدباء** تأليف ياقوت الحموي، (الطبعة الثالثة) ١٩٨٠ ف دار الفكر القاهرة – مصر.

٩٦- **معجم مقاييس اللغة** تأليف أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الأولى) ١٩٩١ دار الجيل بيروت – لبنان.

٩٧- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** تأليف محمد فؤاد عبد الباقي (بدون رقم طبعة) و(بدون سنة طبع)، دار إحياء التراث بيروت – لبنان.

٩٨- **معجم المؤلفين** تأليف عمر رضا كحالة، (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار المتنبي بيروت – لبنان.

٩٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** تأليف أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ٧٦١ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار الشام للتراث بيروت – لبنان.

١٠٠- **المقتضب** تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥ هـ، تحقيق د. محمد عبدالخالق عظيمة، ١٩٦٣ف عالم الكتب بيروت – لبنان.

١٠١- **مقدمة ابن خلدون** (الطبعة الثانية) ١٩٨٩، منشورات الدار التونسية للنشر تونس – تونس.

١٠٢- **المقرب** لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩ هـ، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وآخر، (الطبعة الأولى) ١٩٧١ (بدون دار نشر).

١٠٣- **المقصور والممدود** تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ٣٣٢ هـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، (الطبعة الثانية) ١٩٩٣، مكتبة الخانجي القاهرة – مصر.

١٠٤- **المقصور والممدود** تأليف أبي علي القالي ٣٥٦ هـ، تحقيق د. أحمد عبد الحميد هريدي، (الطبعة الأولى) ١٩٩٩ مكتبة الخانجي القاهرة – مصر.

١٠٥- **مناهل العرفان في علوم القرآن** تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، دار السلام للتراث.

١٠٦- **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف** تأليف د. خديجة الحديثي، طبعة سنة ١٩٨١ (بدون رقم طبعة)، منشورات وزارة الثقافة الجمهورية العراقية دار الطليعة بيروت – لبنان.

١٠٧- **نتائج الفكر في النحو** تأليف أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ٥٨١ هـ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، طبعة سنة ١٩٧٨ (بدون رقم طبعة) منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.

١٠٨- **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل** تأليف د. شعبان عوض العبيدي طبعة سنة ١٩٨٩ (بدون رقم طبعة)، منشورات جمعة قار يونس بنغازي – ليبيا.

١٠٩- **نفح الطيب** تأليف أحمد بن المقري التلمساني، تحقيق د. حسين عباس طبعة ١٩٨٨ (بدون رقم طبعة)، دار صادر بيروت – لبنان.

١١٠- **النوادر في اللغة** تأليف أبي زايد سعيد الأنصاري، (الطبعة الثانية) ١٩٦٧ دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

١١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي (بدون رقم طبعة) و(بدون تاريخ طبع)، المكتبة التوفيقية القاهرة – مصر.

١١٢- الوافي بالوفيات تحقيق علي رستم وآخر، (الطبعة الثانية) ١٩٩١ جمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر بيروت – لبنان.

المحتويـات

الفهارس العامة





هذا الكتاب (مثل المقرب) هو كتاب جمع فيه ابن عصفور مثل مسائل كتاب (المقرب) الذي ألفة ابن عصفور قبل هذا الكتاب ،والذي اعتمد فيه منهج الاختصار عند تأليفه ، فلم يكثر فيه من ذكر الخلافات النحوية أو العلل المختلفة حتى يكون ميسور الفهم عند القارئ فأصابه بسبب ذلك المنهج شيء من الغموض ، وعدم الوضوح بسبب قلة إيراد الأمثلة لمسائله ، لذا أشار عليه الأمير : أبو زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص أمير تونس أن يضع في ذلك تأليفا" يستوعب فيه مثله المهملة ، ومسائلة المشكلة ، فأنجز هذا الكتاب ليفي بالمطلوب . أهتم ابن عصفور في هذا الكتاب بذكر المسائل التي رأى أنها لم تستوف حقها في كتاب (المقرب) من حيث ذكر مثلها ، فقد كان يذكر المسألة ثم يورد لها الأمثلة اللازمة لتوضيحها ، وإزالة الغموض عنها ، مع التزامه الشديد بالمحافظة على السير وفق المنهج الذي ارتسمه في المقرب ، وهو الإيجاز والبعد عن ذكر الخلافات والتعليلات ، وهذه سمة واضحة في مثل المقرب .

